

# **العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على**



إعداد

عطـا الله زـايد الزـايد

المشرف

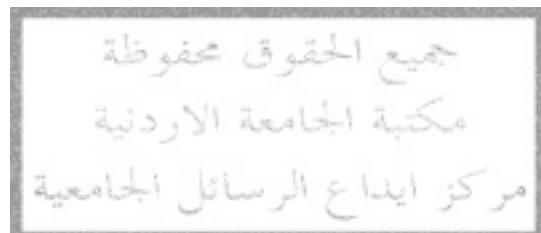
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في  
العلوم السياسية

الجامعة الأردنية

نموذج تفويض

أنا عط الله زايد عط الله الزايد ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي  
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .



التوقيع :

التاريخ :

The University of Jordan

Authorization Form

I, Atallha Zayed Al-Zayed, authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request.

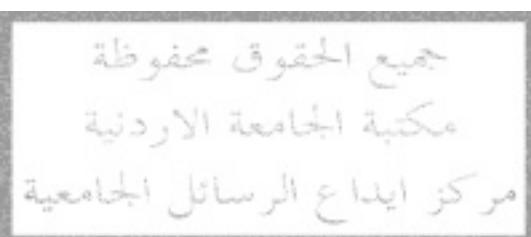
Signature:

Date:

بـ

كلية الدراسات العليا  
جامعة الأردنية

كانون الثاني / 2003



قرار لجنة المناقشة

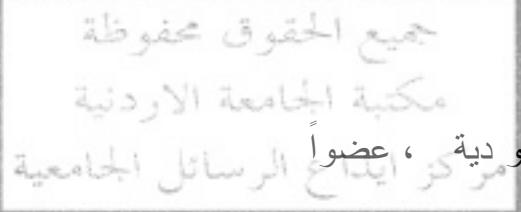
نوقشت هذه الرسالة (العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي  
لمنطقة الخليج العربي 1980-2003م ) وأجازت بتاريخ 30 / 12 / 2003م

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع ، رئيساً

أستاذ العلوم السياسية



أستاذ العلوم السياسية

الدكتور عبدالله نقرش ، عضواً

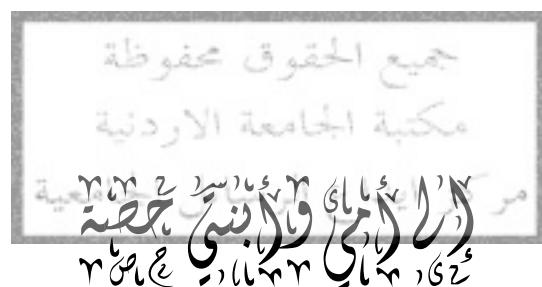
أستاذ مشارك العلاقات الدولية

الدكتور محمد قطاطشا ، عضواً

أستاذ مساعد العلوم السياسية (جامعة مؤتة)

اللهُمَّ إِنِّي  
أَسْأَلُكُكُمْ مُّنْهَى رَبِّنَا

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ  
وَلَا بَنِي إِلَّا أَنْتَ  
سَرَّهَا سَرَّاهَا



لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ  
عَزَّوَجَلَّ

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

# سِكْرٌ وَنُقْرٌ مَرْسَى

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير إلى القائمين على هذا الصرح العلمي الكبير الذي اتاح المجال لنا ولإخواننا العرب والمسلمين المزيد من مجالات العلم والرقي في البحث العلمي لما فيه خير أبناء هذه الأمة .

كما يتقدم الباحث بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية لما قدموه و يقدمون من جهد في رفع المستوى العلمي للطلبة ، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضيلهم بحضور هذه الرسالة ومناقشتها وبالخصوص الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع رئيس قسم العلوم السياسية ورئيس لجنة المناقشة والدكتور عبدالله نقرش لما قدموه من نصح وإرشاد وتوجيه طيلة فترة كتابة هذه الرسالة ، جعله الله في ميزان أعمالهم . سائل الجامعية

و الشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

## المحتويات

الصفحة	العنوان
ب	قرار لجنة المناقشة .....
ج	الإهداء .....
د	شكر وتقدير .....
هـ	الفهرس .....
ز	الملخص باللغة العربية .....
1	المقدمة .....
1	أهداف الدراسة .....
2	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها .....
4	منهجية الدراسة .....
5	الدراسات السابقة .....
10	<b>الفصل التمهيدي : أهمية الخليج والإدراك السعودي - الإيراني للأمن الإقليمي لمنطقة الخليج .....</b>
11	
12	
18	<b>المبحث الأول : الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي .....</b>
22	المطلب الأول : الأهمية الجيوستراتيجية .....
23	المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية .....
26	
32	<b>المبحث الثاني : أمن منطقة الخليج في تصور وإدراك الدولتين .....</b>
39	مقدمة : مفهوم الأمن في منطقة الخليج وآليات تحقيقه .....
42	المطلب الأول : أمن الخليج في التصور والإدراك السعودي .....
42	المطلب الثاني : أمن الخليج في التصور والإدراك الإيراني .....
52	
59	<b>الفصل الأول : السياسة الخارجية السعودية والإيرانية في منطقة الخليج العربي .....</b>
59	
70	<b>المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية السعودية وأهدافها .....</b>
	المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية السعودية .....
79	المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية السعودية .....
	المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها .....
81	المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الإيرانية .....
82	المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية الإيرانية .....
93	
101	

الصفحة	العنوان
107	<b>الفصل الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية خلال الفترة 1979- 2001 .....</b>
109	<b>المبحث الأول : العلاقات السياسية السعودية الإيرانية خلال الفترة 1979-.....</b>
113	<b>المطلب الأول : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الثنائي .....</b>
122	<b>المطلب الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الإقليمي .....</b>
134	<b>المطلب الثالث : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الدولي .....</b>
137	<b>المبحث الثاني : العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية خلال الفترة 1990م - 2001 .....</b>
139	<b>المطلب الأول : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الدولي .....</b>
153	<b>المطلب الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الإقليمي .....</b>
163	<b>المطلب الثالث : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الثنائي .....</b>
164	<b>الفصل الثالث : مستقبل العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على أمن منطقة</b>
179	<b>الخليج .....</b>
188	<b>المبحث الأول : واقع العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية خلال الفترة -2001 .....</b>
192	<b>المطلب الأول : أثر أحداث 11/سبتمبر على العلاقات السعودية - الإيرانية .....</b>
207	<b>المطلب الثاني : أثر احتلال العراق على العلاقات السعودية - الإيرانية .....</b>
	<b>المبحث الثاني : الآفاق المستقبلية للعلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في الأمن الإقليمي الخليجي .....</b>
	<b>المطلب الأول : احتمالات التعايش والتعاون .....</b>
	<b>المطلب الثاني : احتمالات التنافس والصراع .....</b>
	<b>الخاتمة والاستنتاجات .....</b>
	<b>المراجع .....</b>
	<b>الملخص باللغة الإنجليزية .....</b>

# العلاقات السياسيه السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج

العربي 1980-2003م

إعداد

عطـا الله زـايد الزـايد

المشرف

الاستاذ الدكتور فيصل الرفوع

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسلیط الضوء على العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من 1980-2003م ، نظراً لأهمية كلا الدولتين باعتبارهما قطبي الخليج منذ خروج العراق من لعبة التوازن الإقليمي مع مطلع التسعينات من القرن المنصرم ، ونظراً لما توليه دول العالم لكلا الدولتين من اهتمام بالغ في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي .

جاءت هذه الدراسة في فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية ، حيث تناول الفصل التمهيدي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والجغرافية إضافة إلى إدراك الدولتين لأمن الخليج ونظرتهما حول كيفية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة . أما الفصل الأول فقد تمحور حول السياسة الخارجية السعودية والإيرانية في منطقة الخليج ، حيث تناول محددات وأهداف السياسة الخارجية السعودية والإيرانية في منطقة الخليج والبيئة الإقليمية والدولية .

و تناول الفصل الثاني تطور العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية بين عامي 1979 و 2001 . أما الفصل الثالث فقد تناول واقع العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأفاق مستقبلها وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي ، حيث فصل واقع العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية 2001-2003 ، ثم ناقش أفاق ومستقبل العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي من خلال احتمالات التعايش والتعاون أو احتمالات التناقض والصراع .

**وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج ، أهمها :**

أولاً: تتمتع منطقة الخليج العربي بموقع استراتيجي غاية في الأهمية من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية ، إذا يعتبر خلقة الوصل بين الشرق والغرب ، ويمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم ، إضافة إلى احتضانه لأهم الأماكن الإسلامية المقدسة ، مما يعزز أهميته في الماضي والحاضر ، ويفسر سبب تناقض القوى العظمى عليه عبر التاريخ .

**ثانياً:** اختلفت الرؤى السعودية الإيرانية حول قضية أمن الخليج العربي ، فالرؤية الإيرانية تؤكد باستمرار أن أمن الخليج هو "مسؤولية الدول المطلة عليه" رافضة بذلك أي تواجد أجنبى عسكري في المنطقة ، بينما اختلفت الرؤية السعودية والخليجية بعدها طرأ عليها نوع من التغير ، لذا نرى أن السعودية قد عملت مع باقى دول مجلس التعاون الخليجي على تنفيذ رؤيتها المتمثلة في البحث عن معادلة أمنية تتسم بالفاعلية مع مراعاة متطلباتها السياسية .

**ثالثاً :** لقد كان لأحداث 11 سبتمبر والحرب الأمريكية - البريطانية على العراق مع بداية القرن الحادى والعشرين دور كبير في توسيع نطاق العلاقات الاستراتيجية بين السعودية وإيران تحت إحساس الطرفين بخطورة ترك أمن الخليج ودوله في مهب الريح للسياسة الأمريكية وعليه ازدادت العلاقات السعودية - الإيرانية خلال السنوات الثلاث الأخيرة ترابطاً وتقدماً كبيراً ، كما نمت بثوابت جديدة ، تأخذ بالاعتبار أثر ذلك في الحفاظ على أمن الخليج واستقراره .

**رابعاً :** إن محاولة إيران إعادة صياغة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج العربي - لا سيما السعودية - قاد إلى الاستنتاج بأن القيادة الإيرانية الحالية قد توصلت إلى أن مفهوم التوسع الإيراني ، والهيمنة على الرعامة الإقليمية في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة ، والتدخل الأمريكي وفرض الوصاية على دولها ، لم ولن يتحقق سوى الفشل ، ولم يجن سوى العيش بعزلة سياسية ، مما دعاها للتوجه بقوة بعكس اتجاه العديد من المفاهيم والمبادئ التي تبنتها الثورة الإيرانية منذ قيامها في أواخر السبعينيات .

**خامساً :** تتنوع الرؤى والسيناريوهات التي تحيط بمستقبل العلاقات الثنائية ما بين :

**- احتمالات التعايش والتعاون :** وتمثل في تطور العلاقات بشكل طبيعي تبعاً لمبدأ "خطوة بخطوة" وذلك حسب الظروف الإقليمية والدولية والمستجدات الدولية التي تفرضها المنطقة ، أو تصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي في حالة حل كل المشاكل العالقة بين إيران ودول الخليج والإمارات بشكل خاص ، أو انضمام إيران إلى دول مجلس التعاون الخليجي لكن في شكل تكتل أمني خليجي إسلامي تختفي منه كل أبعاد الخلاف القومي أو الطائفي ، ورغم انه احتمال مستبعد حسب اعتقاد معظم المحللين إلا انه احتمال متوقع في حالة التنسيق المشترك والاهتمام الحقيقي بهموم المنطقة ومشاكلها ، الذي يتم عليه بناء المصلحة الإقليمية للخليج العربي وتوفير الأمن بصورة فعلية .

**- احتمالات التناقض والصراع :** وتتلخص في سيناريو التناقض الطبيعي على الرعامة الإقليمية في منطقة الخليج ، لا سيما بعد خروج العراق من معادلة توازن القوى وحلول الولايات المتحدة كمعادل أقوى في نظام توازن القوى ، ومحاولتها فرض الوصاية على المنطقة وتغيير الخرائط بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي والشرق الأوسط ، والسيناريو الثاني هو سيناريو الصراع الإقليمي ، وهو الاحتمال الذي يمكن أن تفرضه بعض التعديلات الإقليمية والدولية، لا سيما بعد احتلال العراق وتوجه الولايات المتحدة لإجراء عملية "إعادة هيكلة" في بعض الدول العربية والإسلامية في الخليج والشرق الأوسط .

## المقدمة

يتّمتع الخليج العربي بموقعه الجغرافي المميز وثرواته النفطية الكبيرة لذا أصبح موضع اهتمام عالمي متزايد من قبل الدول الكبرى ، التي تناقصت فيما بينها للسيطرة عليه . من هنا تتبع أهمية دراسة أمن الخليج في واقعه الراهن وآفاقه المستقبلية ، لا سيما أن المنطقة اتسمت بعدم الاستقرار لما شهدته من نزاعات حول النفوذ ، والحدود ، والموارد النفطية . وقد أدى ذلك إلى تعاظم الوجود الغربي سياسياً وعسكرياً وبالذات الوجود الأمريكي بحجة توفير الحماية والأمن والاستقرار في المنطقة.

وتمثل السعودية وإيران ركيزتي الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة وذلك لما تمتلكانه من ثروات نفطية ضخمة ونفوذ إقليمي مؤثر ، بالإضافة إلى اعتبار الدين إذ ان حيث أن السعودية تمثل بصورة ما المذهب السنوي ، وإيران بصورة آخر المذهب الشيعي . لذا كان للتفاولات السياسية بين الدولتين - سلبية كانت أم إيجابية - الدور المحوري في استقرار المنطقة . وقد دفعت التغييرات التي شهدتها الساحتان الدولية والإقليمية مع نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن العشرين - مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم ، وكذلك إبان الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي لدولة الكويت - إلى حدوث تطورات سياسية ملحوظة على الصعيد الثنائي السعودي والإيراني .

وكان لاختلال موازين القوى في منطقة الخليج العربي وبالذات بعد زيادة الوجود الأمريكي في المنطقة أثر يجافي في زيادة التعاون المشترك بين الدولتين لتحقيق الاستقرار الإقليمي من جهة ، واستكمال عملية بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الرخاء لشعبهما من جهة أخرى ، ويتبين ذلك من خلال حل العديد من المشاكل العالقة بينهما ، كمسألة الحج التي كانت في الثمانينات تمثل مصدراً لإثارة الفلاقل والفتنة بين المسلمين .

### أهداف الدراسة :

حظي موضوع دراسة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي باهتمام الأكاديميين والسياسيين منذ فترة زمنية طويلة ؛ لأنه يشكل ركيزة من ركائز قيام نظام دولي أكثر أمناً واستقراراً . وقد أدت التفاولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المنطقة وخارجها إلى إيجاد مجموعة من العقبات التي تحول دون الاستقرار الدائم .

وعليه فإن السعودية وإيران - بحكم مساحتها الجغرافية وتعديدهما السكاني وطموحاتها الإقليمية - تلعبان دوراً مميزاً في حماية أمن منطقة الخليج العربي ، مما أعطاهما المكانة البارزة في الدراسات الاستراتيجية ضمن سياق تحليل الأمن الدولي والإقليمي .

**من هنا يمكن تلخيص أهداف الدراسة ومبرراتها في فيما يلى :**

1. تقديم دراسة أكاديمية متخصصة عن أمن منطقة الخليج العربي والفاعلين الرئيسيين فيها .
2. إن معظم الدراسات المختصة بأمن الخليج كانت تتعلق غالباً بدور كل من إيران أو العراق في أمن المنطقة وعلاقتها مع الولايات المتحدة دون التطرق لأدوار الدول الأخرى في المنطقة ، وتأنى هذه الدراسة في سياق إيضاح الدور السعودي خاصه .
3. إن معظم الدراسات المتعلقة بأمن الخليج تتظر إلى العلاقات السعودية الإيرانية كن الحاجة للحروب الإقليمية في المنطقة ، أو في سياق التناقض الأيديولوجي بين الدولتين على قيادة العالم الإسلامي ، وتسعي الدراسة لتجاوز هذا التحديد لإبراز عوامل إضافية لهذه العلاقة .
4. تأتي هذه الدراسة المتخصصة في إطار ربط تطور العلاقات الثنائية بين الدولتين بأمن منطقة الخليج واستقرارها ، ولا سيما بعد أن شهدت العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى تجاوز الخلافات الثنائية ، وفرضت حالة من التعاون ، تسعى الدراسة إلى الكشف عنها .
5. يمكن اعتبار هذه الدراسة مساهمة بسيطة في الدعوة إلى تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين من أجل حفظ أمن واستقرار ورخاء شعوب المنطقة كما أنها تمثل نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى في العلاقات الثنائية بين دول الخليج العربية وإيران .

#### **مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :**

تأتي هذه الدراسة للبحث في كيفية تطور العلاقات السعودية الإيرانية من حالة الأزمات المتصلة إلى أشكال من التعاون في مختلف المجالات وذلك خلال الفترة محل الدراسة(1980 – 2003م ) ، كما تسعى إلى الوقوف على محددات هذه العلاقات والمراحل التي مرت بها والتحديات والمعوقات التي تواجهها ، والسيناريوهات المتوقعة لمستقبل هذه العلاقات ، والسياسات التي يمكن من خلالها تعديل هذه العلاقات وتوجيهها بما يعود بالنفع ليس فقط على الدولتين إنما على كل شعوب المنطقة في تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه .

من هنا تتبع إشكالية الدراسة في تحديد وبيان أثر العلاقات السعودية الإيرانية على أمن منطقة الخليج العربي مع توضيح الأثر الإيجابي أو السلبي لهذه العلاقات الثانية في الأمن الإقليمي ، لا سيما أن العلاقات التاريخية بين الدولتين خلال فترة الدراسة قد تميزت بالمد والجزر .

**وبذلك تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها :**

"إن أمن منطقة الخليج العربي يعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة العلاقات بين السعودية وإيران ، فكلما ازداد التقارب والتعاون بين البلدين ازدادت فرص تحقيق مفهوم الأمن في الخليج " .

**ومن خلال إشكالية الدراسة وفرضيتها تمت صياغة تساؤلاتها كما يلى :**

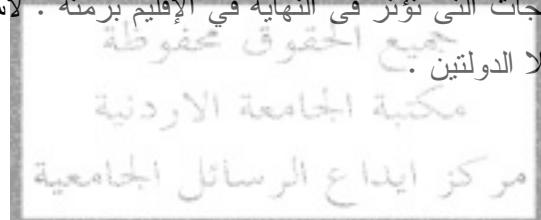
- 1 - ماهي الأهمية السياسية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي؟
- 2 - ما هي ثوابت السياسة الخارجية السعودية والإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي ؟
- 3 - ما هو التصور السعودي والإيراني لأمن منطقة الخليج العربي ؟
- 4 - ما هي عوامل الاتفاق والاختلاف في المنهج السياسي لكل من الدولتين ؟
- 5 - كيف تؤثر العلاقات الإيجابية بين الدولتين في الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج ؟
- 6 - هل يشكل الاختلاف في المذهب الديني بين الدولتين عائقاً أمام تحسن واستمرار العلاقات الإيجابية بينهما وأمام دورهما في قيادة العالم الإسلامي ؟
- 7 - هل تشكل العلاقات السعودية الأمريكية عائقاً أمام تحسن العلاقات الإيجابية بين الدولتين واستمرارها ؟
- 8 - هل يمكن أن يؤدي تحسن العلاقات السعودية - الإيرانية إلى تقليل نفوذ الدول الكبرى في المنطقة ؟
- 9 - هل يؤثر تذبذب العلاقات الثانية بين الدولتين في مصداقية الإسلام وسمعته دولياً ؟
- 10 - ماهو مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية ؟ وكيف يؤثر ذلك في الأمن الإقليمي ؟

### منهجية الدراسة :

إن معالجة الموضوع من جوانبه المختلفة والإجابة على التساؤلات الأساسية تقتضي استخدام عدد من المناهج والأدوات البحثية في تحليل البيانات والمعلومات ذات العلاقة والتي تمثل فيما يلي :

**1. المنهج التاريخي والتحليلي:** وذلك من خلال استعراضنا المراحل الأساسية لتطور العلاقات السعودية الإيرانية مع التركيز بصورة أساسية على الفترة الممتدة بين عامي ( 1980 - 2003 م ) و تحديد فترات المد والجزر التي مرت بها وما شهدته من أزمات أو ظواهر تعاون ، وتحليل العوامل المؤثرة فيها.

**2. منهج تحليل النظم:** الذى يقوم على تحليل العلاقات السعودية الإيرانية فى إطارها الإقليمي ووفقاً لعوامل المدخلات والمخرجات التى تؤثر فى النهائى فى الإقليم برمتها . لاسيما أن هناك تشابهاً فى المدخلات والمخرجات لكلا الدولتين .



### الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية لكل من السعودية وإيران ، إلا أن الدراسات التي تناولت العلاقات بين الدولتين بشكل خاص . تتنس بالندرة والعمومية وإن كان هنالك بعض الدراسات المتميزة مثل : -

1. دراسة قام بها سعيد باديب : **العلاقات السعودية الإيرانية (1931 - 1983)** ، لندن : دار الساقى للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1994.

يهم هذا الكتاب بالعلاقات الثانية بين المملكة العربية السعودية وإيران خلال الفترة الممتدة بين عامي (1932-1982) حيث تعرض الباحث في الفصل الأول إلى دور المملكة العربية السعودية وإيران في تأثيرهما الإقليمي ، كما بحث الأهمية العالمية لمنطقة الخليج ، وكذلك ركز على عملية بناء النظام السياسي في البلدين وظروف التمايز والاختلاف بينهما وطبيعة سياساتهما الخارجية وتحديد مصالحهما القومية ، كما قام بالتركيز على مجالات التعاون والتآلف فيما بينهما ، وناقش عدداً من الأحداث السياسية المهمة التي أسهمت سلباً أو إيجاباً في رسم العلاقات الدينية ، والثنائية الشاملة بين الدولتين ، كما تناول العلاقات العسكرية الثانية بين البلدين ، وكذلك قام بدراسة بعض نتائج قيام الثورة الإسلامية سنة 1979م . وخلاصة هذا الدراسة أنها تتحدث عن دولتين مستقلتين في الشرق الأوسط ، تتمتعان بسيادة كاملة وتلعبان دوراً أساسياً في سياسات المنطقة ولقد تحالفت الدولتان مع الغرب ، في نفس الوقت الذي اختارت أن تبقيا على هويتهما الخاصة وتنابعاً سياساتهما المستقلة.

2. دراسة قام بها بیجان أسدی : **إیران وامن الخليج ، شؤون الأوسط ، عدد 106 ، ص 167 ، 2002م**.

ركز الباحث في هذه الدراسة على أمن الخليج بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ، وطرق إلى انكاس العلاقات الخليجية مع إيران بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م ، وأثر تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة ، مما أدى إلى تغيير سياسة دول الخليج تجاه إيران ، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات الإيرانية الخليجية ، وأدى إلى حدوث العديد من المشاكل بين إيران ودول الخليج ، ومنها حادثة (مكة المكرمة) عام 1987م مما زاد من التشتاؤم وانعدام الثقة في العلاقات الثانية ، وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وال سعودية عام 1988م . كما تناول الباحث عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودول الخليج بعد حرب الخليج الثانية بفترة قصيرة ، وفي مارس 1991م توصلت إيران وال سعودية إلى اتفاق حول عودة العلاقات الثانية وعودة

الحاج الإيرانيين ، كما وضح الباحث أهتمام الزعماء الإيرانيين بسياسة ( الانفراج بين إيران ودول الخليج ، وبالذات بعد نجاح خاتمي في الرئاسة ، حيث قام برئاسة الدورة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران عام 1997م . كما زار عدداً من بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي مثل ( السعودية - قطر - البحرين في مايو 1999م ) وشدد على إقامة علاقات وروابط وثيقة مع الرياض لضمان أمن المنطقة ، كذلك دعا الباحث في نهاية الدراسة إلى قيام بلدان المنطقة بدراسة المسائل الإقليمية بتعقل وتعمق لفهم القضايا المشتركة على أساس المبدأ القائل : ( إن الأمن الجماعي للمنطقة متصل بأمن كل بلد إقليمي على حدة ) .

3. دراسة قام بها عمر الحضرمي: **البعد الاقتصادي في محددات السياسة الخارجية السعودية 1982-1991م** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الجامعة الأردنية ، كلية العلوم الاجتماعية وال الإنسانية ، 1992م .

حيث قام الباحث بدراسة وافية لمحددات السياسة الخارجية السعودية وحددها بما يلي:

1. محددات تتصف بالديمومة مثل الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية
2. محددات ليست ذات ديمومة طويلة مثل القوة الصناعية والعسكرية للدولة.
3. محددات ترتبط بالبعد الإنساني مثل الأيديولوجية والإعلام .

وقد قام الباحث بدراسة النموذج السعودي في السياسة الخارجية بتفصيل لمحددات وعوامل التأثير فيها ومن ذلك :

**1. البعد الجغرافي :** حيث تحتل السعودية ما يقارب 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية أي إن لها حدوداً مع كثيرة مثل دول الخليج العربي وإيران واليمن ومصر والعراق وسوريا والأردن ، مما حمل السعودية أعباء ومسؤوليات سياسية كبيرة وذلك لكونها تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً ، فالسعودية :

- أ. عضو في مجلس التعاون الخليجي ويعني ذلك سياسياً الالتزام بأمن الخليج والسعى إلى تحقيقه .
- ب. واقعة على تخوم إيران مما يضطرها إلى نهج سياسة خارجية تقوم على ضرورة إيجاد توازن إيجابي والبعد عن التصعيد والتحدي وزيادة التوتر .
- جـ. مطلة على البحر الأحمر مما جعلها تضع في أولويات اهتمامها التنسيق مع التنظيمات العربية والإفريقية المشرفة على هذا البحر .

## **2- البعد الديني:**

تعتبر السعودية المرجعية الدينية لل المسلمين ، وذلك لوجود المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، كما دعت السعودية إلى التضامن الإسلامي الذي انبثقت منه فكرة إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي .

## **3- البعد الاقتصادي :**

يعتبر البترول من أهم صادرات السعودية ، ويعتبر الدخل الرئيسي للدولة ، فقد أحدث قطاع البترول في السعودية نقلة نوعية متقدمة في صناعة النفط والتجارة العالمية ، كذلك تعتبر المساعدات المالية للدول العربية شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي الدولي ، وأداة من أدوات السياسة الخارجية السعودية .

4. دراسة قام بها، عبدالله دقامة: **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون 1988 – 1997**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الجامعة الأردنية ، كلية العلوم الاجتماعية وال الإنسانية ، 2000م .  
جامعة الأردن

حاولت هذه الدراسة الإجابة على مدى الأثر الذي تركه الأزمات الإقليمية الخليجية على السلوك السياسي الخارجي الإيراني في علاقته مع دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي تم تحديدها بأزمة الجزر وأزمة الخليج الثانية ، وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ، عالج الفصل الأول طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية خلال أربعة مباحث تناولت مراحل تطور السياسة الإيرانية منذ نجاح الثورة الإسلامية إلى الفترة الحالية (2000م) ، وسياسة إيران في محيطها الإقليمي كما حددت محددات السياسة الإيرانية .

أما الفصل الثاني فتناول النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي والموقف الإيراني من أزمتي الجزر والخليج الثانية كمصادر تهديد لأمن منطقة الخليج وموقف دول مجلس التعاون منه .  
أما الفصل الثالث فقد تناول علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي .

وفيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة حول طبيعة العلاقة بين الأزمات والسلوك الخارجي الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد أظهرت الدراسة أن أزمة الجزر أثرت سلبياً في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون ، وبال مقابل لم يتبين أي تأثير ملموس لأزمة الخليج الثانية في العلاقات بين الطرفين الإيراني والخليجي .

**5. دراسة قام بها جفري كمب (تحرير) جمال سند السويفي : انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (1996م).**

سعت هذه الدراسة لمعرفة أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي الخليجي ، فقد قدر لإيران أن تلعب دوراً رئيسياً في أمن الخليج ، بغض النظر عن شخصية من يتربع على عرش السلطة في طهران ، ومن الواضح أن تتمتع إيران بعنصر القوة والحماس والثقة بالنفس ، سيثير المشاكل بالنسبة إلى جيرانها الأضعف كما يبرر ادعاءهم بأن إيران تريد فرض هيمنتها على المنطقة ، ومن جهة أخرى فإن الوضع الإيراني الضعيف والمنقسم ، كما هو الحال في الوقت الحاضر يطرح تهديدات خطيرة مختلفة على الأمن الإقليمي ، كما تطرق الباحث إلى أسلوب وسائل الإعلام الغربية والعديد من دول الخليج العربي في التشهير ، وعكس صورة متشددة للنظام الإيراني باتهامه بدعم الإرهاب في أوروبا والأمريكيتين وجميع أنحاء الشرق الأوسط ، ويزعزعة عملية السلام في الشرق الأوسط وقتل المواطنين الإيرانيين وتعذيبهم ، كما تطرق الباحث إلى موقف مؤيدي إيران وادعائهم أن إيران هي المهددة وتتفقر إلى الإحساس بالأمن من الناحية العسكرية ومحاولتها لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي ، ولكن الوضع السياسي والعسكري للولايات المتحدة ، في منطقة الشرق الأوسط شكل تهديداً خطيراً للنظام الإيراني . وبين الباحث الصعوبات التي تواجهها إيران مع المجتمع الدولي ومع الغرب ودول الخليج العربية وبالذات في وقت تتعرض فيه إلى محن سياسية واقتصادية شديدة ، وعلى الرغم من أن إيران تتسم بالضعف والانشقاق مما زالت تشكل العديد من التهديدات للمصالح الإقليمية والأمن المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي ، ولا سيما مع احتمال وجود أسلحة نووية وبيولوجية وكيمائية ، ومحاولتها قلب بعض الأنظمة الموالية لأمريكا في الخليج .

**6. دراسة قام بها عبد الرزاق بن خالد السعدون: العلاقات السعودية الإيرانية من التوتر إلى التقارب (1983 - 2000 م)، الرياض ، مجلة معهد الدراسات الدبلوماسية، عدد 11/2002م.**

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى شرح واف لأهم العوامل السياسية والدينية والاقتصادية المؤثرة في العلاقات بين السعودية وإيران من خلال متابعة لوصف وتحليل العلاقات ما بين العام 1983م حتى العام 2000م وذلك في أربعة محاور يمثل كل محور فترة زمنية محددة ، فألقي المحور الأول (1953-1979م ) نظرة تاريخية على العلاقات السعودية الإيرانية وكذلك على سياسة السعودية الخارجية تجاه إيران والسياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية ، وقد كان السلوك

الإيراني خلال فترة الشاه محمد رضا بهلوي (1953-1979م) يهدف للسيطرة على منطقة الخليج واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث ( طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى ) .

أما المحور الثاني (1979 - 1989م) فيبدأ باستعراض أهم العوامل والمؤثرات الإيرانية ، في منطقة الخليج العربي ، ثم يعرض الموقف السعودي من قيام الثورة الإيرانية سنة 1979م ، ومن الحرب العراقية الإيرانية ومن تسييس الشعائر الدينية و المحور الثالث (1979 - 2001 ) يتناول السلوك الإيراني تجاه دول الخليج في تلك الفترات التي تلت حكم الشاه محمد رضا بهلوي حتى 2001 حيث تتناول السلوك الإيراني خلال فترة حكم ( آية الله الخميني ) من عام 1979-1989م ، وأثرها في العلاقات بين السعودية وإيران وموقف السعودية من الثورة والمحاولة التي قامت بها إيران في تصديرها ونشرها في دول الخليج العربي ، ثم السلوك الإيراني خلال فترة حكم رفسنجاني ( 1989 - 1997 م ) والتحول الإيراني من الثورة إلى التعاون مع دول المنطقة والعمل على تحسين العلاقات معها والانفتاح على الغرب ، وأخيراً يتناول الباحث فترة حكم محمد خاتمي ( 1997 - حتى الوقت الحالي ) في ظل النهج الجديد الذي يتبعه ، والعلاقات بين البلدين منذ توقيع سلطة الحكم في طهران وسعيه إلى تأكيد دور إيران ومكانتها في الساحة الإقليمية والعلاقات الدولية ، والافتتاح على العالم في سبيل حل معظم الأزمات الداخلية وعلى رأسها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية . والمحور الرابع تناول فيه مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية ، ومدى إمكانية تحسنها في ظل التطورات الإيجابية لسياسة الإيرانية تجاه دول المنطقة وبخاصة المملكة العربية السعودية ومن خلال عرض لتصريحات المسؤولين في كلا البلدين ، إضافة إلى سعي السعودية إلى تعزيز التعاون معها في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية .

#### **اختلاف الدراسة عن سبقاتها:**

بعد استعراض الدراسات السابقة وما تطرقت إليه بخصوص العلاقات السعودية الإيرانية ، فإن هذه الدراسة تتميز نوعاً ما بما سبقها من دراسات في هذا المجال كونها ستتناول تسجيل إضافة نوعية تمثل بالتأكيد على البعد الإستراتيجي في العلاقات بين الدولتين كركيذتين في أمن منطقة الخليج ، لا سيما بعد التطورات الإيجابية التي حدثت في العلاقات فيما بينهما ، وبعد زوال المنافس العراقي وخضوعه للاحتلال الأمريكي ، وما يخلفه ذلك من تطورات على الواقع الإقليمي للمنطقة ، إضافة لكون هذه الدراسة تحاول تقديم سيناريوهات مستقبلية للعلاقات السعودية الإيرانية في ظل التطورات المتتسارعة على الصعيد الإقليمي والدولي .

## الفصل التمهيدي

### أهمية الخليج والإدراك السعودي والإيراني لأمن الخليج

#### المقدمة

يشكل الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة تمتد من سطح العرب شمالاً حتى مضيق هرمز جنوباً ويحده من الشرق الساحل الإيراني ، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية ، ويتميز الخليج كممر مائي بالهدوء نظراً لخلوه من العقبات الملاحية . كما يتميز بكثرة الجزر التي يتجاوز عددها 125 جزيرة ترجع أهميتها لكونها تستطيع التحكم في جميع المرارات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي ، فضلاً عن أهميتها العسكرية ، إذ يمكن استخدامها كقواعد عسكرية لإخفاء القطع البحرية ، وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ . وإلى جانب ذلك هناك مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم ، كما يعد أهم معبر مائي عالمي ؛ إذ يعبر من خلاله يومياً أكثر من مائة سفينة<sup>(1)</sup>.

أما من الناحية الاقتصادية فتمثل الثروة النفطية في الخليج بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج ، وقد جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليضاعف من أهميتها الاستراتيجية ، بل و يجعلها بؤرة السياسة العالمية حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط ، وهو القول الذي تعزز مع تنامي الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج العربية تمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم<sup>(2)</sup>.

وسيسنعرض هذا الفصل الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للخليج العربي وتصور كل من السعودية وإيران لأساليب تحقيق الأمن فيه ، وذلك من خلال المباحثين التاليين :-

**المبحث الأول :- الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.**

**المبحث الثاني :- أمن الخليج العربي في تصوّر الدولتين وإدراكيهما .**

(1) أحمد مهابة ، إيران وأمن الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 27 ، العدد 105 ، يوليو 1991 ، ص 89.

(1) نصرة عبد الله البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2003 ، ص 32-33 .

## المبحث الأول

### الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيو استراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وشكلاتها ، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها ، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبعة في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي .

لقد استطاعت منطقة الخليج العربي أن تتفز خلا العقود الثلاثة الأخيرة إلى قمة الاهتمامات الدولية لعوامل عديدة يمكن أن نعزّوها بالأساس إلى ثقلها النفطي الجبار والى موقعها الاستراتيجي المتميز ، فضلا عن إيقاع الأحداث التي خطف بريقها أبصار العالم كله ، فمن الثورة الإسلامية في إيران إلى التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان ، إلى الإعلان عن مبدأ كارتر <sup>(1)</sup> ، إلى الحرب العراقية – الإيرانية إلى حرب الخليج الثانية وأخيراً الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله.

والمقصود بالأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية هنا ، تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي وإقليم الخليج ، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي ، وأبعد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة لقوى الدولة الكبرى وصراعات القوى الإقليمية <sup>(2)</sup> .

وسيرحاول الباحث التركيز على الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي والنظام الإقليمي للخليج العربي من خلال التعرف على المقومات والخصائص الجغرافية والاقتصادية المميزة لمنطقة ، إضافة إلى إلقاء الضوء على النظام السياسي الإقليمي لمنطقة الخليج العربي ، وذلك من خلال المطلبين التاليين :

**المطلب الأول : الأهمية الجيوستراتيجية .**

**المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية .**

(1) يتلخص مبدأ كارتر بأن على الولايات المتحدة أن تعمل على زيادة وجودها العسكري المباشر في مناطق نفوذها ، وتنكئه في المناطق الساخنة وأهمها منطقة الخليج العربي ، للمزيد حول هذا الموضوع ، انظر : سليم الحسني ، مبادئ الرؤساء الأمريكيين ، ط1 ، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية ، لندن ، 1987.

(2) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1994 ، ص.69.

### المطلب الأول : الأهمية الجيوستراتيجية .

ليس في العالم مثال أفضل من ذلك الذي يقدمه الخليج العربي من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة ، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية ، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة ، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى .

و إذا ما بدأنا بعلم طبقات الأرض ( الجيولوجيا ) فإن الخليج العربي يقع في حوض ضحل يمسك بزمام ثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد للعالم . ودون هذه الحقيقة فإن الخليج لا يقدم مصالح محددة لأي شعب آخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه . فبسبب ثروته النفطية في عالم يعاني من نقص حاد في الطاقة ، أصبحت المنطقة ذات أهمية دولية متعاظمة . ولهذا أصبح شعب الخليج بصورة واقعية يقتضي البدء بتصور الواقع الجغرافي لوطنهم أولاً<sup>(1)</sup> .

وترى معظم الدراسات الجيولوجية ، أن الخليج قد تشكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر الميوسيني ، وقد أدت هذه الهزات إلى تغير منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين ، هما : الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية . وتتجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز قد تشكل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية ، وبالتالي تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة ، وتكوين ما يعرف حالياً بـ مياه الخليج العربي<sup>(2)</sup> .

وهكذا أصبح الخليج بحراً شبه مغلقاً ، يبلغ طول الساحل الغربي منه حوالي (1357) كيلومتر ابتداءً من جزيرة رأس مسندم العمانية حتى شط العرب في جنوب العراق ، كما يتراوح عرضه ما بين (180-280) كيلومتر ، وتقدر مساحة سطحه بنحو (250) كيلومتر مربع ، وتبلغ أعمق نقطة فيه (100) متر بالقرب من جزيرة هرمز ، ولذلك تميز مياه الخليج بالضحلة لا سيما عند السواحل الشمالية والشرقية منه ، والتي ينحصر عنها الماء سنوياً بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهراً شط العرب ونهر قارون<sup>(3)</sup> . وهو ما أدى إلى بروز العديد من الجزر التي تكونت بفعل هذا الطمي ، مثل : جزيرة بوبيان وجزيرة البحرين وجزيرة فيلكه وغيرها<sup>(4)</sup> .

(1) محمود علي الداؤد ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، مطبعة الإشارة ، بغداد ، 1980، ص 25.

(2) شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1997 ، 54-56.

(3) محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971 ، منشورات ذات السلسل ، الكويت ، 1985 ، ص 17.

(4) عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1997 ، ص 38-43.

إلى جانب هذه الجزر ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية ، والتي يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتوجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج ، يوجد مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم ؛ ولذا يعد من أهم الممرات المائية الدولية بسبب مرور أكثر من مائة سفينة محملة بالنفط تمر من خلاله يومياً<sup>(1)</sup>. وتكفي الإشارة إلى أنه في عام 1973 م كان يُنقل يومياً عبر مضيق هرمز ما يعادل (18.5) مليون برميل من النفط ، يتجه منها حوالي (9) مليون إلى اليابان وأوروبا<sup>(2)</sup>.

وقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة ، فأعمق أجزاء الخليج لا تتجاوز مائة متر ، بل يوجد فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين متراً ، وتمتد هذه المناطق المحدودة العمق في كثير من أجزائه إلى ما يتجاوز المئة كيلو متر من الساحل العربي ، في حين أن الأعماق الكبيرة في الخليج - بصفة عامة - تحيط بساحل هضبة إيران من جانب ، ومضيق هرمز من جانب آخر . هذه الخصائص تمثل سلاحاً ذا حدين : فهي من جانب يجعل من المستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي ، ولكنها من جانب آخر تجعل من الخليج في مجموعه ، بحيرة يستطيع من يتحكم في مداخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لإيواء الأساطيل وحمايتها من أي هجوم أو صدام بحري<sup>(3)</sup> .

ونظراً لامتداد الخليج على شكل خnger إلى أقصى عمق متصور في منطقة جنوب غرب آسيا حتى نقطة يقابل معها خط عرض 30 بخط الطول 50 ، فإن هذه المنطقة أصبحت أقرب بقعة من المحيط الهندي وتتوابعه إلى وسط روسيا الأوربية ، وإلى أهم موقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية ، فالمسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين - حيث آبار النفط المهمة في جنوب الاتحاد السوفيتي (السابق) - لا تتجاوز خمسين ميل<sup>(4)</sup> . علاوة على ذلك ، فإن خصوصية هذا الموقع جعلت الخليج بمثابة قلب الشرق جغرافياً ، فعن طريقه وعبر نهر الفرات ، يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط ، أو إلى تركيا فالبحر

(1) عبد الخالق عبد الله ، النظام الإقليمي الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 29 ، العدد 114 ، أكتوبر 1993 ، ص 31.

(2) عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ذكره ، ص 58-59.

(3) حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط ، دار الموقف العربي ، القاهرة ، 1984 ، ص 380.

(4) المرجع السابق ، ص 380-381.

الأسود عن طريق نهر دجلة ، أو إلى إيران وبحر الخزر ، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى ، أو إلى أفغانستان <sup>(1)</sup>.

وفي نهاية التسعينات وبعد افتتاح "طريق الحرير" بالربط التاريخي بين شبكة خطوط السكك الحديدية الإيرانية - التركمانستانية ، أصبح الخليج منفذًا بحريًا استراتيجيًّا لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، فعن طريق هذا الخط بات بمقدور هذه الجمهوريات الوصول بسهولة إلى إيران ومنها إلى الخليج مباشرة ومن الخليج إلى العالم <sup>(2)</sup>.

ولأن الخليج العربي يعد بحراً شبه مغلق ، فإن من يتحكم في مداخله يكون له القدرة على التأثير المباشر في الاقتصاد الدولي ، ومن يسيطر على مياهه يستطيع أن يتحكم في خطوط الملاحة الدولية ، باعتبار أن هذا الإقليم يتوسط القارات الثلاث في آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وهو ما أدى إلى تنافس القوى الكبرى في السيطرة على مياهه واستعمار صفيته منذ بداية القرن الخامس عشر ، ومع وجود أكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي في أراضيه ازدادت أهميته الإستراتيجية ، فأصبح محطة أطماع هذه القوى التي تسعى لفرض سيطرتها على إقليم الخليج العربي <sup>(3)</sup>.

أشرنا في بداية هذا الفصل إلى أن الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولة ما أو نظام إقليمي معين ، تتبع من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديمغرافية التي تتشكل في إطارها هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي ، وبذلك فإن الأهمية الجيوسياسية لإقليم منطقة الخليج هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ فترة طويلة لتتشكل نظامًا إقليميًّا ذا أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر .

وقد درج علماء السياسة في تحليل موقع الخليج في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبل مفهومين أساسيين : **الأول** : يدور حول أن أهمية إقليم الخليج لم تبرز بصورة واضحة لتعلن بصراحة عن موقعه كأحد عناصر القلب في التوازن الاستراتيجي الدولي إلا خلال الأعوام الثلاثين الماضية ، وعلى وجه الخصوص في أعقاب حرب الأيام الستة ، **والثاني** أن هذه الأهمية تتبع أساساً من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم <sup>(4)</sup>.

(1) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، رابطة الاجتماعيين ، الكويت ، 1967 ، ص26-27.

(2) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص72.

(3) محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971 ، مرجع سبق ذكره ، ص17-18.

(4) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص69.

وحيث أنه لا يمكن إنكار أن أهمية الخليج قد ازدادت بعد اكتشاف النفط ، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة خصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فالنهوض القومي (الإيراني والعربي) وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية قد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تشدد من قبضتها ، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي والإسلامي ، خصوصاً بعد حرب السويس عام 1956م والثورة العراقية عام 1958م ثم اليمنية عام 1962م ، والإيرانية عام 1979م<sup>(1)</sup> .

واكتسبت منطقة الخليج أهمية سياسية كبيرة إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، إذ سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة . ففي يونيو 1973 وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركي آنذاك، منطقة الخليج بأنها منطقة للولايات المتحدة فيها "مصالح سياسية – اقتصادية – استراتيجية هامة جداً جداً". وفي الوقت نفسه تقريباً قام جيمس نوينز نائب وزير الدفاع الأميركي، بتحديد مصالح أميركا وأهدافها في المنطقة على أنها "(أ) احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية (ب) استمرارية الوصول إلى نفط الخليج (ج) استمرار حرية السفن والطائرات الأميركية في التحرك من المنطقة واليها ". أما على الصعيد السياسي فقد ارتبط الوضع في الخليج بركن آخر من الاهتمامات السياسية الأميركية الرئيسية، أي الصراع العربي – الإسرائيلي<sup>(2)</sup> .

وعند قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج في أجندتها السياسة الخارجية الأمريكية ، حين أعلنت بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستواجهه بكلة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية . وبذلك تحولت استراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الاستراتيجية بـ (ميداً كارتر)<sup>(3)</sup> .

(1) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

(2) احمد آغا وآخرون ، قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات والوثائق الاستراتيجية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لندن ، العدد – 21 ، 1980/11/20.

(3) شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص120.

ونتيجة لذلك أصبح الأمن والإستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلباً دول العالم أجمع ، إذ إن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث صراعات دولية ، لا سيما أن من يسيطر على الإقليم باستطاعته فرض رؤيته الأمنية عالمياً وتحقيق السيادة الدولية من خلاله . وهو ما دفع ديفيد نسيوم - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية - إلى القول : " إن كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها ، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها : (إن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تتظر إليه) وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية ، وما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج " <sup>(1)</sup>.

وبما أن الخليج يقع في منطقة التماس بين القوميتين العربية والفارسية ، فمن الطبيعي أن تبرز النزاعات بينهما على مناطق الحدود ، وخصوصاً أن هناك تداخلاً بشرياً وتاريخياً بينهما ، فمثلاً توجد أقلية عربية في إقليم عربستان (خوزستان) في إيران ، كما توجد أقلية إيرانية في كل من الدول العربية الخليجية . من هنا فإن نمو القدرة العسكرية والسياسية لإيران أو لأية دولة عربية خلنجية يؤدي إلى طرح مسألة الحدود السياسية والسيادة على المناطق المتنازع عليها <sup>(2)</sup> ويؤدي كذلك إلى تعريض الاستقرار الإقليمي للخطر ، ويبعد للدول الكبرى التدخل لحماية مصالحها .

على هذا النحو لم يكن مستغرباً أن تصبح منطقة الخليج محوراً للصراع الدولي بين القوى الدولية الكبرى المتنافسة حول السيادة العالمية منذ القدم ، ابتداءً من الحروب الفارسية - الرومانية ، ومن بعدها العصور الإسلامية ، وامتداداً إلى عصر الهيمنة الأوروبية<sup>(3)</sup>.

إن أهمية موقع الإقليم جعلت منه عنصراً جاذباً للاهتمامات الدولية ، فلم تجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية سواء في الماضي أو الحاضر إلا واهتمت بمنطقة الخليج ، مثل البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين ، وأعقبهم الألمان ، ثم الصراع الأمريكي - السوفيетاني ، امتداداً إلى الاندفاع الأمريكي الراهن للتفرد بالإقليم والهيمنة المطلقة عليه ، كل ذلك ما هو إلا مراحل متتابعة من مساعي السيطرة على هذا الإقليم المهم استراتيجياً<sup>(4)</sup>.

(1) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

(2) المرجع السابق ، ص12.

(3) انظر: عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، مرجع سبق ذكره ، 1997، ص60-71.

(4) محمد السعيد إبريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص73.

هذه الأهمية المميزة للإقليم من الناحية الجيوستراتيجية لم تستطع دول الخليج الاستفادة منها وتوظيفها بالكافأة المناسبة . فمنذ بداية العصور الحديثة ، وعلى وجه التحديد منذ القرن الخامس عشر وحتى اليوم ، لم يملك إقليم الخليج إدارة إقليمية ، بل ظل يخضع لتلاعب القوى الداخلية على المنطقة التي راحت تسعى لفرض نوع من السيادة العالمية لها . ومن الطبيعي إزاء منطقة تملك أهميتها الاستراتيجية ولا تملك إرادة الدفاع عن الذات أن تسعى تلك القوى ذات الطموح العالمي إلى فرض التبعية عليها . هذه الحقيقة لا تزال حتى هذه اللحظة ، على الرغم من اختلاف الإطار واختفاء بعض الأطراف المتعاملة وبروز أطراف أخرى جديدة ، هي المتحكمة في حقيقة العلاقة بين إقليم الخليج والنظام الدولي <sup>(1)</sup> .

ويلاحظ أن النظام الإقليمي للخليج العربي يستمد أهميته الدولية من ثلاثة مصادر أساسية

هي <sup>(2)</sup> :

**أولاً** : الموقع الجيوستراتيجي المميز للإقليم على مدى التاريخ ، فقد ظل محط أنظار القوى الدولية الطامحة إلى تحقيق السيادة العالمية ، لأنه يشكل حلقة الوصل بين الشرق والغرب تجارياً وحضارياً .

**ثانياً** : ثروته النفطية الضخمة والاحتياطي المتزايد يومياً منه ، وخصوصاً أن النفط يشكل عصب اقتصاديات الدول الصناعية ، كما أن القدرات المالية لدول الإقليم نتيجة عائدات النفط ، قد أكسبتها مكانة دولية سواء بالنسبة للنظام النقدي العالمي أو لموازين المدفوعات للدول الغربية أو للعديد من دول العالم الثالث وبالذات العربية والإسلامية منها ، فقد استخدمت دول الخليج دبلوماسية المساعدات لاكتساب المكانة كما فتحت الباب أمام العمالة العربية والأجنبية منها.

**ثالثاً** : الوزن التاريخي والحضاري والمعنوي للإقليم الخليج وشعوبه في التاريخ القديم والمعاصر ، فقد شهد هذا الإقليم مولد الحضارات القديمة في بلاد فارس ووادي الرافدين ، كما شهد ميلاد الإسلام برسالته الحضارية العالمية واحتضن أهم الأماكن المقدسة لجميع المسلمين في العالم.

(1) المرجع السابق ، ص 72.

(2) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 117-119.

## المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية

إضافة إلى الأهمية الجيوستراتيجية المميزة لمنطقة الخليج ، تحتوي هذه المنطقة على أهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة ، وهى قوة النفط ، فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها وزنها الدولى من حجمها أو نوعها فحسب ، بل بزمانها أيضاً ، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة .

فالاعتماد المتزايد على النفط يكشف قيمتها الاستراتيجية في الصراع الدولي على مصادر الموارد ، فمنذ أن اتخذ قائد البحرية البريطانية ونستون تشرشل قراره عام 1910 م باعتماد النفط بديلاً عن الفحم كوقود للأساطول البريطاني ، ومنذ أن ظهرت المحركات والطائرات عام 1930 م ، وابتكار أساليب جديدة لاستعمال дизيل البنزين والتشحيم والتزييت ، باتت السمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين هي الصراع على النفط ، وكانت الحرب العالمية الثانية بحق هي " حرب زيت " فالجانب الذي يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية عن العدو ، ويتمكن في الوقت ذاته من إمداد قواته وسفنه وطائراته بها في الوقت المناسب والمكان المناسب هو الجانب الذي سيحرز في النهاية النصر في هذا الصراع العالمي <sup>(1)</sup>.

وليس هناك شك في أن عصرنا الراهن هو عصر النفط ، فقد كان النفط على مدى قرن كامل ، بالنسبة لأكبر قوة عالمية وهي الولايات المتحدة الأمريكية صانع الرخاء وقت السلم وضامن النصر وقت الحرب ، فالولايات المتحدة كما يقول كارل سولبرغ : " قوة نفطية أساساً ، النفط هو الذي يغذي هذه القوة ، كما يغذي الدم جسم الإنسان " <sup>(2)</sup>.

ولَا أحد يجادل في أن النفط قد مكن الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القمة في القوة على العالم ، وهو الذي جعل من القرن الماضي بأكمله قرناً أمريكياً ، كما أنه لا أحد يجادل في أن الولايات المتحدة تسعى لجعل القرن الحالي قرناً أمريكياً ، ولكي يتم لها ذلك ، فإنه لا بد من السيطرة على منابع النفط ، وبخاصة منابع نفط دول منطقة الخليج العربي ، وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم إليه خاصة الولايات المتحدة <sup>(3)</sup>.

(1) عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

(2) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

(3) المرجع السابق ، ص 74.

ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة ، فهو أولًا المصدر الأساسي والاهم للطاقة في العالم ، لكنه علاوة على ذلك هو مصدر أساسى لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة ، ومجال واسع لنشاط شركات عالمية عملاقة .

فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات الاقتصادية لهذه الدول ، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية ، وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم . والصناعات النفطية أيضاً هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من 12 ألف سلعة ، وتوظف ما لا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة ، بل إن الصناعات النفطية هي من أضخم الصناعات وأوسعها ؛ فهي الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة . أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة ، وما زالت محافظة على نفوذها وقوتها ، بل إن هذه الشركات تزداد ضخامة يوماً بعد يوم ، وتنتicipate على قائمة الشركات الدولية التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على لسان مركز ايداع الرسائل الجامعية الدولية <sup>(1)</sup>.

### **الأهمية الاقتصادية للنفط بالنسبة لدول الخليج**

يعد النفط أكبر مكون لناتج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية ، فلا عجب أن يكون له دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دول المنطقة منذ سنوات عديدة ، سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه ، أو من خلال صنع الخلافات البينية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية .

فمن الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول ، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول ، وبالتالي فإن الصناعة النفطية قد أعطت مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي الحكومات . وقد لعب تركيز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الحكومات دوراً مهماً في بناء البنية التحتية وتوثيق العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطنى هذه الدول منذ أوائل السبعينيات ، إذ يحصل

(1) عبد الخالق عبد الله ، النفط والنظام الإقليمي الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 181 ، مارس 1994 ، ص 17.

الموطنون على منافع مادية وعينيه جيدة ، فخلال عقدي السبعينات والثمانينات امتلكت دول الخليج المقدرة والإرادة معاً على منح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني والرعاية الصحية ، والخدمات الإسكانية ، ودعم البضائع الاستهلاكية ، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى <sup>(1)</sup>.

أما من ناحية العلاقات البينية بين دول الخليج ، فلا يمكن إنكار أن الأزمة التي قادت إلى احتلال العراق للكويت هي أزمة نفطية بالدرجة الأساسية ، وهي تفتح الملف النفطي الخليجي وعلاقات دولة مع بعضها البعض ، وأن الصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج ، وبدون التصرف الواعي في هذه الأمور الشائكة ، فإن القوى الأجنبية تستغل هذه الأزمات لتتدفق جيوشها بسرعة إلى المنطقة تحت شعار "الحفاظ على المصالح الحيوية" للغرب <sup>(2)</sup>.

ومنذ أن بدأت الشركات النفطية التقيب على النفط في اليابسة والبحر ، بدء الصراع بين الدول الخليجية على الحدود البرية والبحرية وتمكن بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محايدة يتم استثمارها من قبل البلدين المجاورين ، أو يتم التنازل من طرف لآخر كما حصل بين أبو ظبي وال Saudia عام 1974 م ، وكان من المفترض أن تحل مشاكل الصراع على النفط بين الدول الخليجية بروح التعاون والأخوة القومية بين البلدان العربية ، وبروح حسن الجوار بين العرب والإيرانيين ، ومن هنا فإن الصراع على النفط لم يكن غائباً عن أي من حروب الخليج ابتداءً بالحرب العراقية - الإيرانية عام 1980م وانتهاءً بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003 م.

وفي الحرب الأولى كانت آبار النفط في عربستان (خوزستان) مغرية بالنسبة للعراق وبهدف إجبار إيران على التسلیم بشروط العراق ، لذلك استمرت الحرب ثمان سنوات تم خلالها تدمير الكثير من الإمكانيات النفطية في البر والبحر لكلا الطرفين <sup>(3)</sup>.

(1) جودت بهجت وحسن جوهر ، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : إرهاسات الداخل وضغط الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 211 ، سبتمبر 1996 ، ص 37 .

(2) عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

(3) المرجع السابق ، ص 28.

وفي حرب الخليج الثانية ، كان الإعلان عن الأزمة من قبل العراق يتركز على زيادة الانتاج من قبل الإمارات والكويت لإغراق السوق النفطية وبالتالي انخفاض الاسعار ، كذلك ادعاء العراق بأن الكويت كانت تقوم بسرقة النفط العراقي من حقل الرميلة المشتركة ، لذلك لجأ العراق إلى استخدام القوة العسكرية لجسم الصراع ، وضم دولة الكويت مما وضع المنطقة في أخطر موقف تاريخي تمثل في طلب الدول الخليجية الحماية من الولايات المتحدة وحلفائها<sup>(1)</sup>.

كذلك في الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق ، ظهر جلياً أن النفط كان المحرك الرئيسي والأبرز لهذه الحرب التي انتهت بتحقيق اهداف الولايات المتحدة في احتلال العراق الذي "يجلس" على احتياطي فلكي من هذا المورد الثمين وقوامه ( 112 ) مليار برميل من النفط الخام ، وهو ما يوازي 12 في المائة من اجمالي الاحتياطي العالمي ويأتي في المرتبة الثانية مباشرة (إن لم يكن المرتبة الأولى في تقديرات محدثة) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة فوق ظهر الأرض . حيث لا يسبقه سوى السعودية التي تقدر احتياطياتها بنحو ( 262 ) مليار برميل أو ما يوازي 25 في المائة من الاحتياطي العالمي ، ومن مفارقات الأحداث أن العراق تحت طائلة الجزاءات والعقوبات التي كانت قد فرضتها قرارات مجلس الأمن على مدار عقد التسعينات ، كان بمنأى عن أيادي الشركات الأجنبية و الاحتكارات الأمريكية المتطلعة بشراهاه إلى إستغلال مقدراته<sup>(2)</sup>.

وفي جميع هذه الحروب كانت السعودية تقوم بتلبية احتياجات العالم من النفط وزيادة الانتاج للتعويض عن كميات النفط العراقي فتمكنت السعودية من التعويض عن " 75% " من النقص في الإمدادات النفطية في حرب الخليج الثانية عام 1991 م وخفضت من الضغوط الرامية إلى رفع الأسعار ، وبذلك أثبتت أنها مركز الثقل في المنطقة وتعززت مكانتها تلك في أعقاب الأزمة<sup>(3)</sup>.

وخلال هذه الأزمة كان المسؤولون الأمريكيون يرددون بأنهم لن يسمحوا لصدام حسين أن يستولي على 10 % أخرى من احتياطي النفط العالمي ، وأن سيطرته على 20 % ستجعله في موضع تساومي كبير مع الدول العربية ، وكان التخوف في بداية الأمر أن يعمد العراق إلى الاستيلاء على المنطقة الشرقية من السعودية مما سيضع 45% من احتياطي النفط العالمي تحت تصرفه<sup>(4)</sup>.

(1) المرجع السابق ، ص 28.

(2) محمد الخولي ، عن اللعبة النفطية الكبرى ، جريدة البيان الاماراتية ، 10 ابريل ، 2003.

(3) هنري عزام ، تطورات أسواق النفط بعد أزمة الخليج ، جريدة الحياة ، 3 ابريل ، 1991.

(4) عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

## المبحث الثاني

### أمن الخليج العربي في تصور وإدراك الدولتين

عانت معظم دول العالم من مشكلة عدم الاستقرار السياسي وذلك بحسب تجربة كل دولة وظروفها التي مرت بها ، وهو ما جعلها تعطي الأولوية الأولى في سياستها الداخلية والخارجية ، والأمن يقصد به الطمأنينة وانتفاء مصادر الخطر ، مع القدرة على مواجهته ، بما يحول دون اضطراب الأوضاع القائمة في الدولة أو يمس رفاهية مواطنها وأمنهم .

وتمتلك كل دولة رؤية أمنية تحدد فيها مصادر تهديد أنها الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي ، وبنفس الوقت تحدد سبل مواجهتها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو

اجتماعية ، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي .

وفي حالة مسألة الأمن في منطقة الخليج العربي ، فإن هذه الرؤى والتصورات تتخذ أبعاداً وأشكالاً متغيرة ومتباينة وأحياناً متضادة ، فالواقع الإقليمي للمنطقة هو واقع مضطرب وساخن وتجاذبه العديد من التيارات والأيديولوجيات الفكرية والسياسية ، إضافة إلى تشابكات وتناقضات المصالح المختلفة للقوى الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي .

من هنا فإن الباحث سيحاول إلقاء الضوء على الرؤى والتصورات المختلفة لأمن الخليج ثم التعرف على التصورات التي تمتلكها كل من السعودية وإيران ( الدولتين موضوع دراستنا ) لأمن الخليج ، ومدى الانسجام والاختلاف بين هذه التصورات ، بالإضافة إلى مدى تأثر هذه التصورات بالسياسات الدولية تجاه هذه المنطقة وتأثيراتها المختلفة .

حيث سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية :-

**مقدمة : مفهوم أمن الخليج وآليات تحقيقه .**

**المطلب الثاني : أمن الخليج في التصور والإدراك السعودي.**

**المطلب الثالث : أمن الخليج في التصور والإدراك الإيراني.**

## مقدمة : مفهوم الأمن في الخليج وآليات تحقيقه.

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً والسياسات الخليجية خصوصاً ، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة ، لاسيما في فترة التسعينيات ومروراً بالحرب الأميركيّة في أفغانستان مطلع عام 2002 ، وانتهاءً بالحرب الأميركيّة الأخيرة على العراق في مارس 2003 ، كان موضوع أمن الخليج يؤكّد تمييزه الدائم عن أي قضية أخرى تواجه دول المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقيّة الإيرانيّة ، إذ أشارت هذه الحرب إشكاليّات من قبل ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج ، التي تمد العالم الصناعي بـ60% من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، والتهديدات الملحة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها ، خصوصاً إذا ما سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض ومصالح الدول الغربيّة في المنطقة .

وقد بُرِزَ الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً أثناء السنوات الأخيرة لهذه الحرب كحليف وضامن رئيسي لأمن دول الخليج العربيّة ، وقد زاد تكريّس هذا التمييز لمفهوم أمن الخليج بعد حرب تحرير الكويت عام 1991 ، حيث استطاعت بعدها الولايات المتحدة أن تضع ترتيبات جديدة لأمن المنطقة حافظت فيها على دورها العالمي وريادتها الدوليّة<sup>(1)</sup> .

وقد أظهرت الأحداث والأزمات المتلاحقة التي عاشتها منطقة الخليج غياب الاتفاق حول مفهوم أمن الخليج بين دول المنطقة بالدرجة الأولى وبين هذه الدول والقوى الدوليّة المختلفة ، فمنذ الوجود البريطاني في الخليج وما تبعه من تناقض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الهيمنة عليه ، ثم حروب الخليج المتلاحقة ، كان الأمن في الخليج هو العنصر الحاضر الغائب دائماً ، فالهدف الأساسي الذي كانت تبحث عنه كل الأطراف هو الأمن ، والأمن هو الشيء الوحيد الذي تفتقده منطقة الخليج حتى هذه اللحظة .

(1)المركز дипломатический для изучения стратегии ، الخليج "قلب العالم" في خارطة الاستراتيجية الأميركيّة ، جريدة البيان الإمارانية ، الملف السياسي ، العدد 127 ، 2002/8/28 .

من المعلوم أن مفهوم الأمن من المفاهيم المطاطة في السياسة ، إذ يمكن تشكيله ليلاً ما يعتبره سياسي كل عصر من قبيل المصالح الحيوية في زمانهم ، فأحياناً يكون هذا المفهوم ضيقاً بحيث يقتصر على النواحي السياسية والاستراتيجية ، وأحياناً يتسع ليشمل المسائل الاقتصادية والثقافية والحضارية وحتى البيئية .

والأمن الإقليمي على وجه التحديد هو مفهوم ذو ثلاثة أبعاد أساسية ، أولها هو الأمن والسلم المتبادل بين الدول المنتسبة إلى الإقليم المحدد ، وثانيهما هو أمن كل دولة في الإقليم على حد في مواجهة حركات المعارضة سواء في الداخل أو من الخارج ، أما الثالث فهو أمن المنطقة ككل والذي يتحقق بنجاح دول المنطقة في إدارة علاقاتها الخارجية بوصفها كتلة إقليمية واحدة فيكون تحركها عقلانياً نابعاً من حسابات موضوعية للمواقف واهداف تأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة لدول المنطقة <sup>(1)</sup>.

ولكي ينجح أي نظام أمني إقليمي في تحقيق الاستقرار في المنطقة ينبغي أن يسود دول هذه المنطقة توازن ليس فقط في المصالح ، وإنما أيضاً وبasis توافق في القوى ، فهذا هو الضامن الأكبر ضد إمكانية قيام أي دولة منتبطة إلى الإقليم باستخدام قوتها منفردة لإنهاء أي نزاع يشب في المنطقة لصالحها ، فالنظام الأمني الإقليمي الناجح هو الذي يحقق الاستقرار لكافة الدول المنتسبة إليه ، وهذا لا يتم إلا بتطبيق نظام قاعدة الأمن المطلق ، فالقاعدة الأولى تفرض التعاون بين دول المنطقة لمصلحة المنطقة ككل والقاعدة الثانية تعني الهيمنة لمصلحة دولة واحدة فقط في النظام <sup>(2)</sup> .

أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي كنظام إقليمي ، فهناك وجهات نظر ترى أن تحقيق أمن الخليج يجب أن يشتمل على عدد من الأمور ؛ منها تحديد الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها في كافة المجالات ، بحيث تكون هذه الأهداف ضمن طاقة كل دولة من دول الخليج ،

(1) Fred Halliday، The Gulf War and its Aftermath: First Reflection، International Affairs، Vol67، No2، Apr1991، p230.

(2) أمين هويدي ، النظام الأمني لمنطقة الخليج العربي ، مستقبل العالم الإسلامي ، عدد 2 ، ربيع 1991 ، ص10-11 .

ويُنْبَغِي أن يتم ذلك في ظل شمولية التخطيط للمستقبل القريب والبعيد ، ووضع السياسات والآليات الازمة للتنفيذ ، وحل المشكلات المستعصية بين دول الخليج فيما بينها ، ومشكلاتها مع جيرانها ، مع إبعاد الوجود الأجنبي عن المنطقة قدر الإمكان ، وبشكل لا يعرض أمن المنطقة للخطر ، وأخيراً مقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلي في المنطقة<sup>(1)</sup>.

والواقع إن الأمن والدفاع كلُّ لا يتجزأ . وإن المناطق الأمنية يترا боط بعضها ببعض فلا يكفي أن تراعي دولة ما على حساب الأخرى ، أو مجموعة من الدول يجمعهاإقليم واحد بمتطلبات أمنها ، من دون مراعاة ترتيبات الأمن في مناطق أو أقاليم أخرى . وعليه فإن النظام الأمني في الخليج ، يجب أن يضع في حسبانه كافة دول هذا الحوض ، بما فيها إيران و العراق<sup>(2)</sup> . ويجب أن يرتكز النظام الأمني على الأسس التالية<sup>(3)</sup> :

**أولاً** : أن تكون ترتيبات الأمن نابعة من دول المنطقة ، دون تدخل خارجي .

**ثانياً** : أن تبني على أساس تحديد حجم ونوع التهديدات الموجهة للمنطقة حالياً ومستقبلاً .

**ثالثاً** : تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها

**رابعاً** : أن يتم إبعاد المصالح الأمنية للدول عن دائرة خلافاتها .

**خامساً** : أن يتحقق الأمن بمفهومه الشامل ، أي بأبعاده الداخلية والخارجية ، وبكافية مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية .

**سادساً** : أن يكون المحور الاقتصادي للأمن الوطني هو العمود الفقري ، الذي يمكن من خلاله تحقيق بقية متطلبات الأمن المطلوب .

**سابعاً** : أن تؤخذ بالحسبان المصالح القومية للدول المختلفة - وخاصة الدول الصناعية - حتى يكون النظام الأمني لدول المنطقة " نظاماً واقعياً " يواكب المتغيرات ولا يتجاهل المصالح .

**ثامناً** : هناك آراء ترى ضرورة إقامة اتحاد أمني يتم عن طريق مجلس دائم لهذه الدول .

(1) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، سلسلة محاضرات الإمارات 18 ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 1997 ، ص 10-11.

(2) أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد 7 ، القاهرة ، نوفمبر ، 1992 ، ص 26.

(3) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سابق ذكره ، ص 10-11.

## المطلب الأول : أمن الخليج في التصور والإدراك السعودي

لقد فرض الموقع الجغرافي على السعودية زيادة الاهتمام بأمن الخليج لاعتبارات جيوسياسية ، لذلك حرصت على التعامل مع دول مجلس التعاون بما يخدم ازدهار الإقليم وأمنه ، وتبنت السعودية مبدأ ارتباط أمنها بأمن دول الخليج العربية ، واعتبرت أن أي مساس بها يعني تهديداً مباشراً للأمن السعودي . وهو ما جعلها ترفض أية توسعات إقليمية على حساب دول الخليج ، وخاصة من العراق وإيران ، وأكدت على ضرورة بقاء الوضع الإقليمي على ما هو عليه ، فمثلاً رفضت مطالب إيران في دولة البحرين واحتلالها لجزر الإمارات الثلاث ، كما عملت على إجهاض محاولاتها في عملية تصدير الثورة ، وزعزعة استقرار النظم السياسية الخليجية وإيدالها بأنظمة موالية لها . كما رفضت مطالب العراق في الكويت عام 1961 و 1990، وعلى نفس النهج أكدت السعودية على حرية الملاحة في مياه الخليج لضمان انسياح صادرات النفط وحماية التفاعلات التجارية ، وعملت على محاصرة التغلغل الشيعي ، فتصدت لمحاولات نشر الفكر الاشتراكي ورفضت الوجود العسكري الشيعي في الخليج<sup>(1)</sup>.

ويشير السلوك الخارجي للسعودية في مناسبات مختلفة ، إلى أن هناك خمسة تهديدات رئيسية للأمن الوطني السعودي وأمن منطقة الخليج وهي<sup>(2)</sup> :-

- مشكلات الحدود البرية والبحرية لا سيما أن بعض دول الخليج غير راضية عن حدودها السياسية ، وتتحين الفرصة لتغيير خريطةها وتحريك حدودها ، وحتى إن وجدت اتفاقيات دولية في هذا الشأن فإنها غالباً ما تتعرض للتعطيل ، كما حدث بين العراق وإيران وبين العراق والكويت.
- إيران بنزعتها التوسعية الفارسية ، وتوجهاتها النووية ، وتشجيعها للتطرف الديني وتأليها للجماعات الشيعية ضد أنظمتها السياسية في دول الخليج العربية ، ولا سيما وجود نظرة استعلائية لديها منذ أيام الشاه ، كما إن العراق (قبل حرب مارس 2003) كان بتوجيهه العلماني وسعيه لنشر أيديولوجية البعث وقيامه بمحاولات للإطاحة بالأنظمة الخليجية يمثل نفس التهديد لأمن الإقليم.

(1) خالد بن إبراهيم العلي ، السياسة الخارجية ودوائر حركتها ، في كتاب : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، الرياض ، 1999 ، ص 58-59.

(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سبق ذكره ، ص 11-14.

3. سباق التسلح القائم في المنطقة رغم انحساره عالمياً منذ انتهاء الحرب الباردة ، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الإنفاق العسكري الذي لا يجلب سوى مزيد من عدم الاستقرار الخارجي والداخلي لدول المنطقة ، وقد أدى ذلك إلى تغيير الأولويات الوطنية ، وخفض حجم الإنفاق على البرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية الأخرى .

4. زيادة أعمال العنف والتطرف والإرهاب في المنطقة ، بسبب قلة مشاريع التنمية وزيادة عدم الاستقرار الإقليمي ومحاولات الحركات الدينية التعبير عن نفسها من خلال العنف .

5. الممارسات الإسرائيلية التي تلقي التأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة ، لا سيما أن إسرائيل تحاول اختراق دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً .

لذلك عملت السعودية على تشكيل تكتل إقليمي بين دول الخليج العربية ، باعتبار أن هذا التكتل سيزيد من مكانتها الدولية والإقليمية ، بوجود ارتباط تاريخي وجغرافي بين هذه الدول ، وتماثل في الأنظمة السياسية والاقتصادية ، لذلك سعى إلى تصفييف الخلافات الحدودية بين هذه الدول مع زيادة التعاون الاقتصادي لتحقيق الرخاء والرفاهية للشعوب الخليجية ، وعملت على تنسيق سياساتها الخارجية وخاصة في مجال النفط ، فعقدت معها اتفاقيات الأمانة التي تخدم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج<sup>(1)</sup>.

وقد أكدت السعودية من خلال مجلس التعاون أن أمن منطقة الخليج واستقرارها من مسؤولية دول المنطقة وشعوبها ، ورأى أن هذا الأمن يعتمد بشكل مباشر على سلامية الأنظمة السياسية الخليجية ، وبالتالي رفضت أية محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية ، وأكّدت حق دول الخليج العربية في الدفاع عن أنها وصيانتها استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة وتكتف بها مبادئ القانون الدولي لمواجهة أية تحديات خارجية كانت أم داخلية . من هنا اعتبرت العلاقات بين السعودية وهذه الدول الخليجية العربية ذات مسؤولية وطنية بحثة لهذه الدول فقط ، وتهدّف إلى تعزيز وتوسيع العلاقات في شتى المجالات التي تجمعها مع هذه الدول . وفي مقابل ذلك أكدت أن

(1) صالح عبد الله الراجحي ، العلاقات السعودية الخليجية ، في كتابه : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، مرجع سابق ذكره ، ص 125 ، ص 135-136 .

العلاقات بين دول مجلس التعاون بما فيها السعودية مع كل من إيران والعراق يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية مع الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما أكدت على الحوار كوسيلة فاعلة لفض المنازعات بينهم ، وتحقيق التعايش السلمي المشترك وفقاً للمواطيق الدولية المختلفة ، لذلك شجبت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها بعض دول المجلس بهدف زعزعة أمنها ، ورفضت أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كانت مبرراته حتى تجنبها أية صراعات دولية أو إقليمية من شأنها أن تؤدي إلى إعطاء قواعد عسكرية أجنبية في دول المجلس ، وأكّدت ضرورة تشكيل قوة عسكرية ذاتية من دول المجلس لتحقيق الأمن كبديل عن الوجود الأجنبي <sup>(1)</sup>.

يتضح من ذلك أن السعودية حرصت على توحيد الصف الخليجي العربي معاً ، كمدخل لاحتلال موقع متقدم في العلاقات العربية الإيرانية ، بما يؤدي إلى موازنة النفوذ الإقليمي الإيراني ، فالسعودية ترى ضرورة النظر إلى الأمان الخليجي من زاوية المصالح العربية الإيرانية ، وترفض الأطروحات الإيرانية بالتعامل على قدم المساواة بين دول المنطقة ، لأنها سيؤدي إلى تزايد الدور الإقليمي الإيراني من خلال الدول الخليجية الصغرى <sup>(2)</sup>.

ولذلك طرح الأمير نايف بن عبد العزيز مشروعاً سعودياً للأمن الإقليمي في المنطقة ، وقد كان من أهم مبادئه <sup>(3)</sup>:

1. إن الأمن الجماعي لدول الخليج العربي لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دولة منها تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي .
2. إن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية يمكن تحقيقه إذا استعانت أي منها بدول الخليجية الأخرى لمساندتها على مواجهة التخريب الداخلي المستورد .
3. إن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية يتطلب دعم التعاون بين قوات الشرطة فيما بينها.

(1) خالد بن إبراهيم العلي ، السياسة الخارجية ودورها حركتها ، مرجع سبق ذكره ، ص60-62.

(2) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص172.

(3) صالح عبد الله الراجحي ، العلاقات السعودية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص143-144 .

4. إن السعودية مستعدة للتعاون والمساعدة بأي طريقة مع الدول الخليجية العربية الأخرى ، للتصدي لجميع أنواع الجرائم من أجل إقرار الأمن الجماعي وصيانة استقرار كل دولة.

5. رفض دخول المجرمين والمخربين الدوليين إلى دول الخليج العربية .

ويشير السلوك السياسي الخارجي السعودي إلى أن الرؤية الأمنية تلخص في الربط العضوي بين أمن السعودية وأمن دول الخليج العربية ؛ أي الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون ، مجلس التعاون يمثل شكلاً من أشكال التعاون من أجل تحقيق الأمن الجماعي لدول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية <sup>(1)</sup> .

وبذلك فإن هذا السلوك السياسي السعودي يستند إلى <sup>(2)</sup> :

1. إن أمن الخليج من اختصاص دول الإقليم التي بمقدورها الحفاظ عليه دون تدخل القوى الكبرى ، وأن على دول الخليج التعاون والتشاور لتحقيق هذا الهدف ، مع الحفاظ على الأوضاع الإقليمية والمحليّة القائمة دون تغيير .

2. إن السعودية تؤمن بأن التعاون بين دول الخليج هو استراتيجية حتمية وأمر له حساسية بالنسبة للموقف الدولي ومصالح المنطقة .

3. إن الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة واجب محتم على كل دول المنطقة ومسؤولية مباشرة من مسؤولياتها الوطنية والدولية .

4. إن إقامة التعاون هو الطريق الوحيد لإبعاد مخاطر التدخلات الخارجية في المنطقة ، وبالتالي يمكن تجنبها مخاطر الواقع فريسة للصراعات الدولية .

5. إن مواجهة المخاطر الخارجية وما يمكن أن يتسلل إلى المنطقة من عمليات التخريب والتهريب هو واجب أجهزة الأمن وحدها في المنطقة ، وإن التعاون سيؤدي إلى تكريس سلامه وأمن المصالح الاقتصادية التي لا تهم المنطقة فقط وإنما تهم العالم باعتباره مصدراً حيوياً من مصادر الإنتاج الصناعي .

(1) عبد الله فهد النفيسي ، مجلس التعاون الخليجي ، الإطار السياسي والاستراتيجي ، دار طه للنشر ، لندن ، 1994 ، ص 24.

(2) محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق ذكره ، 523.

وقد عبر الملك فهد بن عبد العزيز عن نظرة السعودية حول أمن الخليج بقوله " في رأيي إن أفضل السبيل هو أن تستقر الأوضاع في منطقتنا ، وأن تزول الخلافات بين الجيران في الدرجة الأولى ، وأن يدرك المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي أننا نحن نريد السلام ، هذه في نظري أهم الأمور ... إن المملكة السعودية وإيران هما جزء من دول الخليج ، وهناك دول أخرى تشاركنا، نأمل أن يكون هناك اتصال ببعضنا البعض حتى نستطيع أن نحمي الخليج ، ونتجنب المشاكل الدولية ، وأن نستفيد منها الفائدة الكبرى " <sup>(1)</sup>.

فالسعودية كانت حريصة على أن تكون مسؤولية الأمن في الخليج مسؤولية إقليمية بين جميع دول المنطقة ، من أجل تجنبها التدخلات الخارجية وتحقيق عملية البناء الداخلي لكل دول المنطقة ، لكن يجب أن يقوم التعاون الإقليمي على مبدأ احترام السيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتجنب محاولات مد النفوذ والهيمنة من جهة ، ودعم الحركات المعارضة من جهة أخرى ، كذلك تعظيم شبكة المصالح المشتركة التي تكفل تحقيق هذه المبادئ وتحمي الاستقرار الإقليمي من جهة أخرى .

وهذا ما يتضح من مبادئ الأمن الجماعي التي حددها مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنها السعودية وهي <sup>(2)</sup>:

1. النظر إلى الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عمان على أنها بحيرات عربية .
2. ضرورة التساند والتكميل بين دول مجلس التعاون .
3. عدم المساس بالحدود وبالسيادة الإقليمية لدول مجلس التعاون .
4. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون .
5. نبذ استخدام القوة في العلاقات بين الدول .

6. اعتبار الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

وتكشف هذه المبادئ عن أن دول الخليج العربية ومنها السعودية ترى أن الأخطار التي تهددها تأتي من الدول الإقليمية المجاورة لها لا سيما إيران والعراق ، وأن حماية أنها الداخلية وأمن الخليج يجب أن يعتمد على قدراتها الذاتية ، وهذا من أهم أسباب تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

(1) المرجع السابق ، ص 523-524

(2) كمال الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة دراسات استراتيجية 33 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 1999 ، ص 48-53

وقد كان الهدف من إنشاء هذا المجلس الرغبة في حماية الأنظمة السياسية الخليجية من الحركات المنطرفة التي أخذت تجتاح المنطقة بعد نشوب الثورة الإيرانية من جهة ، وازدياد المخاوف من امتداد الحرب العراقية الإيرانية إلى أراضيها ومياها الإقليمية ، وتجنب أية محاولة للهيمنة السياسية والعسكرية عليها من الطرفين من جهة أخرى .

لذلك أنشأ المجلس قوات عسكرية برية وجوية رمزية عرفت باسم درع الجزيرة وصقر الجزيرة في خطوة لتوحيد القوات الدفاعية لها <sup>(1)</sup>.

وبعد حرب الخليج الثانية أكدت السعودية على مبادئها السابقة ، بضرورة احترام العراق لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، كما رفضت استخدام أراضيها من قبل الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق ، وأكّدت ضرورة حل الخلافات بين العراق والأمم المتحدة بالطرق السلمية دون اللجوء إلى العنف ، كما أكدت على سلامه الشعب العراقي وسلامة أراضيه وعدم المساس بسيادته ورفض فكرة تقسيمه . أما بخصوص إيران فقد عملت على مد جسور التعاون مع إيران وتنقيق عوامل الخلاف والعمل على تحقيق الأمن الإقليمي على أساس الحوار والاحترام المتبادل لبناء الثقة ، وتأسيس العلاقة بينهما على قواعد ثابتة .

وبنفس الوقت دعت السعودية إلى تكوين قوة خليجية عربية ذات فعالية ردعية تجاه مصادر التهديد الخارجي ، وتكون هيئة أركان حرب موحدة ونظام للإنذار المبكر ، وهو ما تجلى في صيغة إعلان دمشق <sup>(2)</sup>.

وهكذا كانت الرؤية السعودية تطلق من معارضه أية محاولة إقليمية للهيمنة وبسط النفوذ السياسي والعسكري على دول المنطقة ، وهو ما تجلى في معارضه السعودية لمشاريع إيران للتعاون الجماعي في الخليج قبل الثورة وبعدها ، وطرح مقابله البديل العربي الذي يقوم على الربط بين أمن السعودية وأمن دول الخليج العربية .

(1) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج ، سلسلة محاضرات الإمارات 11، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 1997 ، ص 13-15.

(2) خالد بن إبراهيم العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية ، مرجع سابق ذكره ، ص 64-66.

## المطلب الثاني : أمن الخليج في التصور والإدراك الإيرلن

تمثل إيران قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي ، لذا أرادت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها باعتبارها القوة الأكبر إقليمياً ، فقد قال الشاه عام 1970 بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة "لقد بدأ عصر جديد في الخليج" ، وترى إيران أن مصالحها الحيوية تقتضي حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله " . ولذلك تدخل الشاه ضد اليساريين في ظفار والجمهوريين في اليمن ، كما استطاع رسم حدود بلاده الجغرافية مع السعودية عام 1968 ومع العراق عام 1975 ، وأرغم الإمارات الخليجية على تغيير اسم وكالة "أنباء الخليج العربي" إلى وكالة "أنباء الخليج" عند تأسيسها عام 1976 . كما طرح الشاه عام 1975 مشروعًا لأمن الخليج يقوم على إقامة حلف عسكري تحت مسمى "منظمة الدفاع الإقليمية" أو "الحزام الأمني الخليجي" أو "التحالف الخليجي" من أجل حماية أمن وحدود الدول الأعضاء ، وإخلاء الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية ، وكانت ترتكز دائمًا على أن تكون هذه الأحلاف تحت قيادة وهيمنة إيران <sup>(1)</sup>

لقد حاول النظام الإيراني السابق بزعامة الشاه محمد رضا بهلوي احياء القومية الفارسية ، فكانت الاستراتيجية الإيرانية في فترة حكم الشاه تعتمد على دعم قدراتها العسكرية بحيث تصبح قوة إقليمية عظمى في النظام الإقليمي الغربي ، ويرى بعض الباحثين أنه منذ قيام الثورة الإسلامية وأعلن الجمهورية الإسلامية عام 1979 وإيران تهدف إلى تكوين إمبراطورية إسلامية تضم جميع البلاد الإسلامية، لتصبح جزءاً من نظامها وأحد مصادر قوتها ، وتدعيم القوة العسكرية الإيرانية الأيديولوجية الدينية ، وكلها يدعم الدبلوماسية الإيرانية <sup>(2)</sup>.

يمكن القول إن الرؤية الأمنية الإيرانية بعد قيام الثورة لم تختلف كثيراً عن رؤية الشاه ، إذ إنها تتلخص في <sup>(3)</sup>:-

1. إقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة في المنطقة .

(1) عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، مرجع سبق ذكره ، ص201، ص209 .

(2)Gary Sick: Iran's Quest For Superpower Status. Foreign Affairs. Spring 1987. Vol. 65, No. 4. Boulder, Colorado. U. S. A .

(3) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سبق ذكره ، ص16-17.

2. ضمان استقلال دول الخليج وسيادتها على أرضها.
  3. استئناد الترتيبات الأمنية على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة .
  4. أن تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثمان المطلة على الخليج ورفض التدخل الأجنبي في ترتيباتها تحت أي شكل من الأشكال.
  5. إخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل .
  6. أن يكون السماح باستمرار وجود القوى الغربية والأمريكية في المنطقة مشروطاً بأقل عدد ممكن من القوات والأسلحة .
  7. رفض أي دور لمصر أو سوريا في ترتيبات أمن الخليج .
- ويعني ذلك أن المشروع الإيراني يقوم على ضرورة توافق الدول الخليجية للوصول إلى فهم موحد للمصالح المشتركة ، وبالتالي إبعاد الدول الخارجية عن المنطقة لا سيما الدول الكبرى ، وبنفس الوقت إبعاد الدول الخليجية عن عمقها العربي وأمنها القومي ، كما يعني رفض التخلي عن الإرث الاستعماري البهلوi ، ويؤكد ذلك رفض إيران لصيغة إعلان دمشق بعد حرب الخليج الثانية والذي يقوم على الالتزام العربي حيال الدول الخليجية وأمنها ، كما يمثل احتلال الجزر الثلاث التابعة للإمارات دليلاً على عقلية الطمع والهيمنة بدلاً من التفكير بعقلية الجماعة التي يوحدها الإسلام ، وهو ما يحول دون اقتطاع جيرانها العرب بأنه لا توجد لديها تطلعات توسعية<sup>(1)</sup>.

فمنذ عهد الشاه وإيران تطمع إلى بناء قوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على المنطقة ، خاصة بعد الانسحاب البريطاني ، فقد تولت مهمة حفظ الأمن الإقليمي ، وهو ما فتح المجال لأن تقوم بدور شرطي المنطقة في ظل وجود مجموعة من الدول الخليجية الضعيفة وغير المستقرة ، فالشاه كان يرى أن أمن الخليج يستتب بوجود دول تابعة لإيران أو حليفه لها ، واعتبر نفسه حامي المصالح الغربية عندما قال: " نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حارساً وحاماً لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم ... إن أوروبا واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من

(1) عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص28.

أمنها ، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن ، ولهذا السبب ن فعل ذلك لأجلها " وبذلك يتضح السعي الإيراني لإقامة نظام أمني خليجي تابع لها ويوفر الهيمنة على مضيق هرمز وعلى الملاحة الدولية ، وهو ما رفضته هذه الدول لا سيما السعودية والعراق <sup>(1)</sup> .

لكن بعد قيام الثورة الإيرانية انتهى دور إيران كشرط في المنطقة لصالح الغرب ، ورغم أنها أصبحت معادية للتوجهات الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً ، إلا أن مشكلة الأمن الإقليمي تفاقمت ، ويعود السبب في ذلك إلى مبدأ تصدير الثورة وإشاعة عدم الاستقرار لأنظمة السياسية الخليجية ، وقيامها بمحاولة جعل الخليج بحيرة فارسية رغم شعارات الثورة بالوحدة الإسلامية ، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية التي عرضت الملاحة في الخليج للخطر ، واستدعت التدخل

الأجنبي (حرب ناقلات النفط) <sup>(2)</sup>.

وقد أدى ذلك إلى أن يسود الشك والتوتر وعدم الثقة في إقامة علاقات بين دول الخليج العربية مع إيران ، فالطموح بلعب الدور الإقليمي المهيمن والذي ترجم من خلال الادعاء بملكية بعض دول الخليج كالبحرين والجزر الإماراتية ، ومحاولة تصدير الثورة قد ألقى بضلاله على تدهور العلاقات بينهما.

إن السياسة الخارجية الإيرانية مجبرة على إعطاء خصوصية لجيرانها من دول الخليج العربي ، لأنها دولة شبه مغلقة وتعتمد في اتصالها مع العالم على إطلالتها الخليجية ، سيما أن الإطلالة تشكل المعبر الرئيسي ل الصادراتها النفطية إلى الخارج، وبالتالي فهي المصدر الأساسي لعملتها الأجنبية ، يضاف إلى ذلك أن للخليج أهمية روحية عند الإيرانيين ، فهم ينظرون إليه على أنه مياه فارسية خالصة ، ويرفضون وجود أية قوة معادية لهم في مياهه ، وقد عبر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي عن ذلك بقوله " إن ساحلنا الجنوبي ومضيق هرمز وعمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية، وإن هذه المنطقة حيوية بالنسبة لنا ولا يمكن أن تكون لا مبالغ في حيلتها" ومن هنا تأتي الرغبة الإيرانية في إقامة نظام أمن خليجي ينبع من أطرافه فقط ، كما يفسر

(1) المرجع السابق ، ص 14.

(2) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 8-9.

محاولاتها في تطوير قوتها العسكرية وخاصةً القوة البحرية لتوفير سلامة الملاحة التجارية الإيرانية وحماية المنشآت النفطية البحرية<sup>(1)</sup>.

ويكشف السلوك السياسي الخارجي لإيران في مناسبات عدّة ، أن هناك خمسة أهداف رئيسية للأمن القومي الإيراني وهي<sup>(2)</sup>:-

1. ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

2. تحديد قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها السياسي والعسكري في المناطق المذكورة .

3. الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية والإقليمية .

4. إنعاش الاقتصاد الإيراني بعد تدميره في الحرب مع العراق.

5. الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإيرانية في الداخل وتصديرها إلى الخارج.

ويمكن ملاحظة أن السياسة الخارجية الإيرانية قد بدأت منذ عام 1989 بالتحول نحو الاعتدال والبراجماتية ، وتدعم تحقيق الاستقرار الإقليمي ، ويعود ذلك إلى أن السياسة الإيرانية قد أصبحت ترتكز على المصالح القومية وليس على الاعتبارات الأيديولوجية المثلية ، وترغب في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني المدمر سابقاً من أثر الحرب ، وهو ما يتطلب توفير الاستقرار وإقناع دول الخليج بتحفيض مستوى الإنتاج النفطي لزيادة الأسعار ، كما دفع الوجود العسكري الأمريكي المكثف في منطقة الخليج إلى الاعتدال والقبول بالأمر الواقع ، ومن هنا بدأ إيران مقتنة بأنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة بالقوة ، وبدأت تتكيف مع الواقع الجديد في محاولة لجذب الأموال الأجنبية ، واستيراد التكنولوجيا الحديثة ، وزيادة عائدات النفط والاقتراض من الأسواق المالية الدولية ، وهو ما يتطلب الاقتراب من الدول الخليجية وإقامة علاقات جيدة معها<sup>(3)</sup>.

(1) نيفين مسعد ، صنع القرار في إيران وال العلاقات العربية الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 16-19.

(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

(3) نيفين مسعد ، صنع القرار في إيران وال العلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 ، ص 128 - 130.

ولكن في نفس الوقت أخذت السياسة الخارجية الإيرانية تحاول تطوير قوتها العسكرية الرادعة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية ، بشكل يؤدي إلى تحقيق التفوق التسلحي على جميع الدول المجاورة لها من أجل لعب دور إقليمي مهمين <sup>(١)</sup>.

فقد دفعها انهيار الاتحاد السوفيتي إلى التخلص من الهاجس الأمني للجار القوي شمالاً ، وتفرغت لتشييد دورها جنوباً في المنطقة العربية ، كما أن انهيار الأيديولوجية الشيوعية فتح المجال لها لمثله بالأيديولوجية الإسلامية ، لا سيما أن الجمهوريات الإسلامية الناتجة جراء انهيار الاتحاد السوفيتي تشاركها في المذهب واللغة ، وهو ما قد يؤدي إلى قيام إقليم "خرسان الكبير" بحيث تكون إيران مركزه . كما استفادت إيران من موقفها السياسي أثناء حرب الخليج الثانية في فك العزلة العربية عنها <sup>(٢)</sup>.

وقد استغلت إيران هذه التغيرات الدولية والإقليمية للحصول على دور إقليمي أكبر باتفاقيات محدودة ومكاسب إضافية بدعوى أنها الدولة الأقوى والأقدر على صياغة الأمان الإقليمي فطالبت بتحقيق استراتيجية أمنية قائمة على <sup>(٣)</sup> :

مذكرة توجيهية لبيان الرسائل الجامعية

1. إقامة حلف عسكري بين الدول المطلة على الخليج .
2. إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية الأجنبية مع الأخذ بعين الاعتبار جعل خليج عُمان خارج نطاق المياه الإقليمية، وهو ما يثير مسألة تحديد المياه الإقليمية والجرف القاري ، وخصوصاً أن من شأن ذلك حصول إيران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربي بعد احتلالها لجزر الإمارات الثلاث.
3. اعتماد الحل القائم على التعاون الإقليمي باعتباره الحل الوحيد لضمان الأمن في الخليج.
4. اعتبار أي تغيير في الحدود السياسية أمراً مرفوضاً ، لأنه سيعني في المستقبل تغيير الحدود السياسية لإيران سواء في مناطق الشمال المتاخمة لروسيا أو في منطقة الأهواز العربية الغنية بالنفط أو الجزر الإماراتية الثلاث.

(١) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مرجع سبق ذكره ، ص 15-17.

(٢) محمد أحمد آل حامد ، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة محاضرات الإمارات 16 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 1997 ، ص 8-12.

(٣) المرجع السابق ، ص 16-17.

بناءً على ذلك يمكن القول إن إيران - وعلى الرغم من تباين أنظمة الحكم التي تعاقبت عليها - لا زالت تؤمن أن أية قوة تحاول السيطرة على الخليج بغض النظر عن كونها عربية أو إقليمية أو دولية إنما تشكل مصدراً مباشراً من مصادر التهديد لمصالحها في المنطقة ، لأنه يعني أن تلك المصالح ستصبح رهينة بتحكم دولة أخرى ، وبهذا تصبح إيران خاضعة لهذه السيطرة أو الهيمنة . وبذلك أصبح العمل على منع وقوع الخليج تحت أي سيطرة أو قوة أخرى بخلاف إيران هو أحد المعالم الثابتة في التصور الإيراني لأمن الخليج والذي كان يعني سعي إيران الحثيث نحو تكريس دورها القيادي في المنطقة .

وإذا كان التواجد المؤثر لأية قوة منافسة في المنطقة مرفوضاً بصفة عامة من قبل إيران ، فإن التواجد العسكري ، على وجه الخصوص يعد أحد أهم مصادر التهديد للأمن الإيراني في مكونه الخليجي ، ولقد ظهر ذلك بوضوح أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، إذ وصلت إيران احتجاجها الرسمي والمتكرر على التواجد البحري الأجنبي في الخليج وتحميلها الدول صاحبة هذا التواجد العاقد المترتبة على استمراره ، بل ووصل الحد إلى اعتراضها على اقتراح روسي يقضي بتوارد قوات بحرية ترفع علم الأمم المتحدة كضمان لحرية الملاحة الدولية في هذا الممر الاستراتيجي <sup>(1)</sup>.

---

(1) أحمد ثابت ، العرب وإيران : هيمنة الأمن وفراغ القوة ، المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية بعنوان : حتى لا تتشب حرب عربية - عربية أخرى : من دروس حرب الخليج ، كانون الأول ، 1991 ، ص.9.

## خلاصة الفصل

ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ، إذ يعد التخطيط للسياسة الخارجية أمراً ضرورياً بالنسبة لأي دولة في علاقتها مع غيرها من الدول ، فهي أولاًً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه وثانياً لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية بل هي قوة تتوزع بين الدول بحسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية وذلك كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج ، وبذلك فإن انتهاج سياسية خارجية سليمة قد يضمن للدولة تحقيق أهدافها وتطلعاتها الخارجية والاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع غيرها من الدول .

وقد حاول هذا الفصل من الدراسة إلقاء الضوء على دولتين من أهم الدول في منطقة الخليج والشرق الأوسط إضافة إلى أهميتها في المستوى الدولي ، نظراً للنقل الاقتصادي والجيopoliticalي التي تشكله كل منهما ، ذلك بالإضافة إلى موقعهما الاستراتيجي الهام في وسط منطقة من أغنى بقاع العالم بالثروات النفطية والتواترات السياسية ، فقد شكلت منطقة الخليج ولا زالت محوراً أساسياً لاهتمام السياسة الدولية من بدايات القرن الماضي - وهي فترة اكتشاف النفط فيها - وحتى هذه اللحظة التي شهدت مؤخراً حرباً جديدة تصاف إلى الحروب السابقة التي شهدتها منطقة الخليج .

والسعى إلى تحقيق أمن الخليج يكاد يكون من القواسم المشتركة بين الدولتين مع بعض الاختلاف في آليات تحقيقه ، في حين تنظر السعودية إلى إمكانية تحقيق أمن الخليج من خلال العمل المشترك والتعاون بين جميع الدول المطلة على الخليج بما فيها إيران ، وان يتم بإعادصالح الأممية للدول عن دائرة الخلافات بينها ، وإن إقامة التعاون هو الطريق الوحيد لإبعاد مخاطر التدخلات الخارجية في المنطقة ، وبالتالي يمكن تجنبها مخاطر الوقوع فريسة للصراعات الدولية . كما ترى إيران من جانبها ضرورة إقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة في المنطقة ، وأن تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثمان المطلة على الخليج ورفض التدخل الأجنبي في ترتيباتها تحت أي شكل من الأشكال.

إلا أن إيران أيضاً ترفض تدخل الدول العربية الأخرى غير الخليجية في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج ، ويظهر ذلك من خلال معارضة إيران لإعلان دمشق الذي تضمن دوراً لسوريا ومصر في منطقة الخليج ، وهذا ما ترفضه إيران وتعتبره أيضاً تدخلاً أجنبياً في منطقة الخليج .

## الفصل الأول

### السياسة الخارجية السعودية والإيرانية في منطقة الخليج العربي

#### المقدمة

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة التوجهات والوسائل التي تنتهجها هذه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية بما يتلائم وإمكاناتها ، إذ إن هناك مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمografية والعسكرية والثقافية التي تحدد أهداف السياسة الخارجية للدول ، وقد يؤدي تفاعل هذه العوامل معاً إلى توافق هذه الأهداف ، وبالتالي تتميز السلوكيات الخارجية لها بالتعاون والإنسجام . أما إذا تناقضت الأهداف فإن السلوكيات الخارجية تتسم بالصراع والتلاسن .

وتعرف السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول وبعد التخطيط للسياسة الخارجية أمراً ضرورياً بالنسبة لأي دولة مع غيرها من الدول فهي أولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه وثانياً لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية بل هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج <sup>(1)</sup>.

كما يعرفها بطرس غالى بأنها الوسيلة التي يتم من خلالها إدارة نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام <sup>(2)</sup>.

وتنسند السياسة الخارجية على مجموعة من المرتكزات والثوابت التي تحدد طبيعة هذه السياسة وتوجهاتها و تعمل على تحديد أولوياتها وطرق حماية المصالح الوطنية للدولة صاحبة السياسة ، وهذه المرتكزات تكشف وتوضح السلوك الخارجي للدولة . أما محددات السياسة الخارجية فهي المحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية والتي تتضمن إجمالاً المتغيرات والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية .

(1) محمد فاضل زكي ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيف ، بغداد ، 1972 م ، ص 30.

(2) مجموعة من الباحثين ، دراسات في الدبلوماسية العربية ، ج 13 ، المعهد الوطني للإدارة والانماء ، بيروت ، 1971.

تقوم المتغيرات الداخلية بدور مؤثر سلباً أو إيجاباً في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة ويتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي من جهة ثانية .

وتعرف المتغيرات الداخلية بأنها : " مجمل المتغيرات الموضوعية التي تنتج عن طريق التفاعل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية والتي اصطلاح على تسميتها بالخصائص القومية للدولة وقد شكلت هذه الخصائص ما يعرف بنظرية الخصائص القومية وتقترض هذه النظرية أن السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية يتحدد في ضوء خصائصها القومية وأن تفاوت هذه الخصائص بين دولة وأخرى يؤدي إلى تفاوت في السلوك السياسي الخارجي لتلك الدولة " <sup>(1)</sup> وتعد هذه الخصائص هي المحدد للحجم الكلي للسياسة الخارجية للوحدة الدولية إذ تتجه الدول الصغرى إلى حصر سياستها الخارجية إما ضمن الاطار المحلي أو الإقليمي على عكس الدول الكبرى والتي تسعى للعب دور يكون على مستوى عالمي .

أما المحددات الإقليمية فهي المتغيرات الإقليمية المؤثرة في قرار السياسة الخارجية والتي تشكل بالإضافة للعوامل الدولية ما يسمى في علم العلاقات الدولية المتغيرات أو العوامل الخارجية . من هنا فإنه لا يمكن فصل هذين المتغيرين أو المستويين عن بعضهما البعض إذ إن كليهما مرتبط بالأخر فالنظام الدولي ليس وحدة كيانية مجردة بل يشتمل منه ويترعرع عنه نظم أخرى متعددة تعرف هذه النظم بالفرعية وهي الدول أعضاء النظام والتي يشكل كل منها نظاماً قائماً ومتقاعلاً مع غيره على نحو متsequ ومستمر ، وتحدد خصائصها في ضوء التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تحدث بينها كما ترتبط بينها أهداف ومصالح مشتركة كنظام جنوب شرق آسيا ونظام غرب أوروبا والنظام الإقليمي العربي <sup>(2)</sup> .

أما المتغيرات الدولية فهي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية والموقف الدولي ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر إلى خصائص النسق الدولي ومن ذلك تأثير

(1) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، دار الحكمة ، بغداد ، 1991 ، ص 146.

(2) عبد القادر فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1991 ، ص 62-63.

حالة الاستقطاب الدولي في السياسة الخارجية للدولة اما متغير المسافة الدولية فإنه يختص بتفسير السياسة الخارجية للدولة استنادا إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها أما متغير التفاعلات الدولية فيختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية على ضوء سياسة الوحدات الأخرى تجاهها ويركز الموقف الدولي على الخصائص التي تميز سياق الموقف الخارجي الذي تصنع السياسة الخارجية في إطاره<sup>(1)</sup>.

وتعتبر جميع هذه العوامل سواء على صعيدها الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ، اضافة إلى عوامل أخرى ، من العوامل الموضوعية المحددة للقرار السياسي الخارجي للدول إلا أن هذه العوامل يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى وذلك تبعا لاختلاف الظروف ومتغيرات تلك الدولة إضافة إلى طبيعة القرار السياسي المتخذ ومدى ارتباطه بباقي الوحدات السياسية الأخرى ، فالأساس في رسم أي سياسة خارجية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تتشدّها الدولة والوسائل التي تستعين بها وحالات القصور في هذه الوسائل . فعليه تكون السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة من التفضيلات والخطط المتعددة التي توضع لتحقيق الهدف الذي تنشدّه الدولة .

والملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية كوحدات سياسية دولية تمتلكان السمات والخصائص المميزة المتعلقة بسياساتهما الخارجية والتي تتلخص بوجود مجموعة من الأهداف التي تسعى كل واحدة منها إلى تحقيقها ، وتنثران بالمعطيات الموضوعية لمحددات السياسة الخارجية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، خصوصاً أنهم يشتراكان في نظام إقليمي واحد هو النظام الإقليمي (ل الخليج العربي ) والذي يتسم بصفات وخصائص مشابهة تقرّيباً لدى معظم دوله والتي تتأثر بنفس العوامل والمتغيرات التي تتأثر به باقي دول المنطقة ، وفي هذا الفصل سيحاول الباحث إلقاء الضوء على أهداف السياسة الخارجية لكلا الدولتين مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل والمحددات المؤثرة على سياساتها الخارجية وذلك من خلال المباحث

- التالية :-

**المبحث الأول :- محددات السياسة الخارجية السعودية وأهدافها .**

**المبحث الثاني :- محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها .**

---

(1) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998 ، ص 138.

## المبحث الأول

### محددات السياسة الخارجية السعودية وأهدافها

#### المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية السعودية :

##### ١ - العامل السياسي :

يبدو النظام السياسي السعودي وكأنه انعكاس دقيق للبنية الاجتماعية في مجتمع المملكة العربية السعودية ، فالمجتمع السعودي في أساسه مجتمع قبلي تقليدي تحتل فيه الروابط القبلية والعائلية مكانة بالغة الأهمية على كافة المستويات ، لذا يعد المجتمع السعودي متجانساً خاصة في مناطق نجد الداخلية ، فلتأثير الإسلامي في الثقافة السعودية وفي الحياة اليومية للمواطن السعودي مسألة لا يمكن إغفالها أو غض النظر عنها<sup>(١)</sup> .

تنتهي الغالبية العظمى من السعوديين إلى مذهب أهل السنة والجماعة مع وجود أقلية من المسلمين الشيعة يعيش معظمهم في المنطقة الشرقية وبصفة خاصة في واحات الاحساء والقطيف . والمملكة السعودية بوصفها بلداً إسلامياً يحكمه نظام ملكي ليس لها دستور مكتوب على النحو المعروف في الأنظمة السياسية الأخرى ، فالدستور في المملكة هو القرآن الكريم ، كلمة الله المنزلة للشعوب والأمم كافة ، وهو الشريعة الإلهية المنظمة النشاط البشري كله في مجالاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومع أن القرآن والسنة هما مصدر التشريع والحكم في السعودية ، إلا أن هناك في المجتمع المدني الحديث عدداً متزايداً من الأنشطة التي تتطلب شيئاً من اللوائح والأنظمة القانونية ، وفي المجتمع السعودي يتم ذلك عبر المراسيم الملكية التي تتمتع بوضعيّة التشريعات الإسلامية ، وهنا تبرز أهمية الاجتهادات الفقهية والفتاوی وإبداء الرأي في مشروعية كل الأنظمة أو المراسيم أو القرارات الحكومية من الناحية الإسلامية<sup>(٢)</sup> .

ففي عام 1932م أصدر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمراً ملكياً بنظام توحيد المملكة التي تقرر أن تُعرف منذ ذلك الحين باسم المملكة العربية السعودية ، وفي عام 1933م عين الملك عبد العزيز ابنه الأمير سعود ولیاً للعهد ، وقد تمكن الملك عبد العزيز من تثبيت أركان الحكم السعودي باعتماده (الشريعة الإسلامية) دستوراً للدولة مما أدى إلى نجاح منقطع النظير من تأييد القبائل لسلطته ، بالإضافة إلى اهتمامه بإنشاء المؤسسات الدينية التي تتولى تطبيق الشريعة الإسلامية<sup>(٣)</sup> .

(1) سعيد باديب ، العلاقات السعودية الإيرانية 1932-1983 ، ط 1 ، مركز الدراسات الإيرانية والعربية ، لندن ، 1994 ، ص 45 .

(2) انظر : المرجع السابق ، ص 47 .

(3) انظر : أيمن الياسيني ، الإسلام والعرش ، الدين والدولة في السعودية ، كتاب الاهالي ، رقم 26 ، يونيو ، 1990 ، ص 85 .

ويعتبر الملك الشخصية الأولى في النظام ، فهو الإمام والقائد العسكري والشيخ ، لذا فقد تمركزت في شخص الملك أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية ، وبذلك نرى أن دور التنظيم الاجتماعي والسلطة السياسية يحددهما عنصران : الأول الولاء القبلي ، والثاني : الإسلام (التوحيد). بينما يشكل العنصر القبلي بعض العائق أمام تأسيس دولة مركبة ، إلا أن الإسلام كان السبب في توحيد صفوف هذه القبائل وتكون جيش قوي (من مجموعة الإخوان) الذين ناصروا الملك عبد العزيز في توحيد أقاليم الجزيرة تحت لواء واحد من خلال نشر العقيدة السليمة التي أدرت إلى قيام دولة مركبة في نهاية العشرينات<sup>(1)</sup>.

وعلى صعيد المؤسسات السياسية لم يهتم الملوك السعوديون ، إلى الإكثار منها أو تحديتها بشكل يجعلها تسير على النمط الغربي ، لأن الملك مصدر كل السلطات في الدولة ، حيث استمر نفس التنظيم السياسي مع بعض التعديلات التي ادخلها الملك فيصل في جهاز الحكم والإدارة حتى وفاته - رحمه الله - عام 1975م ، وقد تبعه الملك خالد الذي ترك قدرًا كبيراً من السلطة الفعلية بسبب ظروفه الصحية للأمير فهد (في ذلك الوقت) الذي سار على نفس التنظيم السياسي الذي أقامه الملك فيصل - رحمه الله -<sup>(2)</sup>.

وعملية اختيار الملك لا بد أن تكون محلاً لتأييد مجلس العائلة المالكة ، وهذا المجلس ذو عضوية مترنة ويكون من الأعضاء إبناء الملك عبد العزيز ، وداخل هذا المجلس تنشأ السياسات العامة للمملكة ، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الأسرة السعودية المالكة بمثابة هيئة سياسية تشتمل على الولاءات القبلية والعائلية والقومية الاجتماعية والاقتصادية<sup>(3)</sup>.

يبقى القول ، إن طبيعة النظام السياسي السعودي وبكل تأثيراته القوية لعب دوراً في درجة الاستقرار السياسي داخلياً وخارجياً ، فالطبيعة التي اتسم بها النظام السعودي ، أظهرت قدرة القيادة السياسية الوعية بالمتغيرات الداخلية والخارجية ، وكذلك تأثيره في طبيعة تطور النظام السياسي واتساع حجم أنشطته وتعدد أجهزته ، فقد أُعيد النظر في العديد من الوزارات كما أُنشئت هيئات ووكالات عديدة لمواجهة المتغيرات المعاصرة<sup>(4)</sup>.

(1) Bahgat Korany and Ali E.hillal Dessouki ،The Foreign Policies of Arab States ، Westview Press ، Boulder and London ، The American University in Cairo ، Press. Cairo، 1984 ، p146 .

(2) انظر : أحمد سرhal ، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، دار الباحث ، بيروت ، ط 1 ، 1980 ، ص 342.

(3) انظر : حسن طالب ، أنس صنع السياسة الخارجية السعودية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 128 ، ابريل ، 1997 ، ص ص 42-45.

(4) سعيد باديب ، العلاقات السعودية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 وما بعدها.

ورغم مجمل تلك التعديلات ، فإن النظام السياسي الأساسي في المملكة ظل على حاله دون تبدل منذ أيام حكم الملك عبد العزيز ، فقد كان ولا يزال نظام حكم إسلامي تحكمه الشريعة الإسلامية ويسير وفقاً لمبدأ الشورى والإجماع ، الأمر الذي انعكس تارة بالإيجاب على علاقات إيران السياسية والدينية ، وتارة بالسلب نتيجة للاختلافات الطائفية بين سنة وشيعة .

## 2 - العامل الاقتصادي :

ليس هناك جدال بأن المتغير الاقتصادي هو من أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية ، ذلك لأنه ساهم بشكل فاعل في زيادة أهميتها الإقليمية والدولية وخصوصاً بعد عام 1973 . وإذا ما حاولنا معرفة أثر الوضع الاقتصادي للسعودية في سياستها الخارجية ، فإن أول ما يمكن ملاحظته هو العلاقة بين تطور صناعة النفط وعوائدها وأسلوب عمل السياسة الخارجية السعودية .

فقد تميز النشاط الاقتصادي في السعودية قبل إنتاج النفط وتصديره باعتماده على الزراعة المحدودة والرعي إضافة إلى عوائد الحج السنوية ، ومنذ مطلع الخمسينيات بدأ إنتاج النفط بهيمن بصورة متزايدة على الاقتصاد السعودي كقطاع رئيسي يساهم في الناتج القومي ومحمد رئيسي ووحيد للنشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى <sup>(1)</sup> .

فما عدا العوائد النفطية الكبيرة التي يوفرها النفط السعودية ، فإن اقتصادها يشتراك مع اقتصادات الدول النامية بجملة خصائص أهمها : أنه اقتصاد أحادي الجانب ، ضالة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي ، حداثة تجربة التخطيط ، والاعتماد الكبير على العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية ( الاستيراد والتصدير ) في مجال التكنولوجيا <sup>(2)</sup> .

واعتماد السعودية على واردات النفط يعد أساس اقتصاد البلاد والنواة الصناعية المتطورة فيها ، إذ يزودها بما يزيد عن 90% من مجموع الدخل القومي <sup>(3)</sup> ، وقد بلغت عوائد النفط في عام 1981م أكثر من (47) بليون دولار <sup>(4)</sup> ، بيد أن تنبذب أسعار النفط بين الفينة والأخرى ، ولأسباب سياسية تتعلق بالأزمات التي عاشتها منطقة الخليج خلال العقود الأخيرين من القرن العشرين ، أثر في أسعار النفط وبالتالي في إجمالي معدل إنتاج النفط العربي اليومي الذي انعكس بالطبع على الدخل القومي السعودي .

(1) انظر : أميل نخلة ، أمريكا وال سعودية الابعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، دار الكلمة للنشر ، بيروت الطبعة الاولى ، 1980 ، ص 19.

(2) وليد الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

(3) المرجع السابق .

(4) مجموعة باحثين ، عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية ، مؤسسة البحث العربية ، بيروت ، 1976 ، ص 282 .

فمثلاً في عام 1986 ارتفع معدل الإنتاج النفطي إلى (4.8) مليون برميل يومياً ، ثم ازداد عام 1988 إلى (5.1) مليون برميل يومياً ، لكن أزمة الخليج الثانية هيأت ظروفاً أكثر ملائمة لزيادة الإنتاج إلى مستوى يزيد في متوسطه عن (604) مليون برميل ، ثم ما لبث أن تضائل سعر البرميل بعد أشهر قليلة من الحرب<sup>(1)</sup>.

ومنذ عام 1991 حتى عام 1997 استمر إنتاج السعودية بمستوى يزيد قليلاً عن (8) مليون برميل يومياً ، وقد شهد عام 1996 تحسناً في الأسعار بعد نمو الطلب العالمي على النفط خاصة من دول جنوب شرق آسيا . لكن الوضع انعكس كلياً في النصف الثاني من عام 1997 حتى عام 1999م ، إذ ظهرت أزمة جديدة في الأسعار ، فتراجع عن مستوياتها التي كانت سائدة عام 1996 إلى مستوى ليس ببعيد عن أسعارها عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط إلى ما دون (8) دولار للبرميل ، ويعزى هذا التراجع الجديد إلى تجاوز بعض دول أوبك حصصها المقررة بأكثر من (1.3) مليون برميل يومياً ، وللأزمة المالية في بعض دول جنوب شرق آسيا التي أثرت في مقدرة بعض الشركات والمصافي البترولية في الحصول على ضمانات بنكية لشراء البترول<sup>(2)</sup>.

**بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية المعروفة ، يشكل النفط الداعمة الأساسية للدور السعودي الذي يزداد نمواً على الصعيد الدولي<sup>(3)</sup> ، وبقدر ما هو مفتاح المستقبل السعودي لنقير دورها وتحفيزهم في صنع السياسة الخارجية ، فإنه بالمقابل يُشكّل مصدرًا للعديد من المشاكل والاهتمامات والأعباء الخارجية<sup>(4)</sup> ، مكونة أحد المرتكزات الرئيسية للاستراتيجية الدولية ومكونة أداة ضغط مهمة على الولايات المتحدة لتطويق إسرائيل ، كما حدث عام 1973 عندما تم استخدام النفط لأول مرة - كسلاح في المعركة ، بيد أنه فيما بعد أمسى عبئاً ثقيلاً - سياسياً وصناعياً - ليس على المملكة وحسب إنما على الخليج العربي والدول العربية عموماً، بسبب الأطماع العالمية المتزايدة في الهيمنة على مقدرات هذه المنطقة جراء ما تملكه من فائض نفطي هائل.**

على أية حال فإن النفط السعودي ، يلعب دوراً مهماً في تعزيز المكانة الدولية والإقليمية للبلاد للأسباب التالية:

(1) انظر : عبد الله السلامة ، السياسة النفطية السعودية ، في كتاب : السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في مائة عام ، مرجع سبق ذكره ، ص 633 .

(2) المرجع السابق ، ص 634 .

(3) انظر : إميل نخلة ، أمريكا وال سعودية الابعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

(4) انظر : وليد، الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

1- لأنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم : وحسب آخر الإحصائيات فإن إجمالي الاحتياط النفطي حتى أواخر عام 2002 بلغت 26% من إجمالي الاحتياطي العالمي<sup>(1)</sup> ، وهو ما يشكل أعلى احتياطي دولي مقارنة مع بعض الدول المصدرة والمنتجة للبترول سواء العربية أو الإقليمية أو الدولية.

2- إنها أكبر دولة منتجة في منظمة الأوبك. فقد بلغ إنتاجها عام 1996م (8.102) مليون برميل يومياً<sup>(2)</sup> ، وهو تقريباً نفس معدل الإنتاج النفطي لعام 2001 . فيما بلغ إجمالي دول الأوبك مجتمعة ما يعادل (16.6)%<sup>(3)</sup>.

3- الفوائض المالية التي وفرتها العوائد النفطية الكبيرة والتي تقدر ببلياردين الدولارات سنوياً، والتي أعطت السعودية القدرة على التحرك عربياً وإقليمياً ودولياً ، وذلك من خلال المنح والمساعدات المقدمة للعديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ، واستثمار جزء منه في المشاريع الدولية على شكل أسهم وودائع لما لذلك من تأثير في نهضة الاقتصاد<sup>(4)</sup>.

4- إن الاحتياطي والإنتاج الكبير للنفط منح السعودية قوة سياسية وتفاوؤية في منظمة الأوبك وفي تقرير سياستها النفطية في مجال الإنتاج وتحرير الأسعار . وقوة أوبك هي إحدى مصادر قوة السياسة الخارجية السعودية لمساعدة الدول العربية والإقليمية المستهلكة للنفط لحفظ على درجات من التوازن السياسي وال العلاقات الإيجابية مع السعودية<sup>(5)</sup>.

وبذلك يتضح دور العامل الاقتصادي أو النفطي وأثره في سياسة السعودية الخارجية، فضلاً عن أنه عامل مهم في إطار العلاقات مع إيران لتعويض النقص الحاصل في العوامل الأخرى ، كالقيود البشرية الصناعية والعسكرية.

### 3- العامل الأيديولوجي (الديني)

يشكل الإسلام أحد أهم أسس ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر ، فقد نشأ النظام السياسي السعودي في مراحله الثلاث ، وفي عهد الملك عبد العزيز بشكل خاص ، من خلال فكر سياسي يرتكز على الإسلام كعقيدة ونمط حياة ، ويؤثر بشكل أساسى و مباشر في خيارات السياسة الداخلية والخارجية ، ويتجلّى تأثير البعد الديني في عملية صنع القرار السياسي الخارجي السعودي أكثر مما يتجلّى فيما يتعلق بالتضامن الإسلامي في العلاقة بين

(1) Publications of Organization of the Petroleum Exporting Countries، op.cit.

(2) انظر : عبد الله السلمة ، السياسة النفطية السعودية ، مرجع سبق ذكره ، ص637.

(3) المرجع السابق .

(4) انظر : وليد الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص33.

(5) انظر : بنسون لي جوسن، العلاقات السعودية الأمريكية، ترجمة سعد هجرس ، دار الجيل ، بيروت ، 1991، ص113.

ال المسلمين كافة ، إذ تحمل السياسة الخارجية السعودية في طياتها مفهوم التضامن الإسلامي بدقة وقوة شديدة (١) .

ولعل حقيقة كون السعودية تحتضن أقدس المقدسات الإسلامية وهي مهد الدعوة المحمدية والحضارة الإسلامية ، قد فرضت على أي نظام سياسي يتشكل فوق هذه البقعة من الأرض أن يلتزم بالإسلام الحنيف كفكر ومنهج لا حياد عنه ، وخصوصاً أن أبناء هذه المنطقة يتميزون بتمسكهم والتزامهم بتعاليم الدين الإسلامي في جميع شؤون حياتهم .

ويتبين ذلك على لسان العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز : " من هذه الديار المقدسة انبثق نور الهدى ، وأشرقت شمس الإسلام ، ومن هنا ذاعت كلمة التوحيد . هنا في المملكة العربية السعودية نعلن للملأ أن القائمين على أمور الدولة قد وضعوا نصب أعينهم هدفاً سلبياً لا يحيطون عنه ، هو حمل رسالة الإسلام ، وإعلاء كلمة الله ، والالتزام الكامل بالسير على سنن الشريعة المطهرة والسعى إلى خدمة الإسلام ، ورفع لواءه عالياً ، ونحن نفخر بحمل هذه الأمانة ، ونحمد الله تعالى أن جعلنا من منفذـي أحـكامـ الدينـ الحـنيـفـ ، ومن السـائـرـينـ عـلـىـ نـهـجـهـ القـوـيـمـ " (٢) .

وقد تجسد البعد الإسلامي في السياسة السعودية بشكل واضح في تضمين دستور الدولة ونظمها الأساسية سمات دستورية إسلامية لا تتوافر في كثير من الدول الإسلامية ، من أبرزها (٣) :

- 1 - التزام الدولة السعودية بجعل دستور الدولة القرآن الكريم والسنّة النبوية ، ومصدر تشريعها السنّة النبوية المطهرة .

ففي عام 1926 م ، بعد دخول الملك عبد العزيز الحجاز أصدر تعليمات تنص على أن الملك : "... هو صاحب السلطة العليا التي تحكم البلاد ، وهو مقيد في احـكامـهـ بالـشـريـعـةـ الإـسـلامـيـةـ بموجب ما جاء في القرآن والسنّة ، وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح " .

- 2 - التزام الدولة بنظام الحكم الإسلامي والبيعة الشرعية واعتماد نظام الشورى .

(١) جميل محمود مرداد ، أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي السعودي ، في كتاب : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية السعودية ، الرياض ، 1999 ، ص 259 ، ص 265 .

(٢) المرجع السابق ، ص 276 .

(٣) انظر : - المرجع السابق ، ص 277-281 .

- عبد العزيز حسين الصويف ، الإسلام في السياسة الخارجية السعودية ، مطبع الفرزدق ، الرياض ، 1987 ، ص 31 .

- إدارة الأبحاث والنشر ، لمحات عن ثوابت السياسة السعودية ، دار الأفق للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1995 ، ص 141 .

حيث أكد الملك عبد العزيز في مكة عام 1924 م : " سنجعل الأمر في هذه البلاد المقدسة شورى بين المسلمين وأن مصدر التشريع والأحكام لا يكون إلا من كتاب الله وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو ما أقره علماء المسلمين جمِيعاً " .

وفي كلمته للشعب السعودي بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم ، اشار الملك فهد : " إن عماد النظام الأساسي ومصدره هو الشريعة الإسلامية إذ اهتدى هذا النظام بشريعة الإسلام في تحديد طبيعة الدولة ومقاصدها ومسؤولياتها وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تقوم على الأخوة والتناصح والموالاة والتعاون " .

3 - التزام الدولة بتضمين كل منها كلمة التوحيد ، ليصبح العلم الوحد في العالم الذي يحملها .  
إذ نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي للحكم على أن تتوسط علم الدولة كلمة " لا إله إلا الله محمد رسول الله ، تحتها سيف مسلول ، ولا ينكس العلم أبداً " .

4 - التزام الدولة بالمحافظة على اقامة شعائر الدين الحنيف ، وإحياء الرموز الدينية ، والتزام التواضع من قبل ولادة الامر ، والنظر للإمارة على أنها تكليف لا تشريف .

5 - التزام الدولة بالاحفاظ على المساجد والمقدسات الإسلامية ، وعمارتها والعناية بها .  
ويتطابق خط السياسة الخارجية للنظام السياسي السعودي مع النهج الإسلامي الواضح ، ويرتبط مع السياسة الخارجية الداخلية والإسلام عقيدة وتشريعاً ونمط حياة في علاقة عضوية وثيقة تقرب جذورها في أعماق الكيان السياسي للمملكة العربية السعودية ، وأصبح ذلك حقيقة واضحة وملموسة من واقع ممارسة المملكة العربية السعودية لاختصاصاتها ونشاطاتها الداخلية والدولية سواء في التشريعات أو الإجراءات أو المواقف<sup>(1)</sup> .

إن الدور الشامل للدين في السعودية لم يؤثر فحسب في الطبيعة شبه الثيوقратية للنظام السياسي بل أثر أيضاً في السياسة الخارجية وصبغها بصبغة معينة ، ولو وجود الحرمين الشريفين على أراضيها فقد اعتزت السعودية بقيادتها الإسلامية ، وكافحت من أجل تنسيق السياسات الخارجية لكثير من الدول العربية الإسلامية ، وتبعد الرأي العام في هذه الدول لدعم القضايا العربية مثل الحركة الفلسطينية ، والدعوة إلى عودة المقدسات الإسلامية في فلسطين ، ودعم المجاهدين في أفغانستان (سابقاً) ، وتقديم الدعم الإنساني والسياسي للMuslimين في البوسنة والهرسك وكوسوفو وغيرها<sup>(2)</sup> .

(1) عبد الله سعود القياع، السياسة الخارجية السعودية، مطبع الفرزدق، الرياض، 1977، ص 47.

(2) انظر : صالح المانع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية، مجموعة باحثين، إيران والخليج ... البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 228.

وأتبعت السياسة الخارجية السعودية وسليتين لإدارة هذه السياسة الإسلامية، الأولى رسمية عن طريق رعايتها المباشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والثانية غير رسمية ، من خلال المنظمات غير الحكومية مثل "رابطة العالم الإسلامي" ، التي تقدم أعمال الإغاثة الإنسانية للمجتمعات الإسلامية في أفغانستان وأفريقيا . وهناك منظمة ثالثة - ربما أكثر أهمية - وهي "مؤتمر الثقة الإسلامي" ، وهي منظمة غير حكومية تعقد اجتماعاتها السنوية في مكة المكرمة قبل موسم الحج، لمناقشة القضايا الدينية الكبرى التي تواجه العالم الإسلامي . إذ إنه ومن خلال هذا الثالوث من المنظمات الإسلامية تمكنت السعودية من تدعيم منزلتها بين دول العالم الإسلامي، وانتهاج سياسات لها تأثيرها في العالم الإسلامي والدولي عموماً، الأمر الذي عزز من دورها الإقليمي وسياساتها الإقليمية<sup>(1)</sup>.

خلاصة القول إن الأيديولوجية - لا سيما الدينية - تميل إلى وضع حدود ثقافية وأيديولوجية تاريخية فاصلة قد تؤدي على المدى البعيد إلى تعريض العلاقات بين الدول للخطر، وإلى تعقيد التنافس الإقليمي وتسييسه ، وفي الثقافات ذات النزعة الأيديولوجية فإن الحد الفاصل بين سياسات الدول ونظم المعتقدات السائدة لا يبدو واضحاً أو لا يمكن التحقق منه بسهولة، كما أن التنافس الأيديولوجي يحرم السياسة الخارجية من التأييد الداخلي المطلوب حتى في الدول شبه الديكتاتورية ، وهذا الأمر يظهر بجلاء في العلاقات السعودية - الإيرانية.

**4 - العامل الجيوستراتيجي .**

تشكل السعودية حلقة الوصل بين قارتي آسيا وأفريقيا ، إذ تقع بالقرب من قناة السويس وتخوم البحر الأحمر والخليج العربي ، وتحدها من الشمال الأردن والعراق والكويت ، ومن الشرق الخليج العربي والبحرين وقطر والإمارات العربية ، ومن الجنوب اليمن وعمان ، ومن الغرب البحر الأحمر<sup>(2)</sup>. وتبلغ مساحتها الجغرافية بحسب تقديرات ( The World Factbook ) الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، تقريرياً (1.960.582) كيلومتر مربع<sup>(3)</sup> ، أي ما يقارب أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية ، كما يبلغ عدد سكانها حوالي (23.513.330) نسمة تقريرياً من ضمنهم (5.360.526) نسمة من غير حملة الجنسية السعودية<sup>(4)</sup> ، وبحسب تقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط ( OPEC ) لعام 2001م ، فإن احتياطيات النفط المؤكدة للسعودية

(1) Nasser Al-Braik، "Al-Ibadhiyyah in the Islamic Political Thought and Its Role in State Building، "Al-Ijtihad (Beirut: fall، 1991)، p. 129.

(2) محمد كفتارو ، موسوعة بلدان العالم ، ط1 ، دار الرشيد ، بيروت ، 1998 ، ص174.

(3)The World Factbook، CIA Publications 2002:

<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/sa.html>

(4) المرجع السابق.

بلغ (262.697) مليون برميل وهو ما يجعل السعودية تمتلك 26% من احتياطي النفط العالمي<sup>(1)</sup> ، وفي عام 2000 قدرت حصة إنتاج النفط للسعودية بـ (8.1) مليون برميل يومياً<sup>(2)</sup> ، كما بلغ احتياط السعودية من الغاز الطبيعي لعام 1999 م (204.1) بليون قدم مكعب<sup>(3)</sup> .

من خلال استقراء هذه الأرقام والإحصائيات يظهر جلياً مدى الأهمية الاستراتيجية التي تمتلكها السعودية سواء على الصعيد الإقليمي الخليجي أو العربي أو على الصعيد الدولي ، فقد لعبت السعودية ولا زالت تلعب أدواراً محورية وفعالة على هذه الأصعدة استناداً على إمكانياتها الجيو استراتيجية وسياساتها الخارجية المتزنة نوعاً ما بالتواري مع موقعها الحساس في قلب منطقة اشتهرت بالقلبات والتغيرات السياسية الكبيرة .

ويمكن تحديد مدى تأثير الوضع الجيو استراتيجي في السياسة الخارجية للسعودية من خلال ملاحظة الأبعاد الاستراتيجية لهذا الوضع وتحليل تأثيره في رسم وصنع السياسة الخارجية ، فالمساحة الشاسعة للسعودية ، وبقدر ما توفره من إمكانيات ، إلا أنها تثير بعض المشاكل في مجال السيطرة الأمنية على حدودها البرية والبحرية والجوية ، لكونها خالية من الموانع الطبيعية والعقد التعبوية للدفاع عنها عدا الصحراء القاسية ، مما خلق لديها اهتماماً كبيراً إزاء قضية الأمن والدفاع ، فهي قريبة من الحدود الجنوبية لإسرائيل ومجاورة لامتداد الأرضي الإيرانية شرق الخليج ومتاخمة لجنوب وغرب العراق ، مما حثّ عليها إدامة ودعم ترسانتها العسكرية دوماً بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ، وأن تصبح سياستها الخارجية تجاه هذه الدول مرتبطة إلى حد كبير بما يحقق أهدافها الأمنية والسياسية<sup>(4)</sup> .

(1) Publications of Organization of the Petroleum Exporting Countries، 2002 :  
<http://www.opec.org/>

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الإحصائية ، مركز المعلومات دائرة الإحصاء ، العدد 11 ، 2001 ، ص121.

(3) المرجع السابق ، ص124.

(4) انظر : وليد حميد الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن ، 1992 ، ص23.

وتتلخص محددات السياسة الخارجية السعودية بما يتعلق بالأبعاد الاستراتيجية والأعباء

السياسية الإقليمية بما يلي<sup>(1)</sup>:

**أولاً** : اهتمام السعودية بما يجري في منطقة الخليج العربي ، على أساس أنها تمثل المجال الحيوي جغرافياً وسياسياً للسعودية ، وهذا الاهتمام عبر عن نفسه في قضايا تحقيق استقرار النظم الخليجية وتسوية الحدود وأمن الخليج .

**ثانياً** : إتباع سياسة خارجية ، تقوم على مفهوم التوازن وعدم إثارة المطالب التاريخية ، وقد وضح هذا الجانب في سياسة السعودية تجاه إيران الشاه الذي كان يلمح إلى حق إيران في ملكية بعض الجزر العربية في الخليج ، وكذلك ظهور الخلاف الذي يفرضه التناقض بين الطرفين حول قضية أمن الخليج ، واستمرار هذا التناقض بعد سقوط الشاه من خلال الموقف السعودي المساند للعراق في حربه مع إيران ، إذ نظر الكثيرون إلى هذا الموقف على أنه امتداد لسياسة سعودية تهدف إلى عدم تمكين إيران بنظامها السياسي الحالي من أن تتفوق بالسيطرة فعلياً على أمن الخليج سياسياً وعسكرياً .

**ثالثاً** : الاهتمام بالتطورات الحاصلة في البحر الأحمر لا سيما من زاوية مدى تغفل النفوذ الإسرائيلي في أي من الدول الأفريقية المطلة على شواطئه .

**رابعاً** : الحرص على عدم تواجد قوى دولية ، غير منتمية إلى دول الجزيرة العربية في أي من دولها خصوصاً إذا كانت هذه القوى غير صديقة للسعودية ولا تخدم أهدافها<sup>(2)</sup> ، وهذا يتضح من خلال مواقف السعودية إزاء كل من : الوجود البريطاني في الخمسينات والستينات ، والوجود العسكري المصري في اليمن الشمالي بعد ثورة اليمن عام 1962 ، والوجود الإسرائيلي في إقليم ظفار في سلطنة عُمان بداية السبعينيات .

**خامساً** : إن التصاق حدود السعودية الشمالية مع العراق والأردن ، إضافة إلى دول أخرى ذات أبعاد قومية ودينية ، قادت السعودية إلى الاهتمام بالصراع العربي - الإسرائيلي وتطوراته ، وإلى الحد الذي أصبحت فيه أحد الأطراف المباشرة في إدارته على الرغم من أنها جغرافياً لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل .

(1) انظر : المرجع السابق ، ص23-24 ، وانظر أيضاً : حسن أبو طالب أسس صنع السياسة الخارجية السعودية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 90 ، 1987 . ص38 - 40 .

(2) أما فيما يتعلق بالوجود العسكري الأجنبي ( وخصوصاً الأمريكي ) في التسعينيات ، فسوف نتعرض له ولأسبابه لاحقاً .

## المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية السعودية

### أولاً : الصعيد الإقليمي

تارياً ، اعتبر القادة السعوديون أن العدوان الخارجي أو دعم الفتن من الخارج ، هي أخطر التهديدات التي قد تواجه الأمن الوطني السعودي ، وبذلك فإن هدف السياسة الخارجية الأساسية كان الحفاظ على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المحيطة في شبه الجزيرة العربية . وقد كانت المخاوف الرئيسية للسعودية تتركز بشكل أساسى على الجارين الأكثر قوة وسكاناً ؛ العراق في الشمال وإيران عبر الخليج العربي ، ومنذ عام 1970 تعاملت السعودية مع كل واحدة من هذين البلدين بالتناوب كصديق وخصم ، وطبيعة علاقاتها مع إيران والعراق في أي وقت كانت تؤثر مباشرة في نمط العلاقات السعودية بالدول الأخرى<sup>(1)</sup> .

ويمكن القول أن السياسة السعودية في الخليج العربي في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ، بدأت تتمحور حول عدد من الأهداف أبرزها ما يلي<sup>(2)</sup> :

1 - التأكيد على ضرورة أن يقوم العراق بتنفيذ جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن بما فيها نزع أسلحة الدمار الشامل .

2 - رفض السعودية لاستخدام أراضيها من قبل الولايات المتحدة لتوجيه أية ضربة عسكرية ضد العراق والتأكيد على ضرورة حل المشاكل والخلافات التي تنشأ بين العراق والأمم المتحدة بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة .

3 - التأكيد على سلامة الشعب العراقي وعدم المساس بسيادة العراق على جميع أراضيه ، ورفض فكرة تقسيم العراق على الإطلاق .

4 - العمل على مد جسور التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ومحاولة تضييق شقة الخلاف بين الدولتين والعمل على تحقيق كل ما من شأنه أن يعود بالخير على منطقة الخليج بشكل

(1) Saudi Arabia country profile : <http://www.1upinfo.com/country-guide-study/saudi-arabia/>.

(2) انظر : خالد بن إبراهيم العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي ، الإسلامي ، الدولي ، في كتاب : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية السعودية ، الرياض ، 1999 ، ص 63 - 64 .

عام وإرساء علاقات طيبة على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من أجل بناء الثقة المتبادلة وتأسيس العلاقات على قواعد ثابتة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة .

5 - الدعوة إلى بناء قوة خليجية عربية ذات فعالية ردعية تجاه مصادر التهديد الخارجي ، وذلك عن طريق تكوين هيئة أركان حرب موحدة لتلك القوة على أن تتحول هذه القوة وبشكل تدريجي إلى جيش خليجي موحد ، مع إنشاء شبكة للإنذار المبكر في إطار هذه القوة .

6 - اتبعت السعودية منهجاً سلبياً لتسوية المشاكل والمنازعات الحدودية في الخليج العربي يدور هذا المنهج حول بعدين رئيسين ، الأول هو تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض ، والاتصالات الثانية البعيدة عن الإثارة الإعلامية ، والثاني يقوم على التأكيد على ضرورة الاعتراف بالحدود الراهنة وعدم تعديها إلا وفقاً لالاتفاقيات القائمة التي يجب احترامها<sup>(1)</sup> .

أما على المستوى الإقليمي الأوسع المتمثل في منطقة الشرق الأوسط فقد كان الصراع العربي - الإسرائيلي وقضايا السلام بين الطرفين محوراً أساسياً من محاور السياسة الخارجية السعودية ابتداءً بالدعم السعودي لدول المواجهة العربية واستخدامها لسلاح النفط عام 1973 مروراً بمشروع الأمير فهد ( آنذاك ) للسلام وانتهاءً بمبادرة ولي العهد السعودي ( الأمير عبدالله ) للسلام التي تبناها مؤتمر القمة العربي في بيروت عام 2002<sup>(2)</sup> ، فقد حافظت السياسة الخارجية السعودية على تواصلها مع القضايا الشرق أوسطية القومية ، واتسمت في الكثير من الأحيان بسمة المبادرة والفعالية .

1. حيث يمكن القول إن المملكة قد اتبعت سياسة ديناميكية وفاعلة تجاه القضية الفلسطينية ، وأكملت على دعم الحقوق العربية ورفضت العدوان الإسرائيلي والسياسة العنصرية له ، وقد قدم الملك فهد تصوّره للتسوية السلمية الشاملة والعادلة عبر ما عُرف عنه باسم " مشروع الأمير فهد للسلام " وقد

(1) للمزيد حول ذلك الموضوع ، انظر : محمد السيد سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، في عبد المنعم المشاط ، أمن الخليج العربي ، دراسة في الإدراك والسياسات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1994 ، ص 63-66 .

(2) جريدة البيان الإماراتية ، الأربعاء 20 / مارس / 2002 .

أطلق عليه فيما بعد اسم "مشروع السلام العربي" الذي تبنته القمة العربية الثانية عشر في مدينة فاس المغربية عام 1982<sup>(1)</sup>.

ومن أجل دفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط، اشتركت المملكة العربية السعودية ، في مؤتمر مدريد للسلام ، الذي انعقد في أواخر شهر أكتوبر 1991، ومثل المملكة فيه الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز ، السفير السعودي في واشنطن. واشتركت في الاجتماعات المتعددة الأطراف في موسكو، في أوائل عام 1992. كما باركت الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، في سبتمبر 1993، وتعهدت المملكة، خلال عام 1994، بدفع مبلغ مائة مليون دولار؛ لتلبية متطلبات تنمية الاقتصاد الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

وبعد سنوات طويلة من غياب أي مبادرات عربية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي وبعد سنوات من وقوف العالم العربي موقف المتأني للمبادرات الخارجية، انطلقت من الرياض مبادرة جديدة قادها ولـي العهد السعودي (الأمير عبد الله) تضمنت فكرة واضحة وهي : الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة في مقابل الاعتراف والتطبيع الكامل لكل الدول العربية . وقد اكتسبت هذه المبادرة منذ انطلاقها – بواسطة الصحفي الأمريكي توماس فريدمان- أهمية خاصة بالنظر إلى الشخص الذي نسبت إليه هذه المبادرة، والدولة التي أطلقت منها، وكذا التوفيق الذي أطلقت فيه. وقد أدى إعلان ولـي العهد السعودي عن وجود مبادرة سعودية لإحلال السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط إلى حركة سياسية نشطة ليس في عواصم الشرق الأوسط

(1) وتتمثل خطة الأمير فهد للسلام في عدة مبادئ هي : -

- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في جميع الأراضي المحتلة لعام 1967 بما فيها القدس العربية .
  - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة لعام 1967 .
  - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .
  - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة .
  - خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .
  - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .
  - تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام .
  - قيام الأمم المتحدة أو بعض الأعضاء فيها بضمان تنفيذ هذه المبادئ .
- انظر : وزارة الإعلام ، الملك فهد بن عبد العزيز ، عشرون عاماً من الإنجاز ، شركة ألوان للطباعة ، الرياض ، ص 155 .

(2) ناصر إبراهيم الرشيد وإسبر إبراهيم شاهين ، الملك فهد ومسيرة الإنجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية ، ترجمة أحمد شفيق الخطيب ، 1991 ، ص 189-190.

وإنما في عواصم القرار العالمية . وجاء مؤتمر القمة العربية في بيروت في مارس 2002 ليضفي إجماع عربي على هذه المبادرة حين تبني المؤتمر هذه المبادرة واعتبرها مبادرة سلام عربية جديدة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي <sup>(1)</sup> .

أما الحرب في لبنان، التي بدأت عام 1975، فهي إحدى النتائج الجانبية للنزاع العربي الإسرائيلي، وقد لاقت هذه المأساة عناء بالغة واهتمامًا خاصاً من قبل القادة السعوديين، وكانت المملكة حاضرة ومستعدة دائمًا، وشاركت بكل الوسائل الممكنة ؛ لإحلال السلام والوفاق بين الفئات المت天涯ة، ولتقديم العون الإنساني والاقتصادي، كلما ساحت الظروف. وازداد الاهتمام السعودي بعد غزو إسرائيل لجنوب لبنان واجتياحها بيروت في عام 1982. وقد ساعدت مسامعي الملك فهد الحميدة والاعتبار الفائق له ، في وقف الحرب وإنقاذ لبنان ، وتكللت مسامعيه ، بعقد مؤتمر الطائف 1989 <sup>(2)</sup> .

وكل هذا يوضح مدى الاهتمام السعودي بالدائرة الإقليمية للسياسة الخارجية سواء على الصعيد المتمثل بالنظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي أو على صعيد النظام الإقليمي للشرق الأوسط ، فبصمات السياسة الخارجية السعودية في مستواها الإقليمي واضحة جداً وذات فعالية مؤثرة سواء في أوقات السلم أو الحرب .

#### **ثانياً : الصعيد الدولي**

اما على الصعيد الدولي فيمكن إجمال أهداف وثوابت السياسة الخارجية السعودية بما يلي <sup>(3)</sup> :

**أولاً** : الحرص على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وبالموايثيق والاعراف الدولية التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة .

(1) جريدة البيان الإماراتية ، الأربعاء 20 / مارس / 2002 .

(2) ناصر إبراهيم الرشيد وإسبر إبراهيم شاهين ، الملك فهد ومسيرة الإنجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية ، مرجع سبق ذكره ، ص 189-190 .

(3) انظر : - خالد بن إبراهيم العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي ، الإسلامي ، الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 73-74 .

- وزارة الإعلام ، المملكة العربية السعودية : تاريخ وإنجاز ، دار القلم للإعلام ، الرياض ، 2001 ، ص 261-264 .

- عبد الله سعود القياع ، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، مطبع الفرزدق ، الرياض ، 1989 ، ص 384 - 385 .

**ثانيًّا** : التأكيد على أن السعودية قد خصت بالفعل جزءاً كبيراً من إمكانياتها وطاقاتها المادية لخدمة السلم والسلام وأمن واستقرار جميع دول العالم ، ورفاهية شعوبها المختلفة دون تمييز أو تفضيل من خلال منهج القروض والتسهيلات والمنح والهبات .

**ثالثًا** : التزام السعودية بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين ، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم على اعتبار أنه يمثل المنطق الحقيقى لصيانة الأمن والسلم الدوليين .

**رابعاً** : الحرص على انتهاج استراتيجية أمن دفاعية بحثه ، وشجب الأساليب الإرهابية ووسائل الإكراه ، ودعم جميع المساعي الحميدة لتعزيز قواعد الأمن والسلام في العالم .

**خامساً** : الحرص على استقرار السوق العالمية للبتروول ، والسعى لتنمية التجارة الدولية من خلال التعامل على أساس اقتصادات السوق الحر .

#### على صعيد العلاقات السعودية - الأمريكية

لا يمكن تناول السياسة الخارجية السعودية بمعزل عن العلاقات السعودية مع المعسكر الغربي الذي ترعمته وما زالت تترעםه الولايات المتحدة الأمريكية ؛ فقد شكلت معادلة النفط والأمن حجر الزاوية في العلاقات السعودية الأمريكية التي اتسمت بالتقارب الشديد نظراً لما يمتثله كل طرف من أهمية للطرف الآخر، فالحكومة السعودية رأت في الولايات المتحدة حلifa قوية، في حين رأت الولايات المتحدة أن السعودية بما تمثله من ثروة نفطية وسلطة أبوية على دول الجوار في الخليج حلifa رئيسياً قادراً على دعم التوجهات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة<sup>(1)</sup>.

ويرى "آلان غريش" (Alain Gresh) : " بأن أسس السياسة السعودية الخارجية تجاه الولايات المتحدة قد أُرسِيت في 14 فبراير عام 1945 حين اجتمع الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس المملكة بالرئيس فرانكلين روزفلت على متن السفينة الأمريكية "USS Quincy" في البحيرات المالحة في قناة السويس. ففي هذا الاجتماع ارتسنت ملامح التحالف طويلاً الأمد القائم على ثبات المصالح المشتركة . فقد عزز الملك عبد العزيز هذا التحالف مع الولايات المتحدة من أجل صون وحدة المملكة، إذ كان الأمر في أربعينيات القرن الماضي يتعلق بمشاكل في مواجهة طموحات الهاشميين (في العراق والأردن)، وفي الخمسينيات بمواجهة طموحات عبد الناصر، وبعد العام 1979 بمواجهة دعوات الثورة الإيرانية . وقد تجسد هذا "الضمان" في آب/أغسطس عام

(1) داود سليمان داود ، العلاقات السعودية الأمريكية : من يحتاج من؟ ، موقع قناة الجزيرة على شبكة الإنترنت ، [http://www.aljazeera.net/cases\\_analysis/2002/8/8-20-1.htm](http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/8/8-20-1.htm) : 2002/8/20

1990 م عندما استعانت السعودية بالقوات الأمريكية بعد الاجتياح العراقي للكويت . وهذا ما تقطع به القيادة السعودية بأن أي بلد آخر لا يمكنه أن يوفر لهم هذا الضمان<sup>(1)</sup> . خاصةً بعد فشل اجتماع القمة العربي الطارئ في القاهرة أثناء الغزو العراقي للكويت .

ورغم الترحيب الرسمي السعودي بالقوات الأمريكية في حرب الخليج الثانية إلا أن الوجود الأميركي المكثف في السعودية وبقاء القوات الأمريكية في السعودية أصبح مصدر إزعاج للحكومة السعودية بعد تزايد الانقسامات لذلك الوجود غير المبرر للقوات الأمريكية من وجهة نظر البعض .

وجاء تفجير الخبر عام 1996 م ليعبر عن هذا الاستياء وليدخل العلاقات الأمريكية السعودية في منعطف جديد لم تعهد له العلاقة بين الجانبين ، فقد أسفر التفجير عن مقتل 19 جندياً أميركياً، ورفضت السلطات السعودية أن تشرك المباحث الفدرالية الأمريكية بالتحقيقات أو المشاركة في استجواب المتهمين ، وهو ما أثار استياء السلطات الأمريكية<sup>(2)</sup> .

و جاءت أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة لتتشكل نقلة نوعية في العلاقات السعودية الأمريكية ، إذ بدأت العديد من دوائر السياسة الخارجية الأمريكية تشير بأصابع الاتهام نحو السعودية ، وخصوصاً أن معظم منفذي العمليات كانوا سعوديين ، وبذا وكأن هناك رؤية تسود الأوساط الأمريكية ترى أن الإسلام ككل خطر على الغرب وحضارته ، وأن إسلام السعودية المعترض الذي وقف ضد الشيوعية أثبت أنه إسلام خطر . وسواء كان إسلاماً شيعياً أم سنياً أم وهابياً ، معتملاً أم أصولياً ، فإنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أصبح في مقام العدو ، فالغرب بحاجة إلى عدو جديد يحفظ وحدته ويشحذ عزمه ويبقى الأقوى ، وقد تم التعبير عن هذا في بادئ الأمر من تأثر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة ، ثم عبر تصريحات ودراسات غربية عديدة انتهت بـ (صراع الحضارات) للكاتب صمويل هنتنغتون . وجاءت أحداث نيويورك ، فقطعت الشك باليقين<sup>(3)</sup> .

(1) Alain Gresh، Saudi Arabia: Radical Islam or Reform? Le Monde Diplomatique ، June 2003، available at the internet: <http://mondediplo.com/2003/06/03gresh>.

(2) داود سليمان داود ، العلاقات السعودية الأمريكية : من يحتاج من؟ ، مرجع سبق ذكره .

(3) محمد علي فائز ، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم ، قضايا الخليج ، موقع نشرة قضايا الخليج على الانترنت ، بتاريخ 27/7/2003 : <http://www.gulfissues.net>

في المقابل يبدو وكأن السياسة الخارجية السعودية قد بدأت بتشكيل رؤية سياسية جديدة حول توجهاتها نحو الولايات المتحدة وعلاقتها الغربية بشكل عام ويمكن تلخيص هذه الرؤية السعودية بالنقاط التالية<sup>(1)</sup>:

**أولاً :** إن العلاقات (المتميزة) مع الولايات المتحدة الأميركية قد أضحت مكافحة سياسياً ، فهي تتৎقص من شرعية النظام السياسي ، خاصة في هذه الظروف التي تبدو فيه الولايات المتحدة كعدو شرس ضد العرب وال المسلمين ، وأن علاقة متميزة مع هذه الدولة فقد مبرراته منذ زمن وطنياً وقومياً وإسلامياً ، والنتيجة فإن مثل هذه العلاقة قد تؤدي إلى النظر لنظام السياسي كعميل للولايات المتحدة أو متحالف مع أعداء الأمة والوطن ، وقد تزيد من اصطدام الدولة ونظام الحكم فيها بالجمهور الغاضب من أميركا ومن يتشاشي مع سياستها . ولكن حكومة المملكة يبدو أنها ترك اليوم حجم العباء الذي تحمله في علاقاتها مع أميركا ، إلى درجة أن وزير الدفاع الأميركي / سلطان بن عبد العزيز ، عبر عن حقيقة أن الهجوم الإعلامي والسياسي الأميركي ضد الحكومة السعودية قد رفع من رصيدها شعبياً ، وهذا صحيح .

**ثانياً :** ترى السعودية أن العلاقة المتميزة مع أميركا مكافحة اقتصاديا ، فثمن العلاقة شراء لأسلحة وصفقات باهضة هدفها إرضاء أميركا أكثر من كونها حاجة عسكرية حقيقة ، وهي الآن غير قادرة على الاستمرار بهذا الأمر ، وإذا ما فعلت ذلك فسيزداد الوضع الاقتصادي الداخلي سوءاً الأمر الذي سينعكس على الوضع الأمني والسياسي بمزيد من التدهور .

**ثالثاً :** لقد تعززت قناعة سياسية لدى المسؤولين السعوديين تقيد بأن الذهاب وراء مشاريع أميركا ستوصفهم إلى فقدان الشعبية وأن ذلك قد يتسبب بمشاكل سياسية داخلية لنظام واستمراريه . والحقيقة أن السعوديين ومنذ حرب الخليج الثانية شعروا أن أميركا تحولت من موقع الحامي إلى موقع المهدد وهو توقيع كشفت عنه الأيام الحالية بأجل صوره . فصارت السياسة السعودية تجاه أميركا تعتمد على قاعدة (إبعاد الأذى) وليس طلب العون والحماية ، كما كان سابقاً .

ونظراً للتشابك العميق للسلوك السياسي الخارجي لأي دولة بين دوائرها الإقليمية والدولية ، فقد كانت السياسة الخارجية السعودية على مستوىها الدولي متأثرة بشكل كبيرة بالسياسة الإقليمية للدولة ، تلك السياسة التي فرضتها طبيعة المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية المحيطة بالسعودية والتي صنعتها وشكلتها وميزتها أيضاً الأهمية الاستراتيجية والثقل الاقتصادي الذي تشكله السعودية على جميع مستويات دوائر السياسة الخارجية لها . فالعلاقات السعودية على الصعيد الدولي كانت دائماً تأتي نتيجة انعكاس للعلاقات الإقليمية والموافق السياسية للسعودية تجاه القضايا التي تمر بها المنطقة العربية أو منطقة الخليج .

(1) المرجع السابق .

## المبحث الثاني

### محددات وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية

#### المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية:

تعددت العوامل والاعتبارات التي تحكمت في مسيرة الأحداث وتطوراتها في إيران عبر تاريخها الطويل، والتي قادت البلاد إلى ثورة هائلة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين ، هذه الثورة التي ترتب عليها العديد من الآثار والانعكاسات المحلية والإقليمية والدولية، وفي إطار هذه الاعتبارات يأتي تناول العوامل والمحددات الداخلية التي تحكم في سياسة إيران الخارجية، لا سيما في فترة ما بعد الثورة الإيرانية عام 1979.

وسينتناول الباحث في هذا الصدد كلاً من العوامل الجغرافية والدينية والأمنية والاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الخارجية الإيرانية :

#### 1- العامل البشري (الديموغرافي)

يتواءل محلو الدراسات الديموغرافية أن يبلغ عدد سكان الجمهورية الإيرانية عام (2030) ما يقارب عدد سكان دول الخليج مجتمعة ، فعلى سبيل المثال فإن عدد سكان إيران يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، مما يعني أن إيران تتفوق عددياً في عدد السكان على الكثير من الدول الخليجية ، وذلك مما يعطيها الشعور والاعتقاد بتحقيق التفوق على دول المنطقة ، نظراً لهذه الكثافة السكانية الهائلة<sup>(1)</sup>.

و غالبية سكان إيران من القومية الرئيسية (الفرس) ، والباقي آذريون (25%) وأكراد (7%) وعرب (3%) وبلوش وتركمان وغيرهم، واللغة الفارسية هي اللغة الرسمية والدارجة، والعربية مستخدمة في الوسط الثقافي والعلمي إضافة إلى العرب الإيرانيين، وتستخدم القوميات والشعوب لغتها مثل الكردية والبلوشية والتركمانية<sup>(2)</sup>.

والتفوق العددي لإيران يعطيها المقدرة الفعلية على بناء قاعدة بشرية تساند سياساتها الخارجية خاصة وأن انتشار هذه الأعداد الكبيرة من السكان في بعض دول الخليج، يفيد من وجاهة النظر الإيرانية عنصراً مهماً إذا ما أرادت إيران تحقيق أهداف سياسية على حساب أمن وسلامة الدول المستضيفة ، لا سيما السعودية ، ويشهد التاريخ بذلك عندما قامت إيران في عهد الخميني

(1) انظر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1988م، مركز الأمم المتحدة بالقاهرة، ص 272-275.

(2) انظر : عبد الله يوسف ، السياسة الخارجية الإيرانية- تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 138، 1999، ص 63.

بالدعوة لقيام العديد من المظاهرات في كثير من الدول الخليجية محدثة بذلك فوضى أمنية في تلك الدول كما حدث من شغب في موسم الحج عام 1987م<sup>(1)</sup>.

## 2- العامل الجيوستراتيجي

تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بموقع استراتيجي عند مفترق الطرق بين العالمين الشرقي والغربي. وتحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمستان ، ومن الشرق أفغانستان وباكستان ، ومن الغرب العراق وتركيا ، وهي تطل على بحر قزوين من الشمال وخليج عمان ومضيق هرمز والخليج العربي من الجنوب . وت تكون تضاريس إيران أساساً من الصحاري والجبال وهي مناطق شبه خالية من السكان الذين يتركز معظمهم في المناطق الشمالية والشمالية الغربية ، كما توجد سلسلتان من الجبال هما زاغروس والأبرز ، و توجد مساحة صغيرة من الأرضي الصالحة للزراعة ، كذلك تغطي المروج والمراعي حوالي ربع المساحة الكلية ، كما توجد غابات وأحراش ولكن على نطاق ضيق . أما المناخ فإنه جاف أو شبه جاف عموماً وشبه مداري في الساحل المطل على بحر قزوين ، لذلك نرى إيران تعاني من نقص مزمن في المياه نظراً لقلة الأمطار السنوية<sup>(2)</sup>. وقد لعب هذا الموقع الهام لإيران - تاريخياً - دوراً في قيام العلاقات السياسية والاقتصادية والحضارية بين الهضبة الإيرانية وجوارها الجغرافي وبالذات مع جيرانها عرب الخليج<sup>(3)</sup>. فقد كان لها دور هام في منطقة الشرق الأوسط على مر التاريخ كقوة إمبراطورية وكلاعب أساس في الصدامات التي جرت بين الشرق والغرب . وهي إحدى أكبر البلدان المنتجة للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم<sup>(4)</sup>.

تبعد مساحة إيران الجغرافية وبحسب تقديرات ( The World Factbook ) الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، نحو (1.648) مليون كيلومتر مربع ، ويقدر عدد

(1) عبد الرزاق السعدون، العلاقات السعودية - الإيرانية من التوتر إلى التقارب، 1983-2000م، بحوث دبلوماسية ، وزارة الخارجية السعودية، المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، 2002م، ص 255.

(2) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، موقع المركز على الانترنت بتاريخ 8 يوليو 2003 : <http://www.sesrtcic.org/arabic/members/irm/irmhome.shtml> .

(3) جاسم السعدون ، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها ، في كتاب العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، إعداد عبد العزيز الدوري وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص 131.

(4) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، مرجع سبق ذكره .

سكانها بنحو (66.6) مليون نسمة (حسب تقديرات عام 2002) ، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لعام 2002 حوالي (456) مليار دولار ، ويقدر حجم ديونها الخارجية بنحو (8.2) مليار دولار<sup>(1)</sup>. تتميز إيران بوجود حدود مشتركة لها مع دول أواسط آسيا وروسيا وكذلك إشرافها على كل من بحر عمان والخليج العربي، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يُمكّنها من السيطرة على الملاحة الدولية في مياه الخليج الأمر الذي يجعل الدول الكبرى ترغب في علاقات إيجابية معها<sup>(2)</sup>. كما تتميز إيران عن جميع دول الخليج في عدة نواحي على المستويين الجيوسياسي ، والجيواستراتيجي حيث من الممكن أن تعرقل الملاحة الدولية إلى البحار<sup>(3)</sup>. ومما لا شك فيه أن الجغرافية الإيرانية، ترسم دورها الأساسي في سياستها الخارجية التي ما زالت تسهل حدوث تفاعلات دولية متباينة تتراوح بين الصراع والتعاون<sup>(4)</sup>.

وقد كانت الحدود المشتركة والتقارب الجغرافي بين إيران وهذه الدول تشكل عاملًا مساعدًا لعمليات الصراع والمواجهة ، فقد حدثت منازعات بخصوص الحدود البرية والبحرية، فبالنسبة للحدود البرية كان هناك حدثان بارزان هما قضيتا الحدود العراقية - الإيرانية، التي كانت نتيجتها قيام الحرب العراقية - الإيرانية ، مخلفة بذلك العديد من الآثار السلبية العميقة في الدولتين . أما الحدث الثاني فقد كان يدور حول المزاعم الإيرانية بأن من حقها ضم دولة البحرين لحدودها السياسية<sup>(5)</sup>.

أما بخصوص تلك المنازعات الخاصة بالحدود البحرية فهي تلك الخلافات الدولية المترتبة على تحديد وقياس البحر الإقليمي بين الجمهورية الإيرانية ودولة الإمارات العربية وقضية الجزر التي استولت عليها إيران بالقوة سنة 1971م<sup>(6)</sup>.

(1)The World Factbook، CIA Publications 2002:

<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ir.html>

(2) طلعت مسلم ، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط، 1990، ص 125 وما بعدها .

(3) المرجع السابق، ص 126.

(4) أحمد يوسف أحمد زيادة ، مقدمة في العلاقات الدولية، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1985، ص 81.

(5) انظر : عبد الله الأشعـل ، قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد 28، سبتمبر 1978، ص 76.

(6) المرجع السابق ، ص 76.

### 3- العامل الأيديولوجي (الديني):

لقد لعب العامل الديني دوراً هاماً في صياغة المجتمع الإيراني ، فمنذ قيام الدولة الصفوية (1502-1736) تبنت الدولة المذهب الشيعي من أجل توحيد إيران وخلق مجتمع متجانس دينياً ، وإيران الدولة الشيعية الوحيدة في العالم الإسلامي ، وهو ما أضفى عليها نوعاً من الخصوصية الدينية ، لا سيما أن المؤسسة الدينية تلعب دوراً حيوياً في المجتمع الإيراني ، فالمذهب الشيعي يقوم على الإيمان الراسخ بمسألة الإمامة ، لذا فإنه في زمن الغيبة مع اختفاء الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري عام 260هـ انقطع تسلسل الأئمة ، وهنا ظهرت الإشكالية الحكمية في مبدأ الدولة الإسلامية عند الشيعة ، وحاولت الدولة الصفوية أن تبني مبدأ ولادة الفقيه لحل هذه الإشكالية ، وقد تبلورت هذه الولاية بشكلها النهائي على يد الإمام الخميني الذي استطاع بناء الدولة الإيرانية الإسلامية عام 1979، وذلك بعد أن قامت الثورة الإسلامية ضد الشاه محمد رضا بهلوي ، احتجاجاً على سياساته التي تقوم على العودة إلى التراث الفارسي ، وتقدس أمجاد الدولة الفارسية ، واتباعه سياسة التغريب للمجتمع والدولة ، وممارسته القمع والاستبداد ضد شعبه ، وإقامة علاقات تحالفية مع الولايات المتحدة وإسرائيل<sup>(1)</sup>.

**بعد نجاح الثورة في إسقاط الشاه بتاريخ 10/2/1979، حاول الإمام الخميني وضع تصور فكري للعلاقات الدولية ، يقوم على أن الحرب ظاهرة استثنائية في حياة الإنسانية ، وقسم الحروب إلى حروب الطاغوت التي يكون دافعها الأنانية والرغبة في السيطرة على الآخرين ، وحروب التوحيد التي تكون حروب دفاعية للحفاظ على الاستقلال أو جهادية يقودها المؤمنون للتوعّد وإصلاح البشرية ، وقد اشترط وجود الإمام لإعلان الجهاد واستبعد إمكانية قيام الحروب بين المؤمنين ، كما نظر إلى النظام الدولي ثائياً القطبية على أنه ينقسم بين السيطرة الأمريكية والسيطرة السوفيتية ، واتهم الدول التي تسمى أنفسها دولًا غير منحازة ، بأنها تعتمد على الشرق أو الغرب علنًا أو سرًا ، واعتبر النظام الإسلامي بأنه النظام الوحداني غير المنحاز ، ورفض أيديولوجيا السيطرة عندقوى المستكبرة (الدول الكبرى) واعتبرها مسؤولة عما يعيشه العالم من مشكلات ، كما نظر إلى الأمم المتحدة على أنها أدأة في يد القوى المستكبرة تستخدمها ضد المستضعفين ، ورأى أن نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية خطوة أولى تجاه قيام الدولة الإسلامية العالمية ، ورفض الإقرار بالحدود الجغرافية**

<sup>(1)</sup> عبد الله النبالي ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الميزان ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الموسوعية (المؤلف) ، د.ت ، ص 68 ،

والسياسية فيما بين الدول الإسلامية ، وحثّ الإيرانيين على دعم حركات التحرر في العالم ، كما طالب هذه الحركات بدعم إيران التي أصبحت مركزاً للمقاومة ضد المستكيرين<sup>(1)</sup>.

وقد عكس الدستور الإيراني لعام 1979 هذه الأفكار ، إذ تحدث عن المسؤولية الأخوية لإيران تجاه المسلمين كافة ، ودعمها المطلق لكل المستضعفين في العالم ، كما اعتبر الدستور أن هدف إيران هو السعي مع الحركات الإسلامية الأخرى لبناء الأمة العالمية وإنقاذ المحرومين في كل مكان في الأرض ، وأن إيران قدوة ونموذج لشعوب العالم جميعاً ، وأكّد على التزامها العمل بإقامة حكومة العدل والحق في أرجاء العالم كافة<sup>(2)</sup>.

ورغم تأكيد الدستور الإيراني على ما اعتبره "عالمية" دور الثورة الإيرانية ، فإنه حوى تناقضين ما بين التزام إيران بإقامة حكومة عادلة عالمياً وبين الأمة العالمية من جانب ، وبين تعهده بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهو ما يعكس التناقض بين الالتزامات الأيديولوجية لإيران كثورة والالتزامات الدولية لإيران كدولة . وهذا النوع الثاني من الالتزامات ربما يكون هو الذي دفع الخميني عقب نجاح الثورة الإيرانية بمطالبة الحكومة الإيرانية بالتعامل مع كافة دول العالم ، بما يحفظ استقلال إيران ، وعلى أساس الاحترام المتبادل وبما لا يتناقض مع القيم والقوانين الإسلامية<sup>(3)</sup>.

وهذا يكشف عن أن موقف قادة الثورة كانت تتبع من اعتبارات عقائدية بشكل أساسي ، ومن اعتبارات سياسية بشكل ثانوي من أجل تجنب العزلة الدولية والإقليمية ، لا سيما ل حاجتهم إلى الدعم العسكري لإيران الحرب مع العراق ، وهو ما يمثل أحياناً نوعاً من الواقعية والبراجماتية عند القيادة ، ولذلك بدأ بتقسيير تصدير الثورة على أنه يعني نشر الدعوة الإسلامية بالمثال الحسن والدعوة الجميلة ، باعتبار نشر الإسلام كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي واجب على كل المسلمين<sup>(4)</sup>.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مراحل لتطور العامل الديني في السياسة الخارجية الإيرانية ، المرحلة الأولى تمت بين عامي 1979 - 1980 وقد غالب عليها الاتجاه الليبرالي المحافظ الذي اعتمد أسلوب الحفاظ على علاقات إيران الدولية ، والمرحلة الثانية تمت بين أعوام 1980 - 1988 وقد غالب عليها الاتجاه الراديكالي ، عندما اعتمدت الدولة التعامل مع الشعوب دون الحكومات وحاولت تصدير الثورة ، والمرحلة الثالثة بين عامي 1988 - حتى الآن ويفغلب عليها اتجاه الاعتدال والاهتمام بإعادة علاقات إيران مع دول العالم ، إذ تم إعادة تفسير مفهوم تصدير الثورة

<sup>(1)</sup> وليد عبد الناصر ، الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 106، أكتوبر 1991، ص 136-137.

<sup>(2)</sup> وليد عبد الناصر ، إيران : دراسة عن الثورة والدولة ، ط1، دار الشروق ، القاهرة ، 1997، ص 59.

<sup>(3)</sup> وليد عبد الناصر ، الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 136-137.

<sup>(4)</sup> المرجع السابق ، ص 136-137.

من قبل رفسنجاني وخاتمي بحيث يتمحور حول تصدير المفاهيم الثقافية للثورة وليس الثورة بحد ذاتها ، والبدء بتأمين مصالح إيران الوطنية أولاً ، وتدعيم التعاون الإقليمي من خلال دبلوماسية الزيارات للدول الأخرى ، واتباع سياسة الحوار مع دول الاتحاد الأوروبي ، والمشاركة في المؤتمرات الدولية ، وقد كانت أهداف السياسة الخارجية في هذه المرحلة تقوم على التأكيد على مكانة إيران ودورها في الخليج العربي بوصفه مجالاً حيوياً لها ، مع كسر العزلة الدولية والانفتاح على الغرب وفتح الأسواق الجديدة لمنتوجاتها ، والعمل للحصول على المساعدات الفنية والمالية ، لإعادة البناء الاقتصادي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وتدعيم القدرة العسكرية الإيرانية<sup>(1)</sup>.

#### 4- العامل الأمني:

لقد شغلت مسألة الأمن القيادة الإيرانية منذ فترة طويلة، وخرجت باستنتاجات تتلخص في

التالي<sup>(2)</sup>:

- أ- أنها لا تستطيع منفردة الدفاع عن نفسها في مواجهة الكتل الديمografية الكبيرة المحيطة بها.
- ب- أن النعرة القومية أو حتى الوحدة الوطنية ليست كافية لتحقيق الأمان سواء ضد الأخطار الخارجية أو أخطار الانشطار الداخلي.
- ج- أن الموقع الجغرافي ووفرة الموارد يصبحان دوافع لتهديد إيران في حالة العجز عن توفير موارد القوة اللازمة.

ووجدت القيادة الإيرانية أن حل مسألة الأمن الإيراني يكمن في الآتي<sup>(3)</sup>:

- 1) اعتماد سياسة مناهضة للقوميات بشكل عام واستبدالها بسياسة عابرة ، تستند في أغلب فترات التاريخ على الدين.
- 2) تنمية وامتلاك القوى عن طريق:
  - امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان .
  - الانخراط في نظام دفاعي يحقق الاعتماد المتبادل .
  - ضم مصادر جديدة للقوى للتوسيع الديمغرافي للكتل المجاورة لها.
- 3) زيادة العمق الداعي ، بضم مساحات جديدة إلى الأراضي الإيرانية.
- 4) عقد شبكة من التحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسية المحتملة.

(1) بیزن یزدی ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إیران الإسلامية ، مرجع سبق ذکرہ ، ص12-14.

(2) انظر : طلعت مسلم ، التعاون العسكري العربي ، مرجع سبق ذکرہ ، ص96.

(3) المرجع السابق ، ص258.

لقد بدأت إيران بالفعل تطبيق هذه الاستراتيجية قبل النظام الإسلامي (الخميني) بسنوات، فقد عبرت صحيفة (أيندكان) المقربة من شاه إيران في العدد التاسع من شهر (نوفمبر) عام 1970م عن ذلك بقولها: "إن إيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الصغرى والكبرى، سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي، الخليج العربي، وأن العدو المشترك هو الثورة العربية، هذا العدو الذي لو أفلح يوماً في السيطرة على هذه الجزر، سيمكن من شل حركة تصدير النفط الإيراني إلى الخارج ، وإلى إسرائيل بالذات"<sup>(1)</sup>.

ويتبين من ذلك أن إيران كانت تسعى إلى تكوين جبهة على حساب جيرانها من الدول العربية المحيطة بها ، كما يفسر سر التحالف الاستراتيجي مع سوريا في الثمانينات إبان حربها على العراق ، ويعطي صورة واضحة عن سر منافستها الدينية لجيرانها العرب وبالذات السعودية، في ظل غياب التناقض القومي (الفارسي - العربي ) في إطار العلاقة التي تجمع الطرفين في فترة ما بعد الثورة الإسلامية.

#### 5- العامل الاقتصادي :

لقد مرّت إيران سواء في عهد الشاه أو في عهد (الخميني) الإسلامي بأزمات اقتصادية ونفطية عديدة ، كان مردّها الأساسي إلى عدم توفر الاستقرار السياسي الداخلي، وإلى تقلب وتتنوع الأزمات السياسية الداخلية والإقليمية المنعكسة عليها، كما هو الحال في الحرب العراقية - الإيرانية.

ورغم مجمل التحديات التي تواجه القيادات الإيرانية المتعاقبة فيما يخص النمو الاقتصادي والتحديث والتنمية إلا أن إيران تمتلك ثروة بشرية هائلة، و Capacities علمية فائقة، وموارد اقتصادية ونفطية ضخمة ومتعددة، لا تناسب وشكل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها سابقاً.

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الثروات على النحو التالي :

- تمتلك إيران ثالث أكبر احتياط نفطي في العالم وقدره (190) مليار برميل، أي ما قيمته (8.8%) من إجمالي الاحتياطات العالمية حسب التقديرات التي تعدّها شركات النفط العالمية ومراكز الأبحاث الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

- تعد إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بعد السعودية بكمية تقدر بحوالي (3.7) مليون برميل يومياً ويخصص (2.4) مليون برميل منها للتصدير والباقي للاستهلاك المحلي<sup>(3)</sup>.

(1) المرجع السابق ، ص258.

(2) انظر : عاطف عبد الحميد ، روسيا وإيران : التفاعل النووي في المساحة الرمادية، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت ، 2003/06/11

[www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/articale10.shtml](http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/articale10.shtml)

(3) Publications of Organization of the Petroleum Exporting Countries‘ op.cit.

- ويمثل الإنتاج النفطي الإيراني نحو (13.47%) من إجمالي إنتاج منظمة الأوبك - بما فيها العراق - و حوالي (4.84%) من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ (76.53) مليون برميل يومياً، حسب تقديرات منظمة الأوبك لعام 2002<sup>(1)</sup>.

- وتحتل إيران المرتبة الثانية عالمياً ، بعد روسيا من حيث احتياطات الغاز والتي تقدر بنحو (26) تريليون م<sup>3</sup>، وتشكل نحو (15%) من الاحتياطات العالمية ، ويمكن أن تستمر حتى (400) عام بمعدلات الإنتاج الحالية<sup>(2)</sup>.

- كما تمتلك إيران نحو (300) كم من سواحل بحر قزوين والذي تقدر احتياطاته النفطية بحوالي (200) مليار برميل ، ويصل احتياطي الغاز فيه إلى (18) تريليون م<sup>3</sup>، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، تطالب إيران بتقاسم متساو لموارد بحر قزوين أي (20%) لكل دولة من الدول الخمس المطلة على البحر وهي (إيران، روسيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان)<sup>(3)</sup>.

- تعد إيران ثاني أكبر منتج للبتروكيميات بعد السعودية، حيث يتراوح مستوى إنتاجها بين (14 و 15) مليون طن، وتعتمد إيران مضاعفة طاقتها الإنتاجية إلى (35) مليون طن سنوياً بحلول عام 2005م وذلك بتكلفة استثمارية قدرها (7.5) مليار دولار<sup>(4)</sup>.

- تبلغ مساهمة قطاع الصناعة نحو (17.5%) من إجمالي الناتج المحلي في إيران ، ويعمل في هذا المجال حوالي (6.4) مليون عامل<sup>(5)</sup>.

- وأما عن صناعة السجاد الإيراني، والتي تعد أهم أركان الصادرات غير النفطية، فبلغت نسبة تصدير السجاد للخارج عام 2000م فقط (20.6%) من إجمالي الصادرات الإيرانية، فيما كانت عام 1994م تشكل ما نسبته (44.4%)، وتحظى هذه الصناعة برواج عظيم في السوق الخارجي، لا سيما في الأسواق الأوروبية واليابانية<sup>(6)</sup>.

- وتبلغ مساحة الأراضي الإيرانية القابلة للاستزراع حوالي (22) مليون هكتار، والمزروع منها فعلياً فقط (8) مليون هكتار أي حوالي ثلثي المساحة الصالحة للزراعة، وتتوفر في الدولة ثروة

(1) انظر : مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سبق ذكره.

(2) صحيفة القدس العربي، 4/9/2001، نقلأ عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، خاتمي ومائرق الاقتصاد الإيراني، مجلة شؤون خليجية، العدد (26)، صيف 2001، ص102.

(3) المرجع السابق .

(4) المرجع السابق .

(5) انظر : فهيمة أرمان ، مختارات إيرانية، العدد السادس، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، يناير 2001.

(6) انظر : مجلة اقتصاد إيران ، السنة الثانية ، العدد (20)، اكتوبر 2000، مختارات إيرانية، العدد الرابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نوفمبر 2000م.

حيوانية ضخمة. تُعطي الغابات حوالي (11%) من مساحة إيران، وتُنتج سنويًاً حوالي مليون متر مكعب من الأخشاب<sup>(1)</sup>.

يتضح مما سبق أن إيران تتمتع بإمكانيات اقتصادية وصناعية ونفطية هائلة تمكّنها في ظل التنوّع الجغرافي والمناخي لأراضيها أن تتصدر دول العالم في معدلات النمو الاقتصادي، ورغم هذه الموارد والإمكانيات ، إلا أن المشكلات الاقتصادية في إيران – والتي كانت أحد أسباب قيام الثورة ضد نظام الشاه عام 1979 – ما زالت موجودة ، إذ إن السياسة الاقتصادية التي انتهجهما الثورة الإسلامية وما أعقبها – حرب نظامية طويلة دامت ثمانى سنوات بين العراق وإيران ، تركت آثاراً مدمرة سواء من ناحية الخسائر البشرية، أو التكلفة الاقتصادية، والتي قدرت بأكثر من (600) مليار دولار من جراء تدمير جانب كبير من البنية الاقتصادية. كل ذلك أدى إلى مصاعب عديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي عاناهما الشعب الإيراني.

وقد حاولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة أن تحتوي هذه المشكلات والأزمات، ومن هذه

#### المحاولات:

- بدأت حكومة رفسنجاني (1989 - 1997) خططاً خمسية لإصلاح الاقتصاد الإيراني وذلك منذ عام 1990م وهي تقوم على الخصخصة، التحرير الاقتصادي، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أنها لم تحقق المرغوب منها حيث اصطدمت بعض التحديات على المستويين الداخلي والخارجي<sup>(2)</sup>.

- واصلت حكومة خاتمي (1997 - 2001) - رغم وراثتها لاقتصاد متلهك للغاية - مشروعًا للإصلاح الاقتصادي للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الإيراني، فضلاً عن العمل على تحسين علاقات إيران الخارجية مع دول الجوار وبعض الشركاء التجاريين مع دول الاتحاد الأوروبي وغيرها ، وهذه السياسات - وإن حققت تحسناً إيجابياً ملحوظاً نجم عنه تجديد البيعة للرئيس (خاتمي) لولاية ثانية (2001 - 2005) - إلا أنها جاءت دون الطموحات ، ولم تتحقق بشكل فاعل المستوى الذي ينشده المواطن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(3)</sup>.

ليس هناك شك في أن تحسن الأوضاع الاقتصادية وتحقيق درجات عالية من النمو والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي يحتاج إلى مقاربة متينة للسياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك، فالاقتصاد يعتمد على السياسة في تدعيمه وتنميته وتطوره ، ورغم ما تمتلكه إيران من قدرات وإمكانيات اقتصادية هائلة فإنها بكل المقاييس لا تستطيع أن تتعزل عن العالم الخارجي ، لا سيما البيئة

(1) انظر : هو شانغ أيد أحmedi ، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، كتاب إيران والخليج، مرجع سبق ذكره ، ص416.

(2) المرجع السابق، ص413-417.

(3) انظر : مجلة شؤون خلессية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره ، ص103.

الإقليمية ، لأنه يمثل السوق المثالي لصادراتها ومنتجاتها الاقتصادية، حتى تتمكن من الوصول بيسر إلى الأسواق الأجنبية والتكنولوجيا والاستثمارات<sup>(1)</sup>.

والواقع أن الأبعاد الأيديولوجية الإيرانية، وانتهاج سياسة "الراديكالية" في تقسيم العالم الخارجي إلى (أصدقاء وأعداء) أو (مستكرين ومستضعفين) أدى إلى تهميش الاقتصاد الإيراني خلال حقبة زمنية ليست بالقصيرة من التاريخ الإيراني، بدأت مع نهاية السبعينات والثورة الإسلامية، وحاولت الخروج منها تدريجياً مع منتصف التسعينات منذ وصول القيادة السياسية الإصلاحية أو المعتدلة إلى الحكم والمتمثلة بالرئيس (خاتمي).

إن الاعتراف بهذه الحقيقة ، دفع الجمهورية الإسلامية ومنذ سنوات خلت إلى تحسين علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع دول المنظمة والبيئة الدولية، فقد أبرمت عدة معاهدات للتعاون الاقتصادي مع بعض دول آسيا الوسطى ، إلى جانب تقوية العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول عربية عديدة مثل (الأردن، الكويت وال السعودية، والعراق ودولة الإمارات والمغرب ومصر وتونس... الخ)<sup>(2)</sup>.

وهكذا تعاون يساعد على تعزيز الأمن الإقليمي، كما أنه يقوي منظمة الأوبك، بيد أنه لا يلغى مبدأ وفكرة وجود العديد من الإشكاليات العالقة بين إيران من جهة أو بعض الدول العربية من جهة أخرى، وبالذات السعودية والإمارات وغيرها من الدول الخليجية، ناهيك عن بعض دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

### النفط وأثره في السياسة في إيران

إن وجود النفط بكميات كبيرة في إيران، والحصول على عائد كبير منه خلال المائة سنة الماضية، جعله يشكل تدريجياً أحد أهم عناصر القوة في تشكيل تاريخ إيران وتجهيزه سلوك الإيرانيين . فمنذ أن وقع الإنجليزي ويليام نوكس دارسي عقداً مع الحكومة القاجارية عام 1906 لتسويق النفط الإيراني الذي كان يتتدفق بغزارة في منطقة مسجد سليمان ، وإنشاء شركة النفط الإيرانية البريطانية وإقناع الحكومة البريطانية بشراء جزء من أسهم هذه الشركة ، بدأ النفط يتخذ موقعاً مؤثراً على السياسة الإيرانية ، إذ إن الحكومة الإيرانية مع حصولها على أموال حق امتياز استخراج وتسويق النفط أصبحت تضع سياساتها على أساس منع حدوث ما يؤثر على حصولها على هذه الأموال ، كما أن الشركات المحتكرة لصناعة النفط الإيراني ومن ورائها الحكومات التابعة لها كانت تتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لإيران بما يضمن لها توفير أقصى حد ممكن من الاستقرار والأمان بما في ذلك مساعدة الحكومة الإيرانية على قمع أي نقد أو اعتراض شعبي لهذا القطاع.

(1) هو شانج أيد أحmedi ، مرجع سبق ذكره ، ص458.

(2) المرجع السابق ، ص459.

ومع تنامي الوعي الشعبي بدأت ضغوط النخبة والمستورين من أفراد الشعب والمؤسسات الاجتماعية والجماعات السياسية على الحكومات من أجل الإصلاح الاقتصادي وما يتضمنه من إصلاح سياسي<sup>(1)</sup>. وإن كانت إيران لم تستطع حتى الآن أن تحقق طموحاتها في استخدام النفط وعائداته كوسيلة لتحقيق الإصلاح السياسي إزاء ضغوط الأوضاع الاقتصادية المعاكسة إلا أنها قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، بل لقد خطت إيران خطوة أوسع في مجال استخدام النفط لإصلاح سياستها الخارجية ودعم هذه السياسة ، إذ كانت تحرص دائماً على الضغط سلباً وإيجاباً بسلاح النفط للخروج من عزلتها السياسية مع كسر الحصار الاقتصادي ، ولتحقيق مكاسب سياسية مثل اتفاقها النفطي مع روسيا الاتحادية الذي جعل لها حليفاً سياسياً قوياً يصد أمام الضغوط الأمريكية لصالح إيران ، كذلك استخدمت إيران النفط لتنفيذ استراتيجية سياسية خاصة بها في المنطقة العربية مثل اتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان ، وفضلاً عن ذلك استخدمت النفط لتوثيق سياستها الخارجية تجاه الدول المختلفة مثل اتفاقها النفطي مع تركيا ومع الهند أيضاً ، بل عملت على تحقيق المصالحة مع بعض الدول التي توترت علاقاتها معها من خلال النفط مثل اتفاقها النفطي مع باكستان ومع أرمينيا. وفي مواجهة عنيفة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن يؤيد إسرائيل من الدول الغربية في أعمالها العدوانية والتوسيعية ضد الشعب الفلسطيني ، قررت إيران استخدام النفط في دخول الحوار السياسي والإعلامي الدائر على ساحة الشرق الأوسط منذ قيام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال الأرض الفلسطينية، وذلك تدعيمًا لوجودها الفعال في المنطقة ولكسب التأييد السياسي من الشعوب العربية ، رغم ما يكون في ذلك من إtrag للدول العربية النفطية . إذ يقول الزعيم الإيراني آية الله خامنئي: "إنني أدعو الدول العربية والإسلامية لقطع النفط عن إسرائيل والدول التي لها علاقات طيبة مع النظام الصهيوني ولو لمدة شهراً واحداً كدعم الشعب الفلسطيني"<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق .

(2) محمد سعيد عبد المؤمن ، النفط والإصلاح السياسي في إيران ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 32 ، مارس 2003 .

## المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

قبل الخوض في تفاصيل أهداف السياسة الخارجية يجب الإشارة إلى أن الدستور الإيراني في الفصل العاشر منه قد حدد ثلاثة مبادئ ، تشكل أهم أهداف السياسة الخارجية وهي<sup>(1)</sup> :

المادة (152) وتنص على أن " تقوم السياسة الخارجية على أساس رفض أي نوع من ممارسة التسلط أو الخضوع ، والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد ، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين ، وعدم الانحياز لقوى المتسلطة ، وعلى بناء العلاقات السلمية بين الدول المتسالمة " ،

والمادة (153) التي تنص على " إن إبرام أية معاهدة تقضي السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية أو على الجيش والثقافة والشؤون الأخرى في البلاد أمر ممنوع منعاً باتاً " ،

والمادة (154) وتنص على " تعتبر الجمهورية الإيرانية هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية ، وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة ، لذا فإن الجمهورية ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكرين في أية بقعة من العالم ، وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى " .

### النافذ السياسي الداخلي وأثره في تغير أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

يبزز الوضع الداخلي في إيران كأول المؤثرات التي توجه نفحة السلوك السياسي للخارجية الإيرانية، وعند تناول الوضع الداخلي في إيران، فإن أول ما تقع عليه عين المحلل هو ذلك الصراع المحتدم بين المحافظين والإصلاحيين منذ سنوات على مراكز السلطة والنفوذ والذي لا شك تسبب في تغيير العديد من ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، بل وتسبب كذلك في تغيير استراتيجيات أساسية ميزت تلك السياسة لفترة طويلة، حتى أصبح صانعو تلك السياسة يتحدثون عن "الانفتاح وعلاقات الجوار الحسن" بدلاً من "تصدير الثورة"، ويتحدثون عن "حوار الحضارات" بدلاً من "تحدي هيمنة الدول الكبرى"، وحتى بالنسبة لـ"الشيطان الأكبر" -الولايات المتحدة الأمريكية- أصبحت المسافة بين واشنطن وطهران أقل كثيراً مما كانت عليه سابقاً.. وبالطبع لم تقع تلك التغيرات فجأة إنما تعد محصلة لفترة طويلة من الشد والجذب بين التيارين . فعندما انفرد المحافظون بالساحة الداخلية في إيران عقب الثورة الإسلامية عام 1979، اتسمت مقولات سياستهم الخارجية بالراديكالية المفرطة، ومع سنوات حرب الخليج الأولى مع العراق استتب الأمر للإمام الخميني المرشد الأول للثورة بحيث لم يكن من الممكن بروز منافس له. غير أنه بانتهاء الحرب

(1) بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، ترجمة سعد الصباغ ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 2000 ، ص 85-87 .

وفاة الخميني بدأ الإيرانيون في التعاطي مع شؤونهم الداخلية بشكل مختلف وبرز تيار جديد من الإصلاحيين ظل ضعيف الشوكة إلى أن جاء الرئيس الإيراني محمد خاتمي عام 1997 ليمثل أكبر انتصار لذلك التيار أمام المحافظين<sup>(1)</sup>.

وشيئاً فشيئاً وجد المحافظون أن الرأي العام الإيراني بدأ يتحول إلى تأييد خصومهم وأن الكفة بدأت تميل إلى الجانب الإصلاحي، مما أدى إلى تمرّز المحافظين خلف مراكز النفوذ التي لا يزالون يهيمنون عليها، وانكفاءهم في الوقت نفسه على الشأن الداخلي باعتباره المؤثر الأول في الرأي العام ، وبالتالي لم يجد الإصلاحيون عناء في تحويل دفة السياسة الخارجية تبعاً لما يتتناسب وقناعاتهم بحيث أصبحت "المصالح الوطنية" وليس "الأيديولوجية" ، هي الحاكم الرئيسي الذي تخدمه تلك السياسة<sup>(2)</sup>.

### **أهداف السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي**

انتسعت دائرة التفاؤلات باندلاع الثورة الإسلامية، وقيام جمهورية إيران الإسلامية، والتي أنهت حقبة الشاه السياسية. وشرعت إيران في عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، وإغلاق سفارتها في طهران، بل وتحصيصها لدولة فلسطين في طهران، وتبني سياسة مناوئة للولايات المتحدة (الشيطان الأكبر) بيد أن ذلك لم يتولد عنه تحسن في العلاقات الإيرانية - الخليجية . على النقيض، اتسمت العلاقات بالتصادم والصراع على خلفية تبني مبدأ تصدير الثورة الإسلامية الشيعية الإيرانية، وما يرتبط بذلك من تدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية. ومن أبرز تفاعلات ذلك<sup>(3)</sup> :

1 - اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية (1980 - 1988)، وما سببته من استنزاف وهدر طاقات البلدين، بصورة عبثية ، ولغير صالح الأمة الإسلامية وقضاياها المصيرية ، خاصة القضية الفلسطينية .

2 - تصعيد الموقف الإيراني من مسألة الجزر الإماراتية الثلاث. وكانت حجة إيران، في أثناء سنوات الحرب العراقية - الإيرانية، أن ما تتخذه من إجراءات وتدابير إنما هو من قبيل الإجراءات الأمنية التي تفرضها ظروف الحرب مع العراق. وعمدت إلى تعزيز نفوذها في جزيرة أبو موسى ، بتكتيف وجودها العسكري الذي كان محصوراً في منطقة المرتفعات الواقعة في غرب الجزيرة ليمتد إلى جميع المناطق .

(1) تخطيط السياسة الخارجية الإيرانية بين مدلولات الصراع الداخلي والنفوذ الإقليمي ، مجلة الدبلوماسي ، العدد

(43) ، السبت 21 أكتوبر 2000 .

(2) المرجع السابق .

(3) سيد عوض عثمان ، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره.

3 - حدوث توترات في العلاقات الإيرانية - الكويتية ، إذ عانت الكويت مما وصفته بأعمال إرهابية نفذتها جماعة محسوبة على إيران، بدءاً من تفجيرات عام 1983 والتي طالت السفارتين، الأمريكية والفرنسية، ومصالح حكومية كويتية، إلى خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام 1988، وقتل الرهائن. وامتد التوتر في علاقات إيران إلى غالبية الدول الخليجية بفعل ما تدعيه طهران من دعمهم للعراق في الحرب مع إيران، بكلفة السبل، وإثارة الجماعات الشيعية الخليجية، بتأثير إيراني مباشر وغير مباشر.

ولفهم التغيرات التي طرأت تدريجياً على السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة حتى الآن ، لا بد من التمييز في مراحل التطور السياسي لإيران بعد الثورة بين حقيقتين أساسيتين: إدراهما: هي ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالجمهورية الأولى، وبطبيعة الحال كانت بدايتها مع قيام الثورة عام 1979 وانتهت برحيل الإمام الخميني في عام 1989. أما الثانية فهي عهد الجمهورية الثانية الذي بدأ مع الإمام علي خامنئي مرشد الثورة وهاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية، وإذا كانت الجمهورية الأولى تتميز بكونها أكثر التزاماً بمبادئ الثورة وبأسلوبها الصارم مع المعارضة الداخلية، وبوجود الشخصية الكارزمية المهيمنة وبضعف القدرات العسكرية والاقتصادية ورفض كامل لعملية السلام في الشرق الأوسط ، فإن الجمهورية الثانية التي بدأت مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أهم ما يميزها هو غياب الشخصية الكارزمية وبروز التيار الإصلاحي المعتمد والتقليل من أهمية ولاية الفقيه وبروز التعديلات الدستورية، والتعايش بين تيار الدولة وتيار الثورة ، و موقف عدم الممانعة من عملية السلام <sup>(1)</sup>.

وقد أصبحت السياسة الخارجية الإيرانية في الجمهورية الثانية نتاجاً لتسويات بين مصالح مختلفة ومتعددة لجماعات متافسة . فعلى الرغم من الإصلاحات الدستورية التي أدخلت في عام 1989 ، والتي أعطت الرئيس صلاحيات أكبر في مجال الشؤون الخارجية من خلال إلغاء منصب رئيس الوزراء فإن غياب الشخصية الكارزمية المهيمنة ، الإمام الخميني، والاختلافات التي برزت بين الرئيس رفسنجاني و علي خامنئي خاصة منذ عام 1993 ، مع بداية ولاية رافسنجاني الثانية، و سعي علي خامنئي إلى تأكيد قوته بطبع دور هام في مجال السياسة الخارجية ، ثم ما تلاه من انقسامات حادة بين التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس محمد خاتمي خاصة منذ تولي الأخير الرئاسة، والتيار المحافظ الذي يتزعمه خامنئي ، نتج عن ذلك كله تعدد في مراكز صنع القرار وبروز

(1) أحمد الضبع ، الاقتصاد.. قاطرة التقارب الإيراني الخليجي ، موقع إسلام أون لاين على الانترنت : <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-45/namaa1.asp>

الخلافات بين الإصلاحيين والمحافظين ، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية داخلياً وبالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتفكير الجديد في العلاقات مع دول الجوار الجغرافي وأوروبا خارجياً الأمر الذي قاد إلى تباين وازدواجية في سياسة إيران الخارجية . فمن ناحية يهدف الإصلاحيون إلى تبني سياسة خارجية تقوم على تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربي وبناء علاقات خارجية طبيعية مع العالم الخارجي والبحث عن منافذ للحصول على التكنولوجيا الغربية ودمج إيران في النظام الرأسمالي العالمي ، ومن ناحية ثانية يسعى المحافظون إلى إجهاض سياسة خاتمي الخارجية من خلال رفض الهيمنة الأمريكية والافتتاح على العالم الخارجي والمحافظة على هوية المجتمع و ثقافته<sup>(1)</sup>.

### **أهداف السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الدولي**

فرضت مرحلة حكم الشاه ، محمد رضا بهلوى وخصوصية علاقاته مع السياسة الأمريكية، والتحالفات السياسية والأمنية التي أدخل إيران فيها ، وتفاعلاته سياساته مع إسرائيل وتعاونه النوى معها ، والأهم ، إمعانه في أداء دور الشرطي في منطقة الخليج واستعراضات القوة والتهديد بها، حالة من الصراع الإيراني - الخليجي ، دون أن يصل إلى مرحلة الحرب المسلحة ، نظراً لخلل موازين القوى العسكرية لغير صالح دول الخليج ، ومعنى التصادم المباشر مع مصر الناصرية، حتى ما قبل هزيمة يونيو 1967. بيد أنه وبعد رحيل عبد الناصر ، وغياب أية قوة ردع عربية مناوئة لإيران ، أقدم الشاه على عدة خطوات ، كان من شأنها إحداث المزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية - الخليجية ، ومن أهمها : احتلال الجزء الإماراتية الثلاث خلافاً لمذكرة التفاهم في 17 نوفمبر 1971 ، بين إمارة الشارقة وإيران برعاية بريطانيا ، وتعلق باقتسام جزيرة (أبو موسى) إذ تشير في مقدمتها إلى أن لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بـ (أبو موسى) ولن تعرف أي منها بمطالب الأخرى . وأيضاً الأطماع الإيرانية في البحرين ، حيث كان هناك مطالبات إيرانية تجاه البحرين ، عرقلت التمهيد لعلاقات طبيعية ، استناداً إلى وجود الشيعة في البحرين ، علماً بأن الجانب العربي لم يتعد المعاملة بالمثل فيما يخص ، على سبيل المثال ، منطقة عبдан نفسها ، والتي كانت تحكم ولمئات السنين من قبل سلطان عمان العربي . بيد أن إيران لم تمض بعيداً في هذه المطالبة ، مما أتاح للبحرين الاستقلال والانضمام للأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

(1) حسن حمدان العكيم ، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين ، جريدة الاتحاد القطرية ، 27 / 7 . 1999

(2) سيد عوض عثمان ، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 28 ، نوفمبر 2002.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مباشرةً ، أعلنت إيران رفضها للعب دور شرطي الخليج الذي كان يلعبه نظام الشاه ، ودعت إلى أن يكون أمن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه، ورفضت أي ترتيبات أمنية إقليمية لا تكون إيران طرفاً فيها<sup>(1)</sup>. ومن هنا بدأت تتشكل سياسة خارجية جديدة للدولة الإيرانية على مختلف مستويات السياسة الخارجية (الإقليمية والدولية) ، ويلاحظ أن معظم الأدبيات والدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الإيرانية قد ميزت بين مرحلتين لتطور الدولة الإيرانية وتوجهاتها السياسية ؛ المرحلة الأولى والتي تمتد من الثورة عام 1979 وحتى عام 1989 وهي بداية فترة حكم رفسنجاني ، وهي الفترة التي تؤرخ لسياسة الانفتاح الإيرانية ، أما الفترة الثانية فتمت من عام 1989 وحتى الوقت الحاضر والتي تشمل حكم كل من رفسنجاني وخاتمي في إيران ، ومن هنا فإننا سنتناول السياسة الخارجية الإيرانية في ظل الثورة الإيرانية مع التمييز بين المرحلتين قدر الإمكان .

و يمكن إيجاز أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الجمهورية الثانية ، وخاصة منذ تولي الرئيس خاتمي للسلطة ، في النقاط التالية<sup>(2)</sup> :

- 1- المحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الخليج و التعاون مع دول المنطقة و الابتعاد عن الأحلاف و المحاور العسكرية و إبعاد القوات الأجنبية عن المنطقة و تأييد أن يكون الشرق الأوسط حالياً من الأسلحة النووية.
- 2- تطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- 3- تعظيم عوائدها من النفط من خلال التنسيق مع الدول المنتجة وب خاصة الدول الإقليمية ، وتبني سياسة إيجابية تجاه دول الخليج بهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية.
- 4- منع الهيمنة الإقليمية للعراق.
- 5- تطبيع العلاقات مع الدول الغربية لتشجيع الاستثمار الأجنبي و الحصول على التكنولوجيا الغربية و تشطيط العلاقات التجارية و دمج إيران في النظام الرأسمالي العالمي.
- 6- دعم مصالحها الشرعية في الدول المجاورة دون اللجوء إلى الأعمال التخريبية.
- 7- بناء قواتها العسكرية من خلال التعاون مع روسيا و الصين و كوريا الشمالية التي لا تنظر إلى إيران على أنها دولة تسعى إلى زعزعة الأمن و الاستقرار الإقليمي و العالمي.

(1) وليد عبد الناصر ، ثالث دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية ، كراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، المجلد السادس ، 1996 .

(2) حسن حمدان العكيم ، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين ، مرجع سبق ذكره .

8- الحرص على عدم إثارة مخاوف روسيا في سياستها تجاه وسط آسيا من ناحية و ضمان أمن حدودها الشمالية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة و تبني سياسة مزدوجة تقوم على التعاون مع تلك الدول ، والتفاف بذلك مع كل من تركيا و السعودية، و التدخل في شؤون آسيا الوسطى بتأييد طرف على حساب آخر كما حدث في تأييدها لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ.

9- السعي لإقامة السوق الإسلامية المشتركة من خلال إحياء مجلس التعاون الاقتصادي (ECO) الذي يضم كلاً من تركيا و باكستان ، وتشجيع الجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة للاهتمام به. وهذه الأهداف السياسية الخارجية سواء على صعيدها الإقليمي أو الدولي قد جاءت كاستجابة للمتغيرات المتسارعة في المنطقة والعالم ، حيث أن هناك أسباباً سياسية و اقتصادية فرضت على الحكومة الإيرانية تبني سياسات جديدة تجاه دول المنطقة منها<sup>(1)</sup>:

1- رغبة إيران في الخروج من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة من خلال سياسة الاحتواء المزدوج و قانون داماتو ، والافتتاح على دول أوروبا و المعسكر الآسيوي و دول العالم النامية الأخرى و منها دول الخليج التي فرضت عليها القبول بالوضع السياسي القائم في المنطقة.

2- ساهمت التحولات الداخلية التي شهدتها إيران لصالح التيار الإصلاحي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ونزع هذا التيار نحو تأكيد دور الدولة على حساب الثورة في جعل إيران تتوجه سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تجاه دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية من خلال الاعتراف بدورها المركزي في منظومة مجلس التعاون الخليجي.

3- رغبة إيران في تحسين صورتها في أنظار شعوب العالم الثالث وخاصة الشعوب الإسلامية بعد نجاحها في استضافة مؤتمر القمة الإسلامي في ديسمبر 1997 ، مما يفرض عليها انتهاج سياسة تقوم على مبدأ حسن الجوار مع الدول العربية في الخليج والعمل على الاستفادة من دور المملكة المحوري في العالم الإسلامي.

4- ساهمت مواقف إيران الانتهازية من أزمة الخليج الثانية ومن الأزمة الأفغانية الحالية ورغبتها في استثمار الخلافات المصلحية القائمة بين دول الخليج العربية التي ترتب على الأزمة ، في عودة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(1) حسن حمدان العكيم ، قراءة سياسية في العلاقات الخليجية العربية الإيرانية ، جريدة الاتحاد القطرية ، 2001/11/20

- 5- تراجع أهمية العامل المذهبي في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الجمهورية الثانية والثالثة وإدراهاها بان تشددتها في علاقاتها مع دول الخليج العربية وفي نزعتها الثورية ينعكس سلباً وبصورة مباشرة على رغبتها في الخروج من العزلة الدولية من ناحية ، وأن العلاقات الجيدة مع دول الخليج العربية من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الشيعة في تلك البلدان ، ومن ناحية ثانية قد ساهم في رأب الصدع في العلاقات الإيرانية- الخليجية العربية.
- 6- إذا كان رعاية المصالح القومية تشكل الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية فان وجود ما يفوق المليون نسمة من الإيرانيين في دول مجلس التعاون الخليجي يعد عاملاً آخر يفرض على إيران تبني سياسة أكثر واقعية في علاقاتها مع دول المجلس.
- 7- إن الوضع الاقتصادي في إيران قد تعرض لانتكاسات خطيرة خلال الثمانينات ، وبخاصة في القطاعات غير النفطية ، تمثلت في هروب رؤوس الأموال و هجرة العديد من العقول و اليد العاملة الماهرة بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالمنشآت الاقتصادية كنتايج مباشرة وغير مباشرة للحرب مع العراق ، كما أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تقليص إجمالي الناتج المحلي خلال عقد الثمانينات ، إذ تشير الدراسات إلى أن نسبة التراجع في عام 1988 كانت 3% ، و تشير الأرقام إلى أن عوائد إيران من النفط قد انخفضت من نحو 19.2 مليار دولار في عام 1982 إلى 6.6 مليار دولار في عام 1986 م ، وأن تحسن السوق النفطية يتطلب التعاون و التنسيق مع الدول الأخرى المصدرة للنفط و على رأسها السعودية صاحبة أكبر مخزون نفطي في العالم.
- 8- رغبة إيران في الانفتاح الاقتصادي و تشجيع الاستثمار الأجنبي تفرض على الحكومة الإيرانية تخفيف القيود المفروضة على المؤسسات الخاصة لتشجيع استيراد السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية الرئيسية و المعدات الصناعية و المنتجات الهندسية و خلافها.
- 9- رغبة إيران في تشجيع قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية يفرض عليها أن تبحث عن أسواق خارجية لمنتجاتها الأمر الذي سيجعل الأسواق الخليجية أحد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ، إلا أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين سيعتمد على مدى قوة العلاقات السياسية بينهما مما سيترتب عليه سعي إيران إلى تحسين سمعتها في هذه الدول . و يتضح ذلك في حقيقة أن إيران تحتل المرتبة الأولى في تجارة إعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- 10- وتشكل حقيقة أن إيران محاطة ببعض الدول غير المستقرة عاملاً آخر في رغبتها بتأمين جبهتها الجنوبية بعلاقات جيدة مع دول الخليج العربية لإبعاد شبح الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

بمعنى آخر حدث تحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، بحيث لم تعد السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شيء وإنما بناء على موقف مدروس وتحليلها الخاص للمجتمع الدولي ، فهو اتجاه جديد يختلف عما كان سائدا في عهد رفسنجاني ويسعى إلى تقديم رؤية إيرانية للنظام الدولي ودور إيران فيه. وبهذا يمكن القول إن سياسة إيران الخارجية انتقلت من مجرد كونها سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقة التي لها خطتها المستقبلية ، وفي هذا السياق طرحت إيران مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجية إلى مسارها التقافي الصحيح بخلاف ما كان سائدا في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط ، بل أصبح يقوم على توجيه صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي على إستراتيجية تقافية تتطرق من محاولة الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية من أجل مزيد من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم ، التي لا بديل لإيران عنها في هذه اللحظة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي – وبالفعل لاقت هذه الدعوة للحوار بين الحضارات ترحيب كثير من الدول، خاصة الأوروبية، وقد استغل خاتمي ما قدمته الانتخابات الإيرانية خصوصاً البرلمانية الأخيرة من صورة طيبة للتطور الديمقراطي في إيران وإرسال إشاراته الإيجابية للعالم الخارجي.

ومن ثم فرض خطاب خاتمي الإصلاحي تساؤلاً رئيسيًا حول حقيقة تغير السياسة الخارجية الإيرانية والرؤية الإيرانية لكثير من القضايا الدولية المطروحة مثل حقوق الإنسان وطبيعة التعامل مع المنظمات الدولية والعلاقات المشتركة مع أوروبا والنظرية تجاه العالم العربي ، وتعريف الأمن القومي، وما إذا كان تغييراً جوهرياً أم مجرد نوع من الموافقة لنبرة حكومة خاتمي الإصلاحية كما تبدو للعالم الخارجي، ولعل الأهم رصد التحولات الحقيقة في السياسات نفسها التي عبرت عن هذا الخطاب الإصلاحي ، ومن هنا يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من قوة التيار المحافظ وعلى رأسه مرشد الثورة إلا أن خاتمي بات يشكل ظاهرة إصلاحية تتجاوز شخصه حيث حظي بتقدير المحافظين أنفسهم وعلى أقل تقدير يعتبرونه وجهاً مقبولاً للتيار الإصلاحي، كما أصبح الإصلاح حركة مؤسسية قانونية دستورية من الصعب تجاوزها مهما بلغت قوتها مناوئيها<sup>(1)</sup>.

(1) للمزيد حول تطورات السياسة الخارجية في عهد خاتمي ، انظر : باكينام الشرقاوي ، السياسة الخارجية الإيرانية ، موقع قناة الجزيرة على الانترنت ، بتاريخ 21 / 4 / 2001 :

[http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran\\_file/2001/4/4-21-1.htm#L2](http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm#L2) .

## خلاصة الفصل

رغم أن أسس ومرتكزات السياسة الخارجية لكل من إيران وال السعودية تكاد تتماثل في الكثير من المحاور مثل الاعتماد على الأهمية الحيوانية المستندة على امتلاك النفط ، والاعتماد على الأهمية الدينية المستندة على الفكر الإسلامي وتطبيقاته في جميع مجالات الحياة ، إلا ان هذه الأسس تكاد تتقطع تماماً في الكثير من الأمور ، في بينما تعتبر السعودية نفسها جزءاً من الأمة العربية وأنها حاملة الرسالة الإسلامية ووارتها ، تعتبر إيران نفسها وريثة الإمبراطورية الفارسية القديمة والحلم القومي الفارسي ، وأنها وريثة الفكر الديني الإسلامي الشيعي المذهب ، والذي يختلف في الكثير من طروحاته مع المذهب السنوي الذي تعتبر السعودية رمزاً وحاضنته ، والتي تحاول الدعوة إليه بأسلوب الحكمة والمواعظة الحسنة ، وذلك بعكس الفكر الشيعي الإيراني الذي حاولت إيران في الماضي تصديره إلى الدول المجاورة عن طريق الثورة والعنف ، فاستخدام إيران للدين كأحد أهداف السياسة الخارجية في علاقتها مع دول الخليج ، وبخاصة السعودية ، كان أحد أبرز العوامل في محاولة تحدي الشرعية الإسلامية لهذه الدول ، وفي تحدي الزعامة الروحية للسنة من جانب السعودية ممثلة أهل السنة أو الطائفة الأكثر انتشاراً في العالم الإسلامي.

ومن مظاهر التشابه والتقطع في نفس الوقت بين البلدين في توجهاتهما في السياسة الخارجية هو الاهتمام بالقوة العسكرية وتميزها ، بينما تحاول السعودية ذلك من خلال تأمين أكبر حد من القوة الدفاعية لها ، تحاول إيران زيادة قوتها العسكرية بهدف زيادة قدرتها على الهيمنة ونشر النفوذ ، والذي تعمل السعودية على مواجهته من خلال التحالفات السياسية والعسكرية مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها إيران "الشيطان الأكبر" وتنتظر هي أيضاً إلى إيران على أنها جزء من محور الشر في العالم .

## الفصل الثاني

### العلاقات السعودية الإيرانية خلال الفترة 1979-2001

#### المقدمة

ما لاشك فيه أن مجلس التعاون الخليجي كافة تتطلع إلى إقامة علاقات سلمية مع جيرانها وفي مقدمتهم إيران ، فإن إيران ليست الجارة المسلمة عبر الشاطئ الآخر للخليج العربي وحسب ، ولكنها بفضل تعداد سكانها وموقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية تمثل الطرف الثاني في المعادلة الاستراتيجية الخليجية . وفي معرض الحديث عن العلاقات الإيرانية - الخليجية تأتي العلاقات السعودية - الإيرانية كأحد أبرز هذه العلاقات ، التي شهدت حالات من المد والجزر خلال السنوات الماضية، فمع انتصار الثورة في إيران عام 1979 وتأسيس الجمهورية الإسلامية شهدت العلاقات بين الرياض وطهران تحولاً جذرياً، إذ استهدفت الثورة حماية الأقليات الشيعية في المنطقة ، في حين سعت الرياض لحفظ حقوقها في المنطقة.

وتعود العلاقات السياسية بين إيران وال سعودية إلى عام 1928 . حيث تزامن تأسيس دولة آل سعود الملكية مع فترة حكم رضا خان في إيران وأقام النظمان الملكيان علاقات حسنة مع بعضهما البعض منذ البداية ، وبلغت العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية أقصى مدى لها عام 1929 بتوقيع معاهدة الصداقة بين البلدين في طهران في الرابع والعشرين من أغسطس من ذلك العام ، وقد جاءت هذه المعاهدة لتحديد أسس إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين <sup>(1)</sup>.

ويرى البعض أن تأسيس منظمة الأوبك قد أسهم في تغيير طبيعة العلاقات بين البلدين، وأصبحت الاستراتيجيات النفطية ونوع نظام الحكم من ضمن أوجه التشابه بين النظمتين الإيرانية وال سعودية وتطورت العلاقات بين البلدين وأصبح لهما وجهات نظر مشابهة في كثير من القضايا على الصعيدين الإقليمي وال العالمي <sup>(2)</sup>.

وفي عام 1966 قام الملك فيصل بزيارة إيران وتباحث مع الشاه حول قضايا سياسية واقتصادية كثيرة، ثم زار الشاه السعودية عام 1967 وأعقب ذلك لقاءات وزارية كثيرة بين البلدين أثرت عن تفاهم وتنسيق أكبر في القضايا السياسية وشئون الأوبك <sup>(3)</sup>.

وفي عقد السبعينيات من القرن الماضي ارتبطت العلاقات الإيرانية - السعودية بنظرية نيكسون السياسية - سياسة العمودين المتوازيين - على نحو يمكن معه تفسير طبيعة هذه العلاقات

(1) سعيد باديب ، العلاقات السعودية الإيرانية 1932 - 1983 ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

(2) علي شمس أركاني ، العلاقات الاقتصادي العربية - الإيرانية وآفاق تطويرها ، في كتاب : العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص 117-118.

(3) سعيد باديب ، العلاقات السعودية الإيرانية 1932 - 1983 ، مرجع سبق ذكره ، ص 142.

طبقاً للنظرية المذكورة . ففي إطار استراتيجية نيكسون بدأ البلدان مرحلة من التعاون على المستوى الإقليمي في المنطقة فتحملت إيران بما لها من قوة عسكرية متمامية مسؤولية حفظ الأمن في المنطقة والتزمت السعودية بأداء دور القوة الاقتصادية الأكبر لقدرتها المالية واحتياطيها من النفط <sup>(1)</sup>. ومع نهاية عقد السبعينات جاءت الثورة الإيرانية عام 1979 لترسم أفقاً جديداً للعلاقات بين البلدين تراوح بين التعاون والصراع في جميع مجالاتها ، فقد ترافق اندلاع الثورة في إيران مع متغيرات إقليمية ودولية متعددة كان لها الأثر الكبير في طبيعة العلاقات الإيرانية مع جوارها الجغرافي ومنه السعودية . وأدى تسارع الأحداث خلال ربع قرن من الزمان في منطقة الخليج إلى تعقيد وتشابك خارطة العلاقات السياسية بين بلدان هذه المنطقة ، فمن الحرب العراقية - الإيرانية إلى غزو العراق للكويت إلى حرب الخليج الثانية وأخيراً الحرب الأمريكية على العراق ، كل هذه المتغيرات كانت تفرض معطياتها الموضوعية بقوة على العلاقات السياسية بين دول الخليج .

**وخصوصاً بين الدولتين الأكبر على صفيحة الخليج .**

وفي هذا الفصل سيرحاول الباحث تسليط الضوء على العلاقات السياسية السعودية الإيرانية خلال الفترة الممتدة من عام 1980 ولغاية عام 2001 ، حيث اعتمد الباحث على التقسيم الزمني طبقاً لمحددات السياق التاريخي لذاك العلاقات ، فتناولت الفترة الأولى والتي شملت فترة التسعينات من القرن الماضي فترة حكم "الخميني" في إيران أو ما اصطلاح على تسميته بالجمهورية الأولى، بينما تناولت الفترة الثانية حكم "رفسانجي" والتطور الإيجابي للعلاقات في منتصف التسعينات مع عهد الرئيس "خاتمي" ، وهي الفترة التي يطلق عليها البعض فترة الجمهورية الثانية ، بينما تناولت الفترة الثالثة والأخيرة ، الحدث الأهم الذي لعب دوراً في تغيير مسار العلاقات الثانية وعلى مختلف المستويات وهو أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد جاءت منفصلة لتعطي شكل العلاقات ونوعها خلال الفترة الممتدة لعامين متتالين وذلك تمهيداً لتقديم السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين البلدين .

وبذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحثين التاليين :

**المبحث الأول: العلاقات السعودية الإيرانية 1979-1990.**

**المبحث الثاني: العلاقات السعودية الإيرانية 1990-2001 .**

(1) سعيد الشهابي ، خطط أمريكية جادة لتجاوز الخليج سياسياً ونفطياً ، جريدة القدس العربي ، 31/7/2002.

## المبحث الأول

### العلاقات السياسية السعودية الإيرانية خلال الفترة 1979-1990

#### قضايا العلاقات الثانية

شكل اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مرحلة فاصلة في التاريخ الإيراني الحديث وتاريخ منطقة الخليج العربي ، إذ أثرت هذه الثورة في طبيعة أنماط العلاقات التي تربط إيران مع دول المنطقة ومع دول العالم بشكل عام . فقد كانت الثورة الإيرانية بمثابة تغيير جذري في طبيعة نظام الحكم ، فكان التحول من دولة ملكية علمانية وثيقة الصلة بالغرب إلى دولة جمهورية إسلامية شيعية المذهب ومناهضة لكل ما هو غربي وغير إسلامي .

وقد شهدت العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات التي أعقبت قيام الثورة الإيرانية توترات وأزمات حادة ومتلاحقة لم يكن للمملكة العربية السعودية يد فيها ، فعندما تسلم الإمام الخميني السلطة في إيران بدأ بسياسة تصدير الثورة الإيرانية التي تعني على أرض الواقع تدخلات سافرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومما زاد حمى هذه التوترات محاولات الحاج إيرانيين "المسيسين" خلق الفوضى بين ضيوف الرحمن في مكة المكرمة ، وقد كان للحرب العراقية الإيرانية التي امتدت ثمان سنوات دور سلبي على العلاقات السعودية الإيرانية على الرغم من أن المملكة العربية السعودية ومعها بعض الدول الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى التي سعت في سياساتها عبر محورين هامين : **الأول** هو المحافظة على وحدة العراق وسيادته ، **والمحور الثاني** هو إقناعقيادة الإيرانية بوقف الحرب مع العراق ، ولكن إيران كانت ترفض ذلك لاعتبارات داخلية<sup>(1)</sup> ، ومع أن المملكة العربية السعودية كانت من أبرز الدول المتضررة من هذه الحرب شأنها شأن العراق وإيران فان بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تضع في حساباتها السياسية ما يحدث من أضرار للدول الشقيقة، بل كانت منفتحة تماماً على إيران تدعم مجدها الحربي وذلك بفتح موائقها وأسواقها لخدمة هذا الغرض دون مراعاة لشقيتها ، ومع ذلك فان المملكة العربية السعودية لم ت تعرض على سياسة هذه الدولة أو ذلك العضو في مجلس التعاون ، فقد رأت ان من حقها وضمن سيادتها وحرية قرارها أن يكون لها خط سياسي يخدم مصالحها حتى ولو اختلف مع توجهات الأشقاء .

على أي حال تبدو القضايا السالفة الذكر هي محور اهتمام العلاقات السعودية الإيرانية خلال العقد الثامن من القرن الماضي ، وعليه تكون محاور هذا المبحث ممثلة في المطالب التالية :

**المطلب الأول : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الثنائي**

**المطلب الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الإقليمي**

**المطلب الثالث : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الدولي**

(1) خالد آل همبل، لماذا الغضب من التقارب السعودي الإيراني؟ جريدة الجزيرة السعودية ، بتاريخ 20/5/1999م.

### **المطلب الأول : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الثنائي**

تعد فترة الثمانينات من القرن الماضي ، فترة حرجية جداً بالقياس السياسي لطبيعة العلاقات السعودية - الإيرانية ، إذ كانت مرحلة التوتر والصراع وال الحرب الباردة نوعاً ما بين إيران من جهة و مختلف الدول العربية في الخليج العربي ، وبالتحديد مع السعودية التي كانت - وما زالت - تحمل لواء الممثل الإقليمي لنظام الخليجي العربي.

فخلال الفترة الممتدة من عام 1979 - 1990م تأثرت طبيعة العلاقات السعودية - الإيرانية بقضايا البيئة الداخلية والخارجية (الدولية) ، وبنظرة سريعة على سياسة كل طرف تجاه الآخر خلال هذه المرحلة يمكن تحديد قضايا العلاقات الثنائية بينهما.

#### **السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران خلال الفترة 1979 - 1990:**

انبعثت السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران من منطلق أن إيران تشكل خطراً على المنطقة بسبب سعيها لتصدير الثورة إلى الدول المجاورة لها ، وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية أعلنت الأخيرة استعدادها لفتح جبهة ضد دول الخليج لمساندتهم للعراق ، كما أنها استخدمت كافة الوسائل لتصدير ثورتها كمحاولة إيران تسييس الشعائر الدينية في الحج<sup>(1)</sup>.

وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الأمور مجتمعة فضلاً عن التصلب الإيراني إزاء الجزر الإماراتية، ورفضها للحوار والتفاوض حولهما ، إلى قطع العلاقات السعودية - الإيرانية لفترة تجاوزت الأربع سنوات ، غير أنها عادت بعد نشوب حرب الخليج الثانية عام 1991م نتيجة اتخاذ إيران مواقف إيجابية تجاه دول الخليج<sup>(2)</sup>.

وقد رحب دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية ، في القمة الحادية عشر لمجلس التعاون في الدوحة عام 1990م برغبة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة ، كما أكدت على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين إيران والدول الأعضاء لكي تتمكن دول المنظمة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة ، وركزت على رغبة دول المجلس في إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال<sup>(3)</sup>.

(1) انظر : بسام العسلي ، العلاقات العربية الإيرانية وتطورها ، مجلة الدفاع العربي ، العدد (12)، 1998م، ص26.

(2) المرجع السابق ، ص27.

(3) عبد الرزاق بن خالد السعدون ، العلاقات السعودية الإيرانية من التوتر إلى التقارب ، مرجع سبق ذكره ، ص247.

### **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية خلال الفترة 1979-1990م :**

في عهد الثورة كانت السياسة الخارجية الإيرانية تعتمد مبدأ تدعيم الثورة الإيرانية في سياستها الخارجية عموماً ، أو في منطقة الخليج خصوصاً وقد كان لهذه المبادئ تأثيرات سلبية في العلاقات الإيرانية - الخليجية لا سيما مع السعودية ، فإيران خلال الثورة حتى وفاة الخميني كانت ترفض الاعتراف بالأنظمة العربية لدول الخليج العربي ، كما طلبت بضم دولة البحرين<sup>(1)</sup>.

وقد كانت إيران تعتقد أنها مركز الحركات الإسلامية، بل إنها ساعدت وعملت وبذلت كل ما تستطيعه لتشجيع وتنشيط الحركات الإسلامية في الدول المجاورة لها ، ودول المنطقة بشكل عام وتقديم الدعم المادي لها ، ومن هنا جاء ظهور إحدى مبادئ الثورة الإيرانية والذي يتركز في مفهوم المركزية الأيديولوجية ، حتى أصبح لإيران النفوذ والقوة لدى الشيعة في الدول الإسلامية كافة ، وكان نتيجة ذلك أن قطعت علاقاتها مع الدول العربية والخليجية منها خصوصاً ، كما كان موقف المملكة العربية تجاهها معارضاً ، نظراً لما تحمله بعض أهداف الثورة من خطر على أمن المنطقة ، ثم عادت العلاقات بينهما عام 1990م ، عندما أعلنت إيران احترامها لسيادة الدول المجاورة بعد مؤتمر مجلس التعاون الخليجي في الدوحة عام 1990م، كما ذكر سالفاً.

ويبدو جلياً مما سبق، أن قضايا العلاقات الثانية خلال الفترة الممتدة من عام 1980 - 1990م كانت مركزة حول قضايا الخلاف التالية:

- قضية تصدير الثورة الإيرانية

- قضية الحجاج الإيرانيين في مكة

وعليه تكون القضايا السابقة الذكر ، هي محور تتبع العلاقات السعودية الإيرانية منذ عام 1979 - 1990م.

ويمكن تناول هذه القضايا على النحو التالي:

**أولاً : قضية تصدير الثورة الإيرانية:**

كان عام 1979 عام التغيرات الدرامية العنيفة في إيران وكان أيضاً بداية التدهور الكبير في العلاقات السعودية - الإيرانية ، فلم يسبق للعلاقات بين البلدين عبر تاريخها أن شهدت مثل هذا التوتر والاضطراب الذي شهدته خلال الفترة التالية لعام 1979م، فقد بدا واضحاً أن وصول (الملاي) إلى سدة الحكم في إيران سيفرض تغيرات سياسية كبيرة في العلاقات الإيرانية الخارجية، وعلى رأسها العلاقات الإيرانية - السعودية ، فقد أصبح الاسم الرسمي لإيران "جمهورية إيران الإسلامية" وكان هذا الاسم ينطوي على بعد جديد في العلاقات الإيرانية - السعودية<sup>(2)</sup>.

(1) انظر : محمد عبد الله الركن، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون الخليجي، الرياض، العدد (28)، 1993، ص15، ص19.

(2) سعيد باديب، العلاقات السعودية - الإيرانية 1932 - 1983، مرجع سبق ذكره ، ص116.

وقد ظهر ذلك واضحًا في سلسلة المواقف العدائية التي وقفتها الحكومة الجديدة في إيران ضد السعودية على امتداد العالم الإسلامي ، ولم يكن العداء الإيراني للسعودية خافياً على أحد بل إن إيران لم تبذل جهداً في إخفاء هذا العداء ، فقد ذهبت إلى تشجيع الأقلية الشيعية التي تسكن المنطقة الشرقية من السعودية على الخروج والانتفاضة ضد المملكة ، وبدأت سلسلة من المحاولات الرامية إلى استخدام موسم الحج لنشر أفكار الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الأقطار المجاورة<sup>(1)</sup>.

وبعد أن اندلعت الثورة الإيرانية ممارسة نشاطها الفعلي الداخلي لها في عام 1978م، إذ تعرضت إيران لمجموعة من الاضطرابات والأحداث الداخلية، وكان أعظمها أحداث الشعب التي حرض عليها الإمام "الخميني" ورجال الدين حيث أدى ذلك إلى قيام الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة آية الله الخميني الذي كان يديرها في بداياتها المبكرة من منفاه في باريس<sup>(2)</sup>. وتمكنَت الثورة من النجاح والسيطرة على البلاد، بعد سقوط الشاه وطرده من إيران ، وعودة الإمام (الخميني) إلى إيران وإعلان نفسه نائباً للإمام الغائب في الأول من فبراير عام 1979م<sup>(3)</sup>.

وانتهت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى الدول الإسلامية عامة ، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربي، الأمر الذي دعا السعودية ودول عربية أخرى إلى قطع العلاقات السياسية والdiplomatic مع إيران<sup>(4)</sup>.

إن محاولة التعمق في الفكر الثوري الإسلامي الإيراني والوقوف عليه بصورة جيدة للتعرف على مبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى البيئة الخارجية يتطلب فهم العناصر المؤثرة أو الداعية لهذا التوجه ، والتي تمثلت حقيقة في التوجهات الفكرية لقيادة الإسلام (الإمام الخميني) وتصوراتها حول ذلك ، وكذلك في نصوص الدستور الإيراني لعام 1979م.

#### **1- التوجهات الفكرية السياسية لقيادة إيران (آية الله الخميني):**

عند تحليل الفكر السياسي للإمام الخميني، من المهم التركيز على علاقة مفاهيم أساسية أثرت في تصوره لكيفية إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، وتلك هي: (الحكومة الإسلامية، والحياد والأمية الدينية)، فمثل هذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أمم وأشمل تتصل بتقدير الثورة وتدخل (أو عدم التدخل) في الشؤون الداخلية للدول ، والعلاقة مع النظم الملكية وغيرها من الأمور<sup>(5)</sup>، وبالتالي أثرت في العلاقات الإيرانية - العربية، لا سيما السعودية ودول الخليج العربي.

(1) انظر : يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مكتبة العلم والإيمان ، القاهرة ، ط1، 1997م، ص320.

(2) أوسيمة جانو ، التاج الإيراني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1987 ، ص158.

(3) المرجع السابق ، ص162.

(4) إسماعيل صبري مقد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1984 ، ص219.

(5) نيفين مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية ، مرجع سابق ذكره ، ص 53 .

فبقدر ما كان يقترب أي نظام سياسي من المثاليات والمبادئ السابقة ، كان يدخل في فئة المستضعفين واجبي النصرة ، والعكس صحيح ، لكن بسبب التناقض الذي كان ينشأ أحياناً بين ما تراه إيران مصلحة قومية لها والتزامها الأيديولوجي بخط الخميني ، وبسبب التناقض القائم بين المفاهيم الثلاثة ، ابتعدت السياسة الخارجية الإيرانية ، سواء في حياة الخميني، أو بعد وفاته عن الالتزام بفكرة على طول الخط<sup>(1)</sup>.

إن خير الحكومات عند الخميني هي الحكومة الإسلامية آخذاً في الاعتبار أن مفهومه للحكومة الإسلامية يتجاوز معناها الشائع أي الوزارة ، أو السلطة التنفيذية ، وإنما توسيع لمعنى طبيعة نظام الحكم ذاته ، واعتبر الخميني أن إنشاء الحكومة الإسلامية في إيران يمر في خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة الإسلامية العالمية، كما حدث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين وحركات التحرير البشرية بأكملها ، كما طالب المناضلين ضد الهيمنة العالمية الكبرى وخاصة القوى التي سماها (شيطانية) ، في كافة أنحاء العالم إلى دعم إيران التي أصبحت بعد الثورة - وفقاً لمقولاته - مركزاً للمقاومة ضد القوى العظمى، وحذر من أنه إذا تعرضت إيران للهزيمة فسيعني ذلك هزيمة المسلمين والمستضعفين في العالم بأسره.

والحكومة الإسلامية عند الخميني لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة، فهي وإن كانت دستورية إلا أنها في فكر الخميني تكتسب معنى (خاصاً)، فإذا كان محك الدستور في النظم القائمة هو التقييد بالنصوص الوضعية ، فإن محك هذه الدستورية في النظام الإسلامي هو التقييد المطلق بالأوامر الإلهية والسنن النبوية المطهرة<sup>(2)</sup>. وفي الوقت نفسه ينظر إلى الأنظمة الملكية الدستورية نظرة رفض وشك في إمكانية أن تتحقق الوحدة الإسلامية أو الحكومة الإسلامية العالمية، وبهذا الصدد فإن أفكار الخميني حكمت شكل النظام الإيراني التي حكمت ممارسته السياسية، فاعتبار النظام الجمهوري هو الأصلح لتطبيق المثاليات الإسلامية ، فرض توترةً على علاقات إيران وأنظمة الملكية<sup>(3)</sup>.

حيث خلص الخميني إلى أن "الإسلام يعارض مجمل فكرة الملكية من الأساس، وأن أي فرد يدرس الطريقة التي أسس بها الرسول (صلى الله عليه وسلم) حكومة الإسلام يتبين أن الإسلام جاء ليحطّم قصور الاستبداد هذه ، وهكذا فإن الملكية هي واحدة من أكثر الظواهر مدعاة للخزي والخجل"<sup>(4)</sup>.

وهذه الخلفية السابقة مثلت الإطار الذي شن فيه الإعلام الإيراني حملة عنيفة على السعودية عام 1979 - 1980م دعا فيها إلى نزع إشراف السعودية على الأماكن المقدسة، بل وشّه علاقته ب تلك الأماكن بعلاقة اليهود بفلسطين<sup>(5)</sup> .

(1) المرجع السابق ، ص54.

(2) انظر : سيد جلال الدين المدنى ، تاريخ إيران السياسي المعاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص73.

(3) المرجع السابق ، ص74.

(4) انظر : محمد السعيد عبد المؤمن ، مسألة الثورة الإسلامية، د.ن، القاهرة، 1981م، ص114.

(5) انظر : محمد السعيد عبد المؤمن ، إيران - إسرائيل: محددات التأثير المتبادل ، مرجع سبق ذكره ، ص95.

وبخصوص البعد الأمني في الفكر السياسي للخميني، فإنه اعتبر الوحدة الإسلامية هي السبيل للاستقلال والاعتماد على الذات ، وتحت عن وحدة إسلامية تسمح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتي وحكومته الخاصة مع تعامل كل هذه الأقطار لمواجهة أعداء الإسلام ، كما رفض الخميني الاعتراف بالحدود الجغرافية فيما بين الدول واعترف فقط بما أسماه "الحدود الأيديولوجية"<sup>(1)</sup>، وأكد أن خلاص البشرية يكمن في تطبيق قوانين الله (الشريعة).

فالخميني يرتضى أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في أي شأن من شأن الدول الأخرى ، لكنه ينافق هذا المبدأ بفكرة تصدير الثورة إلى الدول الأخرى، وبفكرة مساعدة أو مساندة القوى الضعيفة ضد القوى المستكيرة أو الظالمية مبرراً ذلك بأنه واجب إسلامي وشرعى . فيقول في هذا الصدد: "حيث وجد كفاح ضد المستكيرين فسنكون موجودين، نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية بل إلى كل الدول حيث يوجد مستكرون يحكمون مستضعفين"<sup>(2)</sup>.

وهذا الوضع انعكس بأثار سلبية على العلاقات الإيرانية - العربية خصوصاً في إطار علاقاتها مع السعودية ، فباستخدام مبرر محاربة المستكيرين - ومن ضمنهم بعض الأنظمة العربية - وتصدير الثورة للمحرومين تدخلت إيران في شؤون بعض الدول الإسلامية ومنها السعودية حيث أثارت بعض الفلاقل والتوترات الداخلية ، مما دفع السعودية للتصدي لهذه السلوكات التي اعتبرتها تدخل في الشؤون الداخلية وبأنها عدائية وتهدف إلى زعزعة استقرارها وتهديد أنها وأسس بقائهما. ويبدو جلياً مما سبق، أن التوجهات الفكرية السياسية لدى الإمام الخميني أثرت وبشكل كبير في تصدير الثورة الإيرانية للخارج ، كما أثرت في تعكير صفو العلاقات السعودية - الإيرانية من خلال جملة المبادئ التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية وفقاً للحكومة التي تبنّتها الثورة آنذاك.

## 2- أفكار تصدير الثورة من خلال نصوص دستور عام 1979:

فور الإطاحة بالشاه ، شرع الخميني في وضع أساس نظام سياسي جديد، وفي هذه السياسة جاءت دعوته عام 1979م لتشكيل الجمهورية الإسلامية، ومن ثم الشروع في وضع دستور هذه الجمهورية، وبالفعل تم وضع الدستور في صيغته النهائية وجرى إقراره بعد الاستفتاء عليه في شهر ديسمبر من عام 1979م<sup>(3)</sup>.

والواقع أن الدستور الإيراني عكس ما نادى به الخميني من أفكار، حيث تحدث عن المسؤولية الدينية لإيران تجاه كافة المسلمين ودعمها المطلق لكافة المستضعفين في العالم، كما حدد الدستور في ديباجته لإيران هدف السير مع الحركات الإسلامية الجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية وإنقاذ المحرومين في كل مكان على الأرض<sup>(4)</sup>.

(1) وليد عبد الناصر، الجذور الفكرية السياسية الخارجية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ص 139

(2) نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

(3) المرجع السابق ، ص 67.

(4) انظر : جمهورية إيران الإسلامية ، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ص 11.

كما اعتبر الدستور المجتمع الإسلامي في إيران قدوة ونموذجاً لكافة شعوب العالم، وأكد الدستور التزام إيران على العمل على إقامة حكومة العدل والحق في كافة أرجاء العالم، وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكرين.

وهنا ورغم تأكيد الدستور الإيراني لما اعتبره "عالمية" دور الثورة الإيرانية فإنه عانى من التناقض بين التزام إيران بإقامة حكومة عادلة عالمياً وبناء الأمة الإسلامية الواحدة، وبين التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما يعكس مأزق التناقض بين الالتزامات الأيديولوجية لإيران كثورة ، والالتزامات الدولية لإيران كدولة . فالمادة (154) من الدستور الإيراني لعام 1979 تدعو إلى الشيء ونقيضه في آن واحد، إلى عدم التدخل والتدخل، إذ تنص على أن "جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكرين في أية نقطة من العالم ، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى"<sup>(1)</sup>.

#### **الموقف السعودي من مبدأ تصدير الثورة:**

تسبب سقوط الشاه وقيام جمهورية إيران الإسلامية برد فعل قوي في الرياض ، فقد رحبت السعودية بعد سقوط الشاه بعودة الخميني من منفاه في فرنسا إلى إيران ، وتشكيل الحكومة الإيرانية المؤقتة برئاسة مهدي بازركان ، كما هنا الملك الراحل خالد ، بإنشاء جمهورية إيران الإسلامية في إبريل 1979م، غير أن سقوط حكومة بازركان في نوفمبر 1979 ، واتجاه السياسة الإيرانية الجديدة نحو التطرف واستفزاز الدول العربية المجاورة لها في الخليج، قد دفع إلى تلاشي مشاعر التفاؤل بالوضع الجديد في إيران من قبل السعودية ، وتضاعفت مشاعر الألم والامتعاض بسبب فشل الأمريكيين في إنقاذ الشاه خلال الاضطرابات الإيرانية ، وكذلك بعد اندلاع أزمة الرهائن الأمريكيين والخشية من التدخل العسكري الإسرائيلي في إيران<sup>(2)</sup>.

وكان موقف السعودية من هذه الأزمة هو شجبها لقيام إيران باحتلال السفارتين الأمريكية في طهران ، على أساس أن ذلك ضد المبادئ الإسلامية والقانون والأعراف الدولية<sup>(3)</sup>، كما نفى الأمير "سعود الفيصل" وزير الخارجية السعودي آنذاك، قيام السعودية بالتوسط بين الولايات المتحدة وإيران بشأن حل أزمة الرهائن<sup>(4)</sup>.

ومن هنا بدأت إيران بشن حملة إعلامية تهاجم السعودية، تحت اسم "تنظيم الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية" وكذلك صرّح الإمام الخميني بأنه يتكلم باسم كل المسلمين (الأقلية الشيعية)

(1) المرجع السابق ، ص80.

(2) انظر : علي محمد سعيد، الخليج العربي - دراسة في السياسة الإقليمية ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1981، ص91.

(3) انظر : وليد الأعظمي ، علاقات إيران بالسعودية ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1988م ، ص4.

(4) المرجع السابق ، ص4.

في المنطقة الشرقية من السعودية ، وحرضهم على التمرد لإثارة الفلاقل في المملكة التي وقعت في فبراير 1980م ، بعد وقوع حادثة المسجد الحرام في مكة نوفمبر 1979م<sup>(1)</sup> . فضلاً عن دعوته لضم البحرين إلى إيران ، والنزاع على موضوع الحج والصراع في منظمة أوبك ، فقد كانت بمثابة عوامل ومتغيرات أساسية أثرت بالعلاقات السعودية - الإيرانية آنذاك، ودفعتها إلى المزيد من التوتر والتشنج .

فكان الرد السعودي - الطبيعي - إزاء تلك التصرفات والسلوكيات الخارجية الإيرانية تجاه السعودية لا سيما في موضوع تصدير الثورة الإيرانية هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران عام 1988 وامتدت تلك المقاطعة حتى عام 1990م<sup>(2)</sup> ، رغم ما مرت فيه العلاقات خلال ذلك العقد من تنبذب في سياسة "الأخذ والعطاء" وبالذات في منتصف الثمانينيات عندما اشتدت وتيرة الحرب الإيرانية - العراقية بصورة انعكست سلبياً على الأمن الخليجي للمنطقة برمتها.

لقد كانت الاستراتيجية السعودية في كل الأحوال تستهدف الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة، والوقوف في وجه التجاوزات الإيرانية، ومحاولة احتواها ، من خلال تطبيق مبدأ التفاهم وتسوية الخلافات مع إيران بالطرق الدبلوماسية وسياسة النفس الطويل والابتعاد عن المهاجمات الإعلامية، دون تقديم أي تنازلات لها ، والعمل في الوقت نفسه على تطوير قدراتها العسكرية لتكون أداة ردع بوجه أي عدوان إيراني محتمل عليها أو على الخليج إلى جانب دبلوماسيتها الهادئة<sup>(3)</sup>.

### **ثانياً : قضية الحجاج الإيرانيين في مكة:**

يمكن القول إن العلاقات الدينية بين السعودية وإيران ظلت منذ عام 1924م، حتى إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979م، تتسم بنوع من المودة أو المودة الشديدة، إذا ما تم مقارنتها والوضع في فترة ما بعد الثورة الإيرانية . وقد ارتكزت هذه العلاقة (المودة الدينية) على ثلاثة أبعاد<sup>(4)</sup>:

- 1 باستثناء فترة قصيرة من الجفأة الناتج عن نزاع ديني، يمكن الجزم بأن العلاقات الإيرانية - السعودية - دينياً - ظلت قائمة وموصلة دون انقطاع لفترة تصل إلى نصف قرن من الزمن.
- 2 كانت هناك دوماً لدى الجانبين السعودي والإيراني الرغبة في تجاوز النزاعات الدينية والوصول إلى حلول سلمية لها.

(1) وليد الأعظمي ، العلاقات السعودية - الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص157.

(2) المرجع السابق ، ص157.

(3) وليد الأعظمي ، علاقات إيران بالسعودية ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

(4) سعيد باديب ، العلاقات السعودية - الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص102 وما بعدها.

3- لم يكن بعد الإسلامي في سياسات حكام إيران بعداً سياسياً أو محوراً ذات بال، الأمر الذي أدى إلى الحفاظ على علاقات دينية هادئة إن لم تكن ودية خلال الفترة 1924 - 1979. وعلى صعيد هذه العلاقات المتميزة، ظل الحج أحد أهم القضايا بين الدولتين خلال حكم رضا بهلوى (1921 - 1941) كان الإيرانيون يواجهون صعوبات في سبيل أداء فريضة الحج أو زيارة الأماكن المقدسة جراء القيود التي كانت تفرضها الحكومات الإيرانية على الإيرانيين، وأهمها الحصول على تصريح خاص من الحكومة الإيرانية لذلك<sup>(1)</sup>.

وبعد سقوط نظام (رضا بهلوى) أصبحت زيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة سواء للحج أو للعمرة ميسرة أمام الإيرانيين، وتزامن ذلك مع تحسن وسائل النقل الحديثة والطرق الجيدة التي وفرتها المملكة العربية السعودية مما أدى إلى زيادة أعداد الحجاج<sup>(2)</sup>.

ومع هذه الزيادة - الكمية - في تعداد الحجاج تعددت الأزمات التي أثارها الحجاج القادمون

**أ. أزمة الحج عام 1949:**

من إيران. ومن أبرز هذه الأزمات: *جميع الحقوق محفوظة*  
*مكتبة الجامعة الأردنية*

خلال موسم حج عام 1949، أصدر الرئيس الديني لبعثة الحج الإيرانية (آية الله كاشاني) فتوى دينية مفادها أن السلطات السعودية قد حددت بشكل خاطئ موعد وقف الحجيج بعرفات، وأشار إلى أن الحجاج الإيرانيين لن يبارحو عرفات بعد انتهاء ذلك اليوم، حسبما تقضي التعاليم الإسلامية. وعندما علم الملك (عبد العزيز) بهذا الأمر أرسل بثلاثة من أقرب معاونيه لمناقشة رئيس البعثة في فتواه ومحاولة إقناعه بمغادرة عرفات مع الحجاج الإيرانيين في الوقت المحدد، وكانت الرسالة تحمل مضامين التهديد المبطن في حالة عدم الاستجابة لرغبة الملك، إذ أعلمه في حالة عدم المغادرة بهدوء بأنه سيجد نفسه ملزماً ومرغماً على اتخاذ التدابير اللازمة لإرغامه على مغادرة عرفات . وفعلاً نجح مبعوث الملك في مهمتهم ولم يستدع الأمر استخدام القوة بعد أن غادر الإيرانيون عرفات<sup>(3)</sup>.

**ب. أزمة حج 1962م:**

خلال موسم حج عام 1962، وفيما كان الحجاج الإيرانيون في زيارة للمدينة المنورة حاولوا إلقاء بعض (القاذورات) على قبر النبي عليه الصلاة والسلام، وسرعان ما تبين أن هذا

(1) المرجع السابق ، ص109.

(2) المرجع السابق ، ص109 .

(3) المرجع السابق ، ص110.

العمل لم يكن موجهاً بصورة مباشرة إلى قبر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وإنما إلى قبري خليفتي رسول الله وهم (أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب) - رضي الله عنهم - ونتج عن هذا الحادث وقوع مشاجرة بين هؤلاء الإيرانيين وعدد من أهالي المدينة المنورة وال المسلمين الآخرين، ولم يقع ضحايا، غير أن أهالي عدداً من الحجاج الإيرانيين وأهل المدينة أصيبوا بجراح ونقلوا جمِيعاً إلى المستشفى، حيث كانت جروح بعضهم خطيرة<sup>(1)</sup>.

### جـ. أزمة حج 1967م:

في عام 1967 نشب خلاف بين الخطوط العربية السعودية وشركة الطيران الإيرانية حول مسألة نقل الحجاج الإيرانيين ، وقد تم حل الخلاف بموجب اتفاقية تنص على أن تقوم شركة الطيران الإيرانية بنقل الحجاج الإيرانيين على أن تحصل الخطوط السعودية على نسبة (15%) من سعر كل تذكرة لقاء تنظيم وتقديم الخدمات لرحلات الحجاج<sup>(2)</sup>.

وإن كانت تلك الأزمة والحوادث المحدودة والصيغة تشير إلى رغبة الحجاج الإيرانيين في إثارة الفتنة والخلاف من منطلق التقسيم الطائفي (سني / شيعي)، فإن تلك الحوادث كانت سمة طبيعية للعلاقات السعودية - الإيرانية في فترة ما بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، بل وكانت الأزمات اللاحقة للتاريخ السابق أكثر خطورة من سابقتها، كونها لا تأتي من حافر طائفي وحسب، وإنما من تحريض القيادة الإيرانية لأغراض سياسية تهدف إلى تقويض سلطة وسيادة السعودية على الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة، وإلى تشكيل عوامل ضغط سياسية على القيادة السعودية لإرغامها على إشبايع سياسات إقليمية ودولية تصب في مصلحة النظام الإيراني الإسلامي (الثوري).

والملفت للنظر عند الاطلاع على معدلات أعداد الحجاج الإيرانيين إلى مكة قبل الثورة وبعدها، هو الازدياد المضاعف في أعداد الحجاج إلى السعودية بحسب تصاعدية تزداد اضطراداً مع إشعال فتيل الخطاب الإسلامي الثوري والشغب ضد السعودية والعراق ، لا سيما أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، فمثلاً، في منتصف السبعينيات كان عدد الإيرانيين لا يتجاوز (58) ألف حاج

(1) المرجع السابق ، ص 111.

(2) المرجع السابق ، ص 111.

فيما كان عدد الحجاج في عام 1984 ألف حاج ، في إشارة واضحة إلى تأثير الثورة الإيرانية في فكر وسلوك المواطن الإيراني<sup>(1)</sup>.

فلم يكن الحافز أو الدافع الإيراني هو الكامن خلف الرغبة الجامحة للإيرانيين للحج إلى مكة، وإنما يرجع ذلك إلى رغبة الحكومة الإيرانية وإلحاحها لإرسال أكبر عدد من الحجاج إلى الأماكن المقدسة كل عام<sup>(2)</sup>.

ومنذ عام 1980م كانت قضية الحج من أهم العقبات التي حالت دون تدعيم العلاقات السعودية - الإيرانية، إذ تعددت المحاولات الإيرانية لاستغلال موسم الحج لنشر الأفكار الثورية والتعبير عنها، وذلك بهدف إبراج السعودية بإحداث الأضطرابات في الحج ، مما قد يؤثر إعلامياً على قدرة المملكة العربية السعودية على إدارة الحج وحماية بيت الله الحرام<sup>(3)</sup>.

ولقد حاولت إيران نشر وتصدير الثورة كما سبق ذكره ، مستخدمة في ذلك كل وسيلة ممكنة، بل عملت على دعم الجهات المناصرة لدعونتها الثورية في البلاد الأخرى للعمل على خلق واقع جديد على الأوضاع الداخلية في ذلك الزمن، والحج كان من ضمن تلك الوسائل الإيرانية، إذ كانت تسعى إلى استغلال مواسم الحج لتنفيذ سياساتها الخارجية الثورية، والعمل على فرض طابعها الديني، إذ أمرت حجاجها القيام بالمظاهرات ورفع الشعارات المؤيدة للثورة وإعلان البراءة وسقوط أمريكا والصهيونية والأنظمة العربية<sup>(4)</sup>.

تكررت تظاهرات الحجاج الإيرانيين في مكة منذ بداية الثمانينات، وكانت الأولى في موسم الحج عام 1981م . وازدادت حدة المظاهرات تنظيماً وعنفاً في السنوات التالية ، وكانت هدفاتها ضد السلطات السعودية التي تحاشت الصدام معها وتجنبت استفزازها ، وناشدت أصحابها مراعاة ظروف موسم الحج والابتعاد بالشعائر الدينية عن الصراعات السياسية، وكان رد إيران أن موسم الحج هو موسم سياحي إعلامي ، يتحتم فيه أن يُناقش المسلمون مشكلاتهم وقضاياهم، وطالبت إيران بوضع الأماكن المقدسة تحت إشراف هيئة إسلامية مستقلة من كافة الدول الإسلامية<sup>(5)</sup>.

وقد جاءت أحداث العنف في أثناء موسم الحج عام 1987م بعد النداء الذي وجهه آية الله الخميني للحجاج الإيرانيين بتنظيم تظاهرة ضد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وفسر ذلك

(1) انظر : صالح المانع ، *البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية - الإيرانية* ، مرجع سبق ذكره ، ص235-237.

(2) المرجع السابق ، ص236.

(3) يحيى حلمي رجب ، *أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية* ، مرجع سبق ذكره ، ص323.

(4) المرجع السابق ، ص324.

(5) انظر : مازا حدث في مكة المكرمة، حقائق ووثائق، وزارة الإعلام السعودي، الرياض، 1987م، ص25.

بعزم إيران على توسيع جبهة مواجهتها مع العراق لتشمل منطقة الخليج كلها. وأسفرت حوادث المظاهرات في ذلك العام وفقاً لبيان رسمي سعودي عن مصرع (402) شخص ، وإصابة (649) آخرين<sup>(1)</sup> (من كلا الطرفين السعودي والإيراني).

وفي نفس الوقت قامت مظاهرات غضب في الشارع الإيراني أدت إلى إقتحام السفارة السعودية في طهران والتعدي على موظفيها ، بخلاف ما حدث في الرياض ، حيث حالت قوات الأمن السعودية بين المواطنين الغاضبين على إيران وبين دخول السفارة أو الاعتداء عليها . وبتاريخ 26/آب 1987 عقد (الأمير نايف) وزير الداخلية السعودية مؤتمراً صحفيًا عالمياً في جدة، أُعلن فيه عن موقف السعودية الرافض رفضاً قاطعاً بأي حال تكرار ما حدث في موسم الحج من محاولات إيرانية لبث الفتنة، وأكد أن السلطات السعودية سوف تتخذ كل ما في وسعها لرد أي اعتداء على أمن الدولة أو سيادتها أو تعطيل مواسم الحج وإفسادها . وأوضح أن السعودية لا تريد الدخول في صراع أو حرب مع إيران، وأن بلاده لديها قوة دفاعية لرد أي اعتداء أو تحركات من جانب إيران<sup>(2)</sup>.

من جهة أخرى أدان مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمان في 25/مارس 1988 أعمال التخريب والشغب التي قام بها الحاج الإيرانيون في مكة المكرمة خلال موسم الحج 1987، وأكد المؤتمر على حق السعودية في اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات لمنع تكرار هذه الحوادث، ووافق المؤتمر على أن لكل دولة إسلامية أن ترسل سنوياً ألف حاج من كل مليون نسمة من سكانها ، وأدى هذا القرار إلى انخفاض عدد الحاج الإيرانيين من (150) ألف حاج في العام إلى (45) ألفاً فقط ، وكان رد فعل إيران هو الاعتراض على هذا القرار والإصرار على إرسال كامل حصتها السنوية كما كان متقد سابقاً - أي (150) ألف حاج - فرفضت السعودية من جانبها هذا الموقف الإيراني وأعلنت عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأوضحت في بياناتها أن هذه الخطوة جاءت نتيجة المواقف الإيرانية العدائية تجاه السعودية ، والإساءات المتعمدة ضد مصالحها الأساسية، وتورط إيران في أعمال مخالفة لمبادئ حسن الجوار ، واستغلال الدين في أعمال تخريبية وإثارة الفتن والفرقة بين أبناء الأمة الإسلامية<sup>(3)</sup>.

وعلى إثر ذلك قامت إيران بمقاطعة الحج لثلاث سنوات متتالية، حتى بداية عودة العلاقات عام 1990 وتعهد إيران باحترام السيادة والقوانين السعودية وعدم استغلال موسم الحج<sup>(4)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص40.

(2) وليد الأعظمي ، العلاقات السعودية - الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص161.

(3) انظر : أسامة العجاج ، بعد قطع العلاقات بين الرياض وطهران ، مجلة المنار ، العدد (34)، يونيو 1988م، ص15.

(4) انظر : أحمد خضرير الزهري ، السياسة السعودية فيدائرة العربية ، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1992م، ص485.

## المطلب الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الإقليمي

رغم أن التفاعلات السعودية والإيرانية على صعيدها الثنائي أفرزت أبعاداً إقليمية ودولية للقضايا محور هذه التفاعلات إلا أنها ظلت محدودة التأثير واقتصرت في أثارها على المجال الثنائي للعلاقات بين البلدين ، بيد أن هناك العديد من القضايا الإقليمية التي أثرت في التفاعلات الثنائية بين البلدين بحكم المجال الجغرافي وبحكم العلاقات الأخرى التي تحكم الدول التي تنتهي لهذا الإقليم ، فقد كان من المنطق أن تؤثر الخلافات بين إيران وأي من الدول العربية المجاورة في العلاقات السعودية الإيرانية بحكم العلاقات القومية التي تربط السعودية بمحيطها العربي وخصوصاً دول الخليج العربية ، ومن هنا فقد شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي العديد من التفاعلات الإقليمية التي أثرت بشكل مباشر على العلاقات السياسية بين السعودية وإيران ، ومن أهم هذه التفاعلات قضية الجزر الإماراتية والخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول ملكية هذه الجزر ، وكذلك الحرب العراقية - الإيرانية التي امتدت طول فترة الثمانينات من القرن الماضي واثرت كثيراً في التفاعلات السعودية الإيرانية في صعيدها الإقليمي .

### أولاً : قضية الجزر الإماراتية

تعود أهمية الجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)<sup>(1)</sup> إلى موقعها الجغرافي المهم ؛ إذ إنها تقع على مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي والذي يعد أحد أهم المضائق في العالم، فالدولة التي تسيطر عليه يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي بكل سهولة<sup>(2)</sup>.

ورغم أن مطالبة إيران بالجزر الإماراتية يعود تاريخياً إلى عام 1787م عندما تمكنت الحكومة الإيرانية من احتلال إمارة (النجد) العربية، إلا أن المطالبة الإيرانية بالجزر العربية بدأت في عام 1923م عندما اكتشفت شركة الوادي الذهبي كميات الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز، وأرادت هذه الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى، ف قامت إيران باحتلال الجزيرة ورفع العلم الإيراني عليها . وفي عام 1925 قامت إيران بإرسال بعثة جيولوجية لفحص كميات الأوكسيد

(1) تجدر الإشارة إلى أن بعض المصادر الإيرانية (الجزر الإيرانية الثلاث بين الشواهد التاريخية والتلقيب العربي، كيهان العربي، إيران، 1994)، تعرف بتشويه إيران للحقائق التاريخية بخصوص الجزر، حيث تنصّل تلك المصادر قصة سيطرة قبيلة القواسم العربية على تلك الجزر وتقاضي رواتب من إيران في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي ، الأمر الذي وفر لها – أي لإيران – السيطرة على تلك الجزر من خلال شرائها لولاء القاسميين العرب . لمزيد من المعلومات حول مجمل قضية الجزر، انظر : عبد المالك خلف التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج ، دراسة في تاريخ العلاقات العربية – الإيرانية، 1787-1971م، كلية دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة (14)، العدد (75)، يوليو 1988م، ص129-135.

(2) انظر : شملان العيسى ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، في كتاب العلاقات العربية – الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص436.

الأحمر الموجودة في الجزيرة، لكن بريطانيا وقفت ضد استغلال إيران للجزر وأعلنت مرة أخرى بأن هذه الجزر عربية، ولقد بذلت إيران محاولات عدة أخرى في بداية هذا القرن لاحتلال الجزر لكن بريطانيا منعها من عمل ذلك<sup>(1)</sup>.

واستغلت إيران انسحاب القوات البريطانية من الخليج وإعلان استقلال دولة الإمارات، فاحتلت الجزر العربية الثلاث في 30 أكتوبر / 1971م، بعد ساعات قليلة من استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث اجتاحت القوات الإيرانية الجزر الإماراتية بدعوى استرجاعها إلى الوطن الأم إيران<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من أن إيران تدّعي أن احتلالها للجزر جاء وفق اتفاق مشترك مع حاكم الشارقة قبل يوم من الاحتلال وإنزال القوات الإيرانية في الجزر الثلاث ، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة وال السعودية وبعض البلدان العربية الأخرى شجبت وندّت بهذا العمل العدائي، وأصدرت دولة الإمارات بياناً بهذا المضمون في 23 ديسمبر 1971م، انتقدت فيه الاحتلال الإيراني وشجبته لاستخدامها القوة باحتلال جزء من الأراضي العربية، ودافعت فيه عن احترام الحقوق المشروعة وضرورة مناقشة أية خلافات بين الدول وحلّها بالطرق السلمية<sup>(3)</sup>.

#### **الموقف السعودي من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث :**

كانت المملكة العربية السعودية ، قلقة جداً جراء التطلعات الإيرانية للسيطرة على الخليج العسكريًا ، كما كانت ترغب في أن تعمل إيران وال السعودية معاً من أجل انتقال هادئ للسلطة من القوات البريطانية إلى الحكام التقليديين في المشيخات ، ومن هنا عارضت المملكة العربية السعودية محاولات إيران للاستيلاء على جزر (أبو موسى، وطنب الكبرى والصغرى)، وفي محاولة لحل هذا الخلاف التقى وزير الخارجية الإيراني (زاهمي) مع (الملك فيصل) في جنيف يوم 17/أكتوبر من عام 1970م ، لكنهما لم يتوصلاً إلى أي اتفاق في ذلك الصدد<sup>(4)</sup>.

وخلال السبعينيات ورغم احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة ، إلا أن العلاقات الإيرانية - السعودية لم تتأثر بذلك الحجم الذي يمكن القول أنه أدى إلى توتر العلاقات وقطعها كما حصل في الفترات اللاحقة ، والمبرر - من وجهة نظر الباحث - يعود إلى أن الخلافات في هذا الشأن قديمة وتعود إلى بدايات القرن المنصرم ، فضلاً عن أن الإمارات العربية - صاحبة الشأن نفسه - لم تقطع علاقتها الدبلوماسية والسياسية والتجارية مع إيران ، بل استمرت باتباع سياسة الوسطية

(1) انظر : محمد حسن العيدروس ، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار السلاسل ، الكويت ، 1983 ، ص 166.

(2) المرجع السابق ، ص 166.

(3) انظر : شملان العيسى ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، مرجع سبق ذكره ، ص 440.

(4) سعيد باديب ، العلاقات السعودية - الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

والاعتدال والوسائل الدبلوماسية لحل الخلافات الحدودية والأزمات العالقة بين الطرفين بكل هدوء وأمان<sup>(1)</sup>.

ومع مطلع الثمانينات وانفجار الثورة الإيرانية وبروز الأزمات السياسية والدينية بين السعودية وإيران بخصوص قضيّاً تصدير الثورة الإيرانية، والحاج إيرانيين والسياسة الراديكالية لإيران في المنطقة وال الحرب العراقية - الإيرانية ، المذكورة آنفاً، لم تتحل قضيّة الجزر الإماراتية حيّزاً كبيراً في إطار ازدحام الأجندة الثانية بين الطرفين ، لا سيما وأن موضوع الجزر يحتاج إلى دبلوماسية الحوار واللقاء وهو ما انتفى مع ضرورات الواقع القائم من توتر ونزاع مستمر طيلة فترة الثمانينات - كما بينت الأحداث سابقاً.

ومع ذلك، فإن إيران وخلال عقد الثمانينات من القرن الماضي ، كانت تؤكّد على قضيّة الجزر وتبعيتها لإيران ، إذ أشار (آية الله الخميني)، إبان تزعّم الإمارات العربية المتحدة لحملة إعلامية عالمية لحل قضيّة الجزر، "إن الدعاية المحيطة بموضوع جزيرة أبو موسى الإيرانية، تعد جزءاً من مؤامرة أعداء الأمة لبث الفرقة بين إيران وجيرانها"<sup>(2)</sup>.

وحاولت السعودية خلال فترة الثمانينات أن تعالج قضيّاً الخلاف السياسي الديني - سواء الثنائي أو الإقليمي - في إطار استراتيجية متكاملة تعتمد على التفاوض والدبلوماسية، بيد أن حقيقة ازدياد وتيرة الأزمات التي تأجّج من حجم الخلافات بين الطرفين - ومن ضمنها قضيّة الجزر - كانت تُقف حجرة عثرة أمام المسعي السعودي ، الأمر الذي أفقد الحوار السياسي بين الطرفين مضمونه الجوهرى.

على أي حال وأمام تفاقم قضيّة الجزر الثلاث التي وجدت صداتها في العقد الأخير من القرن العشرين ، لا سيما مع ازدياد الوجود العسكري الإيراني في الجزر، وبالذات جزيرة أبو موسى ، إذ إن تحسّن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين دول الخليج بما فيها السعودية وإيران في حرب الخليج الثانية قد فتح المجال للتفاوض حول هذا الموضوع، وساهمت السعودية كثيراً في تقارب وجهات النظر الثانية - الإماراتية والإيرانية - لكن دون نتائج ملموسة على أرض الواقع، بسبب التصلب الإيراني في قضيّة الحق التاريخي الإيراني في احتلال الجزر، كما رفضت الاقتراح الإمارatiي السعودي في عرض القضيّة على محكمة العدل الدولية<sup>(3)</sup>.

### **ثانياً : الحرب العراقية - الإيرانية وأثرها في العلاقات السعودية - الإيرانية:**

تعود الخلافات العراقية - الإيرانية إلى جذور تاريخية بعيدة، إذ بدأت تقريراً في عهد الصفويين وقيام الدولة الشيعية، التي فرضت التشبيح على البلاد، وكان يمثل في وقتها تهديداً للدولة العثمانية وكانت العلاقات بين الدولتين آنذاك متوتّرة، حتى عقدت معاهدة "ارضروم" الثانية عام

(1) انظر : أنور فرقاش ، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة، الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل ، كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مرجع سبق ذكره ، ص219.

(2) المرجع السابق ، ص218.

(3) شملان العيسى ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، مرجع سبق ذكره ، ص443.

1874م، والتي جعلت السيادة على شط العرب للدولة العثمانية، إلا أن الدولة العثمانية تنازلت فيما بعد عن جزء من شط العرب لصالح إيران<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1934م، تجدد النزاع على شط العرب بين إيران والعراق الذي أصبح وريثاً للحدود مع إيران بعد سقوط الدولة العثمانية، ورفع موضوع النزاع إلى عصبة الأمم المتحدة التي أوصت بأن تتم تسوية النزاع القائم وقتها بالطرق السلمية، لذلك أبرمت معاهدة بين البلدين المتنازعين عام 1937م، وبموجبها تخلت إيران عن الحصول على تنازل جديد في منطقة شط العرب<sup>(2)</sup>.

وفي عام 1969م أعلنت إيران إلغاء هذه المعااهدة ، دون تقديم مبررات كافية لذلك، الأمر الذي دفع العراق لطرح المشكلة من جديد على مجلس الأمن الدولي، وطالب بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية، واستمرت منازعات الحدود بين الدولتين إلى أن تهيأت الظروف لعقد مصالحة بين الدولتين خلال اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بواسطة الرئيس الجزائري الراحل (بومدين) وسميت باتفاقية الجزائر لعام 1975م، وبموجبه تم الإعلان عن انتهاء النزاع الحدودي بين البلدين<sup>(3)</sup>.

ومع نهاية العقد السابع من القرن الماضي ، بدأت العلاقات الإيرانية - العراقية تشهد نوعاً من التأزم بسبب نسarrع الأحداث السياسية الداخلية في إيران، إذ بحلول عام 1980م، كانت إيران تعاني من صراع حاد بين القوى السياسية المختلفة في داخل البلاد والنزاعات الانفصالية التي أعقبت الثورة الشيعية من ناحية ، وبين الحكومة التي أنت بها الثورة في طهران من ناحية أخرى، فضلاً عما كانت تعانيه البلاد من مشاكل اقتصادية ، كانت كمبرارات للأحداث التي قامت في إيران بسبب سقوط الشاه وتحول البلاد من نظام حكم ملكي إلى نظام جمهوري ، وبسبب الحصار الاقتصادي الذي أعقب أزمة الرهائن الأميركيين في السفارة الأمريكية في طهران عام 1979م . وقد كان العراق حينها يحسب حسابات خاصة أراد تصفيتها مع إيران ، لا سيما وأن العراق اعترف لاحقاً أنه لم يكن راضٍ عن اتفاقية الجزائر لترسيم الحدود بينه وبين إيران جراء الضغوط الداخلية التي فرضت على العراق فهدأت حدة النزاع مع إيران لعدم إثارة النزاعات الانفصالية في جنوب وشمال العراق. فضلاً عن أن الظروف السياسية الداخلية في إيران وحالة المد والجزر السياسية والاقتصادية، والرغبة العراقية في وضع حد للنزاع على شط العرب، ولدفع خطر تصدير

(1) انظر : محمد الحلوة ، حرب الخليج دراسات في مسببات الصراع وعواقبه ، دراسات الخليج، الجزيرة العربية، العدد (57)، الكويت، جامعة الكويت، 1989م، ص178.

(2) انظر : لواء طلعت مسلم، الصراع العراقي - الإيراني، الصراع المسلح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (83) ، 1986، ص32.

(3) المرجع السابق.

الثورة التي كانت إيران تهدد به جيرانها آنذاك ... ، كل ذلك وغيره دفع بالعراق لإعلان الحرب على إيران في الثاني والعشرين من سبتمبر من عام 1980م<sup>(1)</sup>.

واستمرت الحرب ما يقارب ثمانية أعوام . وفي عام 1987م صدر قرار مجلس الأمن تحت رقم (598) يطالب فيه بإيقاف الحرب<sup>(2)</sup>، وتوقفت رحى تلك الحرب في شهر أغسطس من عام 1988م ، والتزم الطرفان بالقرار بعد أن خسرا فيها مئات الآلاف من الضحايا ومئات البلايين من الدولارات وعادت بالآثار السلبية على أمن الخليج وعلى التضامن الإسلامي ، وكذلك التضامن العربي ، فبعض الدول العربية وقفت إلى جانب إيران ، والبعض إلى جانب العراق وأخذ البعض جانب الحياد<sup>(3)</sup>.

#### **أثر الحرب في العلاقات السعودية - الإيرانية :**

أدركت الدول الخليجية بأن إيران تسعى إلى محاولة تغيير خريطة منطقة الخليج والتوازنات السياسية لقوى القائمة فيها ، لا سيما بعد مرور عقد على احتلال الجزر الإماراتية ، ومرور عام على اندلاع الثورة الإيرانية ، وببداية الحرب العراقية - الإيرانية ، التي رفضت إيران توقفها وسعت إلى استمرارها ورفض مبادرات السلام حولها<sup>(4)</sup>.

فجاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، بعد ذلك في عام 1981م ، كرد فعل لهذه الحرب والتنسيق ضد المخططات الإيرانية الرامية لزعزعة أمن هذه الدول ، والسعى من وراء الكواليس للحصول على الدعم الأمريكي لمواجهة التهديد الإيراني<sup>(5)</sup>.

وقد تميز الموقف السعودي من الحرب العراقية الإيرانية في البداية بالحياد الإيجابي ، وذلك رغبة من السعودية في عدم توسيع رقعة الحرب وحفظ التوازن ، وخوفاً من أن يستغل السوفيات هذا الصراع للتدخل في شؤون المنطقة بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الداخلية في إيران<sup>(6)</sup> ، كما وأن تصعيد حدة الحرب سيؤدي وبالتالي إلى تدخل القوى العظمى وأطراف دولية أخرى ، كما حصل بعد ذلك بالفعل .

(1) انظر : زهير ماردينى ، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة ، دار إقرأ ، بيروت ، 1996م ، ص166.

(2) المرجع السابق.

(3) علي بن حسن القرني ، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1997م ، ص148.

(4) انظر : وليد الاعظمي ، العلاقات الأمريكية - السعودية ، مرجع سابق ، ص153.

(5) انظر : مازن الرمضاني ، مجلس التعاون الخليجي ، والأمن في الخليج العربي ، مجلة الامن القومي ، العدد 3 ، 1985 ، ص 170 .

(6) انظر : وليد الاعظمي ، علاقات إيران بالسعودية ، مرجع سابق ذكره ، ص 5 .

ومهما يكن من أمر ، فإن سلوك إيران منذ بداية الحرب لم يكن يشجع السعودية على المزيد من الحياد ، إذ بدا واضحاً أن إيران كانت تشكل تهديداً استراتيجياً خطيراً على السعودية ، فالتهديد الإيراني كان ينبع من عدة مصادر ، تم ذكر بعضها سابقاً ، وتمثل في<sup>(1)</sup> :

- 1- تعرض أهداف وحقول النفط السعودية الواهنة والمكشوفة جغرافياً للهجمات الإيرانية المحتملة ، واحتمال توقف الجزء الأكبر من صادراتها النفطية المارة عبر مضيق هرمز ، حيث لا تبعد الأهداف أكثر من فترة ستة دقائق طيران عن ميناء (بوشهر) الإيرانية في حالة الصدام .
- 2- تصدير الثورة الإيرانية إلى منطقة الخليج وال السعودية وإثارة الفتن الطائفية والاضطرابات كما تم التوضيح سابقاً .
- 3- النزاع حول مسألة الحج وسلوك إيران في هذا الصدد كما تم توضيجه سابقاً .

مجمل هذه الظروف ، إضافة إلى الموضوع الرئيسي المتمثل في الحرب العراقية الإيرانية ومحاولة إيران توسيع دائرة انتشارها لتشمل دول وأنظمة أخرى خليجية تسعى إلى إسقاطها جماهيرياً باسم الدين والإسلام ، شكلت مجتمعة أسباب توثر العلاقات السعودية - الإيرانية بل وتصعيدها نحو الطريق المسدود بعد ازدياد وتيرة الخطاب السياسي الإيراني الراديكالي أثناء الحرب .

وبعد احتلال إيران لجزيرة (مجنون) العراقية في فبراير 1984م ، شنت السعودية حملة دبلوماسية قوية ضد نظام الخميني وسياساته العدوانية ، كما أنها لعبت دوراً في تخلي مجلس التعاون الخليجي عن اللغة الحيدية حيال الحرب العراقية- الإيرانية ، وذلك عندما تبنت قراراً يدين إيران في 20 مارس 1984م ، في الاجتماع غير الاعتيادي للجامعة العربية ، رافضة الاعتراضات السورية واللبنانية على ذلك ، علماً بأن مجلس التعاون الخليجي لم يشجب إيران بالاسم منذ بدء الحرب العراقية - الإيرانية وحتى بعد أن اخترقت الحدود العراقية<sup>(2)</sup> .

ودعت السعودية في هذا الاجتماع إلى اتخاذ موقف دبلوماسي متشدد ضد إيران ، بعد تكثيف هجماتها ضد السفن السعودية والكونية ( وهو ما عرف بحرب الناقلات )<sup>(3)</sup> ، إذ عبر القرار الصادر عن هذا الاجتماع عن القلق البالغ تجاه إيران وتهديداتها لحرية الملاحة في مياه الخليج العربي والمياه الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي ، وعَرَّ وزير الدفاع السعودي الأمير "سلطان

(1) انظر : المرجع السابق ، ص 6 وما يتبعها .

(2) انظر : وليد الاعظمي ، العلاقات السعودية - الأمريكية ، مرجع سابق ذكره ، 159 .

(3) حرب الناقلات : بدأت إيران في شهر مايو عام 1984 وفي إطار الفعاليات العسكرية للحرب العراقية الإيرانية في قصف ناقلات النفط السعودية والكونية داخل المياه الإقليمية للبلدين ، مما أدى إلى توسيع مسرح الحرب وتجاوز الحدود العراقية الإيرانية ، وهددت إيران بضرب ودمير المنشآت البترولية والاقتصادية لدول الخليج ، وجدت التلویح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز ، للمزيد حول الموضوع انظر : يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سابق ذكره ، ص 105 .

بن عبد العزيز" عن موقف السعودية ، قائلًا : " إن العدوان الإيراني أصبح جدياً وخطيراً جداً ، إذ لم يبق أمام الجامعة العربية إلا أن تتخذ إجراءً ضدّه "<sup>(1)</sup> .

وبحلول موسم حج عام 1984م ، بلغت حدة التوتر في العلاقات السعودية - الإيرانية أوجها ، عندما قامت الطائرات السعودية من طراز "F-15" في مارس ويونيو من ذلك العام بإسقاط طائرتين إيرانيتين من طراز "F-5" قرب مدينة (جبيل) ، عندما اخترقت الأجواء السعودية مستهدفة ناقلات البترول بعد اندلاع حرب الناقلات ، وقد وافقت السعودية في أعقاب هذا الحادث على دخول أكبر عدد من الحجاج الإيرانيين إلى السعودية كدليل على إثبات حسن النية السعودية<sup>(2)</sup> .

وبعد هذه المبادرة السعودية ، صدرت إشارات وتلميحات من قبل "هاشمي رفسنجاني" وبعض المسؤولين الإيرانيين ، كانت تُعد إلى حد ما بديلاً لتخفيض حدة التوتر بين الطرفين ، وفي يوليو 1984م أبلغ رفسنجاني بدعوة رسمية لزيارة السعودية وحج بيت الله الحرام ، علق عليها بالقول : " إن مثل هذه الاتصالات مفيدة للعلاقات الثنائية بين البلدين "<sup>(3)</sup> .

وكانت زيارة وزير الخارجية السعودية "سعود الفيصل" إلى طهران في مارس 1985م ، مؤشراً على الانفراج وتحسين العلاقات بين الطرفين ، وهو أول مسؤول سعودي يزور إيران بعد سقوط الشاه ، غير أن تبادل هذه الزيارات لم يؤدِ إلى نتيجة ملموسة ، إذ إن الأسبقية الأولى في الأولويات السعودية كانت تهدف إلى إقناع الإيرانيين بقبول التفاوض من أجل إنهاء الحرب الدائرة رحاها في المنطقة بين إيران والعراق ، إلا أن هذا لم يحصل بسبب إصرار إيران على استمرار الحرب ضد العراق<sup>(4)</sup> .

ومنذ احتلال إيران لجزيرة الفاو العراقية في فبراير 1986م ، حتى إبريل 1988م ، شهدت العلاقات السعودية الإيرانية توتراً شديداً ، ولعل أبرز الأحداث التي قادت إلى هذا التوتر هو اندلاع الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في موسم حج 1987م ، أعقبها استيلاء حرس الخميني على السفارة السعودية في طهران ومقتل أحد الدبلوماسيين السعوديين<sup>(5)</sup> ، كما تم ذكر ذلك سابقاً.

بعد أن تمكن العراق من تحرير جزيرة الفاو عام 1988م ، بادرت السعودية باتخاذ قرار قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في 26 إبريل ، والذي يمكن تفسيره بأنه إعلان للمواجهة ، بعد أن تحملت السعودية الكثير من التجاوزات والتحديات الإيرانية ضدها .

تجدر الإشارة إلى أن قطع العلاقات سبقه مشاورات واتصالات سريعة غير مباشرة مع إيران قامت بها الجزائر وسوريا وليبيا وسلطنة عمان ودولة الإمارات من أجل الحصول على

(1) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سابق ، ص 105 .

(2) وليد الأعظمي ، العلاقات السعودية - الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 .

(3) انظر: وليد الأعظمي ، علاقات إيران بالسعودية ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

(4) انظر : إسماعيل مقداد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 219 .

(5) أسامة حاج ، بعد قطع العلاقات بين الرياض وطهران ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

وعود إيرانية بعدم استغلال موسم الحج لأغراض سياسية ، غير أن هذه الوساطات قد فشلت في مهمتها<sup>(1)</sup> .

ولاشك أن السعودية استفادت من كافة الظروف السيئة التي واجهت إيران ، وشجعتها على قطع علاقاتها الدبلوماسية معها ، من أهمها أن تحرير العراق لشبه جزيرة الفاو يعدّ من بين أهم الدوافع في تشجيع السعودية على اتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران ، إذ كانت السعودية تخشى توسيعاً إيرانياً من منطقة الفاو . إضافة إلى أن استكمال صفقة الصواريخ الصينية ، وتصنيع العسكري العراقي لصواريخ الحسين وعباس ، كانا من العوامل التي ساهمت في دفع السعودية لاتخاذ هذا القرار<sup>(2)</sup> .

أخيراً يمكن القول إن للحرب العراقية - الإيرانية الأثر الكبير في العلاقات السعودية - الإيرانية بسبب ما أفرزته من حقائق على أرض الواقع انعكست سلباً على الطرفين ، لا سيما عند استغلال إيران للشعارات الدينية التي توجت في استغلال مواسم الحج طيلة فترة الثمانينيات كسترار لأهداف أيديولوجية وسياسية كانت تصب في صالح الإيراني الداخلي والإقليمي ، كما أن تضافر أسباب الخلاف المتعددة بين الطرفين في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والنفطية والدينية ، إلى جانب سنوات الحرب الطويلة في منطقة الخليج أجبرت السعودية على الالتزام بخط الحوار الهادئ والدبلوماسية المرنة طيلة سنوات العقد الثامن من القرن العشرين .

وبذلك يبدو جلياً ، أن العقد الثامن كان حافلاً بالأزمات التي مررت بها منطقة الخليج العربي ، وبدأت مع اندلاع الثورة الإيرانية وال الحرب العراقية - الإيرانية ، والتي دفعت بالعلاقات السعودية - الإيرانية لتكون على أهبة الاستعداد للتوتر والنزاع والخلاف في مختلف مراحل هذا العقد ، رغم ما كانت تبديه القيادة السعودية من حسن النوايا تجاه إيران ، خصوصاً وأن حجم الخلافات تعدى الخلافات في وجهات النظر حول ترتيبات قضايا الأمن الخليجي وموازين القوى لتدخل في صميم الشأن الأمن الوطني الداخلي للسعودية وتتعدها للتأثير في سيادة وسلطة النظام السياسي السعودي . ولكن بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وتبدل القيادة السياسية - الدينية في إيران ، لاح بالأفق بوادر تحسن ملحوظ في العلاقات الإيرانية - السعودية انعكست على منطقة الخليج ، وبالتحديد على دول مجلس التعاون الخليجي ، وجاءت الإشارات من حرب الخليج الثانية وسياسة إيران في تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربي - وبالذات السعودية - لتطفو نحو علاقات سياسية فعلية بعيدة - نوعاً ما - عن الصراعات الأيديولوجية كمتغير في العلاقات الدولية .

(1) مجلة الوطن العربي الكويتية ، 5/6/1988 ، ص 15 .

(2) انظر : وليد الأعظمي ، العلاقات السعودية - الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 161 وما يتبعها .

### **المطلب الثالث : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الدولي**

تکاد العلاقات السعودية الإيرانية على صعيدها الدولي تتحصر في إطارين رئيسيين هما ، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومن خلال هذين الإطارين يمكن رصد بعض آثار التفاعلات السياسية بين السعودية وإيران ، مع عدم التقليل بطبيعة الحال من أهمية الأطر الدولية الأخرى التي تشمل البلدين معاً ، فهناك العديد من اشكال التنظيم الدولي التي تنتهي إليها الدولتان ، إلا أنه لا يمكن رصد أي شكل من التفاعل السياسي بينهما ضمن هذه الأطر الدولية . ونظراً لغياب إيران عن الدور الفعال ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي خلال فترة الثمانينات فإننا سنقتصر ضمن هذا البحث على تناول العلاقات الثانية بين السعودية وإيران ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) .

#### **العلاقات الثانية في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)**

قامت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" في 14 سبتمبر 1960 ردًا على إقدام الشركات المستمرة للبترول في أراضيها على تخفيض أسعار البترول من جانب واحد — دونأخذ موافقة الدول المنتجة — في عامي 1959 و 1960 . وكانت الأسعار منخفضة في الأصل مما ألحق الضرر باقتصادات الدول المنتجة للبترول ، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على دخلها من النفط عند إعداد موازناتها السنوية وتتنفيذ برامجها الإنمائية<sup>(1)</sup> .

ولكي تحمي الدول المصدرة للبترول نفسها ضد اتخاذ أي إجراءات فردية من جانب الشركات العاملة في أراضيها مستقبلاً، اتفقت خمس دول هي السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا، في اجتماع عقد في بغداد في شهر سبتمبر 1960 على إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" للعمل على توحيد السياسات البترولية لهذه الدول.

وقد قويت المنظمة بانضمام دول بترولية أخرى إليها وهي<sup>(2)</sup> :

- قطر في ديسمبر 1961 .

- إندونيسيا ولibia في يونيو 1962 .

- أبو ظبي في يناير 1967 (الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1974) .

(1) انظر : آيان سكيت ، منظمة أوبك : خمسة وعشرون عاماً من الأسعار والسياسات ، ترجمة الهادي بو لقمة ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1991م ، ص 12 .

(2) انظر ، موقع منظمة الدول المصدرة للنفط على شبكة الإنترنت:

- الجزائر في يوليو 1969 .

- نيجيريا في يوليو 1971 .

- إكوادور في نوفمبر 1973 .

- الجابون كعضو منصب في نوفمبر 1973 ، وكعضو كامل العضوية في عام 1975 .

وبذلك أصبح عدد الدول الأعضاء في المنظمة ثلاثة عشرة دولة. وكان احتياطي دول الأوبك من البترول حوالي 70% من الاحتياطي العالمي، أما بالنسبة لإنتاج البترول فقد وصل الإنتاج إلى حوالي 31 مليون برميل يومياً عام 1974/1973 وهو ما يمثل 53% من الإنتاج العالمي في ذلك الوقت. وقد أخذ نصيب دول الأوبك في الانخفاض بصورة تدريجية حتى وصل إلى حوالي 17 مليون برميل يومياً في عام 1984 وهو ما يعادل 30% من الإنتاج العالمي. وذلك طبقاً لسياسة متعمدة من جانب الأوبك لمواجهة الانخفاض في الطلب على البترول، وللحيلولة دون انخفاض الأسعار حيث تحول سوق البترول من سوق للبائعين حتى نهاية عام 1980 إلى سوق للمشترين ابتداء من عام 1981<sup>(1)</sup>.

ويرجع الانخفاض في إنتاج بترول منظمة الأوبك إلى العوامل الآتية<sup>(2)</sup>:

1. انخفاض الطلب العالمي على البترول بسبب الركود الاقتصادي الشديد الذي اجتاح البلاد الصناعية خلال الفترة 1980 – 1982 .
2. التحول من استهلاك البترول إلى بدائل الطاقة الأخرى.
3. التوسع في إنتاج البترول خارج دول الأوبك سواء داخل البلاد الصناعية ذاتها" الولايات المتحدة وبحر الشمال" أو في البلدان النامية.
4. قيام الحرب بين إيران والعراق في سبتمبر 1980 مما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في إنتاج الدولتين.

في العراق توقف الإنتاج في الحقول الواقعة في الجنوب. كما توقف صخ النفط إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي السورية وذلك نتيجة لقيام الحكومة السورية بإغلاق حدودها مع العراق لأسباب سياسية.

(1) انظر ، آيان سكيت ، منظمة أوبك : خمسة وعشرون عاماً من الأسعار والسياسات ، مرجع سابق ذكره ، 27 .

(2) انظر ، المرجع السابق ، ص 29 .

أما في إيران فقد أخذ الإنتاج في الانخفاض بسبب الثورة الإيرانية ورغبة حكومتها في تخفيض الإنتاج إلى الحد الذي يكفي الاحتياجات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية فحسب، ثم انخفض الإنتاج مرة أخرى بعد اندلاع الحرب مع العراق في شهر سبتمبر 1980.

وتعمل الأوبك على تحقيق هدفين رئисيين<sup>(1)</sup> :

**الهدف الأول:** تعديل نظام المحاسبة الذي يحكم العلاقة بين شركات الاتحاد الدولي المستثمرة والدول المنتجة "باستثناء فنزويلا"، حيث يقوم هذا النظام على خصم رسم التقسيب والاستغلال 12.5% – الذي يُدفع إلى الدولة مانحة الامتياز – من نصيب الدولة في الأرباح وهو 50%. بينما تطالب منظمة الأوبك باعتبار هذا الرسم جزءاً من تكاليف الإنتاج . ويجب أن يعامل على هذا الأساس فتحصل الدولة المنتجة على 50% من صافي الأرباح. وبتحقيق هذا الهدف فإن الدخل العائد على الدول المنتجة سيرتفع بمقدار 6.25%.

**الهدف الثاني:** العمل على رفع سعر البترول الحالي والعودة به إلى مستوى قبل أغسطس 1960 وهو تاريخ آخر تخفيض لسعر البترول الخام فرضته الشركات المستثمرة رغمً عن إرادة الدول المنتجة، حيث تحاول الدول الصناعية الكبرى المستهلكة، وعلى رأسها دول أوروبا الغربية واليابان اتباع سياسة بترولية موحدة في إطار السوق الأوروبية المشتركة في مواجهة الدول المنتجة لذلك كان الهدف من قيام المنظمة كما أُعلن في مؤتمر بغداد عام 1960 ما يلي<sup>(2)</sup>:

1. توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء.
2. اتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الفردية والجماعية للدول الأعضاء.
3. العمل على الحد من التقلبات غير الضرورية في الأسعار ومحاولة إعادة الأسعار إلى مستواها قبل التخفيض.
4. ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت ومستقر، وذلك لمواجهة احتياجاتها من الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .
5. ضمان توفير احتياجات الدول المستهلكة من البترول بطريقة اقتصادية ومنتظمة. ضمان حصول الشركات البترولية على دخل مناسب مقابل استثمار رؤوس أموالها في هذه الصناعة .

(1) انظر ، موقع المنظمة على شبكة الانترنت ، مرجع سابق .

(2) انظر ، سعيد باديب ، العلاقات السعودية – الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 133

### السياسات النفطية السعودية والإيرانية 1979-1990 :

بعد النفط من نقاط الخلاف الكبير ة - على الدوام - بين إيران وال سعودية ، سواء كانت العلاقات السياسية والدبلوماسية مستقرة أم متوتة ، والسبب هو التناقض في المصالح والرغبة في الاستفادة من ارتفاع أو انخفاض معدلات الإنتاج ، لذا فلا يمكن القول إن العلاقات النفطية بين البلدين كانت تخضع حكماً للتوترات السياسية - وإن كان ذلك صحيحاً في بعض الفترات - باعتبار أن ما يحكم تلك العلاقات هو المصالح وحسب .

فكل من إيران وال سعودية من البلاد المنتجة للنفط ، وتعتمدان عليه كمصدر دخل أساسى ، وخلال الفترة الممتدة منذ عام 1973 حتى عام 1979 كانت العلاقات النفطية بين البلدين قد شهدت توترات عديدة بسبب سياسات إيران النفطية التي ترفض الالتزام تارة بمعدلات الإنتاج المتفق عليها من قبل الأعضاء في منظمة أوبك ، وتارة بتلاعيبها بالأسعار هبوطاً وصعوداً ، وتارة أخرى سوهو الأهم آنذاك - لرفضها حظر النفط عن الدول الداعمة لإسرائيل أثناء حرب عام 1973، ومبررها ذلك بأن النفط وسيلة اقتصادية وليس سياسية ، الأمر الذي أحدث فجوة بين دول الخليج المصدرة للنفط ، وعلى رأسها سعودية ، وبين إيران طيلة العقد السابع من القرن العشرين<sup>(1)</sup> .

وجاءت بداية عام 1979 لتضع نهاية لمرحلة كاملة من العلاقات بين المملكة وإيران ، فالنظام الإيراني الجديد أشار إلى أنه قد يلجأ إلى الحد من إنتاج نفطه مع السعي نحو الحصول على أسعار أعلى ، وهو ما يعني أنه يتعين على المملكة الضغط على بلادن أوبك الأخرى للسيطرة على الأسعار ، غير أن الأسعار ارتفعت من 18 دولار للبرميل إلى 28 دولار للبرميل عام 1979 م ، وكان ذلك رد فعل لنجاح الثور في إيران ، غير أن سوق النفط التي كانت تعاني أزمة آنذاك لم تحتمل هذه القفزة في الأسعار مما أدى إلى هبوط الأسعار ، وتم تقاضي حدوث مواجهة مباشرة بين السعودية وإيران حول أسعار النفط<sup>(2)</sup> .

وبعدما بدأ الإنتاج الإيراني في الانخفاض عام 1978 نتيجة لإضرابات عمال النفط تأييداً للثورة، رفعت السعودية إنتاجها، الذي كان 7.1 مليون برميل يومياً في سبتمبر 1978، إلى 10.4 مليون برميل يومياً بحلول يناير من العام نفسه، أي بقفزة 46 بالمائة، وذلك لتعويض خسارة السوق العالمية من النفط الإيراني . وعلى الرغم من أن النفط الإيراني عاد إلى السوق العالمية ، فإن السعودية تابعت انتاجها من النفط المرتفع عن المستوى التقليدي وهو 8.5 مليون برميل يومياً. وقرار السعودية بالمحافظة على إنتاج مرتفع عن المستوى العادي، سبب في زيادة المعروض من

(1) سعيد باديب ، العلاقات السعودية - الإيرانية ، مرجع سابق ذكره ، ص 84 - 86 .

(2) انظر : سيد جلال الدين المدني ، تاريخ إيران السياسي المعاصر ، منظمة الإعلام الإسلامي ، طهران ، ط 1 ، 1993 م ، ص 240 - 242 .

نفط أو بكم في عام 1979، وصل إلى 30.8 مليون برميل يومياً من 29.2 مليون برميل يومياً في العام 1978 على الرغم من انخفاض بمقابل مليوني برميل يومياً من إنتاج إيران<sup>(1)</sup>.

وبعدما قررت السعودية مواصلة الإنتاج على مستوى مرتفع ، بدأت بتقديم أسعار منخفضة عن أسعار منافسيها . ونجحت سياسة السعودية هذه بالإنتاج المرتفع في مواجهة سوق ضعيفة في العام 1980 ، في التسبب في تقليص الإنتاج الإيراني من 4 ملايين برميل يومياً في سبتمبر 1979 إلى 1.3 مليون برميل في أغسطس 1980<sup>(2)</sup>.

وبما أن النفط هو المصدر الرئيسي لإيران والمصدر الأساس لواردات العملات الأجنبية، فقد كان واضحاً أن مثل هذا الخفض يهدف إلى شل الاقتصاد الإيراني . ويمكن تقدير حجم التراجع الحاد في الصادرات الإيرانية إذا أدركنا أن إيران كانت تنتج قبل الثورة حوالي 6 ملايين برميل يومياً من النفط، وتتصدر حوالي 5 ملايين برميل يومياً ، وبحلول أغسطس 1980 تراجع الإنتاج الإيراني إلى الرابع والتصدير إلى السبع عن المستويين السابقين . أما الجانب الآخر للخسائر

**الإيرانية فكان الزيادة في مبيعات السعودية<sup>(3)</sup>**

وينبغي التأكيد على أن هذه الزيادة في إنتاج السعودية جرت في مواجهة سوق ضعيفة، وفي مواجهة تراجع في إنتاج جميع البلدان الأخرى المنتجة للنفط. ففي الشرق الأوسط، انخفض إنتاج النفط غير (السعودي) بين 1978 و 1980 من 20.5 إلى 17.9 مليون برميل يومياً) فيما زاد إنتاج السعودية حوالي 20 بالمائة (من 8.3 إلى 9.9 مليون برميل يومياً)<sup>(4)</sup>. وتتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الإنتاج والتصدير للسعودية جرت في ذروة أزمة الرهائن الأمريكيين التي بدأت في نوفمبر 1979.

وعندما اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية ، وفر ذلك للسعودية فرصة أخرى لمتابعة زيادة حصتها من السوق النفطية، وهذه المرة على حساب العراق وإيران ، فبعد أيام قليلة على بدء الحرب خرج حوالي 4 ملايين برميل يومياً من النفط العراقي والإيراني من السوق النفطية. هذا الواقع منح السعودية فرصة لمتابعة سياسة الإنتاج المرتفع<sup>(5)</sup>.

(1) انظر : جاسم خالد السعدون ، العلاقات الاقتصادية العربية - الإيرانية الراهنة ، في كتاب : العلاقات العربية - الإيرانية - الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 – 150 .

(2) المرجع السابق ، ص 151 .

(3) انظر : مركز الحرمين للإعلام الإسلامي ، سياسة السعودية النفطية أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، موقع الحرمين على شبكة الإنترنت : <http://www.alhramain.com/text/drasat/derasat.htm>

(4) المرجع السابق .

(5) انظر : جاسم خالد السعدون ، العلاقات الاقتصادية العربية - الإيرانية الراهنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 .

وفي عام 1981م تضاعفت أسعار النفط وواصلت ارتفاعها حتى بلغت 34 دولار للبرميل ، ثم بدأت أسعار النفط تتراجع بصورة سريعة ومفاجئة ، إذ انخفض سعر البرميل من 34 دولار إلى 10 دولارات بصورة غير مسبوقة . ولمعالجة هذا الوضع قامت دول أوبك بعد محاولات للدفاع عن أسعار النفط ، وأهمها تخفيض الإنتاج ، إلا أن دخول منتجين جدد إلى عالم النفط ، والخلافات بين أعضاء الأوبك حول حصة الإنتاج أدى إلى حالة من الفوضى في الأسواق النفطية ، وتحملت السعودية باعتبارها أكبر المنتجين في أوبك خسائر كبيرة وقبلت أن تؤدي دور (المنتج المرن) ، أي وسطية الإنتاج ، لتأمين حصة عادلة في السوق النفطي ولكي تعيد هيكل الأسعار إلى حالة مقبولة بسبب فائض الإنتاج وذلك بتخفيض إنتاجها من 10 مليون برميل يومياً في عام 1980م إلى 6 مليون برميل يومياً في أواخر عام 1982م<sup>(1)</sup>.

لقد تعددت الأزمات التي عانت منها منظمة أوبك ، ولكن أزمنتها الحقيقة تعود إلى بداية الأخذ بنظام حصة الإنتاج عام 1983 حيث كان من الواضح أن مكانة المنظمة في السوق في تراجع مستمر لعدة أسباب أهمها<sup>(2)</sup>:

- سياسة الدول المستهلكة الرئيسية للنفط المكونة لوكالة الطاقة الدولية .

- عدم الالتزام بالحصة كنهج ثابت في سياسة أعضاء أوبك .

وانعكست هذه العوامل ، إلى جانب الحرب العراقية – الإيرانية ، على طبيعة العلاقات داخل الأوبك ، والتي أدت إلى انقسامات حادة بسبب تناقض المصالح والأهداف . وانضممت إيران إلى الجناح الثوري ضد المعتدلين بقيادة السعودية ، فيبينما كانت تطالب السعودية وبقية الدول الخليجية بأسعار معندة تناسب وحجم الطلب ، كانت إيران (الجناح الثوري) تطالب بارتفاع مستمر لأسعار النفط العالمية .

ويمكن القول إن عقد الثمانينات شهد تنافساً قوياً بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ، لأسباب سياسية غالباً ، وبالذات بين السعودية وإيران الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الإنتاج النفطي من جانب أحدهما ضد الآخر للتحكم في أسعار النفط العالمية وهو ما انعكس في هبوط الأسعار أكثر من مرره خلال هذا العقد .

ومع بداية عام 1989 شهدت سوق النفط انتعاشًا ملحوظاً ، حيث ارتفع سعر البرميل من 17 دولار ، بعد أن كان في عام 1988 13.5 دولار ، ومع هذا التحسن الملحوظ في الأوضاع كانت الفرص مواتية لرفع سقف إنتاج المنظمة عن المستوى السابق الذي بلغ 20.5 مليون برميل يومياً<sup>(3)</sup>.

(1) انظر : وليد الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، مرجع سابق ذكره ، ص 36 - 41 .

(2) انظر : فتحي العفيفي ، الخليج العربي ، (النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي) ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2003 ، ص 226 .

(3) المرجع السابق ، ص 227.

**المبحث الثاني**  
**العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية**  
**خلال الفترة 1990م - 2001م**

مقدمة :

بعدما انتهاء العقد الثامن من القرن العشرين بكل ما حمل في رياحه من أزمات وحوادث وتوترات وحرب مدمرة ، انعكست بآثارها على كافة دول المنطقة الخليجية ومجمل الشرق الأوسط ، وبعد أن تتفتت العديد من الأنظمة العربية في الخليج - على رأسها السعودية - الصعداء بانتهاء حرب العراق وإيران ، ومضت قدماً نحو بناء نظام أمن خليجي جديد يقوم على الحوار والدبلوماسية بدل النزاع والصراع ، جاء عقد التسعينات ليحمل في طياته رياحاً للتغيير أيضاً ، فكان المشهد الخليجي (العربي) - الإيراني على النحو التالي :

- أصبب العميق الإيراني في صميمه ، إذ لأول مرة تخضع المسألة الدينية في إيران إلى إعادة النظر بل والتجربة على الإسلاميين المحافظين من حملة النظام الخميني منذ العام 1979م ، ووسمهم بالجمود والتردي على كافة الصعد .

ولما كان العالم من حول إيران يتغير ، كانت إيران نفسها تتغير بعدما تبادلت نخبتها مواقعها القيادية ، فصعد خامنئي من رئاسة الدولة إلى الإرشاد ، وانقلب رفسنجاني من رئاسة الشورى إلى رئاسة الدولة ، الأمر الذي انعكست دلالاته على علاقات إيران الخارجية في إطار خطتها لإعادة بناء اقتصادها الذي تمزق بسبب حربها مع العراق ، فضلاً عن الدعوة لإجراء إصلاحات سياسية بنوية داخلية تصب في صميم إشراك الأمة الإيرانية في سياسة الحوار "والشورى" . بكلمات أخرى بدأت إيران تتلمس حاجتها للتعامل مع الواقع بكل واقعية بعيداً عن الأيديولوجيا والشعارات الأيديولوجية سعيًا نحو التغيير الداخلي والخارجي<sup>(1)</sup> .

- إقليمياً تفكك التحالف الذي جمع بين العراق ودول الخليج العربي الأخرى ، لا سيما الكويت والإمارات ، بفعل الاختلاف حول جملة قضايا أساسية ، أهمها : رفض ضم العراق إلى عضوية المجلس الخليجي ، واتهام العراق لكل من الكويت والإمارات بإغراق السوق النفطية ، والتسبب في تدهور الأسعار ، فضلاً عن اتهامه للكويت بسحب كميات من النفط من حقل الرميله الحدودي، إضافة إلى عدم استعداد دول الخليج العربي لمعاقبة سوريا على دعمها لإيران بتنقيص نفوذها في لبنان<sup>(2)</sup> .

- بدت إعادة تشكيل التحالفات جزءاً من ظاهرة أعم شملت الوطن العربي ، وتركته بحلول الربع الأول من عام 1989م موزعاً بين ثلاثة تجمعات : في المشرق مجلس التعاون العربي

(1) نيفين عبد المنعم ، صنع القرار في إيران و العلاقات العربية - الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، 226.

(2) انظر: جلال معرض ، غزو الكويت وحرب الخليج الثانية 1990-1991 ، في موسوعة أحداث القرن العشرين ، دار المستقبل العربي ، القاهرة 2000م ، ج 4 ، التزاعات المسلحة ، ص ص 565-572 .

بعضوية مصر والعراق والأردن واليمن ، وفي المغرب اتحاد المغرب العربي بعضوية الدول المغاربية ، فضلاً عن مجلس تعاون دول الخليج .

ورغم انعقاد قمة بغداد العربية في مايو 1990م ، إلا أنها حركت من الهواجس أكثر مما هدأت على ضوء تطلع العراق إلى دور إقليمي أكبر ، أضف إلى ذلك أن إيران هاجمت بشدة قمة بغداد لأسباب عديدة منها تأكيد القمة على الحق التاريخي للعراق في شط العرب ، واعتبرت إيران القمة أداءً للدفاع عن الرئيس العراقي وحمايته<sup>(1)</sup> .

- دولياً ، بدأ الغرب - وبالتحديد الولايات المتحدة - يعيد حساباته فيما يخص العراق على ضوء أمريين أساسيين : تزايد القدرات العسكرية العراقية التي ساهم الغرب نفسه في بنائها ، وتصاعد هجوم العراق على السياسيتين الأمريكية والإسرائيلية وما ارتبط بذلك من تهديدات عراقية - إسرائيلية متبادلة قبل احتلال الكويت<sup>(2)</sup> .

محمل تلك الأوضاع والتغيرات الاستراتيجية والخطيرة على منطقة الخليج والنظام العربي والشرق الأوسط عموماً ، انعكست بإنجازاتها على العلاقات السعودية - الخليجية والعربية ، وبالتحديد على السعودية ، فاندلعت أزمة الخليج الثانية نتيجة المتغيرات المذكورة آنفًا ، واندلعت معها أزمة النفط ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، كما تفاقمت أزمة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ، كذلك شهدت فترة التسعينيات عودة إيران إلى حضن منظمة المؤتمر الإسلامي بعد عزلة استمرت أكثر من عقد من الزمان ، ثم بدأ الحديث عن تواليات استراتيجية جديدة بين القوى في منطقة الخليج ، على ضوء غياب العراق كقوة إقليمية من المنطقة وبروز ثنائية القطبية الإقليمية ، السعودية وإيران ، مع هيمنة القطب الدولي الأول ، الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات الخليج وثرواته وحتى التأثير على صناعة القرار الإقليمي بالخليج حسبما تهوى وتشتهي .

على أي حال ، سيتناول الباحث في هذا المبحث العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية خلال فترة التسعينيات في ضوء المتغيرات التي فرضتها الأحداث الدولية والإقليمية والثنائية بين الطرفين ، وألقت بظلالها على العلاقات بصورة أو بأخرى من خلال تبع تلك العلاقات عبر العوامل المتغيرة الملخصة في المطلب التالى :

**المطلب الأول : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الدولي.**

**المطلب الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الإقليمي .**

**المطلب الثالث : العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية على الصعيد الثنائي.**

(1) انظر : فتحي العفيفي ، الخليج العربي (النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي) ، مرجع سبق ذكره ، ص 145 .

(2) انظر : جلال معاوض ، غزو الكويت وحرب الخليج الثانية 1990-1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 567 .

### **المطلب الأول : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الدولي.**

توصلت التفاعلات السعودية الإيرانية خلال فترة التسعينات على الصعيد الدولي المتمثل في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مع نشاط ملحوظ على إطار منظمة المؤتمر الإسلامي حيث أدت عودة فعالية إيران داخل المنظمة إلى تطور علاقاتها مع السعودية ، فيما يلي رصد لإبرز التطورات في العلاقات السعودية الإيرانية على صعيد هذين التنظيمين الدوليين .

#### **أولاً : منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)**

مع بداية التسعينات سعت معظم الدول الأعضاء في أوبك إلى رفع إنتاجها اليومي ، إذ حققت السعودية بعض النجاحات ولكن احتاج ذلك فترة زمنية طويلة ، بسبب انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط وزيادة المنافسة بين الدول ، لا سيما السعودية وإيران والإمارات والعراق<sup>(1)</sup>.

وارتفع معدل إنتاج السعودية اليومي في عام 1990م إلى 8.1 مليون برميل ، مقابل ارتفاع مناسب لإيران في نفس الفترة ، وقد صاحب الأشهر الأولى لأزمة الخليج تحسن في الأسعار ما لبث أن تضاءل بعد التدخل الدولي وتنظيم أطراف السوق ، ورفع السعودية لإنتاجها بشكل ساهم في تعويض النقص الحاصل في الإمداد ، فيما كانت سياسات إيران النفطية بدت تتحسن لصالح دول منظمة أوبك ، الأمر الذي انعكس على علاقات جيدة مع السعودية والدول الخليجية الأخرى<sup>(2)</sup>.

ومنذ عام 1991م وحتى عام 1996م استمر إنتاج السعودية بمستوى يزيد قليلاً عن 8 مليون برميل يومياً ، وقد شهد عام 1996م تحسناً في الأسعار يعود لنمو الطلب العالمي<sup>(3)</sup>.

لكن الوضع انعكس كلياً في النصف الثاني من عام 1997م حتى عام 1998م ، حين ظهرت أزمة جديدة في أسعار النفط ، فتأثرت بها كل من إيران والSaudi بشكل خاص ، إذ أدى وصول سعر البرميل لأقل من عشرة دولارات إلى توقف جزء كبير من المشروعات التنموية في إيران فأحدث نوع من الانكماش الاقتصادي ، وزاد من نسبة البطالة ، فيما تأثرت السعودية أيضاً وواجهت أزمات اقتصادية ليست بأقل من منافستها إيران .

وفي الفترة الممتدة بين عامي (1999-2001) ارتفعت أسعار النفط من جديد ، إذ تجاوز سعر البرميل 25 دولاراً ، وأحدث قدرًا من الانتعاش الاقتصادي في كلا البلدين وفي مختلف البلاد المصدرة للنفط في أوبك واستفادت إيران كثيراً من هذا الارتفاع الذي انعكس على مؤشرات التنمية

(1) انظر : ماجد عبد الله المنيف ، السوق النفطية : الدروس والتحديات واستشراف المستقبل ، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 8-10 يوليو 1993، ص 292 .

(2) المرجع السابق ، ص 230 .

(3) انظر : عبد الله السلامة ، السياسة النفطية السعودية ، من كتاب السياسة الخارجية السعودية للمملكة العربية السعودية في مائة عام ، مرجع سابق ذكره ، ص 633 .

الاقتصادية الإيرانية ، إذ تراجعت معدلات التضخم إلى 12% بعد ما بلغت في أواسط التسعينات أكثر من 31% ، وتم تحقيق فائض مالي كبير من النقد الأجنبي ، وتحقق استقرار ثابت للعملة الإيرانية (الريال) أمام الدولار الأمريكي منذ عشرين عاماً<sup>(١)</sup> .

ومجمل هذا التحسن في السنوات السابقة ، والذي ظهرت تداعياته على الاقتصاد الإيراني والسعودي في نهاية التسعينات انعكس بتداعياته على العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بين البلدين ، إذ شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية تقاربًا واضحًا وتميزًا ظاهرًا ظهرت ملامحه منذ تولي الرئيس الإيراني خاتمي لمقاليد الحكم في إيران إذ امتازت العلاقات النفطية والاقتصادية بين البلدين بتطور ملحوظ ، فضلًا عن توحيد منهج التعامل مع السياسة النفطية سواء بخصوص الأسعار أو الإنتاج وطرق توريدتها للخارج .

#### **ثانياً : العلاقات السعودية الإيرانية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي**

تعد منظمة المؤتمر الإسلامي المنظمة الدولية الوحيدة في العصر الحالي التي تقوم على أساس الدين . وجاء تأسيسها من قبل الدول الإسلامية لتجسد المفهوم الإسلامي للأمة . وكانت فكرة الجامعة الإسلامية قد نادى بها جمال الدين الأفغاني (1839 — 1897) وتلميذه محمد عبده (1849 — 1905) ، ثم جرى تطويرها وتبنيها من قبل الفقهاء والزعماء الدينيين في العالم الإسلامي في القرن العشرين ، وفي الأربعينات والخمسينات كانت هناك محاولات قامت بها السعودية والجزء المسلم من شبه القارة الهندية لتأسيس منظمة إسلامية عالمية ، للحد من انتشار الأنظمة العلمانية في العالم الإسلامي.

وفي عام 1967 تغيرت الوضعية بشكل دراماتيكي بعد العدوان الإسرائيلي على مصر والأردن وسوريا واحتلال أراضٍ عربية واسعة ، إضافة إلى وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية . إذ كانت حرب يونيو 1967 صدمة للمسلمين ، وخاصة الاحتلال الأماكن المقدسة في القدس والخليل . واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية حتى جاء حريق المسجد الأقصى بتاريخ 21 أغسطس 1969 فأثار هيجانًا في الشارع الإسلامي ، مما جعل الدول الإسلامية تعقد أول قمة إسلامية في 22 سبتمبر 1969 في الرباط . وحضرت القمة وفود 25 دولة

<sup>(١)</sup> انظر : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، خاتمي 00 ومأذق الاقتصاد الإيراني ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

إسلامية كان في مقدمتها كل من إيران وال السعودية . ورغم أن الناشطات والخطابات تركزت على إنقاذ المسجد الأقصى والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والقدس وتحرير فلسطين ، ولكن أكبر إنجازات القمة كان اتخاذ قرار بتعزيز التضامن والتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والمعنوية <sup>(1)</sup> .

وخلال السنوات 1970 – 1972 عقدت عدة مؤتمرات ، ففي مؤتمر كراتشي (26 – 28 ديسمبر 1970) تم وضع مبادئ أساسية وأهداف بحاجة إلى مناقشة تفصيلية لصياغة متفق عليها . وفي مؤتمر وزراء الخارجية في جدة (29 فبراير – 4 مارس 1972) تمت مناقشة المبادئ العامة ومواد الميثاق حتى أخذ شكله الأخير كميثاق لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، والذي قبلته كل الدول الأعضاء . وساهم في مناقشاته علماء ومفكرون وسياسيون وحقوقيون مسلمون من شتى البلدان الإسلامية . الجدير بالذكر أن الميثاق تبني كلياً المبادئ العامة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

من الملاحظ أن جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تعود إلى مجموعة دول العالم الثالث أو تسمى بالدول النامية . وأن العامل المشترك الآخر هو أنها قد عانت كلياً أو جزئياً من الاستعمار ، وأنها تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية . بعد مرحلة الاستعمار ونشوء الدول القومية في العالم الإسلامي ، وتمتعها بالاستقلال السياسي والاقتصادي ، لم يكن هناك تفكير بال الحاجة إلى التضامن بين الشعوب الإسلامية . وفي العقود الثلاثة الأخيرة ، ظهر أن تجديد الروابط التاريخية والأيديولوجية تدريجياً بين الدول الإسلامية هو الخطوة الضرورية الأولى نحو إبراز قوة سياسية واقتصادية <sup>(2)</sup> .

(1) انظر : صلاح عبد الرزاق ، العالم الإسلامي والغرب ، دراسة في القانون الدولي الإسلامي ، دار الإسلام للنشر ، لندن ، 1999 ، ص 121 .

(2) انظر : دار الإسلام ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، موقع دار الإسلام الالكتروني : <http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhl/alaam/data/fihrist.htm>

### منظمة المؤتمر الإسلامي والدور السعودي والإيراني :

ارتبط اسم منظمة المؤتمر الإسلامي بالسعودية ، ارتباطاً عضوياً وثيقاً للدور الذي قامت به السعودية ليس فقط في تأسيس المنظمة ، بل في دعمها ومساندتها منذ نشأتها في جميع القضايا والمواضف التي تبنتها المنظمة ، وبال مقابل كان لإيران أهداف سياسية تتعلق في إبراز الدور الإسلامي ومقارعة السعودية إقليمياً ، وكان لها دور بارز في تأسيس المنظمة ومساعدتها في فترات مختلفة<sup>(1)</sup> .

ورغم أن إيران عانت من عزلة كبيرة إسلامياً منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م ، إلا أنه وبعد عشرين عاماً من قيام الثورة ، استردت مكانتها داخل المنظمة ، ونجحت في كسر هذه العزلة من خلال الحشد الكبير من ملوك ورؤساء دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذين اجتمعوا في طهران في 9-11 ديسمبر 1997م ، في القمة الإسلامية الثامنة لهذه المنظمة ، فقد وافقت إيران على كافة الشروط لخدمة المؤتمر ولإرضاء الحاضرين من أجل إنجاح القمة الإسلامية .

وقد كانت القمة بمثابة نجاح كبير لإيران ، فقد نجحت في جمع الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر الإسلامي ، مما استدعي أن تتحلى إيران بمثل هذه الحكمة ، وكان أمراً بالغ الأهمية أن تستقبل إيران ولی العهد السعودي (الأمير عبد الله) ، فقد كان من الصعب تصور غياب السعودية عن اجتماع قمة المنظمة ، ولهذا الموقف السعودي معانٍ كثيرة ، فقد استغلت السعودية وصول الرئيس المعتمد (محمد خاتمي) إلى موقع الرئاسة ، لأجراء اتفاق سياسي مع إيران كما استغلت الفرصة الإيجابية لتوجيه رسالة للولايات المتحدة للتغيير عن خيبة أملها وانزعاجها الشديد عن دعم واشنطن للسياسة الإسرائيلية بلا قيد أو شرط<sup>(2)</sup> .

وكانت زيارة ولی العهد السعودي إلى إيران تظاهرة سياسية كبيرة من قبل القيادة السياسية الإيرانية ، وقد التقى ولی العهد آنذاك مرشد الثورة الإسلامية آیة الله السيد علي خامنئي ، وعبر الطرفين عن حجم التفاهم بين البلدين حيال مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية . وبالفعل نجحت إيران في استغلال المؤتمر الذي عقد على أراضيها ، وكذلك رئاستها للدورة الثامنة لقمة لمدة ثلاثة سنوات انتهت عام 2001 ، في اتخاذ عدة خطوات هامة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، كان من شأنها ترسیخ الدور الإيراني على مستوى العالم الإسلامي<sup>(3)</sup> .

(1) انظر : جميل محمود مرداد ، أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي ، من كتاب السياسة الخارجية السعودية في مائة عام ، مرجع سبق ذكره ، ص 298.

(2) المرجع السابق ، ص 299 .

(3) انظر : مختارات إيرانية ، مركز الأهرام ، العدد الثاني ، سبتمبر 2000م ، ص 49

## المطلب الثاني : العلاقات السعودية الإيرانية على الصعيد الإقليمي

### حرب الخليج الثانية :-

لم تكن أزمة الخليج الثانية التي اندلعت بغزو العراق للكويت في 2 أغسطس 1990 ، هي الأولى بين الطرفين ، ولكنها بالضرورة كانت الحاسمة لكل أسباب الخلاف والنزاع المستمر بينهما منذ مطلع القرن العشرين ، إذ تعود أسباب الخلاف - وحسب أكثر الآراء التاريخية انتشارا - إلى عام 1899م عندما قامت بريطانيا بإبرام اتفاقية مع مشايخ الكويت ، حيث كانت العراق تعتبر الكويت جزءاً منها<sup>(1)</sup>.

وعليه ، بدأت الخلافات تبرز بين الطرفين منذ تلك اللحظة ، وكانت المطالبات مستمرة من جانب العراق بتلك المحافظة (الكويت) من وجهة نظره ، واستمرت تلك الحالة منذ عهد الملك فيصل ونوري السعيد ومروراً بعد الكريم قاسم وأزمة عام 1961م ، عندما رفض العراق الاعتراف باستقلال الكويت ، ووصولاً إلى الأزمة الأخيرة .

ويمكن القول إن أزمة الخليج الثانية كانت تتخطى في ثناياها على أسباب ثنائية بين العراق والكويت ، إدراها موضوعية وأخرى أيديولوجية<sup>(2)</sup> ، أما الموضوعية فتمثل ثلاثة أبعاد وهي<sup>(3)</sup> :

- 1 - الخلاف الحدودي بين الدولتين .
- 2 - قضية الديون .
- 3 - مشكلة أسعار النفط .

إلى جانب قضايا ثانوية أخرى تدرج تحت باب الأبعاد السابقة .

أما الأسباب الأيديولوجية ، فتمثل الخلاف الفكري والأيديولوجي الذي يرتكز عليه الطرفان في تسيير شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية ، وهو تناقض واضح من خلال اعتماد العراق على المبادئ القومية التحررية (الثورية) ، بينما تعتمد الكويت على الفكر الغربي الليبرالي والعلاقات التقليدية مع الغرب منذ ما قبل الاستقلال<sup>(4)</sup> .

(1) انظر : عبد اللطيف الرعد ، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة أم درمان ، السودان ، 1999م ، ص 96 .

(2) انظر: غازي النهار ، القرار السياسي الخارجي تجاه أزمة الخليج العربي ، المؤلف ، عمان ، 1992م ، ص 18.

(3) انظر في هذا الخصوص :

- المرجع السابق ، ص 17-18 .

- عبد اللطيف الرعد ، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية ، مرجع سابق ، ص 106 .

(4) انظر : حسين عبد الرزاق ، الزلزال ، مجلة اليسار ، العدد 7 ، سبتمبر 1990م ، ص 10-13 .

زالت حدّة الخلاف الحدودي بين الدولتين وأهميته خلال الحرب العراقية - الإيرانية ، عندما أتّهم العراق الكويت باستغلال انشغاله في حربه مع إيران ، وقيامها بسحب كميات هائلة من النفط العراقي عبر حقل الرميلة وبواسطة أنابيب ضخ صنعت خصيصاً لهذه الغاية استورتها الكويت من الولايات المتحدة وإنجلترا ، وبعلم الآخرين<sup>(1)</sup>. وحقل الرميلة هو نقطة النزاع الحدودي الذي يمتد في جزئيه بين الدولتين . فضلاً عن ذلك كان العراق يعتبر أن الأموال التي استدانها من الدول الخليجية ، خصوصاً الكويت هي فاتورة دفاعه عن الخليج العربي ، كونه كان يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي ، ولذا كان واجب الدول الخليجية - كما يرى العراق - أن تشطب هذه الديون عن الحكومة العراقية<sup>(2)</sup>.

و يمكن القول أن تضافر جملة العوامل الداخلية والخارجية ، مُمثلة بقضايا الحدود بين الطرفين وحقوق استخراج النفط من حقل الرميلة ، وإغراق السوق العالمية بالنفط الفائض عن الحاجة ، والرغبة في تأمين منفذ للعراق على مياه الخليج ، وموضوع الديون الخارجية ، وتوزيع الثروة العربية على أساس عادل ، إلى جانب قضايا ( خارجية ) دولية تلخصت في معارضة الوجود العربي في المنطقة والوقوف ضد الإمبريالية الرأسمالية الأمريكية ... ، كل هذه العوامل وغيرها شكلت حقيقة دوافع جامحة لدى القيادة العراقية لاجتياح الكويت في (2) أغسطس عام 1990م<sup>(3)</sup> .

إن كل ما سبق ، يدعم فرضية أن الخلاف الثاني بين العراق والكويت ، لم يكن ليبي في إطار عربي أو إقليمي على الأقل مما يعني بالضرورة تصدير الأزمة دولياً ، حتى تُمسى أزمة دولية تبحث عن تصعيد وتيرتها قبل البحث عن حل لها في الإطار المصغر .

وفي صبيحة الثاني من أغسطس من العام المذكور قام العراق باجتياح الكويت ، واستطاع في أقل من ثمان ساعات من احتلالها احتلالاً كاملاً والإعلان عن قيام حكومة ثورية مؤقتة<sup>(4)</sup>. وعلى الفور تدخلت الولايات المتحدة في مجلس الأمن بعد الاجتياح ونددت بالعراق ، وكانت أولى خطواتها التي اتخذتها في المنطقة بعد هذا الاجتياح هو الضغط على بعض أعضاء الجامعة العربية لتقديم مشروع قرار يدين العراق في مجلس الأمن ، وهو ما حصل فعلاً حيث صدر القرار رقم (660) في الثاني من أغسطس من عام 1990.

(1) انظر : تقرير ، أمن النفط : السعودية والزلزال الكويتي ، مجلة سوراقيا ، العدد 435 ، 1994م ، ص 25 .

(2) انظر : عبد اللطيف الرعدود ، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية ، مرجع سابق ، ص 46 .

(3) انظر : المرجع السابق ، ص 40 - 48 .

(4) عبد الخالق عبد ربه ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 148 ، 1999 ، ص 69 .

الأمر الذي يعني تقديم المعوقات الأولية لإفشال أي جهود عربية فردية كانت أم جماعية وهو ما حدث بالفعل ، فقد فشلت الأنظمة العربية والجامعة العربية في احتواء الأزمة عربياً ، مما دفع بها إلى الإطار الدولي مثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية ، إذ سارت الأخيرة إلىقيادة مجريات الأزمة فحشدت الأساطيل والجيوش على الساحة العربية ممثلة بأكثر من ثلاثين دولة ، وبدأت مع بريطانيا وفرنسا بشن غارات جوية صباح يوم السابع عشر من يناير 1991م وامتدت حتى الثامن والعشرين من فبراير ، وقد أسفرت هذه الحرب عن هزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت<sup>(1)</sup> .

### **الموقف السعودي من حرب الخليج الثانية :**

لم تبادر السعودية خلال الأيام الأولى للأزمة إلى شجب الغزو العراقي أو إدانته ، واكتفى البيان الصادر عن دول مجلس التعاون الخليجي في الاجتماع الطارئ الذي انعقد في 3 أغسطس بعد اجتماع دول الجامعة العربية ، بالمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى أماكنها ، وعدم الاعتراف بالنتائج المترتبة على العدوان العراقي على الكويت .

وفي ظل هذه الأزمة ، كانت السياسة السعودية قد توخت تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية<sup>(2)</sup> :

- **الهدف الأول:** الانسحاب العراقي الكامل من الكويت .
  - **الهدف الثاني:** عودة الحكومة الكويتية إلى الحكم ، لكونها تستند ، كسائر النظم الخليجية ، إلى مصدر واحد للشرعية .
  - **الهدف الثالث:** السعي لوضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد ، في المستقبل .
- ومن الواضح ، أن الموقف الثابت للمملكة لم يتغير خلال مراحل الأزمة ، وكان قوامه<sup>(3)</sup> :
- تأكيد الانسحاب الفوري للقوات العراقية من جميع الأراضي الكويتية ، من دون قيد أو شرط .
  - وعودة السلطة الشرعية ، المتمثلة في حكومة الكويت . واستطراداً ، عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 2 أغسطس 1990.

- انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة ، مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على أي دولة عربية خل菊ية أخرى .

وفي المجال العربي ، نشطت المملكة العربية السعودية وبقى دول مجلس التعاون الخليجي ، في زيادة التعاون العسكري والتنسيق ، مع كل من سوريا ومصر .

(1) محمد الأطرش ، أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 40 ، 1992 ، ص 155 .

(2) جلال معاوض ، غزو الكويت وحرب الخليج الثانية 1990-1991 ، مرجع سابق ، ص 582 .

(3) انظر : مجلة الدفاع المصرية ، مقال بعنوان "النظام العربي وأزمة الخليج" ، العدد الصادر في نوفمبر ، 1990 .

ومنذ البداية ، شاركت القوات الجوية السعودية وعدد من الطائرات الكويتية والبحرينية والقطريه والإماراتية، في الحملة الجوية ضد العراق، بدمير الأهداف العراقية المهمة، داخل الكويت وشمالها ، مركزة على قوات الحرس الجمهوري ، ومراسك القيادة والسيطرة<sup>(1)</sup> .

وفي 17 ديسمبر 1991، ومع بدء الحملة الجوية ضد العراق وجّه الملك فهد بن عبد العزيز ، خلال اجتماعه بمجلس الوزراء ، كلمة قال فيها : "لقد شاعت إرادة الله ، أن يمتن حاكم العراق، صدام حسين، في إصراره على رفض كل القرارات العربية والإسلامية العادلة وقرارات مجلس الأمن التي تمثل الشرعية الدولية<sup>(2)</sup>. وبالتالي، عمل على إحباط كل الجهود المكثفة المتواصلة، التي بذلها قادة العالم وزعماؤه من أجل إنقاذ الموقف، وتجنيب المنطقة العربية ويات الحرب، التي أبى صدام حسين إلا أن يثيرها، برفضه القاطع سحب قواته من دولة الكويت، التي غزّاها فجر يوم الخميس، الثاني من أغسطس 1990. وحدث ما كان آنذاك، من قتل وتشريد، وانتهاك للحرمات والأعراض ، ونهب للثروات . ولا شك في أن العالم ، كان يتبع معنا كل النداءات والمناشدات ، التي تواصلت منذ الاحتلال ، وحتى يوم الأربعاء ، 16 ديسمبر 1991، أملاً بأن يستجيب صدام حسين لكل المناشدات والمحاولات، ويذعن لصوت الحق ونداء الضمير"<sup>(3)</sup> وأضاف الملك فهد قائلاً : "إن العمليات العسكرية التي بدأت فجر اليوم، لتحرير الكويت إنما تمثل سيف الحق وصوته الداعي إلى رفع الظلم ، وعودة الأمور إلى نصابها الصحيح ، كما أنها تمثل القرارات الدولية . ولقد سبق لي أن ناشدت الرئيس صدام حسين، في أكثر من موقع ومناسبة، أن يفيء إلى أمر الله، فيحقن الدماء، ويصون أرواح الأبرياء. لكنه أبى واستكير، وطغى وتجبر، وصم الآذان، ورفض الإذعان إلى نداء الحق والعدل والسلام. ولهذا، كان لا بدّ من تخطيط الأمور، وتتنفيذ القرارات القاضية بتحرير الكويت "<sup>(4)</sup> .

كما أعلنت الخارجية السعودية، في 17 ديسمبر 1991، "إن عملية تحرير الكويت، بدأت في الساعة الثانية وخمسين دقيقة، فجر السابع عشر من ديسمبر 1991، وذلك إنفاذًا للقرارات، العربية والإسلامية، وقرارات مجلس الأمن، القاضية بضرورة انسحاب القوات العراقية الغازية من الأراضي الكويتية، من دون قيد أو شرط، وعودة الشرعية إلى البلاد. وحيث إن كل الجهود والمبادرات والنداءات، التي بذلت ووجهت إلى حاكم العراق، صدام حسين، حتى اللحظة الأخيرة من الموعد المحدد لانسحاب القوات العراقية من الكويت، وهو الخامس عشر من ديسمبر الجاري، وما أعقب ذلك حتى فجر أمس — قد فشلت"<sup>(5)</sup> .

(1) انظر ، عبد الخالق عبد ربه ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مرجع سابق ذكره، 1999 ، ص72.

(2) انظر ، جريدة الحياة اللندنية ، 18 يناير 1991 .

(3) فؤاد مطر وآخرون ، موسوعة حرب الخليج ، اليوميات . الوثائق . الحقائق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1994 ، ص 311 .

(4) المرجع السابق .

(5) جريدة الحياة اللندنية ، 19 يناير 1991 .

وفي 19 ديسمبر ، أكدت المملكة العربية السعودية أنها استخدمت كل السبل لدفع العراق إلى الانسحاب من الكويت ، ولكنه رفض. كما أكد الملك فهد بن عبد العزيز "أنه لم يكن بُدًّ من قتال الرئيس صدام حسين ، بعدما استُفدت كل وسائل الحكم والتعقل ، في دفعه إلى الانسحاب من الكويت". وقال الملك فهد : "ليس من شرع الله قتل الأبرياء من المسلمين ، من أهل الكويت بدعوى تحرير فلسطين ، واستعادة المسجد الأقصى ". وشدد على أن قضية فلسطين ، واستعادة ثالث الحرمين الشرفين ، وهي شغlnا الشاغل ، وقضيتنا الأساسية"<sup>(1)</sup>

وأكَّدَتْ المُملَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ ، أَنَّ الْهَدْفَ مِنَ الْحَرْبِ ، هُوَ تَطْبِيقُ الْقَرَارَاتِ ، الَّتِي تَطَالَبُ بِانْسَحَابِ الْعَرَاقِ مِنَ الْكُوَيْتِ ، وَعُوْدَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُويْتِيَّةِ إِلَىِ الْحُكْمِ. جَاءَ ذَلِكَ فِي بِيَانِ أَصْدِرُهُ الْمَلِكُ فَهْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَنَقْلَتْهُ وَكَلَّةُ الْأَبْنَاءِ السُّعُودِيَّةِ ، فِي 21 دِيْسِمْبِرِ 1991 ، ذَكَرَ فِيهِ : "إِنَّ الْعَمَلَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ ، الَّتِي تَتَفَذُّ الْيَوْمَ ، كَانَتْ النَّتْيُوجَةُ الَّتِي لَا مَفْرَّ مِنْهَا ، لِلْإِجْمَاعِ الدُّولِيِّ عَلَىِ تَحْرِيرِ الْكُوَيْتِ ، وَتَطْبِيقِ الْقَرَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْدُّولِيَّةِ الَّتِي تَطَالَبُ بِانْسَحَابِ الْعَرَاقِ مِنَ الْكُوَيْتِ وَعُوْدَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُويْتِيَّةِ إِلَىِ الْحُكْمِ" ، ثُمَّ انسَحَابُ الْقَوَافِتُ التَّابِعَةُ لِصَدَّامِ حُسَينِ ، الَّتِي نُشِرَتْهَا عَلَىِ طُولِ الْحَدُودِ مَعَ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ. وَهَذَا الْأَمْرُ ، هُوَ السَّبَبُ الرَّئِيْسِيُّ وَرَاءَ دُعَوَةِ الْمُمْلَكَةِ لِلْقَوَافِتِ الْعَرَبِيَّةِ الْشَّقِيقَةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْقَوَافِتِ الدُّولِيَّةِ الصَّدِيقَةِ ، لِمَسَانَدَةِ الْقَوَافِتِ السُّعُودِيَّةِ عَلَىِ مَهْمَتِهَا فِي الدِّفاعِ عَنِ الْمُمْلَكَةِ وَمَؤْسَسَاتِهَا الْحَيَوِيَّةِ<sup>(2)</sup>. الجامعات الأردنية

### الموقف الإيراني من حرب الخليج الثانية: مع الرسائل الجامعية

كان لإيران حين الغزو مشاكل حدودية معلقة مع العراق، لم يستطع أي منها حسمها عن طريق الحرب كما كانت القوات العراقية تحتل مساحة واسعة من الأرضي الإيرانية (2500 كم<sup>2</sup>). إضافة إلى قضية الأسرى لدى الطرفين، فضلاً عن رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر لعام 1975، الخاصة بتحديد الحدود الجغرافية بينهما . وفي الوقت نفسه كانت علاقات إيران بالدول الغربية والخليجية تتسم بالتوتر لمساندة هذه الدول العراق على حربه ضد إيران<sup>(3)</sup> . وخلال الأيام الثلاثة الأولى، التي أعقبت الاجتياح العراقي للكويت اتخذت إيران موقفاً هادئاً إلى حد كبير وكان أول رد فعل إيراني ، هو وضع بعض وحدات البحرية الإيرانية، الموجودة في الخليج في حالة تأهب مع التأكيد أن ذلك ليس مؤشراً ولا تلميحاً إلى استئناف العمليات العسكرية ضد العراق . بل إن وسائل الإعلام الإيرانية أخذت تقلل من شأن التحرك العراقي، ووجهت انتقاداتها القاسية إلى حكومة الكويت ، ووصفتها بأنها مرتبطة بالدوائر الصهيونية والإمبريالية<sup>(4)</sup>. وقد أثار هذا الموقف الظن بأن إيران والعراق قد توصلتا إلى صفقة ما في شأن مستقبل الأوضاع في الخليج وإعادة صياغة التوازنات في المنطقة الخليجية بما يحقق مصالحهما معاً، على

(1) فؤاد مطر ، موسوعة حرب الخليج ، اليميات . الوثائق . الحقائق ، مرجع سبق ذكره ، ص 313 .

(2) وليد الأعظمي ، الكويت في الوثائق البريطانية ، دار نشر الرئيس ، بيروت ، 1991 ، ص 67 .

(3) وحيد عبد المجيد ، العلاقات الإيرانية - العربية ، أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، العدد 2 ، مارس 1990 ، ص 40-44 .

(4) المرجع السابق ، ص 42-44 .

حساب الأطراف الخليجية العربية الأخرى . وأن ذلك ناجم عن الاتصالات السابقة التي كانت قد بدأت بين البلدين بصورة مباشرة ، منذ 21 أبريل 1990، حين أرسل الرئيس العراقي، صدام حسين أول رسالة مباشرة إلى نظيره الإيراني هاشمي رفسنجاني ولم يُكشف عن مضمونها، في حينه<sup>(1)</sup>.

يضاف إلى ذلك الغموض الذي شاب الموقف الإيراني إزاء القرارات الدوليين اللذين اتخذهما مجلس الأمن ، في 2 و 6 أغسطس 1990. ففي 3 أغسطس 1990، أيدت إيران قرار مجلس الأمن رقم 660 الصادر في 2 أغسطس 1990، ونددت باحتلال العراق الكويت وطالبه بالانسحاب الفوري. وفي 7 آب، أيدت طهران فرض الحصار الاقتصادي على العراق بل دعت إلى الالتزام به وقبول هذا التأييد بارتياح من جانب الدول العربية.

لقد أدى هذا الموقف الإيراني إلى تحركات عربية لا سيما من قبل سورية الدولة العربية ذات العلاقات الخاصة بإيران والمتضررة - كذلك - من هذا التنسيق العراقي - الإيراني في حالة وجوده . ولذلك استقبلت دمشق وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي وباحتته في أوضاع الخليج . وفي 8 آب، بدأ الوزير الإيراني يشدد على أن بلاده، لا تقبل أي تغيير أو تعديل في الحدود الكويتية ، سواء في البر أو في البحر. وواكب ذلك انتقادات في الإعلام الإيراني لغزو العراق الكويت ، اتسمت بالشدة والوضوح<sup>(2)</sup>. وفي 9 آب، أعلنت إيران رفضها قرار العراق، ضد الكويت ، تحت اسم الوحدة الاندماجية. وقال بيان إيراني: "إن إيران بوصفها دولة كبرى في منطقة الخليج، لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية"<sup>(3)</sup>.

وفي تلك الأثناء، بدأت محاولات أمريكية من خلال تركيا ، لمعرفة مدى التزام إيران بقرار مجلس الأمن، الرقم 661، المتعلق بالحظر الاقتصادي على العراق، والتمهيد لإجراء اتصالات مباشرة بين طهران وواشنطن . إلا أن تلك المحاولات، لم تؤد إلى تغيير ملموس، سواء في خصوص العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(4)</sup> (القرارين 660، 661)، أو في صدد وضوح الموقف الإيراني من الالتزام بالحظر الاقتصادي ضد العراق . بيد أن ذلك لم يمنع إيران من تكوين رؤية أكثر تماسكاً تجاه الغزو العراقي اتضحت على لسان وزير خارجيتهما في 10 أغسطس 1990، حين أعلن رفض طهران أي تسوية للنزاع في الخليج تمكّن العراق من الاحتفاظ بجزيرتي ورقة وبوبيان الكويتيتين ، لأن ذلك سيكون استسلاماً للابتزاز<sup>(5)</sup>.

(1) انظر : عمر الشافعي ، آفاق الدور الإيراني ، أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليه 1991م ، ص ص 40-46.

(2) انظر : حسن أبو طالب ، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، أكتوبر ، 1990م ، ص 70 .

(3) المرجع السابق ، ص 72 .

(4) انظر : عمر شافعي ، آفاق الدور الإيراني ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

(5) انظر : عماد جاد ، دول الجوار الجغرافي ، حسابات المكسب والخسارة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، 1991 ، ص 77 .

وكان الرؤية الإيرانية أشد وضواحاً ، في تصريح الرئيس الإيراني ، رفسنجاني ، إذ قال: "إذا أسفر حل أزمة الخليج سلبياً ، عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان فإن القوات الإيرانية، ستتبارى إلى احتلال هذه الجزيرة . وعليه ترفض إيران أي حل سلمي يتضمن تعديلاً للحدود الإقليمية لأن أي تعديل حدودي سيشكل تهديداً لأمن إيران"<sup>(1)</sup>.

وفي صدد أسلوب الحل ، دعا ولائي إلى اعتماد حل يستند إلى التعاون الإقليمي لأنه الحل الوحيد الذي يضمن الأمن في الخليج مشيراً إلى أن أي تغير في الوضع الجيوسياسي في المنطقة ، سيُعد من وجهة نظر إيران ذاتيّة خطيرة على أمّتها القومي .

كما أعلن الرئيس هاشمي رفسنجاني ، "إن وجود القوات الأجنبية في المنطقة، أحدث توتراً فيها. وإن إيران، هي البلد الوحيد، الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه، للدفاع عن أمن منطقة الخليج وموارده النفطية"<sup>(2)</sup>.

وفي الوقت نفسه، حدد المجلس الأعلى للأمن القومي، موقف إيران، بثلاثة مبادئ، هي<sup>(3)</sup> :

(1) عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت، بأي شكل من الأشكال.

(2) الحل الوحيد، يبدأ بالانسحاب الفوري، غير المشروط، للقوات العراقية من الكويت.

(3) استعداد إيران للدفاع عن مصالحها، في أي ظرف كان.

#### أثر حرب الخليج الثانية في العلاقات السعودية - الإيرانية :

يشير المراقبون إلى حدثين بالغين الأهمية لم يكن لإيران أي تدخل فيهما، بيد أنهما أسهما في إهاء الجمهورية الإسلامية في فترة التسعينات مميزات بالغة الخطورة ساعداها على تقوية علاقاتها مع دول الخليج ، لا سيما السعودية .

الحدث الأول: هو إقدام العراق على احتلال الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 وما أعقبه من هزيمة تعرض لها على يد جيوش التحالف الدولي وتحجيم قدراته العسكرية وتهبيش دوره الإقليمي، بل إن العراق الذي طالما تفاخر بأنه الحارس الوحيد لبوابة العرب الشرفية، لم يعد بإمكانه السيطرة على كافة أراضي القطر العراقي. ولا يخفى على أحد أن العراق كان خلال عقد الثمانينيات عنصراً من عناصر التوازن في المنطقة أثناء عنفوان الثورة الإسلامية الإيرانية.

أما الحدث الثاني- وهو حادث دولي ضخم - فيتمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل عادة التهديد الأكبر لوحدة الأرضي الإيرانية، وما أعقاب هذا الانهيار من تناقص أو تلاشي التهديدات التي تواجه إيران على حدودها الشمالية، بما يتبع لها فرصة أكبر لتخفيص أكبر قدر من قواتها وطاقتها ومواردها للساحة الجنوبية<sup>(4)</sup>.

(1) حسن أبو طالب ، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

(2) محمد رضا فودة ، الأمن القومي للخليج العربي ، الصلاح للدراسات السياسية ، القاهرة ، 1990م ، ص70 .

(3) المرجع السابق ، ص 72 .

(4) جريدة أخبار الخليج البحرينية ، تطورات إيجابية في مسار العلاقات السعودية الإيرانية ، العدد 9045 ،

. 2002/12/28

وطبقاً للمقوله الدارجه "مصالح قومٍ عند قومٍ فوائدٌ" ، جاءت أزمة وحرب الخليج الثانية لتغيير المفاهيم والموقع والترتيبات القائمه في منطقة الخليج ؛ فحليف الأمس أمسى عدو اليم ، والعكس صحيح ، ومن هذا المنطلق تراجع العراق إقليمياً لصالح إيران التي كانت لها أزمة الخليج الثانية بمثابة فرصة مثمرة في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية لم تكن تتوقعها في ظل التحالف العربي - الخليجي ضدها لشهر سبتمبر حرب الخليج الثانية.

ولعل أولى مكاسبها هو إعادة العلاقات مع العراق في ظل الأزمة وبالتحديد في 14/10/1990 ، وفتح سفارة كل بلد لدى الآخر ، ثم قيام وزير الخارجية الإيرانية بزيارة تاريخية للبغداد بعد ذلك بشهر واحد ، أكد فيه رغبة البلدين في تطبيع العلاقات بينهما بصورة أرقى وأمن من ذي قبل <sup>(١)</sup>.

وبال مقابل استجاب العراق لمطالب إيران ، فانسحب من أراضيها التي لا زال يحتلها ، وأفرج عن الأسرى الإيرانيين وعادت الاعتراف باتفاقية الجزائر بشأن تقسيم السيادة على شط العرب . كما ساعدت هذه المكاسب على تعزيز القوى الداخلية للنظام الإيراني الذي بدأ في زيادة نفوذه إيران الإقليمي والدولي ، وتمثل ذلك في عدد من المظاهر التالية<sup>(2)</sup> :

- إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران وعدد من الدول العربية ، في مقدمتها المملكة العربية السعودية والبحرين والأردن ، فضلاً عن بريطانيا أيضا .
- حصلت إيران على مساعدات مالية وتكنولوجية ضخمة من الغرب ، لا سيما ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، وتجاوزت هذه المساعدات قيمة القروض الخارجية التي استهدفت إيران الحصول عليها خلال خطة التنمية الخمسية التي انتهت في عام 1994م ، وكانت قيمة القروض المستهدفة تبلغ 3.2 مليار دولار

3- ارتبطت المساعدات السابقة التي حصلت عليها إيران بتنافس الدول الغربية على الحصول على موقع في الخليج بعد أن استأثرت الولايات المتحدة بمعظم عقود الإعمار في الكويت ، ورأت هذه الدول أن إيران هي أفضل دولة في الخليج ، خصوصاً وأن سقوط الاتحاد السوفيتي من شأنه أن يفتح الخليج للمزيد من المنافسة بين أقطاب العالم الغربي .

لقد كانت السياسة الإيرانية تهدف منذ تولي رفسنجاني الحكم إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية والداخلية على أسس أكثر منطقية وعقلانية ، وتزامن هذا مع أزمة الخليج الثانية التي جعلت من تلك الأسس أولويات وقواعد لا بد من إرサئها لتحقيق سياسة خارجية إيرانية قادرة على التعاطي مع متطلبات المرحلة الراهنة والقادمة<sup>(3)</sup> .

لذا وبعدما أعلنت إيران عن رغبتها في تقوية علاقاتها مع دول الخليج العربي ، وبالذات السعودية باعتبارها القائد الخليجي لدول المجلس ، ومع الدول الغربية ، كما أعلنت عن فرض

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، أمن الخليج في الإطار الإقليمي ، رؤى إيران وتركيا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 1992 .

(2) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سابق ذكره ، 328 .

<sup>(3)</sup> انظر : المرجع السابق ، ص 329 .

سياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى الاعتماد على الاستثمارات الخارجية والمساعدات المالية من الدول الخليجية والغربية لتحسين مستوى النمو الاقتصادي الإيراني ، وهو ما تجلّى بوضوح من خلال المساعدات التي تم الإشارة إليها آنفًا .

لقد كان لهذه السياسات الإيرانية الجديدة لدى دول العالم أجمع ، وبخاصة الدول العربية والخليجية على الأخص الأثر الكبير في مد يد التعاون لتطبيع العلاقات المقطوعة مع إيران ، حيث وجدت هذه السياسات الإيرانية ترحيباً كبيراً لدى إعلانها ، خصوصاً على مستوى السعودية ، وقد انعكس ذلك في قمة مجلس التعاون العربي الخليجي في ديسمبر عام 1990م الذي جاء في بيانه ما يلي<sup>(1)</sup>:

-1 الترحيب برغبة إيران الإسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون الخليجي .

-2 إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراحم التي تربط بين دول المنطقة .

-3 العمل بجدية وواقعية على حل الخلافات العالقة بين إيران ودول المجلس التعاون الخليجي . وفي الدورة الثانية عشر لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون والتي عقدت بالكويت خلال الفترة من 23 - 25 ديسمبر من عام 1991م ، أوصى المجلس بحرية كل دولة في إبرام ما تشاء من معاهدات وتعاون ثانٍ ، ليُمانَا بوجود تعاون في العلاقة بين كل من دول المجلس ، وإيران وذلك بحكم طبيعة المصالح القائمة بينها<sup>(2)</sup> .

يمكن القول عموماً إن حرب الخليج الثانية انعكست إيجاباً على العلاقات السعودية - الإيرانية بحيث عادت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين عام 1991 ، وألغت إيران مقاطعتها للحج ، وبدأت العلاقات تتحسن التبنة الإيجابية لإعادة صياغة الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج بناءً على الظروف الإقليمية والدولية الجديدة ، لا سيما وأن انهيار الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج . ساهمتا في تعزيز دور إيران الإقليمي والدولي ، الأمر الذي انعكس على تحسن ملحوظ في العلاقات السعودي - الإيرانية .

(1) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي ، 1989م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 1991م ، ص 144 .

(2) انظر : يحيى حليم رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سابق ذكره ، ص 329 .

### المطلب الثالث : العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية على الصعيد الثاني.

جاءت أزمة الخليج الثانية لتعصف بكثير من المسلمين فقد تتصدّع على أثرها التحالف الذي كان قائماً بين دول مجلس التعاون الخليجي و العراق في أعقاب نجاح الثورة الإيرانية و انتقلت العلاقات من التحالف الخليجي العربي لاحتواء خطر الثورة الإيرانية إلى مرحلة جديدة من التحالف ضد العراق و لكن هذه المرة مع القوى الخارجية و ليس مع إيران.

إن ما تمخضت عنه أزمة الكويت على المدى المتوسط بات يوحى بعهد الوفاق بل الانفراج في علاقات غالبية دول مجلس التعاون مع إيران<sup>(1)</sup>. و لم يكن أثر أزمة الخليج الثانية هو تتصدّع العلاقات العربية- العربية فحسب ، بل اختلال ميزان القوة على صعيد النظام الإقليمي الفرعي الخليجي بعد التدمير الشامل للقوة التدميرية العراقية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. و لا تزال المنطقة تواجه الكثير من العقبات والصعاب التي تفعّلها الأطراف الخارجية و على رأسها الولايات المتحدة بين الحين و الآخر مما يعزز من حالة عدم الاستقرار ، إذ إن الوجود الأمريكي لم يجلب إلى المنطقة الأمن والاستقرار المنشود بل ساهم في خلق وضع شاذ أدى إلى تراكم التحديات الداخلية و زيادة قبضة الدولة السلطوية و تكريس تبعية المنطقة للخارج وهي من العناصر الرئيسية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني<sup>(2)</sup>.

ولا شك أن متغيرات القوة الخليجية بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت الفرصة لإيران كي تمد جسور العلاقات إلى الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المعلقة مع كل منها، وفيما يتعلق بأمن الخليج أيضاً، يؤكّد كبار المسؤولين في إيران أن من أهم التحديات التي تواجه العلاقات الإيرانية السعودية هي قضية الجزر المتنازع عليها مع دول الإمارات العربية المتحدة، وقضية وجود القوات الأجنبية في الخليج والتي تعيق التوصل إلى اتفاق حول مشروع لأمن الخليج، وقضية العلاقات مع العراق (سابقاً)<sup>(3)</sup>.

وقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية أسلوب المبادأة ، وهو أسلوب ضاغط، لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها، وردود أفعالها جاهزة ليس فيها مجال للتrepid، وهذا يعني أن إيران حريصة على هذا التقارب وخطّطت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت في خططها كل الاحتمالات، معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول، وعلى قدرتها في التحرك السريع الفعال ، وإمكانات الفقه السياسي المساعدة ؛ وهذا يعني أيضاً عدم وجود احتمال للتراجع، كما يشير

(1) انظر : حسن حمدان العلكيم ، قراءة في العلاقات البينية لدول الخليج ، جريدة الاتحاد ، مرجع سبق ذكره .

(2) انظر : محمد السعيد عبد المؤمن ، التقارب الإيراني الخليجي.. سلاح ذو حدين ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت :

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic.asp>

(3) المرجع السابق .

كذلك إلى أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران في المنطقة، أو في غيرها أو حتى داخل إيران قبل الثورة ، أو بعد انتصارها؛ فنظيرية أمن الخليج الإيرانية مثلاً تقوم على نفس فكرة المبادأة<sup>(1)</sup>؛ باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية، وجغرافية وبشرية، وسياسية وعقائدية أن تضع نظيرية لأمن الخليج تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، وتقدم هذه النظيرية عدداً من المعطيات القابلة للمناقشة ولها إمكانية القبول من الأطراف الأخرى أهمها<sup>(2)</sup>:

1- إن الجانب العسكري في مفهوم الأمن - رغم كونه الجانب الغالب - لم يعد يلعب دوراً أساسياً بعد أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية؛ لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تتجه ، والسلام المستورد لا يحقق أمناً قومياً بل أمناً مستوراً.

2- إن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في أربع مسائل ، وهي: **الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي**.

3- ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها: الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي ، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية.

وتترجح نظيرية الأمن الإيرانية من هذه المعطيات إلى بعدين أساسيين أحدهما: بعد عقائدي يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت؛ للاتفاق حولها وتنفيذ وصايتها ودمج العبادة بالسياسة، وبعده نضالي يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية، والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية<sup>(3)</sup>.

ورغم تنوع وتعدد قضايا الخلاف بين الطرفين تاريخيا ، إلا أن الرئيس رفسنجاني كان يؤكّد من خلال زياراته المتكررة للسعودية عن رغبة بلاده في تتميم علاقاتها وتوسيعها مع كافة دول الخليج العربي والعالم العربي ، لما يخدم مصالح العرب والمسلمين ، ومن جانبها كانت السعودية تؤكد على وجود ذات القواسم المشتركة بين الطرفين حيال مختلف القضايا ، وهو ما فتح المجال للحديث -إعلاميا- عن تقارب سعودي (خليجي) -إيراني منذ أواسط التسعينات . تمت

(1) انظر : محسن ميلاتي ، سياسات إيران في الخليج : من المثالية والمواجهة إلى البرجماتية والاعتدال ، من كتاب إيران والخليج : البحث عن الاستقرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 131

(2) انظر : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، التصور الإيراني لأمن الخليج ، 11/3/2000 ، الكويت .

(3) المرجع السابق .

ترجمته الفعلية في عهد الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) ، والذي أرسى أساساً جديدة للعلاقات السعودية - الإيرانية ، والعربية عموماً .

#### العلاقات السعودية - الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي :

أصبحت العاصمة الإيرانية طهران منذ انتخاب الرئيس محمد خاتمي في شهر محرم 1418 هـ الموافق لشهر مايو 1997 م مزاراً لكتار المسؤولين السعوديين، فقد زارها الأمير عبد الله ولد العهد أثناء انعقاد مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في شهر يناير 1997، وهي أول زيارة على هذا المستوى الرفيع بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وكان سبق للملكة أن أوفدت (وزير المصالحات) وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر بعيد انتخاب الرئيس خاتمي حاملاً رسائل من كبار المسؤولين السعوديون إلى كل من الرئيس الجديد والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني ، وزارها خلال العام 1998 كل من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية ووفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير، وفي مايو من العام 1999 قام الأمير سلطان وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء بزيارة رسمية إلى طهران التقى خلالها كبار المسؤولين على رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي ، وفي كل هذه الزيارات يثنى المسؤولون السعوديون على الجانب الإيراني، ويؤكدون عمق الصداقة بين البلدين، والعمل على توثيق العلاقات على جميع الأصعدة<sup>(1)</sup> .

ورد الجانب الإيراني بزيارات مماثلة إلى الرياض، فقام الرئيس السابق رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام حالياً بزيارة إلى المملكة في شهر مارس 1998 على رأس وفد كبير جداً، ضم كلاً من كمال خرازي وزير الخارجية، وعبد الله نوري وزير الداخلية، وغيرهم من كبار المسؤولين ورجال الدين استغرقت عدة أيام، جاب خلالها الديار السعودية، في ظل حفاوة سعودية غير مسبوقة، وفي مايو من العام (1999) قام الرئيس محمد خاتمي بجولة عربية شملت كلاً من سوريا وال Saudia وقطر<sup>(2)</sup> .

إلى جانب هذه الزيارات المتبدلة على أعلى المستويات فقد استأنفت الخطوط الجوية في كلا البلدين رحلاتها إلى البلد الآخر، وأقيم في جدة خلا شهر نوفمبر 1998 معرض للصناعات الإيرانية ضم منتجات أكثر من مائتي شركة ومصنع، وقامت سفن حربية إيرانية في شهر مارس 1999 بزيارة بروتوكولية إلى الموانئ السعودية كرمز للصداقة بين البلدين<sup>(3)</sup> ، وكان أن طرحت إيران - وحتى ترى عمق العاطفة السعودية الجياشة نحوها - فكرة التعاون العسكري بين البلدين خلال زيارة الأمير سلطان لها ، إلا أن الأمير استبعد هذه الفكرة حالياً مفضلاً التركيز على جوانب التعاون الأخرى ، وكان قد سبق لمارتن أنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق

(1) انظر : خالد السرجاني ، خطوات انفراج العلاقات الإيرانية السعودية ، جريدة الأهرام ، 26/4/2000.

(2) انظر : أحمد محمد طاهر: العلاقات الخليجية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص113.

(3) انظر : خالد السرجاني ، خطوات انفراج العلاقات الإيرانية السعودية ، مرجع سبق ذكره .

الأوسط أن صرخ في شهر مارس 1998 أنه من أجل احتواء إيران فإنه لابد من إيجاد وسائل تمكنها من أن تلعب دوراً بناءً في أمن الخليج<sup>(1)</sup>.

وقد توجت الرياض هذه العلاقات الحميمة بين البلدين بتعيين سفير لها في طهران من أبناء الطائفة الشيعية الذي كان عضواً في مجلس الشورى السعودي.

ومنذ عام 1997 ، بدا وكأن طهران تسعى إلى طلب ود العدد الأكبر من الدول الخليجية السنت المنضوية تحت لواء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخلال الأشهر الأولى من العام 1997 استأثرت التفاعلات الإيرانية - السعودية بالنصيب الأكبر من اهتمام العاصمتين والعواصم المجاورة ذات العلاقة بتطورات الأوضاع في الخليج. ولم تكن الزيارة التي قام بها وزير التجارة السعودي أسامة جعفر فقيه في يناير 2000 على رأس وفد اقتصادي كبير يضم أكثر من 60 من رجال الأعمال وممثلين عن القطاعات الحكومية والقطاع الخاص<sup>(2)</sup>، وأخيراً الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإيراني على شمخاني للرياض في زيارة هي الأولى من نوعها ، إلا تعبيراً عن التطور الذي شهدته العلاقات الخليجية الإيرانية عموماً والسعودية الإيرانية خاصة.

وقد اكتسب هذا التطور في العلاقات الثانية أهمية قصوى نظراً لميراث الشك الذي يحفل به إدراك وتصور الجانبين للأخر ، لا سيما مع احتلال الطرف الإيراني لجزء من أراضي إحدى دول مجلس التعاون المفترض أن يُعالج قبل الشروع فعلياً في تطوير العلاقات الثانية بين أي من دول المجلس وإيران ، ونظراً لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الساحة الإيرانية حالياً وأثرها الذي يمكن أن يمتد إلى علاقات طهران مع نظيراتها المجاورات في الخليج ، كذلك فإن لهذه العلاقات أهميتها من ناحية مدى التماس أو التفتت الذي يمكن أن يحل بكيان المجلس إذا ما طغت المصالح الثانية على مفهوم المصلحة الجماعية العامة لدول المجلس ككل<sup>(3)</sup>.

وقد عرفت العلاقات السعودية - الإيرانية زخماً قلما يحدث مثيله ، خاصة مع قدوم خاتمي إلى رأس السلطة في طهران، وبعد أن شاع في المحيط الإقليمي أقواليل تفيد ضرورة إدماج كل من العراق وإيران في النظام الأمني والسياسي والاقتصادي للمنطقة ، وذلك بعد أن بدت صعوبات فصل أيهما عن هذا النظام الجماعي المنتظر أن يتم تشكيله في المرحلة المقبلة لكن المهم في هذا الإطار ما يتعلق بمراحل التطور التي شهدتها العلاقات الإيرانية السعودية والذي يمكن تبيان دلالاته من النقاط التالية:

(1) انظر : المركز дипломатии для исследований стратегии ، واقع العلاقات الإيرانية الخليجية: العلاقات السعودية- الإيرانية نونجاً ، 2001/1/7 ، مرجع سبق ذكره .

(2) المرجع السابق .

(3) المرجع السابق .

أ – شدد الرئيس خاتمي عقب لقائه وزير التجارة السعودي في منتصف يناير 1998 على أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والعلمية كداعم للعلاقات الثقافية والسياسية، مؤكداً ضرورة خلق أجواء إيجابية في الخليج ، ولن يتأتى ذلك إلا بربط البلدين بسلسلة من المصالح الاقتصادية المشتركة ذات الأثر المباشر في تعزيز التطور في العلاقات السياسية بين البلدين ، ومن المعروف أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين قد بلغت عام 1999 حوالي 150 مليون دولار ، وبلغ عدد المشاريع المشتركة 12 مشروعًا استثمارياً وبلغ إجمالي رأس المال المستثمر فيها حوالي 280 مليون دولار <sup>(1)</sup>.

وكانت المباحثات التي أجرتها الوزير السعودية مع كبار المسؤولين الإيرانيين ومن بينهم الرئيس خاتمي في إطار اجتماعات الدورة الثانية للجنة السعودية الإيرانية المشتركة والتي تم خلالها دراسة سبل الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية ودعم التعاون الثنائي في المجالات كافة ، بمثابة المضخة التي فتحت باب العلاقات الثنائية على مصراعيه .

ب – كان لافتاً حرص طهران على تنظيم لقاءات بين المسؤول السعودي وعدد من كبار الشخصيات الإيرانية كان أبرزهم الرئيس محمد خاتمي ورئيس مصلحة تشخيص النظام هاشمي رفسنجاني ورئيس البرلمان المنتهية ولايته علي أكبر ناطق نوري وهو ما عكس جدية طهران في تطوير العلاقات الثنائية وعدم حصرها في النطاق التجاري والاقتصادي المناطق بالمسؤول السعودي. ويبدو أن إيران تحديداً كان لها مصلحة في توسيع نطاق الزيارة المخصصة من أجلها إذ أنها أملت – لما للرياض من دور واضح على الصعيد العربي والإسلامي – أن تقوم الأخيرة بدور الوسيط في تحسين علاقاتها مع بقية دول الخليج العربي ، لاسيما أبو ظبي ، من خلال تجديد الخلاف في شأن الجزر أو الإسهام في جهود حله. وتؤمن طهران أن من شأن هذا الخلاف أن يقوص كل المساعي المبذولة للسياسة الإيرانية الرامية إلى التهدئة وتطوير العلاقات، بما يحقق في النهاية المشاركة بفاعلية في النظام الإقليمي المبتغي وترتيبات الأمن المنتظرة <sup>(2)</sup>.

ج – زار الرئيس الإيراني الرياض في شهر مايو من عام 1998 وتلاها زيارة للأمير عبد الله ولي العهد والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع إلى طهران ، وكان قد سبق كل ذلك توجه إيراني نحو تطوير العلاقات مع الدول العربية في ظل الخوف من استمرار التأييد الخليجي والعربي للإمارات وذلك عبر الزيارة "التاريخية" التي قام بها الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني للملكة السعودية خلال ولايته الرئاسية وهو ما وصف في قوله بأنه الحدث الأبرز في تاريخ العلاقات الثنائية الإيرانية السعودية <sup>(3)</sup>. وتدعى هذا التطور من خلال التعاون والتسييق فيما بين

(1) انظر : المركز дипломатический للدراسات الاستراتيجية ، العلاقات الإيرانية - السعودية على خلفية زيارة وزير الدفاع الإيراني للرياض ، 6/5/2000 ، مرجع سابق ذكره.

(2) المرجع السابق .

(3) مجدي صادق ، زيارة شمخاني للرياض ، جريدة الوطن ، 24/4/2000.

البلدين داخل منظمة الأولمك ومعارض المنتجات المشتركة ، حيث نظمت طهران في الرياض ثلاثة معارض للمنتجات احدها في الرياض عام 1998 والثاني في جدة في ابريل 1999 والثالث في جدة أيضاً في فبراير 2000 وبمشاركة 400 شركة .

ورد البعض هذه التطورات إلى ما أسموه بالنجاح الذي حققه خاتمي في استبدال الأجواء المليئة بسوء الظن وعدم الثقة في سماء العلاقات الإيرانية الخليجية عموماً والإيرانية السعودية خصوصاً بعد أحداث 1987 في مدينة مكة المكرمة بأجواء نقية وأخوية لم تشهد العلاقات الثانية لها مثيلاً من قبل - على حد وصف بعض المراقبين -<sup>(1)</sup>.

وفي إطار هذه الأجواء كانت زيارة وزير الدفاع الإيراني على شمخاني عام 2001 ، التي تعد الأولى منذ عام 1979 وبعد أن تبادل البلدان الملحقين العسكريين على إثر زيارة الأمير سلطان المشار إليها وكان الأخير قد اعتبر أن إيران لا تشکل أي مخاوف لبلاده وذلك قبل الزيارة التي قام بها ولي عهد أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للرياض تلبية لدعوة الأمير عبد الله ولي العهد السعودي ، في إطار تطمئن فهو أحسن الذي أثيرت من حملة التقارب السعودي الإيراني .<sup>(2)</sup>

وكان مجلس الوزراء السعودي قد قرر تقويض الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بإجراء محادثات مع نظيراه الإيرانيين للتوصل إلى اتفاقية تعاون أمني بين البلدين ، ويبدو أن ذلك كان محاولة لاستكمال ما شرع الحانيان في تكتسيه لجهة تدعيم العلاقات الثانية <sup>(3)</sup>.

والملحوظ أن أجواء ملبدة بالغموض قد شابت العلاقات الإيرانية الخليجية في تلك الفترة من جراء تمسك طهران بموقفها من قضية الجزر ورفضها المطالبات الخليجية التي نادت بضرورة الجلوس على مائدة المفاوضات أو إحالة الأمر برمهه إلى محكمة العدل أو هيئة تحكيم دولية ، كما أن هذه الأجواء زادت تلبداً نتيجة الرفض الخليجي الضمني للدعوات الإيرانية بالمشاركة في ترتيبات الأمن القائمة أو المزعم إقامتها ، خصوصاً وأن طهران تطالب بتحييد - إن لم يكن تجنب - كافة العناصر غير المنتسبة للمنطقة وهي الأطراف التي تعتبرها دول الخليج ضرورية لحماية أمن الخليج بناء على اتفاقات أمنية وداعمية عقدت منذ سنوات <sup>(4)</sup>.

وقد سبقت زيارة شمخاني للسعودية خلال وجوده هناك مجموعة من التصريحات تم عن رغبة عارمة في تكريس الموقف الإيرلندي من عدد من القضايا المحورية التي تهم أمن المنطقة وأسرها ومنها :

أ - فيما يخص العلاقات الثنائية السعودية - الإيرانية ورغم ما اعتبرها من ضعف الثقة ، فقد أبدى شمخاني تفاؤله من إدراك البلدين - لما لهما من جذور وميراث مشترك ناحية العالمين

(1) انظر : نجاح محمد علي ، ايران وال سعودية تطورات علاقتها ، جريدة الوسط ، 24/4/2000 .

(2) مجید صادق ، زیارت شمکانی للریاض ، مرجع سبق ذکر .

(3) نجاح محمد علي ، إيران وال سعودية تطورات علاقتها ، مرجع سبق ذكره .

(4) مجدي صادق ، زيارة شمخاني للرياض ، مرجع سبق ذكره.

العربي والإسلامي - نحو بناء علاقات خالية من أية شوائب ، خصوصاً وأن الجانبين ، وفي ظل إمكانياتهما الإنسانية والاقتصادية ، يجب أن يوسعوا أبعاد تعاونهما في مختلف المجالات.

**ب** - بالنسبة لقضية الأمن والتعاون فقد ظل الإصرار الإيراني على أن تكون القضية مسؤولية دول المنطقة وحدها ، الأمر الذي يتطلب وجود رؤية وفهم مشترك لهذه الدول تجاه المخاطر والتحديات التي تهدد أمنها واستقرارها ، وقد أوضحت مصادر مقربة من المحادثات التي أجراها شمخاني أن الأخير عرض على نظيره السعودي الأمير سلطان مشروعًا إيرانيًا يقضي بتوقيع ميثاق أمني مشترك بين إيران ودول مجلس التعاون عبر الرياض ، فضلاً عن بحث سبل إقامة تعاون في المجال العسكري بين السعودية وإيران ، وعلى الرغم من عدم وجود ما يدل على قبول سعودي للعرض الإيراني على اعتبار أن الوقت مازال مبكراً لمثل هذه المشاريع إلا أن محاولة الجانبين إزالة العوائق والعوامل التي تعرقل إتمام علاقات طبيعية ، تجعل من هذا الأمر وشيك الحدوث<sup>(1)</sup> .

**ج** - التأكيد على أن مساعي إيران لامتلاك منظومة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لم يكن يقصد به تهديد أي من جيرانها ، وإنما القصد الدفاع عن "مكتسبات" الأمة الإيرانية ، كما أنه وعلى حد وصف شمخاني فإن إيران لا تشعر بأي تهديد من قبل الدول المجاورة حتى تضطر إلى البحث عن أسلحة غير تقليدية وذلك في سياق رده على سؤال بشأن استراتيجية بلاده تجاه امتلاك أسلحة نووية إذ اعتبر أن امتلاك تلك الأسلحة واستخدام بلاده للطاقة الذرية ليس له طابع عسكري ، إذ وقعت طهران على معايدة منع انتشار الأسلحة النووية وأكّدت تقارير وكالة الطاقة الذرية أن امتلاك إيران لفاعلات نووية يأتي ضمن أغراض غير عسكرية ولتوليد الطاقة فقط<sup>(2)</sup> .

**د** - تقوم رؤية إيران الأمنية للمنطقة على معارضته التوارد الأجنبي والدعوة دوماً إلى خروج القوات الأمريكية من الخليج الذي أسماه شمخاني في أحد أحاديثه الصحفية بـ "الفارسي" ، ويبير المسؤول الإيراني ذلك الموقف بالقول أن هذا التوارد يمكن لفترة قصيرة أن يضمن توازناً متراجعاً ولكنه لن يضمن على المدى الطويل توازناً ثابتاً ومستقراً ، وهو ما جعل شمخاني يجدد دعوته إلى جيراته الخليجيين بالتعاون الوثيق وبلا أي شائبة ؛ بدعوى أن الدول الغربية ببيعها كميات من الأسلحة لدول المنطقة ستزيد من التوتر وانعدام الأمن بالإقليم<sup>(3)</sup> .

ومن اللافت أن التطور في العلاقات الثنائية الإيرانية السعودية لم يكن يحدث إلا بعد مجيء خاتمي للسلطة خصوصاً وأن هذا التقارب لم تقلح معه الضغوطات الأمريكية والتي كان آخرها خلال زيارة كوهين للمنطقة والتي حذر فيها من احتمالات حدوث انفراج في العلاقات الخليجية - الإيرانية ، بل أن كثيراً من المتابعين اعتبروا أن التقارب بين دول الخليج وخاصة السعودية وبين

(1) المرجع السابق .

(2) انظر : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، العلاقات الإيرانية - السعودية على خلفية زيارة وزير الدفاع الإيراني للرياض ، مرجع سابق ذكره .

(3) المرجع السابق .

إيران من الدلائل التي تؤشر على سير العلاقات في مجريها الطبيعي تحت الشعار الذي رفعه خاتمي بشأن إزالة التوتر من علاقات إيران مع جميع دول العالم وتحديداً الدول العربية والخليجية خاصة ، علماً بأن السوابق التي كشفت عنها تجارب انعقاد القمم التشاورية الخليجية الماضية تؤكد أن الساحة تشهد تصعيداً سياسياً بين إيران ودول التعاون ، لكن القمم الثنائية بينهما لم تعرف هذا التصعيد ، مما يكشف عن سيطرة شيء من الهدوء والاطمئنان قلما يحدث مثيله<sup>(1)</sup>.

#### اتفاقية التعاون الأمني وتنمية العلاقات الثنائية :

وفيما يعد خطوة مهمة نحو مزيد من التعاون بين الرياض وطهران ، توصلت السعودية وإيران في 17 إبريل 2001 إلى اتفاقية أمنية لتنظيم التعاون في مختلف المجالات الأمنية التي تهم البلدين، تضمنت بنوداً لمكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال إضافة إلى مراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين وبقية الأمور ذات الصلة بوزارتي الداخلية في البلدين<sup>(2)</sup>.

وأشارت الاتفاقية الأمنية الموقعة بين إيران والمملكة العربية السعودية ردود الأفعال على الجانبين. فعلى الصعيد الإيراني أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن «الاتفاقية الأمنية بين البلدين يمكن أن تكون نموذجاً جيداً للتعاون المثمر والناجح بين دول المنطقة معرباً عن أمله في أن تكون مثل هذه الاتفاقية مقدمة للتوصل إلى أساليب جماعية للتعاون بين دول المنطقة لتأمين الأمن والاستقرار فيها دون الحاجة إلى الآخرين» وبالطبع لم يخف على المتابعين للشأن الخليجي أن هذا التصريح لا يخلو من إشارة إلى موقف طهران المعارض للوجود الأجنبي خاصه الأمريكي في الخليج، فيما اعتبر وزير الداخلية الإيراني الاتفاقية الأمنية «تطوراً مهماً ونقلة نوعية وجيدة في مجالات التعاون بين المملكة وإيران» مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية سيكون لها أثر إيجابي على المنطقة وستسهم في فتح مجالات كثيرة لآفاق التعاون والتعامل البناء والإيجابي بين البلدين<sup>(3)</sup>.

ومن جانبها اعتبرت المحطة الإيرانية (فرحانز أمر إلهي) أن «زيارة الأمير نايف لإيران تشكل مدخلاً لإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن مكانة البلدين سواء على صعيد منطقة الخليج أو على صعيد الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي إضافة إلى دورهما وأهميتهما على صعيد دول الأوبيك - يحتم عليهما توطيد العلاقات وإرساءها والسعى لحل المشكلات الأساسية التي يعاني منها العالم الإسلامي والمنطقة»<sup>(4)</sup>.

أما صحيفة «إيران ديلي» الصادرة باللغة الإنجليزية شبه الناطقة باسم وزارة الخارجية الإيرانية، فقد حثت في افتتاحيتها دول المنطقة الأخرى على الحذر حذو السعودية والتخلص من الخلافات الجانبية وذلك لمصلحة دول المنطقة ومستقبلها كافة، وأضافت الصحيفة أن الققارب

(1) انظر : عبد الرزاق بن خالد السعدون ، العلاقات السعودية الإيرانية من التوتر إلى التقارب 1983-2000 ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

(2) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، إنعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية، التعاون السعودي الإيراني يتتجاوز الاتفاق الأمني ، الأربعاء 3 أكتوبر 2001 .

(3) المرجع السابق .

(4) المرجع السابق .

ال سعودي - الإيراني يخلق حالة من التواصل والتعاون بين دول المنطقة التي يجب أن تدعم سبل تعزيز الأمن فيما بينها.

وعلى الجانب السعودي، صرخ وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز قائلاً : "إننا مصممون ونرحب في التعاون الوطيد مع الجمهورية الإسلامية من أجل تحقيق الأمن لأننا نعتقد أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق دون إرساء الأمن أولاً في البلدين "<sup>(1)</sup>.

وهدفت الاتفاقية إلى توصيل ثلاث رسائل اقناعية متباعدة للاتجاهات هي : <sup>(2)</sup>

**الأولى**: مفادها إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بعدم وجود مسوغات ومبررات للتواجد الأجنبي خاصة الأمريكي في المنطقة.

**الثانية**: دعوة صريحة لهذه الدول بتوقيع اتفاقيات أمنية مشابهة تساعد على تحقيق الاستقرار في الخليج.

**الثالثة**: أن الاتفاق يمكن أن يكون خطوة مرحلية نحو اتفاقيات دفاعية مستقبلية تحمل في طياتها إمكانيات قيام تعاون أشمل من خلال تدريبات عسكرية مشتركة أو عقد صفقات أسلحة أو تبادل خبرات فنية عسكرية وربما تتطور ليكون الحديث وارداً عن "نظام أمن جماعي" تكون إيران شريكاً رئيسياً فيه.

يبدأ التساؤل الذي طرح نفسه بشدة في أوساط المراقبين والمتابعين للشأن الخليجي هو: هل تتضمن هذه الاتفاقية أبعاداً عسكرية؟ ويبدو أن المسؤولين في الجانبين كانوا حريصين على توضيح هذا البعض، إذ تم التأكيد أكثر من مرة على أن الاتفاقية الأمنية بعيدة كل البعد عن أي نوع من التعاون العسكري بين الدولتين، وصرح مسئولون سعوديون بأن إيران "دولة مسلمة وجارة وشقيقة إلا أن المملكة لم تطلب أي تعاون عسكري معها إلى الآن "<sup>(3)</sup>.

ولدى مغادرة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي إلى إيران متوجهاً إلى المملكة ورداً على سؤال وجه له بشأن تأثير توقيع الاتفاقية الأمنية على تقليل القوات الأجنبية في المنطقة، قال : إن المملكة العربية السعودية ليس فيها قوات أجنبية في أي حال من الأحوال وأن الموجود طيران دولي متواجد على أساس قرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن لمراقبة الحظر الجوي ، وأن هذا الوجود تحدده رغبة المملكة العربية السعودية <sup>(4)</sup>.

وبرغم هذه التصريحات فإنه لا يمكن النظر إلى توقيع الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران بوصفها حدثاً عابراً أو اتفاقية عادية شأنها شأن أي اتفاقية أخرى، فإنها وإن خلت

(1) انظر : المرجع السابق .

(2) ريمون ماهر كامل ، الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، مختارات إيرانية، العدد 13، أغسطس 2001، ص .53

(3) محمد علي بناجه ، التقدم المحمود في العلاقات السعودية - الإيرانية ، جريدة الأهرام 20/4/2001.

(4) انظر : ريمون ماهر كامل ، الاتفاق الأمني الإيراني السعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

من المكون العسكري فإنها تبقى مؤشراً كبيراً على طبيعة التغييرات التي تعمل في المنطقة على جانبي الخليج العربي .

وفيما يتعلق بالعلاقات الخليجية الإيرانية بوجه عام فيرى المراقبون أن الاتفاقية بين السعودية وإيران ربما تقود إلى اتفاقيات من نوع مماثل مع الدول الخليجية، إذ أثمرت جولات المسؤولين الإيرانيين في المنطقة لاسيما في الكويت وقطر خطوات جدية لتوقيع اتفاقيات وتشكيل لجان عمل مشتركة للتعاون الأمني <sup>(1)</sup>، كما أن التوصل إلى اتفاق أمني بين السعودية وإيران ربما يقود إلى تقارب في وجهات النظر بين إيران ودول المنطقة تمهدًا للسير في خطوات سلمية تؤدي إلى حل كل المشاكل العالقة بينهما وأهمها قضية الجزر الإماراتية التي أعلنت المملكة بوضوح أنها ضد استمرار الاحتلال الإيراني لتلك الجزر.

واحتل الملف الاقتصادي مكانة بارزة ، حيث يتتصدر توثيق العلاقات التجارية بين السعودية وإيران أهداف التعاون الاقتصادي بينهما، وقد تم في هذا الإطار تبادل الوفود التجارية بين الطرفين لتنمية التعاون الثنائي وتنشيط التبادل التجاري، والعمل على إزالة معوقات التبادل التجاري بينهما دون استخدام بلد ثالث ك وسيط، حيث كان جزءاً كبيراً من الصادرات بينهما يتجه في السابق إلى المنطقة الحرة بجبل علي بدبي أو عن طريق البحرين مما أدى إلى عدم رصدها ضمن التبادل التجاري بين البلدين <sup>(2)</sup>.

يبعد جلياً مما سبق ، أن العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية قد تطورت تطوراً ملفتاً للنظر خلال العقد التاسع من القرن العشرين ، إذ تحولت من مرحلة التوتر وتسجيل المواقف المتعارضة على المستويات الثانية والإقليمية والدولية ، إلى مرحلة التفاهم والتقريب ، ثم إلى مرحلة التعاون والتكامل في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، ولعل توقيع الاتفاقية الأمنية عام 2001 م ، وما تبعه من تفاهم مشترك حول ضرورات ترتيب الجوانب الأمنية في منطقة الخليج ، كانت بمثابة عوامل تقارب سعودي - إيراني ، وخليجي - إيراني بشكل عام ، انعكست بتداعياتها على تحديد أجندة المرحلة المقبلة والمستقبلية بين الطرفين ، خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي فرضت واقعاً إقليمياً جديداً أثر في بنية النظام الإقليمي ، وأسس علاقاته البنية والدولية .

(1) انظر : المرجع السابق .

(2) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، إنعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الاتفاق الأمني ، مرجع سبق ذكره .

## خلاصة الفصل

هناك مجموعة من الدوافع التي ساعدت على تصحيح مسار العلاقات السعودية – الإيرانية، وقد ارتبطت هذه الدوافع بالظروف الدولية والإقليمية التي تبلورت مع بداية وخلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، فضلاً عن مجموعة أخرى من الدوافع السعودية والإيرانية، لاسيما فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ويرى بعض المحللين أن انتهاء الرؤية الخمينية بوفاة الخميني وحدوث بعض المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية قد دفع نحو إدراك إيراني بأن الأهداف السياسية الأولية للثورة الإيرانية أصبحت أمراً من غير الممكن الاستمرار فيه، وقد صاحب ذلك ظهور قيادات جديدة رأت أن الحفاظ على الثورة والنظام الجمهوري الإسلامي نفسه لن يكون ممكناً بالسير على ذات الرؤية الخمينية، كما أن تصدر الثورة أو زعزعة الأوضاع السياسية في المنطقة لن يؤدي إلى تلك النتيجة التي كان يتواها متذبذباً القرار الإيراني، ومن هنا بدأ صعود نجم سياسيين أمثال رافسنجاني وخاتمي يمارسون السياسة وفق منطق الدولة وقواعد اللعبة السياسية القائمة على الواقعية<sup>(1)</sup>.

ولقد كانت التغيرات التي شهدتها الساحتان الدولية والإقليمية مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي أحد أهم دوافع التقارب السعودي – الإيراني ، وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم والغزو العراقي لدولة الكويت ثم حرب تحريرها، وقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تصاعد القلق الإيراني من اختلال موازين القوى في منطقة الخليج العربي، خصوصاً بعد تصاعد الوجود الأميركي في المنطقة ومن هنا كانت مساعي التقارب الإيرانية تجاه السعودية، إذ يرى البعض أن الإيرانيين رأوا في إقامة علاقات جيدة بين طهران والرياض عاملًا أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأميركي في المنطقة، وقد تأكّدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار الخبر في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات.

على جانب آخر فقد أدت حرب تحرير دولة الكويت إلى تدمير قوة العراق، الأمر الذي أدى إلى حدوث فراغ استراتيجي بالمنطقة أفسح المجال أمام تصاعد النفوذ الأميركي، لاسيما وأن إيران دولة إقليمية رئيسية في المنطقة بحكم ما تملكه من مقومات، وعليه كان خيار التقارب مع إيران

(1) المركز дипломатический للدراسات الاستراتيجية في الكويت ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، الملف الخليجي ، العدد 152 ، جريدة البيان الإماراتية ، 2 أكتوبر 2002 .

والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام المملكة العربية السعودية، خصوصاً أن الرياض رأت أن مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير دولة الكويت تتطلب بناء علاقات مع إيران على أساس أكثر متانة.

من هنا يمكن القول إن العقد الأخير من القرن الماضي كان من أبرز سماته التعاون والتقارب السعودي الإيراني الذي جاء كأحد مفرزات الأحداث التي شهدتها هذا العقد ومن أهمها على الإطلاق حرب الخليج الثانية التي شكلت منعطفاً خطيراً لمسيرة العلاقات البينية في منطقة الخليج ، خصوصاً أن هذه الحرب أخرجت العراق صاحب الوزن الإقليمي والاستراتيجي الكبير من منظومة التفاعلات البينية الخليجية ، إضافة إلى ترسيخ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي وخاصة كحقيقة واقعية في منطقة الخليج .

ومع التغيرات التي شهدتها النظام الداخلي في إيران والتي أفرزت نظاماً سياسياً مهادناً نوعاً ما في سياسته الخارجية سواء تجاه دول الإقليم أو تجاه الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة ، حيث عزز هذا التغيير فرصة التقارب الإيراني مع دول الخليج العربية وخصوصاً السعودية التي تنظر إليها إيران على أنها مفتاح العلاقات الإيرانية الخليجية بشكل عام .

ويمكن القول إن عام 1997 هو نقطة التحول الرئيسية في العلاقات السياسية بين الطرفين السعودي والإيراني ، وهو العام الذي شهد ترسيخ الوجود الإصلاحي في سدة الحكم في إيران عن طريق الرئيس الإيراني خاتمي الذي تبني سياسة أكثر افتتاحاً في العلاقات الخارجية الإيرانية ، وانعكست هذه السياسة بشكل ملفت جداً على العلاقات الإيرانية الخليجية عموماً ، والعلاقات الإيرانية السعودية خصوصاً ، إذ ازدادت وتيرة الزيارات الرسمية المتبادلة بين الطرفين وعلى أعلى المستويات وفي مختلف مجالات التعاون الثنائي ، والتي تم تتويجها بالعديد من الاتفاقيات الثنائية التي تنظم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين وكان أهمها الاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها في إبريل 2001 . الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على الرغبة الثنائية الجامحة في تخطي إفرازات الماضي وإشكاليات الحاضر الإقليمية نحو مستقبل أكثر استقرار من ذي قبل وبما يبشر بمستقبل أفضل لنظام الأمن الإقليمي في منطقة الخليج والذي يعتمد بشكل كبير على طبيعة وشكل العلاقات بين هذين البلدين .

### الفصل الثالث

#### مستقبل العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على أمن الخليج

##### مقدمة :

ساهمت عوامل عديدة في دفع مسيرة التقارب السعودي الإيراني والخليجي الإيراني في الولاية الثانية للرئيس الإيراني خاتمي ، مع مطلع الألفية الجديدة ، وهي تمثل امتداداً في جزء كبير منها لسياسات سلفه الرئيس رفسنجاني نحو تطبيع العلاقات مع دول الخليج، وعليه يمكن النظر إلى العناصر التالية<sup>(1)</sup>:

**أولاً:** أطروحتات الرئيس خاتمي الخاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم وخاصة دول الجوار الجغرافي، التي تطلق من الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضاً للغرب وحضارته بل نِدَّاً له .

**ثانياً:** التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران ، ونعني بها التحول في إيران من الثورة إلى الدولة، حيث شهدت فترة الخميني الالتزام الصارم بمفاهيم الثورة الإيرانية وفيها ، وب خاصة ما يتعلق بنشر مبادئ الثورة الإيرانية، التي كان الحديث عنها يمثل عنصر قلاقل لدول الخليج العربي. وعليه فإن اختفاء الوجه الثوري بعد رحيل الخميني وقدوم قيادات إيرانية جديدة تتوجه المنهج الإصلاحي والبراجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم إلى حد كبير في تقويب المواقف الخليجية والإيرانية.

**ثالثاً:** سياسة العقوبات الأمريكية إزاء إيران وفرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية على إيران، دفعت بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع دول الجوار لضمان جملة من الأهداف، أبرزها: جذب الاستثمارات الأجنبية، وفتح الأسواق الخليجية للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لضمان استقرار أسعار النفط، باعتبار النفط المحور الرئيسي للاقتصاد في الخليج وإيران.

**رابعاً:** تخفيف حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، فقد انطلقت السياسة الإيرانية من فرضية هامة وجوهرية ترى أن تطبيع العلاقات مع دول الخليج، وتخفيف حدة التوترات السياسية يسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية وكذلك الخليجية .

(1) انظر : رمضان عويس ، إيران والخليج.. نقلة نوعية رغم المحاذير ، 26/05/2001 ، موقع إسلام أون لاين  
الإلكتروني : <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/topica.shtml>

**خامسًا: تغير نظرة دول الخليج تجاه السياسة الإيرانية، وهو الأمر الذي بدأ منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام 1987، إذ مثلت علامة مميزة في تاريخ العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك من خلال وضع مبادئ عامة كأساس لأي حوار إيراني خليجي بحيث يضمن قواعد حسن الجوار، احترام سيادة الدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الاعتراف بالمصالح المشتركة.**

هذه الصورة الواقعية للعلاقات السعودية - الإيرانية والتي ظهرت كصورة إقليمية للعلاقات الإيرانية الخليجية تعطي الإدراك السياسي لإمكانية البحث عن مستقبل هذه العلاقات والتي توقع العديد أن تسير في إطار طبيعي نحو التعاون ما دامت النية السياسية لكلا الطرفين قائمة على التفهم حول مختلف قضايا الخلاف بينهما ثنائياً وإقليمياً ، ورغم أن التبؤ السياسي بالمستقبل محفوف بالمخاطر ودقة النتائج القادمة بسبب طبيعة العلاقات السياسية التي تخضع حكماً للمصالح وحسب ،

تبعاً لنظرية الأحلاف القابلة للارتداد ، فإنه يلوح بالأفق أكثر من سيناريو<sup>(1)</sup> :

فهناك سيناريو التطور الطبيعي بمعنى أن يتم استمرار التشاور بين البلدين في كافة القضايا محل الاهتمام المشترك مع إضفاء الإطار المؤسسي على هذه التفاعلات من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين تجتمع بصورة دورية ، وإنشاء مجلس لرجال الأعمال السعوديين والإيرانيين لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، وتوسيع نطاق اتفاقية التعاون الأمني لتشمل دول المنطقة كاملة ، إضافة إلى وضع الترتيبات الازمة للتعاون العسكري وبخاصة فيما يتعلق بضمان حرية الملاحة في الخليج والحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج. وهناك سيناريو التحالف الإستراتيجي وهو مرحلة أكثر تطوراً من المرحلة السابقة ، إذ يمكن أن يتم عقد اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين ، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين ، إضافة إلى بناء آلية سياسية مؤسسية أكثر قوة من الآلية السابقة ، لأن يتم إنشاء لجنة مشتركة برئاسة القيادة السياسية في البلدين. أما السيناريو الثالث فهو سيناريو دمج إيران في نطاق مجلس التعاون الخليجي ، ويقوم على أساس إمكانية انضمام إيران لمجلس التعاون الخليجي، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة بناء المجلس من جديد ويفتح النقاش أمام دخول العراق واليمن إذا ما توافرت الظروف الموضوعية لذلك.

(1) انظر : محمد سعد أبو عامود ، واقع العلاقات السعودية الإيرانية - رؤية مستقبلية - ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 141 ، يوليو 2000 ، ص 218 .

وأخيراً هناك سيناريو التنافس والصراع الإقليمي ، وهو السيناريو الذي شهدته المنطقة العربية الخليجية والعلاقات الثنائية خلال العقود الماضية ، وإذا ما تكرر نتيجة التداعيات الإقليمية والدولية ولا خلاف المصالح البينية ، فربما يعود إلى الساحة من جديد ، لا سيما وأن عالم العلاقات الدولية لا يعترف بالثوابت أبداً ، فلحيف اليوم عدو الغد ، ولعل أن تغير استراتيجيات كلا البلدين خلال العقددين الأخيرين من الصداقة إلى التنافس إلى العداء ثم العودة من جديد للمرربع الأول وهو التعاون والاتفاق ، قد يدعم هذا السيناريو إذا ما توفرت أرضية الخلاف بينهما حول الانفراد أو التكامل الإقليمي ، فكل منهما أولوياته ومصالحه الوطنية ، وعالم اليوم يشهد تغيرات لها تأثيرات بالغة الدقة ، وخصوصاً بعد احتلال العراق وتهديد أطراف أخرى ، على رأسها إيران وسوريا في المنطقة .

لاشك أن السيناريو الأول هو الأقرب في الأداء المنظور ، وبؤكد ذلك الخطاب السياسي السعودي والإيراني ، وطبيعة السياسة الخارجية السعودية التي تميل إلى التروي والابتعاد عن اتخاذ خطوات سريعة ومفاجئة.

ومهما يكن من أمر ، فإنه يمكن إسقاط الضوء على طبيعة العلاقات السعودية- الإيرانية في الواقع الحالي ، واستشراف رؤية وأفاق مستقبل هذه العلاقات وتأثيراتها على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، من خلال المبحثين القادمين :

- المبحث الأول : واقع العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية خلال الفترة 2001-2003 .
- المبحث الثاني : أفاق ومستقبل العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي .

**المبحث الأول**  
**واقع العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية**  
**خلال الفترة 2001-2003**

لا يختلف اثنان على أن للمتغيرات الإقليمية والدولية الأثر الأكبر في العلاقات السياسية بين الدول ، خصوصاً إذا ما كانت هذه العلاقات تخضع لتوازنات القوى الإقليمية والدولية ، وفي حالة السعودية وإيران كثيراً ما كانت تخضع هذه العلاقات لصيغ التفاعلات الإقليمية والدولية ، والى عوامل الاستقرار أو التصعيد على مستوى النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة ، باعتبار أن منطقة الخليج تقع ضمن أولويات الأمريكي استراتيجية وعسكرياً واقتصادياً وصناعياً .

و ضمن هذا المنظار جاءت التغيرات الدولية التي شهدتها الولايات المتحدة مع مطلع الألفية الجديدة لتصيب قدرأ لا يستهان من عصب العلاقات الأمريكية- الخليجية ، والأمريكية - الإيرانية، وهو ما انعكس ديناميكياً على العلاقات السعودية - الإيرانية ، التي بدا للعيان أنه تحالف وتكامل جاء في الوقت المناسب للإحساس المشترك بالخطر القادم من الغرب ، وبالتحديد من الولايات المتحدة .

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مأزق كبير وحاد ، وهي على اعتاب الألفية الثالثة ، إذ تزايدت كراهية العالم لها جراء غطرستها وازدواجيتها السياسية الدولية الواضحة في مختلف القضايا التي تمس دول العالم -لاسيما الدول المتوسطة والضعيفة- فجاءت أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 في حادثة ضرب وتفجير برجي نيويورك ، لقلب الموازين رأساً على عقب ، ولتحذ من ذلك ذريعة لشن حرب على كل من يحاول أن يعارض هيمتها على العالم ولنفرض مفردات جديدة لنظام عالمي قادم ، ثم من خلاله تطوع كل القوى الدولية -المعارضة أو المتحالفة معها- ضمن مفهوم مؤطر هو (إما معنا أو ضدنا) في سياسة تختفي منها كل معاني الشرعية إلا "شرعية القوة" واستخدامها ضد الآخرين .

وعليه أمسى العالم منذ مطلع الألفية الثالثة في قبضة "شرعية قوة" من نوع آخر ، أهم مظاهرها:-

- جعل أمريكا مركز العلاقات الدولية (الصراع العربي- الإسرائيلي ، البلقان ، وكوسوفا ، كشمير ، الهند وباكستان ، الصين واليابان ، كوريا الشمالية 000الخ )
- التدخل في العلاقات الإقليمية والثنائية : فلا بد من شرعنـة تلك العلاقات عبر مرورها بالبيـت الأبيض . (روسيا وإيران ، الكوريتين ، الصين وروسيا ، العراق "سابقاً" والأنظمة الخليجية 000الخ ) .

- إخضـاع حـكام الـعالـم أـجـمـعـ : وهـي سيـاسـة وـاضـحة لـلـادـراـة الـأـمـريـكـيـة في ظـلـ نـظـامـها الدـولـي مـذـ الحربـ العـالـمـيـةـ الثـانـيـةـ ، ولـعـلـ إـرـانـ وـدـوـلـ أـمـريـكـاـ الـلـاتـيـنـيـةـ وـمـعـظـمـ الـأـنـظـمـةـ الـعـرـبـيـةـ مـثـالـ عـلـىـ ذـلـكـ .
- التـحـولـ مـنـ الـحـرـبـ الدـافـاعـيـ إـلـىـ الـحـرـبـ الـوقـائـيـ "ـالـهـجـومـيـ"ـ . (ـأـفـغانـسـتـانـ ،ـعـرـاقـ ،ـوـمـحـارـبـةـ الـجـمـاعـاتـ إـلـاسـلـامـيـةـ فـيـ كـلـ بـقـعـةـ "ـحـمـاسـ وـجـهـادـ إـلـاسـلـامـيـ وـإـلـاخـونـ"ـ وـفـيـ الـفـلـيـينـ وـبـاـكـسـتـانـ وـدـوـلـ أـورـوباـ وـفـيـ أـمـريـكـاـ نـفـسـهـاـ 000ـالـخـ)ـ .

واليوم يشهد العالم - وما يزال - تغيرات أساسية في تركيبة وهيكلية النظام الدولي ومن قبله النظام الإقليمي العربي بعد ضرب العراق ودمirه واحتلاله ، إذ أن إمكانية التمرد على النظام

الأحدى القطبية الذي هيمن بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر ، لا سيما في ظل الأزمة الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة ، اختلفت جذورها مع احتلال العراق وتغيرت معالم الخريطة السياسية الإقليمية والدولية والعالمية ، ولربما يقرر غزو العراق مستقبل العالم لمدة خمسة عشر أو عشرين عاماً قادماً .

لعل المظاهر السابقة بكل تداعياتها وتجلياتها القائمة حالياً ، ومنذ أحداث 11 سبتمبر ، فرضت نفسها وبقوة على طبيعة وصيغة العلاقات السعودية - الإيرانية ، وبالتالي على مجمل العلاقات الإيرانية الخليجية ، فضلاً عن تأثيرها في أمن المنطقة حالياً ومستقبلاً ، فنظر كلا الطرفين (ال سعودي والإيراني) لأولويات المرحلة القائمة والقادمة وارتباطها وثيقاً في مصالح القوى الكبرى والعظمى ، لا سيما الولايات المتحدة ، وأدرك كلاهما أن لوج المستقبل ليس من السهولة بمكانة ليتم دون تنسيق مشترك مسبق بينهما من جهة وبين الإدارة الأمريكية من جهة أخرى ، فتحت عناوين "محاربة الإرهاب" و"الإسلام المعتدل" و"تغيير خارطة الشرق الأوسط" والأمن القومي الأمريكي العالمي" ، راحت الولايات المتحدة تبكي لنفسها الكثير من المحظورات عربياً وإسلامياً بمبرر أن ذلك من الضرورات الأمنية الأمريكية - الغربية ، وهذه بدورها لعبت دوراً في تكوين الرؤية السعودية والإيرانية لطبيعة ونوع العلاقة المفترضة بينهما في المرحلة القادمة .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، واحتلال أفغانستان وال伊拉克 في أقل من عامين ، والتواجد الأمريكي في الخليج ، وعلى عتبات البيت الإيراني ، ثم تهديد إيران من أجل قبول لجان التفتيش وخلق الذرائع لفرض هيمنة أمريكية على المنطقة بكل السبل والوسائل ، أحست دول الخليج العربي ، وبالذات السعودية وجاراتها إيران بخطورة ترك الأمن الإقليمي في المنطقة في "مهب الريح" للولايات المتحدة ، وأحسست أيضاً بضرورة تقويب المسافات أكثر بين إيران وكافة الدول الخليجية والערבية لتجاوز مرحلة "ما بعد سبتمبر" ، والحلولة دون جعل العراق نموذجاً خليجياً على حساب الصراع الإقليمي والقيادة الإسلامية .

والسؤال المطروح في هذا الصدد :

**ما هو أثر كل من أحداث سبتمبر واحتلال العراق في طبيعة العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية ؟**

هذا ما سيتناوله الباحث في المطلعين القادمين :

**المطلب الأول : أثر أحداث 11/سبتمبر على العلاقات السعودية - الإيرانية .**

**المطلب الثاني : أثر احتلال العراق على العلاقات السعودية - الإيرانية .**

**المطلب الأول : أثر أحداث 11 سبتمبر على العلاقات السعودية - الإيرانية :**

**مقدمة :**

بعد الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك وعلى البنتجون في وشنطن أخطر الأحداث العالمية وأهمها، منذ أحداث تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ، وإذا كانت الأخيرة قد نتت عن تحولات عالمية كما أفرزت تحولات أخرى ، فإن ما يسمى "بالحرب على الولايات المتحدة" لا بد وأن يؤثر على حالة العالم ، لأن هذه "الحرب" تؤثر على مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي بعد الحرب الباردة ، كما تختبر هذه الحرب أهم تفاعلات هذا النظام وقيمته وقواعده<sup>(1)</sup> .

ولا يمكن إدراك طبيعة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتحديد مرتكبيها ، إلا بادراك أهميتها والتي تمثل في<sup>(2)</sup> :

**الأول:** إدراك طبيعة الحدث ذاته: إذ وقع على أرض أمريكية وليس غيرها والذي يمكن

تلخيصه في عدة نقاط؛ فهو:

- ضرب لمزي القوة الأمريكية: الاقتصادية (مركز التجارة العالمي) والعسكرية (البنتجون).

- ضرب للأمن الأمريكي من الداخل.

- ضرب بأسلوب عولمي تخطى حواجز الدول والحدود.

- هائل الأثر في الداخل الأمريكي ، وتصوره عن منه، وتصوره عن نفسه، وعن رؤيته للعالم من حوله.

**الثاني:** أهمية وضرورة تحديد مرتكبي الحدث:

فالقاء التهمة على العرب والمسلمين له معنى وله عواقب كثيرة، مهما أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تحارب الإسلام والمسلمين . كما أن تهمة "الإرهاب" تقتحم الطريق لكل شيء، وبكل الطرق ، ولذا فإن ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ليس تغيراً ، ولكنه كشف عن تحول تكون بالتراكم والتدرج عبر نحو 15 عاماً سواء تجاه العالم أو تجاه المنطقة العربية والإسلامية.

(1) انظر : نادية محمود مصطفى ، الهجمات على أمريكا.. ومستقبل العالم ، 15/9/2001 ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :

<http://www.islam-online.net/arabic/politics/2001/09/article11.shtml>

(2) انظر : نادية محمود مصطفى ، 11 سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية ، 12/9/2002 ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article17.shtml##1>

وتأتي أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فتهز العالم - ليس لنمطها الجديد أو ما ترتب عليها من خسائر بشرية ومادية فادحة - فقد سبق وعانت مناطق عديدة من العالم من خسائر أكثر فداحة ، وإن كانت هذه هي المرة الأولى ، منذ ما يزيد عن النصف قرن ، الذي تتعرض فيه أراضي أمريكية لمثل هذه الخسائر . ولكن جاءت هذه الأحداث - أيًا كان وصفها "كارثة قومية أمريكية" أو "هجوم على أمريكا" وأعمال حرب ضد أمريكا" أو "أعمال إرهابية ضد أمريكا"- جاءت محملاً بالعديد من الدلالات حول حال العداء لأمريكا في العلاقات الدولية<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت أهداف أمريكية قد تعرضت خلال العقود الماضيين لما يُسمى ضربات إرهابية متتالية - وراء البحار - (بيروت ، لوكيربي ، السعودية ، كينيا ، وتنزانيا ، ميناء عدن) ، فإن الأرضي الأمريكية تعرضت لعمليتين آخرتين إدراهما في مركز التجارة العالمي (1993) ، والثانية في أوكلاهوما (1995) ، حيث اقترنَت هذه الضربات (ما عدا أوكلاهوما) بعناصر "شرق أوسطية"<sup>(2)</sup> ، فلقد استقر في الإدراك الأمريكي أن الجنوب بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة - والعرب المسلمين بصفة أخص - هم مصدر هذا التهديد الإرهابي في ظل ما يُسمى بالصراع مع "الأصولية الإسلامية" ، وتصاعد عواقب عدم تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

عبارة أخرى، لم يكن الداخل الأمريكي مرشحاً بقوة لمعايشة مثل هذه التهديدات والضربات "الإرهابية" . ولذا فإن السياسة الخارجية الأمريكية ركزت على إجراءات أمنية مشددة لمقاومة الإرهاب فيما وراء البحار، بعيداً عن واحة الأمان الأمريكية . وبالمنطق نفسه- أي منطق حماية "الجزيرة الأمريكية" وعزلها عن مصائب العالم وتهدياته - تبلور من جديد مبدأ الدفاع عن المصالح الحيوية بإقامة الدرع الصواريخ الأمريكي بالنسبة للأمن العسكري الأمريكي، وحمايته من مصادر التهديد العسكرية الخارجية<sup>(3)</sup>.

وتأتي الهجمات على نيويورك وواشنطن - انطلاقاً من طبيعة عملياتها المبتكرة والدقيقة - بدلاليات عديدة مختلفة ، فهي هجوم مباشر من داخل الأرضي الأمريكية وبطائرات أمريكية مدنية مخطوفة ، وهي هجوم ليس على أرض وشعب أمريكي فقط ولكنها هجوم على أهم رموز من رموز القوة الأمريكية العالمية أي القوة المالية والعسكرية، بل هما أهم رموز

(1) انظر : المرجع السابق .

(2) انظر : نادية محمود مصطفى ، الهجمات على أمريكا.. ومستقبل العالم ، مرجع سبق ذكره.

(3) انظر : بعد 11 سبتمبر.. أي مستقبل للنظام الدولي ؟ ، ندوة سياسية حول أحداث 11 سبتمبر ، 2001 موقع إسلام أون لاين : 2001/10/29

الحضارة الغربية بقيمها المادية عن الرفاهية وعن الأمان ، ولهذا وُصفت هذه الهجمات بأنها غير مسبوقة وغير متوقعة.

ولكن تأكّدت معها معانٍ جديدة عن طبيعة الحرب التي يمكن أن تتعرض لها فوة عظمى تمتلك أضخم ترسانة عسكرية رادعة في العالم ، والتي سبق وأن أذاقت دولاً وجماعات عدّة صنوف من أعمال الحرب . فقد بات واضحاً - بعد هذه الهجمات - أن مثل هذه الدولة يمكن أن تهتز مصداقية منها المطلق وتفوقها المطلق . والمهم في هذا الصدد ، أن ذلك الاختبار الذي واجهه الأمن الأمريكي لم يتم بواسطة تهديد خارجي من قوة عالمية مناظرة أخرى ، ولكن تم بواسطة أفراد ينتمون إلى جماعات ذات عقائد خاصة أياً كانت هذه العقائد ، استطاعوا أن يُوجّهوا مثل هذه الضربات - التي وصفها المرافقون والساسة الأمريكيون - أنها بمثابة إعلان حرب على الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup> .

على أي حال فإن أحداث 11 سبتمبر انعكست بآثارها السريعة على الاستراتيجية الفكرية والعقائدية والعسكرية الأمريكية ، إذ لم تهتم بالبحث عن الفاعلين الحقيقيين لهذه الأحداث بقدر ما سعت إلى استثمار هذه الأحداث لتحقيق مصالح الولايات المتحدة العليا في فرض المزيد من الهيمنة على العالم والقوى المنافسة لها دولياً ، لذا فإن رد الفعل العسكري الأمريكي المتسرع على هجمات 11 سبتمبر ، وتوجيه الاتهامات على نطاق واسع ، والاعتداء على الشعب الأفغاني المسلم وانتهاءً أرضه وسيادته ، دون تقديم أدلة على تورط أطراف بعينها بشكل قاطع وخاصة ضد حركة طالبان ، يعيد إلى الأذهان مقوله صراع الحضارات التي وضعها المفكر الأمريكي "هنتجتون". ولا شك أن بوادر اقسام النظام العالمي بدا واضحاً عندما فرضت أمريكا المقوله التي تبناها "جون فوستر دالاس" أثناء الحرب الباردة عندما قال إن سياسة الحياد الإيجابي لا أخلاقية، وأمريكا تقول الان "إما معني أو مع الإرهاب" ، في محاولة منها لفرض مفهومها الخاص للإرهاب الذي لا يحظى باتفاق دولي كما اتضح في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001<sup>(2)</sup>.

من هنا فإن ما صرّح به الرئيس الأمريكي " جورج بوش" بأنه يشن حرباً صليبية، لا يمكن اعتبارها مجرد زلة لسان لرئيس أمريكي معروف بميوله إلى التيار اليميني المحافظ في الحزب الجمهوري، بل يعكس وضعاً خطيراً على النظام الدولي ويتمثل ذلك بتقسيم العالم إلى حضارات متصادمة، والتركيز على استهداف الحضارة الإسلامية. وقد أكد ذلك رئيس وزراء إيطاليا " برلسكوني" الذي تبني فكرة الرئيس الأمريكي، عندما عبر عن تفوق الحضارة الغربية على نظيرتها

(1) انظر : المرجع السابق .

(2) انظر : ياسر قطيشات ، تطور علاقة الولايات المتحدة بالإسلام ، موقع أقلام الثقافي ، 13/10/2002 ، الموقع

الإلكتروني : <http://www.aklaam.com/derasat/derasa10.htm>

الإسلامية بقوله: "يجب أن ندرك تفوق حضارتنا التي تضم نظاماً للقيم منح الشعوب ازدهاراً واسع النطاق في البلاد التي تحترم هذه القيم وتتضمن احترام حقوق الإنسان والدين، هذا الاحترام بالتأكيد غير موجود في الدول الإسلامية".<sup>(1)</sup>

ومنذ أحداث 11 سبتمبر كانت الولايات المتحدة حريصة في حربها على الإرهاب على إضفاء صفة العالمية على تلك الحرب ، عندما سعت إلى تشكيل تحالف يضم أكبر عدد من دول العالم ، يأخذ من القضاء على الإرهاب هدفاً له على الصعيد العالمي بشكل عام، وتجهيز الاستعدادات لحرب شنتها على أفغانستان للقضاء على حركة طالبان على وجه الخصوص. وقد أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " في كلمته أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن على دول العالم أن تختر أحد أمرين، إما أن تكون مع أمريكا أو تكون مع الإرهاب، وهذه لا شك سابقة تاريخية في العلاقات الدولية.<sup>(2)</sup>

كما كانت الولايات المتحدة حريصة أيضاً في تشكيلها لهذا التحالف الدولي ضد الإرهاب، على اعتماد مجموعة من المعايير، ستساعدها في توفير المرونة القانونية اللازمة لها في حربها ضد الإرهاب ، وهذه المعايير هي :

أ- عدم تحديد الأطراف المستهدفة بالحرب.  
إذا كانت الولايات المتحدة قد كثفت جهودها للتفاهم مع أعضاء المجتمع الدولي حول تعريف الإرهاب الذي ليس له مفهوم محدد فإنها احتفظت عملياً لنفسها بحق اختيار الطرف المستهدف بالحرب انطلاقاً من مفهومها للإرهاب<sup>(3)</sup> ، فبدأت تختر الدول التي تعارض السياسيات الأمريكية والتي تؤثر على مصالحها الاستراتيجية في العالم ، ومثال على ذلك الاتهامات التي ساقتها ضد العراق ( قبل الحرب ) بإقامة علاقات تعاون مع تنظيم القاعدة ومحاوله إقناع المجتمع الدولي والرأي العام الأمريكي على وجه الخصوص بأن العراق هو الطرف الأكثر قدرة على تزويد الجماعات الإرهابية بأسلحة للدمار الشامل .  
ب - عدم تحديد الإطار الزمني للحرب.

إن عدم تحديد الإطار الزمني للحرب على الإرهاب أعطى للولايات المتحدة فرصة إصدار الاتهامات وتنفيذ العقوبات ضد أي دولة تخرج عن إطار المصالح الأمريكية، أو تتقاطع مع الأمن القومي الأمريكي، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى تغييرات في البنية السياسية الدولية والنظام الدولي، حيث من المتوقع أن تحسب الولايات المتحدة تحركاتها بدقة وأن تقوم بإجراء بعض التغييرات في

(1) مجلة دراسات شرق أوسطية، (الافتتاحية)، عدد 17، 2001، ص ص 7-12.

(2) علي البلونة ، الهجوم على أمريكا وتداعياته، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 2001، 17، ص 155.

(3) سليم الحص ، ندوة العمل الوطني التي عقدت في بيروت تحت عنوان: لبنان والعرب والعالم بعد 11 سبتمبر 2001م ، بتاريخ 17/2/2002، مجلة المستقبل العربي، عدد 2002، 278، ص 72.

سياساتها الخارجية مستقبلاً، ولكن ذلك يبقى مرهوناً بضرورة وجود تحرك دولي نحو عالم متعدد القطبية قد تتبلور معالمه على شكل حروب متالية أو باتباع سياسات سلوكية انفعالية<sup>(1)</sup>.

#### ج - عدم تحديد معيار النصر :

كما لم تحدد الولايات المتحدة الإطار الزمني للحرب على الإرهاب، فإنها أيضاً لم تحدد معيار النصر منطلقة من فكرة أن عدوها "الأصولية الإسلامية" موجودة في عدد كبير من بلدان العالم<sup>(2)</sup> الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة، مثل من هي الدول التي ستطالها الحرب الأمريكية؟ وأيها سيسلم منها؟ خصوصاً وأن الولايات المتحدة لا تجد حرجاً في التصريح بين الحين والآخر أن هناك تغييرات كثيرة ستتبع الحرب على العراق وأن الحرب ضد العراق ما هي إلا مرحلة من مراحل حربها ضد الإرهاب.

ومن المتوقع أن تطال السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة بعض الدول العربية والإسلامية مثل سوريا، السعودية، إيران وباكستان إضافة إلى فلسطين المحتلة، وهي بذلك - أي الولايات المتحدة - لن تتوانى عن السير قدماً في طريق إزالة بعض الأنظمة السياسية واستبدال حكامها بأخرين يحققون المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية الأمريكية<sup>(3)</sup>.

#### الموقف السعودي - الإيراني من الأحداث وأثره في علاقتها مع الولايات المتحدة :

لم يكن أحد من الأطراف العربية أو الإسلامية يملك خياراً آخر غير الوقف إلى جانب الولايات المتحدة بالمصاب الذي ألم بها في أحداث 11 سبتمبر ، فرغم الخلافات الكثيرة بين معظم الدول العربية والإسلامية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى ، حول العديد من القضايا (القضية الفلسطينية ، ومساندة إسرائيل ، والوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، والحصار - سابقاً - على العراق ، والملف السوداني والليبي ....) ، إلا أن السعودية وإيران وكافة الدول بلا استثناء أدانت تلك الهجمات والأحداث جملة وتفصيلاً واعتبرتها مخالفة للإسلام الحنيف ، وللقيم والعادات العربية والإسلامية ، واعتبرت أن من قاموا بها وبغض النظر عن هويتهم وعقيدتهم هم إرهابيون ويجب محاربتهم ومحاربة كل أصناف الإرهاب الدولي الأخرى ، وفي ذلك إشارة إلى ازدواجية الولايات المتحدة حيال الإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين<sup>(4)</sup>.

(1) انظر : علي البلاؤنة، الهجوم على أمريكا وتداعياته، مرجع سابق، ص162.

(2) انظر : سليم الحص، لبنان والعرب والعالم بعد 11 سبتمبر 2001م ، مرجع سابق، ص73.

(3) انظر : عصام نعمان، أمريكا وال المسلمين: مشكلة علاقة، مجلة المستقبل العربي، عدد 278، 2002، ص85.

(4) انظر : بي.دبليو.سينجر ، أمريكا والعالم الإسلامي: علاقة متأنمة تتنظر الحسم ، ت. شيرين حامد فهمي ، 2002/11/28 ، موقع إسلام اون لاين الإلكتروني :

<http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/11/article25.SHTML>

## الموقف السعودي وأثره في العلاقات السعودية - الأمريكية :

و ضمن هذا الإطار العام للسياسات العربية والإسلامية ، كان الموقف السعودي واضحاً ، إذ صدرت عدة تصريحات رسمية من الحكومة السعودية وكذلك من مختلف المستويات الشعبية السعودية ، تدين فيها تلك الأحداث وتواسي الشعب الأمريكي بذلك المصاب ، فعقب الانفجارات مباشرة صدر بيان المملكة في الرياض 23 جمادى الآخرة 1422هـ الموافق 11 سبتمبر 2001م أعربت فيه المملكة العربية السعودية عن إدانتها للاحتجارات والهجمات المؤسفة وغير الإنسانية التي وقعت "اليوم" في برجي مركز التجارة العالمي في مانهاتن بنيويورك ومبني وزارة الدفاع بواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية وقال مصدر مسؤول إن المملكة العربية السعودية تدين بشدة مثل هذه الأعمال التي تتعارض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم الحضارية الإنسانية وتتقدم بخالص العزاء لأسر الضحايا ولفخامة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وللشعب الأمريكي عامة<sup>(1)</sup>.

بيد أن الموقف السعودي الطبيعي لم يكن ليُشفع للسعودية أمام الولايات المتحدة والغرب عموماً ، حينما تبين أن بعض المشتركون بالهجمات على برجي التجارة هم من الجنسيات السعودية ، الأمر الذي بدأ يعيد حسابات العلاقات السعودية - الأمريكية ويغير صفو علاقات تحالفية استمرت ما يربو على سبعة عقود متالية .

بل وبدا واضحاً بالأفق بوادر سيناريوهات غريبة - أمريكا تسعى إلى إعادة تشكيل الأمن الخليجي والمنطقة برمتها وفق مصالحها في المنطقة ، وتزامن ذلك مع حملات إعلامية وسياسية قادتها أشهر وكالات الأنباء والصحف الأمريكية والبريطانية في محاولة إلى تحويل السعودية مسؤولية تلك الهجمات والتعويض عنها مادياً (تعويض أهل الضحايا بآلاف المليارات) ودينياً (تغيير المناهج الإسلامية) وسياسياً (تقديم ملف سعودي للسلام العربي - الإسرائيلي) ، وهو ما شكل بمجملة إحراجاً وتخوفاً كبيراً لدى الحكومة السعودية خلال الأشهر الأولى للحملة ضد الإرهاب وال الحرب على أفغانستان ، بل وأكدت تلك المخاوف حقيقتها عند احتلال العراق ، وبداية التوجه نحو شرق أوسط جديد<sup>(2)</sup> .

ويرى بعض المحللين أن العلاقات السعودية - الأمريكية مرّت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر بـ «مرحلة اضطراب صعبة» وأن شيئاً «مهماً قد يحدث» ، وأنه بعد هجمات واشنطن ونيويورك فإن «واشنطن لن توافق على الإبقاء على نفس العلاقات مع الرياض كما كانت في

(1) انظر : جريدة الوطن السعودية ، القيادات السعودية تجمع على استئثار الإرهاب والعمل على محاربته العدد 407 ، السبت ، 10 أكتوبر ، 2001 .

(2) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأمريكي ، الأربعاء 25 رجب 1423هـ 2 أكتوبر 2002، العدد 152 .

السابق»، وفي هذا السياق يشير بعض المحللين إلى أن اليمين المحافظ في الإدارة الأمريكية يراقب تحركات المملكة العربية السعودية وينتظر الفرصة المناسبة لتطبيق سيناريوهات متعددة مطروحة موجودة في المؤسسات والأجهزة التابعة لوزارة الدفاع والبيت الأبيض لعل أطفها الضغط الإعلامي السياسي على المملكة وأسوأها تفكك الكيان السعودي ذاته – على حد قول المحللين<sup>(1)</sup>.

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الأمور التي أحدثت أثراً سلبياً على مسار العلاقات السعودية – الأمريكية، وأهم هذه الأمور تقرير مؤسسة راند (RAND) للدراسات الاستراتيجية المقربة من الإدارة الأمريكية ، الذي اعتبر المملكة بمثابة عدو للولايات المتحدة، وأخيراً دعوى التعويضات التي رفعها أقارب ضحايا هجمات وشنطن ونيويورك ضد مؤسسات وأفراد سعوديين. كما بدأت الولايات المتحدة في إعادة دراسة السعودية ككيان سياسي واجتماعي وثقافي وتقييمها ومرتكزات السياسة السعودية<sup>(2)</sup>.

وكان نتيجة ذلك أن بدأت بعض الأصوات داخل الإدارة الأمريكية ووسائل الإعلام في اتهام المملكة برعاية الإسلام الأصولي الذي يعتبرونه المسؤول الأول عن هجمات وشنطن ونيويورك، وقد نوّزعت تلك الأصوات ما بين الدعوة لتغيير المناهج في المدارس الدينية التي ترعاها السعودية وبين التحرير على اعتبار المملكة منبعاً للإرهاب، ودعا اليمين الأميركي إلى إعادة النظر في التحالف الأميركي – السعودي القائم منذ وقت طويل مؤكدين أنه لا يمكن الاعتماد على المملكة في الحرب على الإرهاب، وبالإضافة إلى ذلك فقد زاد من توتر العلاقات بين البلدين الرفض القاطع للرياض بالسماح لواشنطن باستخدام قواعدها في حربها ضد أفغانستان<sup>(3)</sup>.

ورغم نفي الإدارة الأمريكية أي صلة لها بتقرير مؤسسة راند إلا أن المحللين يؤكدون على خطورته بالنظر إلى عدة أمور أهمها ما يلي: أن تسريب ذلك التقرير في هذا التوقيت ليس صدفة فالهيئة التي أعدته هيئه مقربة من البناغون، والتشدد الأميركي في مراقبة كل ما ينشر وما يعرض وما يقوم به حتى الأفراد العاديون بات سياسة رسمية بعد أحداث 11 من سبتمبر، وفي ظل هذه السياسة ليس من المعقول نشر مثل هذا التقرير دون أن يحصل على ضوء أخضر.

إن من له خبرة في الأنظمة السياسية الغربية يدرك تلك العلاقة الوطيدة بين السلطة السياسية ومراكز البحث من ناحية وسائل الإعلام من ناحية أخرى، وكيف أن الإعلام يوفر مجالاً لقول ما

(1) انظر : محمد علي الفائز ، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم ، مجلة شؤون سعودية ، العدد الأول ، فبراير 2003 ، ص 35

(2) انظر : المرجع السابق ، ص 36 .

(3) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، مرجع سابق

لا يُقال، وكيف يُقال دون أن يكون هناك مسؤولية صريحة للسلطة تجاه ذلك، بمعنى آخر يمكن القول إن التقرير رسالة غير مباشرة إلى الحكومة السعودية<sup>(1)</sup>.

إن مجلس السياسات الدفاعية الأمريكية الذي اطلع على التقرير يضم عدداً من الشخصيات الأمريكية المهمة التي طالما لعبت دوراً مهماً في رسم السياسة الأمريكية مثل نائب الرئيس الأميركي الأسبق «دان كويل» ومستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق هنري كسنجر، وزيري الدفاع الأسبقين جيمس شيلنجر وهارولد براون وغيرهم.

لقد بدأت مكانة المملكة في العيون الغربية والأمريكية في التآكل منذ نهاية حرب الخليج الثانية ، وجاءت أحداث سبتمبر لتضع حدّاً للعلاقة المتنيرة مع الغرب استمرت منذ تأسيس الكيان السعودي في بداية القرن العشرين مع بريطانيا<sup>(2)</sup>.

والمملكة ليست مسؤولة بشكل مباشر عن تردي العلاقات مع الغرب ولا هي راغبة فيها، بل على العكس تماماً تزيد إقناع الغرب بأنها لم تتغير ، وأنها الحليف الذي لازال قادراً على العطاء والتعاون المتبدل مع الأصدقاء ، وأنها في سبيل ذلك تفعل الكثير لإقناع الحلفاء الأميركيين بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في المنطقة . ولكن الولايات المتحدة وجهة نظر أخرى ، فالظروف السياسية العالمية كما الإقليمية تغيرت بشكل متسارع ، جعل من السعودية أقل قدرة على ثبات المصالح الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد<sup>(3)</sup>، وهو ما فرض بالتالي علاقة سعودية أمريكية جيدة لكنها غير متميزة أو طبيعية مقارنة بالماضي .

#### **الموقف الإيراني وأثره على العلاقات الإيرانية - الأمريكية :**

أدركت إيران، بعد وقوع الهجمات وتأكد النية الأمريكية في القيام بعمل عسكري ضد أفغانستان، أنها لابد لها أن تلعب دوراً في أي عمل تقدم عليه الولايات المتحدة لمعاقبة من اتهمهم بتغيير هذه التغيرات، وذلك نظراً لموقعها الإستراتيجي إذ إن لها حدوداً طويلاً تمت لمسافة 900 كم مع أفغانستان، بالإضافة إلى أن لها نفوذاً قوياً لدى المعارضة الشمالية المعادية لحركة طالبان، وحدوداً مشتركة مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق ، ناهيك عن أن إقناع الولايات المتحدة لإيران بالتعاون معها أمر له أهميته الخاصة نظراً لطبيعة التوجه السياسي

(1) انظر : المرجع السابق .

(2) متוך الفلاح ، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء 9/11: الإصلاح في وجه الانهيار والنقسيم ، جريدة القدس العربي ، 29/4/2002 .

(3) محمد علي الفائز ، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم ، مرجع سابق ، ص 39 .

للحجوم الإيرانية ، وقد تمثل رد الفعل الرسمي الإيراني تجاه هذه الهجمات فيما

يللي<sup>(1)</sup>:

- (1) سارع الرئيس سيد محمد خاتمي بإدانة الهجمات بعد ساعات من وقوعها، وكان ذلك لافتاً للنظر ، على اعتبار أن الولايات المتحدة تضع إيران في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو ما كان له رد فعل إيجابي لدى المسؤولين الأمريكيين.
  - (2) بعد أسبوع من الهجمات أعلن المرشد على خامنئي هو الآخر إدانته للحادث، و كان لهذا الإعلان قيمة كبيرة بالنظر إلى مكانة المرشد في النظام السياسي الإيراني، ودل في الوقت نفسه أن إدانة خاتمي لا تعبّر عن رؤيته الذاتية وإنما تعبّر عن موقف الدولة الإيرانية الرسمى.
  - (3) ساد الغالبية العظمى من الصحف الإيرانية موقف الإدانة لهذه الهجمات وهو ما دل على وجود رأى عام إيراني ضدّها.
  - (4) بعث عدّة طهران مرتضى الوردي ومحمد عطريان رئيس مجلس الشورى البلدي برسالة مواساة خطية إلى عمدة نيويورك، وذلك في أول اتصال رسمي بين مسؤولين في البلدين، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن القوانين الإيرانية تحرم اتصال المسؤولين الإيرانيين بالمسؤولين الأمريكيين، فمن المؤكد أن هذه الخطوة قد تمت بمبادرة رسمية.
  - (5) لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979 لا يرفع شعار الموت لأمريكا في خطبة الجمعة المركزية في طهران.
  - (6) سمحت وزارة الداخلية لتيارات سياسية بتنظيم تجمع للتعبير عن مواساة الشعب الأمريكي في أحد ميادين شمال العاصمة طهران.
- اتخذت إيران هذا الموقف وهي تعلم أن الأمن القومي الإيراني قد يتعرض لتهديدات جسيمة إذا قامت الولايات المتحدة بمد نفوذها العسكري إلى الحدود الشرقية والشمالية لإيران ، أي في أفغانستان وجوارها ، ولكنها أرادت أن تبرئ ساحتها أولاً، وفي الوقت نفسه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن لدى إيران قدرات وإمكانات مهمة تستطيع بها أن تتعامل مع هذا المد حال حدوثه.
- وقد زاوج الموقف الإيراني بين المرونة والتشدد في آن واحد ، فقد أكد خامنئي أهمية مكافحة الإرهاب لكنه وصف موقف الولايات المتحدة بأنه متغطرس ونابع من ماهيتها الاستكبارية والسلطوية ، ورفض المنطق القائل بأن الذين لا يواكبون أمريكا هم مع الإرهاب ، وخلص إلى أن إيران لن تقدم أي دعم للولايات المتحدة وحلفائها في الهجوم على أفغانستان . وقد اتخذ الرئيس خاتمي الموقف نفسه حيث هاجم استخدام بوش كلمة "الحرب الصليبية" وانتقد فكرة تقسيم العالم إما

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 2002 ، ص 61.

مع الولايات المتحدة وإما ضدها، رغم أن معلومات نشرت فيما بعد أشارت إلى أن إيران قدمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية، دون توضيح ماهية هذه التسهيلات<sup>(1)</sup>.

ولعل واشنطن كانت تدرك مسبقاً حقيقة الموقف الإيراني الذي فهمه البعض أنه قد طاله تغير عندما أسرعت طهران إلى إدانة التجارب ، فبادرت بأن تكون أوروبا الوسيط مع إيران، وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بزيارة إلى إيران هي الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979 ، وتلى هذه الزيارة زيارة وفد الترويكا الأوروبية للعاصمة الإيرانية ، ثم قام مبعوث خاص لرئيس الوزراء الياباني بزيارة خاصة إلى طهران ، وكان هدف كل هذه الزيارات محاولة إقناع إيران بالانضمام للتحالف الأمريكي<sup>(2)</sup>.

على هذا النحو يمكن القول إن الموقف الإيراني كان متوازناً في التعامل مع الأزمة وبعبارة أخرى لقد كان على إيران أن تدين الحادث الذي أُصْقِبَ عَلَىِ إِسْلَام فور وقوعه بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي فيها والذي يقوم على الأيديولوجيا الإسلامية، وكون أن الولايات المتحدة تعتبرها دولة راعية للإرهاب ، لكن وفي الوقت نفسه فإن تشددها لاحقاً كان ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن القومي الإيراني ، وقد نشطت إيران في اتصالاتها مع كثير من الدول العربية من أجل التنسيق المشترك لمواجهة هذه الأزمة ، وكانت زيارة وزير الخارجية كمال خرازي إلى كل من مصر وسوريا في إطار تنسيقها المشترك مع دول المنطقة .

وعندما بدأت الولايات المتحدة في شن حربها على أفغانستان كانت إيران أولى الدول القليلة التي نددت بالحرب ، بل إن إيران قد اتخذت موقفاً أبعد من الإدانة حينما أعلن السيد على خامنئي المرشد الروحي للثورة أن الأمريكيين يروجون كذباً بأن دوافعهم لمهاجمة أفغانستان هي محاربة الإرهاب ، إلا أن الدافع الحقيقي للأمريكا هو فرض السلطة والهيمنة<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنه لا يمكن تجاهل مغزى سرعة إدانة إيران للهجمات ، فهي دون شك توحّي برؤية جديدة للتعامل مع العالم ، تتطوّي بالضرورة على مراجعة ثوابت ظلت تحكم السياسة الخارجية الإيرانية أعواماً طويلة ، وهو الأمر الذي يطرح للمناقشة قضية التجديد في الساحة السياسية الإيرانية، وكذلك أثر هذه الأزمة في نمط التفاعل بين المعتدلين والمحافظين بخصوص التعامل مع الملف الأمريكي ، إذ شهدت الساحة الإيرانية تبايناً واضحاً فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذا الملف ، فقد ذهب التيار الإصلاحي إلى أهمية استغلال إيران لهذا الموقف من أجل

(1) انظر : المرجع السابق ، ص 63.

(2) انظر : سامح راشد ، إيران وروسيا.. أهداف متشابهة وموافق متعارضة ، شبكة إسلام أون لاين <http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2001/10/article3.shtml> ، الموقع الإلكتروني على الإنترنت : 2001/10/21

(3) انظر : المرجع السابق .

تحقيق انفراج في علاقتها مع الولايات المتحدة ، حتى لا تتأزم الأمور بشكل أكبر مما هو قائم بالفعل ، و لأن إيران سوف تصبح محاصرة بالوجود الأمريكي بينما ذهب التيار المحافظ إلى أن تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين يظل مرتبطا بضرورة مراجعة الولايات المتحدة لسياساتها في الشرق الأوسط ، ولكن هذا التيار لم يستقر التعاطي الأولى من قبل المؤسسات الرسمية في إيران مع الأزمة وربما تكون هذه هي جزئية التجديد التي طالت الموقف الإيراني تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة<sup>(1)</sup>.

و قد حاول التيار المعتدل توظيف مشاعر التعاطف الإيراني غير المسبوق من قبل الشعب مع الولايات المتحدة من أجل تحقيق تقدم في العلاقة مع واشنطن ، حيث قام 165 عضوا من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي البالغ عددهم 290 ، والذي يسيطر عليه المعتدلون بالتوقيع على وثيقة أعربوا فيها عن تعاطفهم مع الشعب الأمريكي وطالبوها بحملة دولية لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>. وقد أدرك المحافظون هذا المخطط فسعوا إلى عرقلته لأنه يهدف إلى إيجاد حل سريع لقضية مازالت محل خلاف شديد على الساحة السياسية لغير صالحهم ولكن لم يكن في مقدور المحافظين الشروع في ذلك إلا بعد أن هدأت موجة التعاطف الشعبي ، وباتت على الدولة الإيرانية أن تتعامل بشكل إستراتيجي مع المضاعفات التي سوف يخلفها امتداد النفوذ الأمريكي الجديد في آسيا على الأمن القومي الإيراني.

وفيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية الأمريكية في ضوء هذه المتغيرات الجديدة ، فإنه على الرغم مما تصوره البعض من أن هذه المتغيرات قد تؤدي إلى فتح صفحة جديدة في العلاقة بين البلدين ، خصوصاً في ضوء التعاون غير المباشر وحكم الأمر الواقع كلن في ما تردد عن تعاون قد حدث بين طهران وواشنطن في الحرب على أفغانستان ، فإن العكس هو الصحيح. ومن الدلائل على ذلك مبادرة إيران بإدانة الحرب الأمريكية على أفغانستان ، بسبب إدراكتها لتداعيات هذه الحرب على أنها القومي أولاً ، ثم موقف إيران من منطق الحرب كأداة لمقاومة الإرهاب ثانياً ، إذ دعت طهران إلى أن تقدم واشنطن أدلة دامجة على تورط ابن لادن ثم تتم هذه المقاومة تحت مظلة الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

وعلى هذا النحو يمكن القول أن هذه الأزمة أضافت المزيد من التردí على علاقة البلدين ، بل دخلت العلاقات إلى دائرة التوتر الشديد مع المخطط الذي سعت الولايات المتحدة إلى

(1) انظر : عبد الرحمن سعد ، أولويات سياسة إيران الخليجية ورسائل شمخاني الثالث ، الأهرام 2002/5/25 .

(2) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 63 .

(3) انظر : أحمد سليم برصان ، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر : الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، أبريل 2002 ، ص 35 .

تنفيذه في آسيا الوسطى بعد احتلالها أفغانستان ، ومن هنا لم يكن غريباً أن تسعى إيران إلى إعادة علاقاتها مع باكستان من أجل التنسيق المشترك بينهما لمواجهة تمدد النفوذ الأمريكي في آسيا، وذلك بعد فترة طويلة من العداء ، لعبت وشنط الدور الأكبر في تعزيزه، بسبب تأييدها لدعم باكستان لحركة طالبان من أجل نشر حزام سني يحاصر امتداد النفوذ الشيعي الإيراني شرقاً، ومن حربها أيضا ضد إيران نفسها بعد أن وضعها الرئيس الأمريكي جورج بوش مع العراق وكوريما الشمالية فيما أسماه بـ "محور الشر" <sup>(1)</sup>.

#### أثر أحداث 11 سبتمبر في العلاقات السعودية - الإيرانية :

منذ بداية أحداث 11 سبتمبر ، والحملة العسكرية على أفغانستان ، كانت هناك مؤشرات واضحة على استهداف إقليم الخليج العربي ، فقد بات مفهوماً لدى الغرب المراقبين أن أحد أهداف هذه الحملة هو قطع الطريق على بعض القوى (خصوصاً إيران) فيما يتعلق بمحاولات تواجهها في منطقة آسيا الوسطى ، كذلك كانت كثافة الحشود العسكرية الأمريكية في المنطقة المحصورة بين شرق البحر المتوسط والمحيط الهندي تؤشر على أن الحملة ستطال دولاً أخرى في إقليم الخليج ، وكان الرهان على أن يكون العراق أولى هذه الدول - وهو ما ثبت صحته فيما بعد - المستهدفة في إطار ما تسميه وشنط "الحملة على الإرهاب" ومع التقدم بالعمليات العسكرية أصبحت محاولات محاصرة إيران بادية العيان ، سواء عن طريق التوأمة العسكري في دول محیطة بها ، أو من خلال استخدام دول إسلامية سنية للضغط عليها بالتوازي مع العقوبات الاقتصادية الموقعة عليها <sup>(2)</sup>.

وبالمقابل شنت الولايات المتحدة حملة إعلامية وسياسية قاسية جداً تجاه السعودية حكومة ونظاماً وعقيدة ، واتهمتها "بت تاريخ الإرهاب" من خلال المدارس والمعاهد والجامعات الدينية الإسلامية ، وطالبتها بمطالب سياسية داخلية وخارجية ، ليس أقلها تغيير المناهج وتحمل تكاليف التعويضات لأسر الضحايا .

ويعتقد البعض أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحويل السعودية أخطاء سياستها الخارجية في الساحة الدولية ، لا سيما تجاه العالمين العربي والإسلامي ، وازدواجية معايير تعاطيها مع الملفات الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج العربي <sup>(3)</sup> .

هذه الضغوط الثانية من جانب الولايات المتحدة ضد إيران والسعودية ، أفرزت نتيجة عكسية مخالفة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، إذ إن اضطراب العلاقات السعودية -

(1) انظر : المرجع السابق ، ص 38

(2) انظر : صلاح سالم زرنوقة ، الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، أبريل 2002 ، ص 65 .

(3) انظر : المرجع السابق ، ص 67 .

الأميركية في الوقت نفسه الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية - الأميركية حالة من التوتر، مثل دافعاً للتقرب فيما بين السعودية وإيران .

ولهذا جاءت الترتيبات السعودية - الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر في تكثيف مجالات التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ، وهو ما تعزز فعلياً من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين بعد الأحداث ، إذ ظهر للعيان أن كل من السعودية وإيران أرادتا أن ترسلا برسالة عربية- إسلامية إلى الولايات المتحدة ، مفادها أن السعودية ليست وحدها في المنطقة وممكن أن تعتمد على الأمن الخليجي من خلال القطب الإيراني ، وإن إيران قادرة على تغيير سياسة الأحلاف والتكتلات الخليجية وفرض واقع أمريكي يصب في صالح النظام الإقليمي الخليجي<sup>(1)</sup> .

هذه التطورات الإيجابية في العلاقات الإيرانية - السعودية (تحت الإحساس بالخطر الأمريكي) أظهرت نتائج مهمة على صعيد عملية بناء الثقة بين البلدين من ناحية، وبين إيران والدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون بما فيها الإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى. فعلى مستوى العلاقات الثنائية الإيرانية- السعودية، أعلنت السعودية وعلى لسان وزير تجارتها أسامي بن جعفر فقيه مدى ما تحقق من تقدم في عملية بناء الثقة هذه عندما أعلن في ختام الاجتماع الرابع للجنة المشتركة الإيرانية - السعودية في طهران 7 فبراير 2002 أن "التهديدات الأمريكية لإيران لا تعكر العلاقات بين إيران وال السعودية بل تعززها"<sup>(2)</sup>.

أما على مستوى العلاقات بين إيران والدول الأخرى في مجلس التعاون ، فقد أكدت الكويت وإيران عزمهما على توقيع اتفاق مياه بكلفة ملياري دولار، أما الإمارات فكانت هي الأخرى حريصة على تطوير العلاقات مع إيران سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي ، مع حرص شديد على رفض أي تجاوزات إيرانية بخصوص الجزر الثلاث، وذلك على غرار الاحتجاج شديد اللهجة واستدعاء الخارجية الإماراتية لسفير الإيراني في أبو ظبي ، ورفض قيام 17 عضواً من لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني بزيارة إلى جزر الإمارات، ورفض إقامة مشاريع لتوطين إيرانيين في هذه الجزر<sup>(3)</sup>. وأعقبت الإمارات هذا الموقف الحاسم بزيارة ودية قام بها وفد عالي المستوى برئاسة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران لتهنئة الرئيس خاتمي بإعادة انتخابه.

(1) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 63 .

(2) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، مرجع سبق ذكره .

(3) انظر : أحمد سليم برصان ، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

وقد حرص الرئيس الإيراني خلال لقائه بوفد الإمارات برئاسة حمدان بن زايد على تأكيد رغبة بلاده في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الإمارات، موضحاً أن الحوار بين البلدين "سيؤدي إلى تقاربهما"، في حين تسلم الرئيس الإيراني رسالة بعث بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات أكد فيها بدوره أن "الوقت قد حان لبناء تعاون متعمق بين البلدين يستند إلى المساواة والاحترام المتبادل وحسن الجوار"<sup>(1)</sup>.

وقد ردت إيران على زيارة حمدان بن زايد بإيفاد محمد على أبوظبى مستشار الرئيس الإيراني بزيارة الإمارات، أتبعه زيارة وفد برلماني إيراني لأبوظبى وعقد أول اجتماع برلمانى ثانى منذ فترة طويلة مع رئيس المجلس الوطنى الاتحادى للإمارات ، الذى أكد على أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه البرلمانيون فى إيجاد حل سلمى لقضية الجزر، سواء من خلال الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق جدول زمني لإيجاد حل يرضى الطرفين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مستثمرين بذلك المناخ الإيجابي الذى يسود العلاقات الإيرانية - الخليجية خصوصاً، والعلاقات الإيرانية - العربية عموماً<sup>(2)</sup>.

وكخلاصة ، يمكن القول إن وجود المخاوف المشتركة لاسيما ما يتعلق بمستقبل المنطقة، دفع المسؤولين الإيرانيين وال سعوديين إلى تدعيم العلاقات فيما بين البلدين وهو ما تمثل في الزيارات المتبادلة والتسيير المشترك حول العديد من القضايا الثانية والإقليمية ، لتوارد توافق المواقف الإيرانية وال سعودية من القضايا الإقليمية لاسيما قضية رفض توجيه تهمة "الإرهاب" على الإسلام ، ورفض جدولة إيران والعراق على أجندе دول "محور الشر" الأمريكية ، ورفض شن أي شكل من أشكال الحرب على العراق .

لكن هذه المواقف المتقدمة حول العديد من القضايا الإقليمية لم تحل دون الاعتداء على العراق واحتلاله ، بحيث أنها فرضت واقعاً جديداً على دول المنطقة ، وأفرزت عوامل جديدة أثرت في القوى الخليجية ، السعودية وإيران ، وفي الأمن الإقليمي ومستقبل العلاقات السعودية - الإيرانية .

(1) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 64 .

(2) انظر : المرجع السابق .

**المطلب الثاني : أثر احتلال العراق في العلاقات السعودية - الإيرانية :  
حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق 2003 :**

لم تكن أحداث (11) سبتمبر 2001 هي بداية التفكير الأمريكي في ضرورة التخلص من النظام العراقي أو في شن حربٍ ضده ، أو ضد أي بلدٍ عربي أو إسلامي آخر ، بل كانت البداية قبل ذلك بسنوات خلت - ربما منذ عام 1995 - ، والبعض يعتقد أن البداية ولدت من رحم أزمة الخليج الثانية عام 1991 ، وإن ما حصل من حصارٍ وعقوبات متعددة على العراق طيلة العقد الأخير من القرن العشرين لم تكن سوى مجرد تفاصيل ثانوية هامشية لتحضير المسرح الإقليمي والدولي لاحتلال العراق والإطاحة بالنظام العراقي حين تهياً الفرصة الذهبية التي توافرت مادتها الأولى في أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 .

لقد ذهبت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الحرب متجاهلتين تماماً الشرعية الدولية ومعارضة الغالبية العظمى من بلاد العالم لهذا التوجه العسكري ، وبعبارة أخرى فإن الحرب ضد العراق تبدو باعتبارها الواقعية الأخيرة التي تضاف إلى وقائع هامة سابقة أخرى : انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك الكتلة الشيوعية ، وحرب الخليج الثانية ، وأحداث 11 سبتمبر ، تتضافر كلها لتصنع عالماً جديداً لم تعرف ملامحه النهائية بعد ، ولا تقل الأبعاد الاجتماعية والت الثقافية البازغة المصاحبة لهذا العالم الجديد في عمقها وإثارتها عن الأبعاد السياسية ، فالمعارضة المدنية من جانب مختلف شعوب العالم - بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا- كانت مثلاً على التلاحم الإنساني والمواءمة البشرية -الفطرية- في رفض كل أشكال الهيمنة وعرض القوة على الآخرين ، ثم توازى مع هذا كله ، ذلك الإحساس العارم الذي أخذ يسود ما يزيد عن مليار مسلم بأن مجتمعه وثقافته ودينه 00 مستهدف من القوة الأعظم في العالم ، حتى وإن اعتذر الرئيس الأمريكي (بوش) عن وصفه يوماً ما تلك الحرب بأنها " حرب صليبية" ، وحتى وإن شاركت قوى مسيحية -على رأسها بابا روما نفسه- في إدانة تلك الحرب <sup>(1)</sup> .

لقد اتخذت الولايات المتحدة من أحداث 11 سبتمبر - كما هو معروف - ذريعة لإعلان ما أسمته حرباً شاملة على الإرهاب بدأتها بشن الحرب على أفغانستان نفسها.. وتمكنـت أميركا، في سياق تلك الحرب، من زرع قواعد عسكرية لها في مختلف أنحاء آسيا الوسطى على حدود كل من روسيا والصين وإيران، وعلى مشارف منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز.

وبهذه المكاسب الاستراتيجية الضخمة عززت الولايات المتحدة وضعها كقوة عظمى وحيدة في العالم، وانتقلت إلى وضع هجومي نشط على كافة الجبهات.. معلنـة حقها في التدخل في أي مكان في العالم تحت دعوى الحرب على الإرهاب ، وسرعان ما اندرعت الولايات المتحدة لاستغلال

(1) انظر : أسامة الغزالي الحرب ، الزلزال العراقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ، 2003 ، ص 7 .

الخلل الفادح في موازين القوى الدولية لصالحها بدمج حربها على ما تسميه بالإرهاب بحرب أخرى على ما تسميه بالدول المارقة، التي أطلقت عليها تسمية جديدة هي محور الشر - العراق وإيران وكوريا الشمالية - بدعوى أن الدول الثلاث تطور بتطور برامج لصنع أسلحة الدمار الشامل التي يمكن ان تقع في يد الإرهابيين<sup>(1)</sup>.

وبعد أن فشلت واشنطن في اختلاق علاقة بين الدول المذكورة والتنظيمات الإرهابية بدأت تتحدث ببساطة عن ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل لدى تلك الدول، بغض النظر عن علاقتها بالارهاب ثم سرعان ما انتقل التركيز الأميركي إلى العراق باعتباره أضعف حلقات محور الشر من ناحية، وباعتبار أن غزوه والسيطرة عليه - وهذا هو الأهم - يفتح الباب على مصراعيه للسيطرة على دول الخليج العربية النفطية التي تنتج نحو نصف إنتاج العالم من النفط، وتملك نحو ستين في المائة «%60» من احتياطاته<sup>(2)</sup>.

وتشير كل الشواهد إلى أن المخططين الاستراتيجيين الأميركيين اعتبروا هذا الهدف الخطوة الأهم لاستكمال السيطرة على قوس النفط الكبير الذي يبدأ طرفه الشمالي في آسيا الوسطى وبحر قزوين، ليمتد طرفه الجنوبي إلى الخليج العربي. وإذا كانت الحرب الأفغانية قد فتحت الباب للسيطرة على الطرف الشمالي لقوس النفط الكبير، فإن الحرب على العراق من شأنها أن تفتح الباب للسيطرة على طرفه الجنوبي.. الأغنی والأهم.

ولا شك أن تحقيق هذا الحلم الكبير يمنح أميركا فرصه السيطرة على أهم مصدر لإمدادات النفط في العالم، بالإضافة إلى ما لديها هي نفسها، وإلى ما تسيطر عليه في أميركا اللاتينية وغرب أفريقيا ومناطق متفرقة في آسيا وما يمكن أن تصل إليه يداها في روسيا وكل هذا أقل أهمية بكثير، على أية حال من قوس النفط الكبير ، وهذه ميزة استراتيجية ساحقة في أيدي الولايات المتحدة في مواجهة الحلفاء والمنافسين والخصوم على السواء ، ولعقود قادمة ، مadam النفط عصب الطاقة والصناعة في العالم ، وهي ميزة تضمن لشركاتها النفطية مكاسب هائلة، خاصة على ضوء التطورات المتوقعة في سوق النفط العالمية<sup>(3)</sup>.

وفي سبيل تحقيق هذه الأحلام الكبرى يمكن التفكير في تغيير خرائط الشرق الأوسط، بما يضمن بسط واستمرار الهيمنة الأميركية على المنطقة ويمكن تفكيك دول قائمة، وتركيب دول

(1) انظر : محمد أبو النور ، شرق أوسط جيد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية ، صحيفة البيان الإماراتية ، 6 ديسمبر 2002- العدد 603 ، نقلًا عن الرابط التالي :

<http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm>

(2) انظر : المرجع السابق .

(3) انظر : أريك لوران ، حرب آل بوش "أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها" ، ت.سلمان حروفش ، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 40.

جديدة، والعبث بالخرائط ، كما تشاء الولايات المتحدة وحيث تقدر بالطبع ، فلعبة بهذه صعبة للغاية مع مصر مثلاً بحكم ظروف التاريخ والجغرافيا وتركيبة الشعب ، أما ما يمكن أن يصيب الشعوب من هذه الخطط فمسألة في الدرجة الثانية أو الثالثة من الأهمية .

وإذا كانت هزيمة الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة وخطيئة غزو العراق للكويت قد أثاحتا للولايات المتحدة فرصة توجيه ضربة قاسمة للقوة العراقية في أزمة الخليج الثانية ، فإن المتغيرات المهمة في علاقات القوى الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر قد أزاحت عوائق كثيرة كانت تعترض طريق الخطط العدوانية الأمريكية لغزو العراق والإطاحة بنظام الحكم فيه بالقوة العسكرية، وإقامة نظام حكم «موال» لواشنطن في البلاد..<sup>(1)</sup> .

ففي العشرين من مارس من عام 2003 بدأت حرب الخليج الثالثة أو الحرب العدوانية الأمريكية - البريطانية ضد العراق ، أو الحلقة الأخيرة من مسلسل "الصدمة والرعب" التي أعلنت عنها الولايات المتحدة ضد العراق منذ ثلاثة عشر عاماً ، أو حرب "تحرير العراق" كما روجت لها واشنطن ولندن ، أو "حرب الحواسيم" لدى العراقيين ، وبعد ثلاثة أسابيع من القتال انهار النظام في العراق، ودخلت قوات الاحتلال الأمريكي إلى بغداد بلا قتال يذكر، وقد شكل ذلك نهاية درامية كيكية غير متوقعة لحرب توقع الكثيرون لها أن تطول على مشارف بغداد، ورغم أن نتيجة الحرب كانت متوقعة ، إلا أن السرعة والسهولة التي احتلت بها بغداد لا تزال موضع شك وتساؤل<sup>(2)</sup> .

وفي غضون هذا الاحتلال تبين أن العراق تحول من الاستبداد والديكتاتورية إلى الاحتلال والتجزئة والتقطيع ، وهو مهدّ - ومازال - بكل أشكال السيناريوهات المطروحة على أجندـة الساحة الدولية ، لا سيما في ضوء فقدان الرؤية الواقعية لآلية التعامل مع الملف العراقي من جانب قوات الاحتلال .

### **الموقف السعودي والإيراني من الحرب على العراق**

عبرت السعودية وإيران عن رفضهما توجيه ضربة أمريكية عسكرية للعراق، غير أن الملاحظ أن هذا الرفض تعلق بضربة أحادية من جانب الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني إمكانية موافقة الدولتين على تلك الضربة إذا تمت بقرار من الأمم المتحدة - وهو ما حدث لاحقاً - وفي هذا السياق كان وزير الخارجية الإيرانية كمال خرازي في 24/8/2002 قد شدد على أن «إيران أعلنت معارضتها تنفيذ عملية أحادية الجانب»<sup>(3)</sup> في العراق، وعلى الجانب الآخر ذكر وزير

(1) انظر : محمد أبو النور ، شرق أوسط جيد تحت الهمينة الأمريكية بمشاركة إسرائيلية ، مرجع سابق .

(2) انظر : سامي صالح الدلال ، اجتياح النجمة والصلب لربوع العراق الخصيب ، مجلة البيان الإسلامية ، لندن ، العدد 187 ، 2003 ، ص 57 .

(1) انظر : سامح راشد ، السعودية وإيران.. هل يمكن بناء التحالف؟ ، 17/09/2002 ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :

الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في حديث لشبكة سي.إن.إن 15/9/2002 أن بلاده ستتعاون مع أي عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة ضد العراق إذا تم هذا الهجوم بمقتضى قرار لمجلس الأمن، ومن الواضح أن هناك تشابهاً في الموقفين السعودي والإيراني تجاه عملية ضرب العراق<sup>(1)</sup>.

كما ينبغي التأكيد أنه كانت - ولا زالت - هناك مخاوف مشتركة لدى البلدين أهمها أن العملية العسكرية ضد العراق أو احتلاله ستدخل المنطقة في فوضى واضطراب ، وقد بدأ هذا الأمر واضحًا خلال زيارة الرئيس محمد خاتمي للرياض ، إذ أكد المندوب الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي أن "إيران وال السعودية اتفقا على أن المنطقة ليست بحاجة إلى حرب ثالثة"<sup>(2)</sup>.

في إطار هذا الإدراك العام رأى المحللون أن السعودية تخشى من حالة من عدم الاستقرار في المنطقة تكون أكثر خطراً من خطر العراق ، كما أنها تخشى من حدوث حالة من الفوضى بعد ضرب العراق ، لاسيما مع إمكانية تفتيته وانقسامه إلى عدة دوليات مذهبية ، ويحدث ذلك في ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، فضلاً عن ذلك فهناك نوع من الغموض في الموقف الأميركي من مرحلة ما بعد الحرب وإمكانية وجود سيناريوهات تضر بالصالح السعودي. وعلى الجانب الآخر تخشى إيران من أن تؤدي العملية العسكرية إلى تفتيت العراق وتفككه إلى أكثر من دولة، وقد يكون من بين هذه الدول دولة كردية، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام تمرد أكراد إيران الذي قد يطالبون بالانفصال والانضمام إلى الدولة الكردية الجديدة لتأسيس دولة كردستان الكبرى ، إلى جانب ذلك تتخوف إيران من أن تعم الفوضى في المنطقة المحيطة بالعراق بما لا يسمح لأي دولة حتى وإن كانت الولايات المتحدة نفسها بالسيطرة على الموقف<sup>(3)</sup>.

هناك أيضا تخوف مشترك لدى كل من السعودية وإيران من أن تعتبر الولايات إقدامها على الإطاحة بالنظام العراقي، وموافقة باقي الدول على ذلك، بمثابة سابقة يمكن تكرارها إزاء نظم أخرى، مما يقوي من ذلك الأمر أن ضرب العراق والإطاحة بنظامه في ظل الاستراتيجية الأميركيّة التي باتت تعتمد على التدخل المباشر بدلاً من استراتيجية الردع بواسطة الوكلاء، يعني أن هذه المسألة يمكن أن تطال دولاً أخرى في المنطقة.

وأشار بعض المراقبين إلى أن إيران تعتقد أن الولايات المتحدة في حشدها ضد العراق إنما تحاول تغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج، كما تحاول أيضًا إضعاف القوى الإقليمية فيها، ويفوك ذلك أن طهران تحس أن من مسؤولياتها التوجه إلى أكبر قيادات المنطقة وهي السعودية للتحاور وتبادل الآراء ووضع خطة للمواجهة<sup>(4)</sup>.

(1) انظر : المرجع السابق .

(2) انظر : جون لين ، توتر في العلاقات الأمريكية - السعودية ، 28/11/2002 ، موقع بي بي سي الإخباري الإلكتروني : [http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/default.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/default.stm)

(3) انظر : المرجع السابق .

(4) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، مرجع سابق .

وقد دعم تلك المخاوف ما ذكره بعض المحللين من أن الولايات المتحدة تعمل تجاه الشرق الأوسط في مسارين ، الأول هو تمكين إسرائيل من فرض مشروعها بالمنطقة، والثاني هو العمل على إعادة هندسة الخرائط السياسية في المنطقة بالشكل الذي يجعلها أكثر توافقاً مع مصالحها، وهذا المسار الثاني كما يرى هؤلاء المحللون – يتضمن القيام بمهامتين الأولى هدم بعض ما هو موجود من هيكل وبنى سياسية ونظامية، والثانية بناء هيكل وبنى أخرى جديدة وبديلة، وتعد إيران من الدول المعرضة لهم (1).

وقد رأى البعض أن القول بوجود مخاوف سعودية من تعرض المملكة لاستهداف أميركي مبالغ فيه، إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن توجهات اليمين الأميركي بالنسبة للمملكة هي توجهات عدائية وظهرت عدة مؤشرات على ذلك، وفي هذا السياق تبرز تصريحات نائب وزير الدفاع الأميركي بول ولفوتيز في إحدى جلسات الاستجواب أمام لجنة الدفاع والاستخبارات البرلمانية، إذ تضمنت تلك التصريحات القول بأن الحرب المقبلة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد أفغانستان لن تكون حرباً ذات رأس واحدة ضد العراق فحسب بل ستكون حرباً متعددة الرؤوس في اتجاه دول لا تقل خطراً وإرهاباً عن خطر العراق ، وقد ضرب ولفوتيز مثالاً بهذا الشأن بعدة دول من بينها إيران (2).

بل إنه أضاف و "حتى في اتجاه دول مازلنا حتى الآن تعتبرها حلية لنا أو على الأقل غير مقاومة لسياساتنا بعد". في ضوء تلك التصريحات ومعها توجهات اليمين الأميركي المتطرف يمكن القول بإمكانية وجود مخاوف سعودية وإيرانية من استهداف الأميركي بشأنهما وإن اختلف الأمر بين البلدين.

وبالنسبة للسعودية فقد يأخذ الاستهداف الأميركي صورة الضغط السياسي والإعلامي والتدخل في شؤونها الداخلية، ووفقًا لبعض المصادر فإن واشنطن بقصد الضغط على السعودية ودول أخرى لإدخال إصلاحات سياسية واجتماعية واسعة تبدأ بفرض واقع جديد في التعامل مع قضايا الإقامة وحقوق الأجانب والتجمیس والانتخابات والتعددية وإعادة النظر في التعليم وتقليل الاعتماد على الشريعة الإسلامية في المراجع الأساسية المتعلقة بالقوانين والنظم المعتمد بها، وتمتد إلى إشراك المرأة في كل مجالات الحياة ، فضلاً عن بعض الأمور الأخرى التي ترتبط بحقوق الإنسان من وجهة النظر الأمريكية (3).

(1) انظر : محمد أبو النور ، شرق الأوسط جديد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية ، صحيفة البيان الإماراتية ، مرجع سابق .

(2) انظر : حمزة الحسن ، الموقف السعودي من الأزمة العراقية خطأ في الحسابات أم اختيار موفق لأهون الشررين ، جريدة القدس العربي ، لندن ، 18/9/2002 .

(3) انظر : حمزة الحسن ، الموقف السعودي من الأزمة العراقية خسائر المملكة من تغيير نظام الحكم في العراق ، مجلة شؤون سعودية ، العدد الأول ، فبراير 2003 ، ص 25 .

إلى جانب ذلك أشار البعض إلى أن هناك بالفعل من الشواهد ما يشير إلى أن سياسة الولايات المتحدة في سبيلها للتحول باتجاه التخلّي عن الالتزامات والعقود والاتفاقات السابقة التي كانت تنظم علاقتها مع السعودية إذا لم تتجاوب مع متطلبات سياساتها الجديدة، ولعل أبرز هذه الدلائل تلك الانتقادات التي درج المسؤولون الأميركيون وبعض الشخصيات المهمة في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على ترديها حول قيام المملكة بدعم فصائل المقاومة الفلسطينية ورعاية الإسلام الأصولي وعارضتها ضرب العراق<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة لإيران فإنها تشعر باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أميركا أهدافها في العراق وفي هذا السياق أشار البعض إلى أن مجيء نظام عراقي موالي للولايات المتحدة يمكن أن يسهل للأخيرة مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني خصوصاً وأن هناك أصواتاً علنية تطالب الإدارة الأميركيّة بالعمل على إسقاط النظام الإسلامي ولو بالقوة، من جهة أخرى أشارت المصادر إلى أن الجيش الأميركي سيذهب إلى العراق ليقى هناك مدة طويلة من أجل القضاء على «بؤر التطرف» المساندة أو التي توفر مأوى للارهاب وأسلحة الدمار الشامل، ولاشك أن المقصود بذلك هو إيران.

إلى جانب ذلك كانت الإدارة الأميركيّة قد شكلت لجنة خمسية لتحديد الاستراتيجية الأميركيّة الواجب اتباعها في بعض المناطق ومنها منطقة الخليج العربي ، وقد قدمت هذه اللجنة عدة توصيات من بينها العمل على منع إيران من الحصول على أسلحة دمار شامل وضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية وإيجاد حكومة حلية للولايات المتحدة<sup>(2)</sup>.

وبالإضافة إلى ما سبق تتخوف إيران من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشهر لاسيما في ضوء النوايا الأميركيّة للعمل على منع إيران من حيازة سلاح نووي، وتشير المخاوف من تعرض المفاعل للدمار وادعاء أن ذلك تم بطريق الخطأ، وتتبع تلك المخاوف من وجود القوات العسكريّة الأميركيّة على مقرّبة من الأراضي الإيرانية حال توجيه ضربة للعراق، وهذه القوات قد تضطر إلى التقدم في المياه الدوليّة وربما دخول المياه الإقليمية الإيرانية ل القيام بعملياتها فضلاً عن ذلك فقد أكد بعض المحللين أن الوصول إلى إيران لتصفّح مفاعل بوشهر يحتاج إلى المرور عبر أجواء العراق ، الأمر الذي يعني أن النجاح في السيطرة على الأراضي العراقيّة يسهل على الولايات المتحدة ضرب المفاعل النووي الإيراني<sup>(3)</sup>.

إذن يمكن القول أن كلا الطرفين السعودي والإيراني كانت تجمعهما مصالح مشتركة ومخاوف واحدة نحو الأزمة العراقيّة ، وهو ما بني عليه كلاهما رفضهما لضرب العراق أو

(1) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، مرجع سبق ذكره.

(2) انظر : محمد أبو النور ، شرق أو سط جيد تحت الهمينة الأميركيّة وبمشاركة إسرائيلية ، مرجع سبق ذكره.

(3) انظر : جريدة البيان الإماراتية ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، مرجع سابق

استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة ، وهو ما دفعهما للتعاون والتقارب أكثر فأكثر لتشي الولايات المتحدة عن تنفيذ مخططاتها في المنطقة ، بيد أن الواقع أفرز حقيقة أن كلا الدولتين لم تكن لنقف في وجه المشروع الأمريكي - الإسرائيلي في إعادة هندسة الجغرافيا السياسية بالمنطقة ، باعتبار أن القوى الكبرى (فرنسا وألمانيا وروسيا) والأمم المتحدة فشلوا جميعا في الوقوف بوجه الولايات المتحدة أثناء العصف التاريخي الذي حدث بين أوروبا القديمة - أو العجوز على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكية - والولايات المتحدة وخلفها إبان الأزمة الدبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة قبل احتلال العراق بأسبابع .

وعليه أمست كل من إيران وال السعودية أمام حقيقة الاحتلال الأنجلو - أمريكي للعراق وأمام تداعياته على النظام الإقليمي الخليجي العربي ، **فما هو أذن موقف كلٍّيَّهما من هذا الاحتلال وكيف انعكس باثاره على علاقاتهما الثنائيَّة؟**

يمكن القول بصفة عامة ، أن كلا الطرفين السعودي وإيران اتخذوا موقف الحياد من الحرب الدائرة على حدودهما مع جارهما العربي والإسلامي العراق ، فرغم أن كلا البلدين رفضا فكرة اللجوء إلى الحرب أو القوة العسكرية ، ورفضا أيضاً تفرد الولايات المتحدة في الملف العراقي بعيداً عن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، إلا أنهما لا يملكان مقاومة "المخرز" بالكاف العاري من السلاح ، وهذه الفكرة تجذرت أكثر مع استمرار المقاومة الشعبية في العراق ومع اتهام واشنطن إيران بدعم المقاومة في الأيام الأولى للحرب ، لا سيما بعدما هددت واشنطن كلاً من سوريا وإيران بالالتزام الحياد وإلا اعتبرتهما أطرافاً في الحرب مع العراق<sup>(1)</sup>.

أما لماذا هذان البلدان تحديداً - أي سوريا وإيران - فالمسألة تتصل بإجراء وقائي تريده الإدارة الأمريكية اتخاذها بغية ضمان استتباط الأوضاع لها في العراق لتعيد صياغة وترتيب الوضع الداخلي فيه بدون عقبات قد تعكر عليها صفو جندي الثamar سريعاً وبأقل التكاليف الممكنة<sup>(2)</sup>. وذلك بسبب كون كل من سوريا وإيران بلدان مجاوران جغرافياً للعراق وبسب قدرة وتأثير كلاً منهما في الأوضاع الداخلية في العراق ، وخوفاً من تكرار نموذج التعاون المشترك مع حزب الله في لبنان ، وذلك لجهة رعاية المعارضة الشيعية ودعمها بالنسبة لإيران وهذه المعارضة لها تأثير ونفوذ بالغين على الشارع العراقي بسبب الغالبية الشيعية للشعب العراقي أولاً ، ولكون هذه القوى أكثر تنظيماً وقدرة على الفعل والحركة والتأثير في المجتمع العراقي من باقي مجتمعات المعارضة في الخارج التي كانت موزعة ما بين واشنطن ولندن.

(1) انظر : أحمد مجذلاني ، حصاد نتائج الحرب على العراق ، 14/5/2003 ، موقع مفتاح الإلكتروني : <http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=235>

(2) انظر : المرجع السابق .

أما سوريا فإنها وبفعل أنها أصبحت المرجعية الوحيدة لحزب البعث بعد فقدانه للسلطة في العراق ، فإن الحزب في سوريا ولاعتبارات تاريخية من الممكن أن يلعب دوراً مؤثراً في استهلاص قوى البعث في العراق وتجميعها خصوصاً وأنها ليست بالقوى القليلة ، من ناحية التأثير والنفوذ والحرص على استعادة المصالح خاصة وأن البعث كان يؤمن السيطرة السنوية على الحكم وقد افتقى السنة الآن القوة التي تضمن لهم الدور السياسي المميز الذي كانوا يتمتعون به<sup>(1)</sup>.

بالحسابات الأمريكية الدقيقة كانت هذه الأبعاد مطروحة على الأجندة بعد سقوط النظام في بغداد ، ولم يكن إطلاق التهديدات والإذارات لكل من دمشق وطهران من قبل متشددي الإدارة سواء رامسفيلد أو تشيني ، عبيداً بل كان يهدف للوصول إلى نتائج سريعة وحاسمة ، وقد أثبتت التجربة أن القيادة البراغماتية في كل من دمشق وطهران قد فرأت المعادلة جيداً وفهمت المتغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي بعد العراق ، لذلك سارعت دمشق وكاستجابة أولية بإغلاق حدودها مع العراق وإعادة المطلوبين من النظام العراقي السابق ، ووقف كل أشكال التعامل مع الشأن العراقي ، تحت مبرر عدم التدخل في الشأن الداخلي العراقي<sup>(2)</sup>.

في حين أن إيران ضبطت إيقاع تحرك القوى العراقية الشيعية المرتبطة بها بما يمكن الاتفاق والتفاهم عليه مع الإدارة الأمريكية الجديدة في بغداد ، بما في ذلك المشاركة في مؤتمر القوى الذي دعا له الجنرال "غارنر" في بداية مايو من هذا العام ، وموافقتها على الانخراط في الترتيبات الجديدة.

وتوصلت النتائج السريعة والحسنة التي تحققـت بـ فعل لـغـة التـهـيـدـ والإـذـارـاتـ الـتـيـ اـتـبـعـتـهاـ وـاـشـنـطـنـ مـعـ دـمـشـقـ وـطـهـرـانـ ،ـ لـتـبـتـ المـزـيدـ مـنـ الـوقـائـعـ المـادـيـ عـلـىـ الـأـرـضـ فـيـ طـرـيـقـ تـحـقـيقـ الـنـظـامـ الإـقـلـيمـيـ الجـدـيدـ الـذـيـ وـبـدـونـ شـكـ سـتـكـونـ إـحـدـىـ رـكـائزـ الـهـامـةـ إـسـرـائـيلـ ،ـ مـنـ خـلـالـ الدـورـ وـالـانـدـماـجـ فـيـ نـسـيجـ الـعـلـاقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ مـعـ الـمـحيـطـ وـبـمـاـ يـكـفـ تـحـقـيقـ الـمـصالـحـ الـاسـتـراتـيـجـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ<sup>(3)</sup>.

ورغم أن تهديدات كهذه لم تطال السعودية خلال فترة الحرب أو بعدها ، إلا أن الأخيرة تدرك أن الظروف السياسية التي فرضتها متغيرات احتلال العراق وتداعياتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً ، تتطلب عملاً عربياً مشتركاً وتوافقاً في المصالح والرؤى المستقبلية للمنطقة للحيلولة دون تفرد إسرائيل والولايات المتحدة وهمنتها على الشؤون الخليجية والعربية

(1) انظر : عراق ما بعد الحرب.. رؤية أمريكية وموافق دولية ، موقع حقائق مصرية ، 19/4/2002 ، الموقع على الإنترنت : <http://www.egypt-facts.org/files/f5.htm>

(2) انظر : المرجع السابق .

(3) انظر : محمد صادق الحسيني ، إيران والاستراتيجية الأمريكية بعد احتلال العراق ، جريدة البيان الإماراتية ، الأحد 15 يونيو 2003 .

والإسلامية ، وهو ما تمثل في الدعوات السعودية لإصلاح البيت العربي ومؤسساته الإقليمية الرسمية وعلى رأسها جامعة الدول العربي (١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن موقف السعودية وإيران من احتلال العراق ما زالت تداعياته - أي الاحتلال - تفرض فكرة توسيع الإدراك العام الإقليمي للموقف الموحد إزاء القضية العراقية التي على ما يبدو تتجه نحو التعقيد يوما بعد يوم ، فقوات الاحتلال لم تستطع وبعد مرور أكثر من ثمانية أشهر من تحقيق الأمن الداخلي سواء للشعب العراقي أو لنفسها على الأقل ، كما أن المجلس الانتقالي الذي تشكل لم يلق بعد الاعتراف والدعم الإقليمي من الدول الجوار ، وأعلنت كل من السعودية وإيران أنهما لن يعترفا بأي حكومة تضعها الولايات المتحدة وأنهما تريدان حكومة شرعية تمثل أطياف الشعب العراقي كافة وتحصل علىأغلبية الرأي العام العراقي ، وهو ما يعتقد كلاهما -السعودية وإيران - أنه أمر صعب المنال في ظل الظروف التي تشهدها الساحة العراقية حاليا (٢) .

و حول انعكاس الحرب والاحتلال على علاقتهما الثنائية ، فكما يبدو أن انسجام المواقف السعودية والإيرانية من رفض الحرب على العراق إبان الأزمة الدبلوماسية التي شهدتها العالم قبل احتلال العراق - قد تواصل أثناء الاحتلال وبعده ، حيث زادت الجهود المكثفة بين البلدين نحو تنسيق المواقف حيال الملف العراقي ، وتنقسم كلا البلدين الرؤية المشتركة حيال مستقبل ومصير العراق ، فكلاهما يرفض استمرار الاحتلال ويرغبان في إنهائه بأسرع وقت ممكن ، كما أنهما يسعian لخلق حكومة عراقية مستقرة تمثل الشعب العراقي فعليا ، مما يعني رؤية موحدة إزاء الملف العراقي بالإجمال (٣) .

بيد أن هناك نقطة خلاف ربما ستبهر في المدى البعيد ، وهي مرتبطة بحجم وزن الدور الذي سيلعبه الشيعة في شكل النظام السياسي العراقي والحكومة القادمة ، فيبينما تسعى إيران لتأييد ذلك لصالح الشيعة ، تتمى وتتخشى السعودية من النقل الشيعي في النظام القائم ، فالتجربة المريرة مع النظام الشيعي في إيران ستخلق المزيد من الضغط على السعودية ، لا سيما الواقع يشير إلى أغلبية شيعية تمثل ما يربو على 60% من الشعب العراقي (٤) ، وهو ما سيهدد فعلياً مستقبلاً العلاقات السعودية - الإيرانية إذا ما حدث ذلك ، مع الوضع في عين الاعتبار أن السعودية تراهن على أن الولايات المتحدة لن تسمح لأمر كهذا أن يحصل ، فهي والحالة هذه تسعى إلى احتواء النظام الشيعي في إيران ، ولن تؤيد بالتأكيد نظام "خميني" آخر في العراق .

(١) انظر : المرجع السابق .

(٢) انظر : المرجع السابق .

(٣) انظر :أمل حمادة ، إيران والشرق الأوسط الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ، أبريل 2003 ، ص 134-137 .

(٤) انظر : المرجع السابق ، ص 136 .

وخلاله القول في هذا المبحث ، إن العلاقات السعودية - الإيرانية امتازت خلال الفترة الممتدة من عام 2001 وحتى اليوم بالعلاقات الإيجابية البناءة التي تقارب بصورة طبيعية نحو التفاهم حول مختلف مجالات التعاون الثنائي والإقليمية والدولية ، ولكن لا يمكن الهروب من حقيقة أن هذا التقارب الفجائي وشبه التحالف الرسمي في غضون السنوات الثلاث المنصرمة ، جاء تحت الإحساس بالخطر الأمريكي الذي بدأ يترافق بالقوى الإقليمية في منطقة الخليج خصوصاً والعالمين العربي والإسلامي عامة ، لا سيما وأن معادلة توازن القوى الخليجية فقدت توازنها الطبيعي بعد خروج التقل العراقي من تركيبة هذه الموازنة ، وكل من السعودية وإيران يدركان أن المرحلة القادمة ربما تقرر مصير الأمن الإقليمي في الخليج ، خاصة مع إحساس إيران بالاستهداف الأمريكي منذ سقوط بغداد ، وشعور السعودية بأنها مستهدفة أمريكاياً منذ أحداث 11 سبتمبر .

كلمات أخرى أكثر دقة ، ربما ستكون الأيام القادمة حبلٍ بالأحداث التي ستؤثر على علاقات الطرفين ، خصوصاً مع الإرباك الأمريكي في العراق والذي سينعكس سلباً على أمن الخليج وأمن السعودية وإيران إذا لم تستقر الأمور بأسرع وقت ممكن ، وفي عكس هذه الحالة سيواجه الطرفين السعودية وإيران تطورات سياسية واستراتيجية تؤثر على ديناميات الحركة السياسية وال العلاقات التحالفية ، وربما - وهو أمر متوقع - أن تعصف بالكثير من الحقائق الجيو - سياسية التي كانت قبل سنوات خلت مسلمات .

والسؤال المطروح في هذا الصدد ما هي الآفاق المستقبلية للعلاقات السعودية - الإيرانية وأثرها في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج ؟؟  
هذا ما سيكون محور المبحث الأخير من الدراسة .

## المبحث الثاني

### الآفاق المستقبلية للعلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج

مقدمة :

من سوء حظ الأمة العربية والإسلامية عامة والخليج العربي خاصة ، أن تزامنت كل هذه الأزمات الإقليمية في الخليج العربي في المرحلة التي انفردت فيها الولايات المتحدة بقيادة عولمية عسكرية للعالم ، أو بعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية عبر مخطط يرمي لإخضاع العالم لهيمنة جنرالات البتاغون ، وتأمين مصادر الطاقة الازمة لعملقة "التغول" الأمريكي ، وتمهيد المنطقة لتمدد المشروع الصهيوني الحارس للطموحات الغربية ، وقد أصبحت الدول العربية والإسلامية - بعجزها الذاتي والموضوعي - الحلقة الأضعف دولياً ، لتمرير كل مشاريع "المختبرات العسكرية" لمصانع الحرب الأمريكية ، الأمر الذي خلق حالة القابلية للاستعمار وفتح الفجوات في جدار أنها القومى بما يسمح لأى تدخلات خارجية ، سواء للولايات المتحدة أم لغيرها من القوى الإقليمية المجاورة ، فالخلل الناشئ في ميزان القوى هو الأداة الأكثر إغراء لانتصار الإرادة الخارجية بحرب أو بدون حرب .

وفي هذا السياق يبدو أمن الخليج وعلاقاته البينية مجرد "قشة" في مهب الرياح الإقليمية والدولية ، مذ برزت أهمية أنه بوجود مصادر الطاقة النفطية على أرضه ، حتى تحول إلى "رمانة" الميزان في الاستقطاب الدولي مذ أكثر من ثلاثة عاماً<sup>(1)</sup>.

من هنا يبدو الأثر فادحاً لإعطاء دول الخليج نفسها حق إقامة اتفاقيات أمنية مع دول خارجية بشكل منفرد ، هذا الحق - أو بالأحرى هذا الباطل - لا يهدى ميثاق مجلس التعاون فحسب ، بل يتخطى ذلك لتهديد الهوية الوطنية في دول الخليج العربي ، وإحداث قطيعة شبه كاملة مع الولايات العربية والإسلامية ، التي كانت تمثل عصب الوعي السياسي والنسيج الاجتماعي عبر التاريخ . هذه التحديات زادت ضراوتها مع العدوان الأنجلو أمريكي على العراق واحتلاله ، إذ أمسى الحديث عن مستقبل أمن الخليج ومستقبل علاقات دوله البينية سواء مع بعضها البعض أم بينها وبين إيران من جهة أخرى ، أو بين دول المنطقة عامة والولايات المتحدة خاصة ، ضرباً من ضروب الترف السياسي ، وشكلاً من أشكال "اليوتوبيا" الأفلاطونية .

(1) نصرة عبد الله البستكي ، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 وما بعدها .

على أي حال ، فإن علم العلاقات السياسية يعترف بمنهجية مستقبل العلاقات السياسية بين الأشخاص الدوليين وعلى رأسهم الدولة ، لذا فإن تناول مستقبل العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها في الأمن الإقليمي الخليجي ، سيكون محور تفاصيل هذا المبحث ، إذ سيعتبر الباحث سيناريوهات التعايش والتعاون ، وسيناريوهات التنافس والصراع<sup>(1)</sup> ، وذلك في المطابقين القادمين :

**المطلب الأول : احتمالات التعايش والتعاون .**

**المطلب الثاني : احتمالات التنافس والصراع .**

**المطلب الأول : احتمالات التعايش والتعاون :**

تبعد صور وسيناريوهات التعاون والتعايش بين الطرفين طبقاً للواقع الحالي هي من تفرض نفسها على أجندـة البحث ، بل وتفرض نفسها على رغبة الطرفين الجامحة في تحقيق أعلى مستويات التعاون والتعايش ، ويمثل توجه إيران المعتدل لتصدير هذا الشكل من التحالف السياسي والأمني مع السعودية إلى بقية دول مجلس التعاون العربي الأخرى . بيد أن التفاؤل في حجم ونوع التحالف القائم بين إيران من جهة ودول الخليج العربي ، لا سيما السعودية ، من جهة أخرى ، مرتبط بتحول هذا التحالف من تحالف آني مؤقت فرضته المصالح المشتركة تحت الإحساس بالخطر الخارجي (الأمريكي) إلى تحالف استراتيجي بكل ما تحمل الكلمة من تعاون وتعاضد دائم وذلك لإدراك الطرفين ضرورة الاستفادة والاعتبار من تجارب الخبرات الماضية خلال العقدين المنصرمين ، وما نتج عنهما من شرخ كبير أصاب الأمن الإقليمي في الخليج وانعكس باثاره على تسريب العداوات البينية إلى عداوات إقليمية ، غذّتها تارة الخلافات الأيديو-سياسية ، وتارة الاختلافات الطائفية ، وتارة الاملاعات الخارجية وصراع القوى العظمى في توظيف ذلك لما يصب في مصالحها دون أي اعتبارات للقضايا القومية والإسلامية في المنطقة .

(1) تجدر الإشارة إلى أن الباحث سيعتمد في إطار تناوله للسيناريوهات المستقبلية على عاملين رئيسيين : الأول: الخلفية التاريخية لطبيعة العلاقات الثانية بين البلدين منذ 1980م حتى اليوم ، والتي شكلت رؤية واضحة حول شكل وصيغة العلاقات المستقبلية في ضوء المعطيات التي أفرزتها أوجه الخلاف والتعاون بين الطرفين خلال فترة الدراسة ، والثاني : مرتبط بعمل الباحث في السلك الدبلوماسي واهتمامه الشخصي في العلاقات الثانية بين إيران وال سعودية ، فضلاً عن اطلاعه المباشر على الملف الإيراني ورؤيته السعودية لنهج العلاقات التي تسعى إليها مع إيران .

ومهما يكن من أمر ، فإن سيناريوهات التعايش والتعاون كثيرة ومتنوعة ، لكن يمكن التمييز بين أهم ثلاثة سيناريوهات يقترحها الباحث ، منها ما هو قابل للتطبيق موضوعي ، ومنها ما يقع في خانة الافتراض السياسي - الأمني أو يتمنى حدوثه ، لما له من فوائد جمة تعود على أمن وسلامة الخليج العربي عامة ، وهذه السيناريوهات هي :

أولاً : سيناريو التطور الطبيعي .

ثانياً : سيناريو التحالف الإستراتيجي .

ثالثاً : سيناريو دمج إيران في نطاق مجلس التعاون الخليجي .

ويجوز إسقاط الضوء عليها على النحو التالي :

أولاً : سيناريو التطور الطبيعي :

يقوم هذا السيناريو على فرض مفاده أن العلاقات السعودية الإيرانية - شأنها شأن معظم العلاقات التافيسية عبر التاريخ - ستتحول وبالتدريج إلى العلاقات الاستراتيجية أو العلاقات الطبيعية أو المميزة ، إذ تحاول كلا البلدين أن تتفقا على استراتيجية ثابتة في التعامل الثنائي من خلال فتح آفاق التعاون في مختلف المجالات بحيث تقوم على الحوار والدبلوماسية ، وتذليل كل أشكال العقبات التي تقف في طريقها لتعزيز أو اصر العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية ، بمعنى أن يتم استمرار التشاور بين البلدين في كافة القضايا موضوع الاهتمام المشترك مع إضفاء الإطار المؤسسي على هذه التفاعلات من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين تجمع بصورة دورية ، وإنشاء مجلس لرجال الأعمال السعوديين والإيرانيين لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وتوسيع نطاق اتفاقية التعاون الأمني لتشمل كافة القضايا موضوع الخلاف بينهما ، إضافة إلى وضع الترتيبات اللازمة للتعاون العسكري خصوصاً فيما يتعلق بضمان حرية الملاحة والحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج<sup>(1)</sup>.

وهذا السيناريو يفترض أن تضيق بالتدريج محاور الخلاف بينهما في الشأن الإقليمي ، سواء في قضية الجزر الإماراتية ، وفي موضوع الأمن الإقليمي ، وهو الأهم .

أما بخصوص قضية الجزر الإماراتية ، فإن السعودية تستمر في لعب دور الوسيط الحيادي الذي يرغب في حل القضية بالوسائل السياسية والدبلوماسية وطرح القضية على لجان التحكيم

(1) انظر : محمد سعد أبو عمود ، واقع العلاقات ( السعودية - الإيرانية ) رؤية مستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 219 .

الدولي ، وبالمقابل تلتزم إيران في استمرار التشاور والباحث حول الجزر سواء مع الإمارات العربية أو مع السعودية في إطار الخلاف القابل للتفاوض ، وهو أمر متوقع في ظل رغبة إيران في تسوية خلافات كهذه مع دول المنطقة وبعيداً عن آية تدخلات خارجية .

ولكن يبدو أن إيران ترفض حتى الآن على اعتبار قضية الجزر محور خلاف رئيسي وشائك على مستوى العلاقة الجماعية بين إيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى <sup>(1)</sup> ، وهو أمر مرتبط بتقدير الباحث - بموضوع اعم وأشمل ألا وهو موضوع الدور الإقليمي لإيران في المنطقة .

فالرغبة في ممارسة دور إقليمي ما زالت بارزة حتى اليوم ، إذ لا تزال إيران ترفض مخاطبة مجلس التعاون الخليجي بوصفه منظمة تمثل دول الخليج العربية السُّت وإنما تتعامل مع هذه الدول فرادى ، ويؤكد هذا ما ورد على لسان حميد رضا أصفى الناطق باسم الخارجية الإيرانية تعقيباً على رفض طهران استقبال اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ، كما أن تفاوض إيران مع اللجنة يعني الإقرار بوجود قضية خلافية ليس مع الإمارات فحسب وإنما مع الدول الخليجية السُّت من خلال اللجنة المشار إليها وهو ما ترفضه إيران تماماً، وترى أن السبيل الأوحد لبحث تلك القضية هو التفاوض المباشر ، فضلاً عن تصريح د. صباح زنكة مستشار وزير الخارجية الإيراني بأن حكومته ستறحب بأعضاء اللجنة الثلاثية بصورة فردية إلا أن دخول دول الخليج طرفاً على خط التعاون والتفاوض مع دولة الإمارات قد لا يكون مناسباً ، آخذًا في الاعتبار أن المملكة العربية السعودية ترى على لسان الأمير نواف بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات السعودية أن قضية الجزر من أبرز القضايا التي تعكر صفو العلاقات الإقليمية في المنطقة وأن المملكة تعتبر هذه القضية في صميم علاقتها مع أي طرف آخر ، ويضاف إلى هذا ما أعلنه الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي عن عدم وجود نية لإقامة أي نوع من التعاون العسكري مع إيران قبل حل مسألة الجزر بشكل نهائي <sup>(2)</sup> .

والنقطة الثانية التي لا تزال تشكل حجر عثرة في سيناريو التطور الطبيعي -وبافي السيناريوهات أيضاً- هي قضية أمن الخليج .

(1) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

(2) انظر : المرجع السابق .

**فالرؤيا الإيرانية تؤكد باستمرار على أن أمن الخليج هو "مسؤولية الدول المطلة عليه"**  
**رافضة بذلك أي تواجد أجنبي عسكري في المنطقة وبالتالي فقد عملت على ما يلي:**

- انتقاد إعلان دمشق بمجرد صدوره في 19 سبتمبر عام 1991 لتجاهله دور إيران في أي ترتيبات أمنية.

- إثارة قضية الوجود الأجنبي في الخليج في كل المناسبات ففي تعقيبه على الاتفاق الأمني مع المملكة العربية السعودية أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن "الاتفاقية الأمنية بين البلدين يمكن أن تكون نموذجاً جيداً للتعاون المثمر والناجح بين دول المنطقة.. معرضاً عن أمله في أن تكون مثل هذه الاتفاقية مقدمة للتوصل إلى أساليب جماعية بين دول المنطقة لتأمين الأمن والاستقرار فيها دون الحاجة إلى الآخرين" وذلك في إشارة واضحة إلى موقف طهران المعارض للوجود الأجنبي في الخليج.<sup>(1)</sup>

وقد استمرت التصريحات الرسمية الإيرانية التي تؤكد موقف الجمهورية الإسلامية من قضية أمن الخليج ، خلال جولته الخليجية التي قام بها في شهر مايو 2002 أكد وزير الدفاع الإيراني على شمخاني رفض بلاده الشديد وعارضته الوجود الأجنبي في منطقة الخليج، مؤكداً كذلك على سياستها الدائمة الداعية إلى خروج القوات الأجنبية من المنطقة والتي لا تقبل التغيير<sup>(2)</sup> ، وفي الوقت نفسه وصف الوزير الإيراني الوجود الأجنبي في المنطقة بأنه "إهانة تاريخية" تتعرض لها شعوب المنطقة من جراء اعتقاد البعض أن المنطقة لن تتعه بالأمن والاستقرار إلا بوجود القوات الأجنبية فيها.<sup>(3)</sup>

إلى جانب ذلك جدد القائد العام للحرس الثوري الإيراني الجنرال يحيى رحيم صفوی معارضته إيران للوجود الأجنبي في الخليج قائلاً "أن وجود الأساطيل الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار وإثارة المشاكل والتوترات في المنطقة" متهمًا الولايات المتحدة بالسعى إلى تطبيق أهدافها البعيدة المدى في "الهيمنة على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز" من خلال وجودها في الخليج.<sup>(4)</sup>

(1) انظر : الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 61.

(2) انظر : عبد الرحمن سعد، أولويات سياسة إيران الخليجية ورسائل شمخاني الثلاثة، الأهرام 2002/5/25.

(3) انظر : المرجع السابق .

(4) انظر : جريدة الحياة 6/9/2002.

وأنسجاماً مع الموقف الرسمي الإيراني يؤكد الكتاب والباحثون الإيرانيون أن الوجود الأجنبي في المنطقة يشكل مصدر تهديد محتمل لدول المنطقة وذلك ليس لأنه سيؤدي إلى عدم الاستقرار فحسب وإنما أيضاً لأنه سيكون مصدراً محتملاً لخلق التوترات في الإقليم أيضاً ، ويؤكد هؤلاء أنه وبالرجوع إلى التاريخ يتضح أن وجود الاختلافات والحساسيات الدينية والتقاليد والسياسية سبب في عدم ترحيب شعوب المنطقة بالوجود الأجنبي ، فالقوات الأمريكية ستكون سبباً في قلة الثقة وزيادة الشك والارتياح لدى دول المنطقة<sup>(1)</sup>، ومن جهة أخرى يؤكد فريق آخر أن الوجود الأجنبي لفترة قصيرة يمكن أن يضمن توازناً متارجحاً ولكنه لن يضمن على المدى الطويل توازناً ثابتاً ومستقراً<sup>(2)</sup>، كما يرى فريق ثالث أن الوجود الأجنبي في المنطقة يحد تماماً من إمكانية إقامة نظام أمن جماعي إقليمي في الخليج، إذ إن وجود مصالح كبيرة للدول الغربية وخاصة أمريكا في المنطقة سيجعلها تعارض إنشاء أي نظام أمني يجمع دول الخليج ويكون من شأنه القضاء على مبررات تواجدها في هذه المنطقة.<sup>(3)</sup>

**أما الرؤية السعودية والخليجية فقد طرأ نوع من التغير على رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لأمن الخليج بعد الغزو العراقي لدولة الكويت ، حيث كانت هذه الدول قد أكدت عند إنشاء مجلس التعاون أن أمن منطقة الخليج واستقرارها مسؤولية شعوبها ودولها كما أكدت هذه الدول حرصها على إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ومنع أي قوى دولية من التواجد فيها، وكذلك أعلنت ضرورة بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء في المجلس والتنسيق فيما بينها من أجل اعتماد هذه الدول على نفسها في حماية أنها والحفاظ على استقرارها.<sup>(4)</sup>**

في هذا السياق عملت الدول الخليجية الست بعد تحرير دولة الكويت على تنفيذ رؤيتها السابقة من خلال البحث عن معادلة أمنية تتسم بالفاعلية مع مراعاة متطلباتها السياسية، وقد شرعت هذه الدول في إعادة بناء قواتها العسكرية طبقاً للأولويات التالية:-<sup>(5)</sup>

1- إعادة بناء القدرة الدفاعية لدولة الكويت .

(1) انظر : بیجان السعیدی ، ایران وامن الخليج ، Discourse summer 2001, vol3N.1، منشورة في مجلة مختارات إيرانية العدد 120، مارس 2002 ، ص38.

(2) انظر : جريدة الوطن السعودية ، 2001/4/15.

(3) انظر : غلام رضا محمدي : الأمان الجماعي في الخليج ، مختارات إيرانية ، العدد 8 ، مارس 2001، نقلأً عن صحيفة رسالة الإيرانية 2001/1/11.

(4) انظر : صحيفة الوطن السعودية، دراسة منشورة عن التعاون الدفاعي الأمني بين دول مجلس التعاون (3-4)، 2001/12/27.

(5) صحيفة الوطن السعودية، مرجع سابق.

2- إعادة بناء القدرة الدفاعية لدول مجلس التعاون ككل وإعادة إحياء التعاون الأمني والدفاعي بين دول المجلس.

3- مراقبة قوى التهديد الإقليمي المستقبلية والاتفاق على الترتيبات الأمنية والدفاعية بالتنسيق مع الولايات المتحدة بصفة أساسية، وهو الأمر الذي أدى إلى اشتراك القوى الكبرى في ترتيبات الأمن في الخليج وقيام بعض دول الخليج بتوقيع اتفاقيات أمنية ودفاعية مع هذه القوى.

ومن الواضح أن هناك نوعاً من الاقتاء بين الخليجيين بالترتيبات الأمنية القائمة الآن لاسيما على المدى القريب والمتوسط ، إذ يرى بعض المفكرين الخليجيين أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي وأنه بقعة استراتيجية في تركيبة الاقتصاد الدولي ولابد أن تتم المحافظة على استقراره بجهد عالمي ، فالخليج ليس بحيرة عادلة بعيدة عن العمود الفقري لحياة الأسرة الدولية وإنما هو عنصر فعال ومؤثر في حياة الشعوب اليومية ومصدر حيوي لطاقتها وتقدمها ونهضتها ولذلك يؤكد هؤلاء أن منظومة الأمن الخليجي هي منظومة دولية تلعب الدول الكبرى وب خاصة الولايات المتحدة دوراً بارزاً في تأمين سلامتها، كما أن هذه المنظومة هي حصيلة إجماع من قبل أعضاء الأسرة الدولية ، وتحظى أيضاً بموافقة شعوبها بل وتحمّس هذه الشعوب للدفاع عن الاستقرار والهدوء في هذه المنطقة الحساسة<sup>(1)</sup>، وفي هذا السياق يؤكد آخرون أن منطقة الخليج في ظل العولمة وتقارب العالم لم تعد ملكاً للدول الخليجية فقط وإنما هي ملك أيضاً لكل من له مصلحة ، إضافة إلى أن التواجد الأمريكي في المنطقة هو ضمان أمن واستقرار .<sup>(2)</sup>

ولا شك أن هذه الرؤية الخليجية تغيرت بعض الشيء بعد احتلال العراق وزوال الخطر من جانبه تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، فالسعودية وفي توجهها نحو إعادة ترتيب البيت الداخلي وسحب البساط من تحت أقدام التيارات الإسلامية ، عملت على إنهاء الوجود العسكري الأمريكي - تقريباً- من أراضيها ، فيما توجهت دول أخرى ، مثل قطر والكويت ، إلى توقيع اتفاقيات دفاع مشتركة مع الولايات المتحدة ، ومثل هذا النهج يوفر الشرعية للوجود الأمريكي بالمنطقة ، ويوجّح من مخاوف إيران بخصوص الترتيبات الأمنية بالمنطقة .

لذا وفي إطار هذا السيناريو يوجد أكثر من احتمال حول موضوع الأمن الإقليمي لا سيما في إطار التحرك الإيراني بهذا الصدد ، أولئما احتمال مستبعد حدوثه بدرجة كبيرة في حين

(1) السفير عبد الله بشارة ، خاتمي والحلف الأمني المقترن ، صحيفة البيان ، ملحق بيان الأربعاء 9/2/2000

(2) مطر سعيد المطر ، المفهوم الإيراني للأمن الخليجي ، القبس 31/5/2002.

الاحتمال الثاني هو المؤكد من جانب الجمهورية الإسلامية، والاحتمال الأول المستبعد هو قبول إيران الانضمام للترتيبات الأمنية في ظل تواجد أجنبي في المنطقة ، ولا شك أن أسباب استبعاد هذا الاحتمال واضحة تماماً ، وتمثل في حالة الشد والجذب المستمر بين الإدارة الأمريكية وإيران وقيام واشنطن بإدراج إيران على محور الشر واعتبارها دولة راعية للإرهاب ، فضلاً عن استمرار المحافظين في إيران في التأكيد على أن أمريكا هي الشيطان الأعظم وليس هناك أي فرصة للحوار والتقارب معها .

أما الاحتمال الثاني ويتمثل في بقاء الأوضاع على ما هي عليه الآن واستمرار إيران في إبداء معارضتها الشديدة للوجود الأجنبي دون الإقدام على أي احتكاكات أو صدامات فعلية معه ، وفي الوقت نفسه تقوم إيران بتدعم علاقاتها مع الدول الخليجية السرت وإنها نقاط الخلاف معها وصولاً إلى إقناع هذه الدول بعدم جدوا الوجود الأجنبي وضرورة اعتماد صيغة أمنية مشتركة تقوم على المطلب الإيراني الداعي بمغادرة القوات الأجنبية.

ومما يؤكد هذا الاحتمال هو وجود مجموعة من العوامل التي تدفع إيران إلى التحرك على هذا النحو، وأول هذه العوامل هو عدم ثبات الولايات المتحدة - كما يؤكد المرافقون - الانسحاب من معادلة الأمن في المنطقة التي لا يمكن الاستغناء عنها نظراً إلى ما تحمله من أهمية سياسية واقتصادية كبيرة ، خاصة بعد أن أصبح لها موطئ قدم في العراق ، أما العامل الثاني وهو أن الدول الخليجية السرت لا ترى الآن أو على الأقل في المدى القريب والمتوسط بديلاً لقوى الأجنبيّة خاصة الأمريكية ، وأن إعلان دمشق الذي كان مرشحاً في فترة من الفترات أن يكون هو البديل قد أخفق في تحقيق أي نتائج في الواقع<sup>(1)</sup>.

ونظراً إلى أنه قد سبقت الإشارة إلى رؤية دول الخليج السرت لقضية الأمن فإن التركيز سيكون على العامل الخاص المتعلق بالولايات المتحدة ، وكان أدواره جيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق قد حدد مركبات الأمن في الخليج من وجهة النظر الأمريكية في التالي:-<sup>(2)</sup>

- 1- اتخاذ ترتيبات أمنية جماعية بين دول الخليج للدفاع عن المنطقة.

(1) انظر : كمال محمد الأسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سبق ذكره ، ص86.

(2) انظر : المرجع السابق .

- بيع الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة.
- الحفاظ على وجود بحري أمريكي في الخليج ووجود ترتيبات لاستخدام المرافق الازمة.
- ضمان تدفق النفط باستمرار.

ولا شك أن التواجد الأمريكي في المنطقة كفيل بتحقيق عدة أهداف أمريكية سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي ، وبالنسبة للمستوى الأول فإنها تعمل على تحقيق عدة أهداف أهمها إضعاف إيران باستخدام سياسة الاحتواء المركزّ بعد خروج العراق من المعادلة الأمنية ، وضمان أمن إسرائيل عن طريق إنجاح عملية السلام<sup>(1)</sup>، وتدعم قدرتها على تحقيق الانتشار السريع لقواتها حيث أن تجربة غزو الكويت قد أكدت أن توزيع قوات الانتشار السريع بعيداً عن الخليج لا يحقق لواشنطن التغلب على عامل الوقت والمسافة نظراً لضخامة القوات وقلة وسائل النقل المتاحة وعدم توافر المخازن ونقط الإعاشة المستديمة.

أما الأهداف الاقتصادية فتمثل بصورة أساسية في ضمان تدفق النفط حيث تعد الولايات المتحدة من أهم المستهلكين للنفط في العالم وتستورد نسبة كبيرة من منطقة الخليج، هذا بالإضافة إلى المصالح التجارية القوية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي إذ ترى واشنطن في هذه الدول سوقاً مهماً لنصرification منتجاتها، كما أن لواشنطن مصالح أخرى في المنطقة تتمثل في صفقات الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة وخصوصاً بعدما زادت هذه الدول من تسليحه .<sup>(2)</sup>

في ضوء تلك المصالح الأمريكية تعمل الولايات المتحدة على حماية الوضع القائم في المنطقة، حيث أقامت علاقات ثنائية مع دول الخليج السبت سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، كما دعمت تسليح هذه الدول ضد أي تهديد محتمل وزادت من قدرتها على التدخل لحظة حدوث أي فوضى في المنطقة.

ومهما يكن من أمر ، فإن القضية الأمنية وباعتقاد الباحث لن تبقى طويلاً محور خلاف بين السعودية وإيران خاصة ، باعتبار أن إفرازات حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق ستتوفر عناء الطرفين في الحديث عن هذا الموضوع ، وأن العراق طبقاً للرؤية الأمريكية سيكون البديل القائم للقواعد العسكرية الأمريكية نيابة عن دول المنطقة كافة ، وإن صحت مثل هذه الافتراضات فإن إيران ستكون أولى الأطراف الخاسرة في هذه الأوضاع الجديدة ، باعتبار أنها ستكون على تماش

(1) انظر : رمضان كيلينتش ، بنية الأمن في الخليج بعد الحرب الباردة، شئون الأوسط ، العدد 102، ربيع 2001، ص39.

(2) انظر : المرجع السابق .

مباشر مع الولايات المتحدة في هذه القضية ، في حين سيكون على السعودية الالتفات إلى التحالف الأمني مع إيران مستقبلاً بدلاً من الحليف الاستراتيجي الأمريكي الذي غير خريطة قواعده العسكرية والأمنية بالمنطقة .

إذن إنَّ هذا السيناريو بكل ما يحمل من ملفات شائكة إقليمياً أكثر منها ثنائياً بين السعودية وإيران ، يمكن أن يكون له دور كبير في تعزيز أو اصر العلاقات السياسية بين الجانبين ، خصوصاً إذا أدركت إيران أنَّ الوضع ما بعد احتلال العراق ليس كما كان قبل الاحتلال .

#### ثانياً : سيناريو التحالف الإستراتيجي :

وهو مرحلة أكثر تطوراً من المرحلة السابقة إذ يمكن أن يتم عقد اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين ، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين ، إضافة إلى بناء آلية سياسية مؤسسية أكثر قوة من الآلية السابقة ، كأن يتم إنشاء لجنة مشتركة برئاسة القيادة السياسية في البلدين<sup>(1)</sup> .

والواقع أنَّ هذا السيناريو يعتمد بدرجة كبيرة على مدى التقدم الذي يمكن أن يحرزه الطرفان في مجال التعاون المشترك حول نقاط الخلاف الإقليمية ، أي بخصوص الملف الأمني للمنطقة وملف الجزر الإماراتية .

والسعودية من جانبها أعلنت مراراً أنها لن تدخل في مجال التعاون العسكري أو الدفاع المشترك مع إيران إذا لم تُحل قضية الجزر الإماراتية<sup>(2)</sup> ، فيما تتظر إيران بشوق إلى تحالف استراتيجي كهذا يخرجها من المأزق الأمريكي ، إذ إنها من خلال التحالف السياسي والعسكري مع السعودية وبقي الدول الخليجية يمكن أن تخرج واثنطن احراجاً بالغاً ، خصوصاً وأن الأخيرة تراهن أنَّ إيران ورغم ما حققته من تعاون وتبادل تجاري ودبلوماسي مع دول الخليج ، مازالت دولة يحسب لها الحساب في التوازنات السياسية والأمنية ، وأنها ما زالت مصدر خطر على دول الخليج العربي ، أو هكذا تحاول الولايات المتحدة أن توحى للدول العربية في الخليج .

وفي إطار هذا السيناريو ، لا بد من التعريج على استراتيجية الولايات المتحدة بالتعامل مع الملف الإيراني بعد احتلال العراق ، إذ يرى محللون سياسيون إيرانيون أنَّ الإدارة الأمريكية الحالية ستعنى جاهدة من الآن فصاعداً للتعامل مع إيران بشكل مختلف مما اعتادت عليه معها حتى الآن ، وذلك انطلاقاً من حالة «التفوق» العسكري والنفسي التي أفرزتها «غزوَة» العراق

(1) محمد سعد أبو عمود ، واقع العلاقات (السعودية) الإيرانية - رؤية مستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 61 .

الأميركية الناجحة. وحسب اعتقاد المحللين السياسيين هؤلاء فإن واشنطن ستتعامل مع طهران على

(١) الشكل التالي :

أولاً: العمل بجد واجتهاد لإخراج إيران بشكل تدريجي ومنظم من دائرة الفعل «الشرق الأوسطية» العربية، من خلال الإيحاء بوجود تنافضات «جدية»! بين ما تسميه «بالهوية» الآسيوية الخاصة بالإيرانيين ذوي الثقافة الفارسية و«الهوية» العربية الخاصة بمجموع أقطار «الشرق الأوسط» العربية.

ثانياً: وفيما هي تعمل لعزل العراق عن محیطه العربي والإسلامي، ستحاول واشنطن «الاستغلال» الأقصى للظروف المستجدة على المجتمع العراقي، حتى تجعل من إيران «الإسلامية الراديكالية» بعها مخيماً «للاعتدال» العراقي المسلم.

ثالثاً: العمل بجد واجتهاد للإيحاء بوجود تنافضات جوهرية غير قابلة للحل بين "التشيع العربي" و"التشيع الفارسي" واعتبار الساحة العراقية مختبراً فاعلاً ومناسباً لإنجاز القطيعة المتواخة بين العراق الجديد الذي تعد له واشنطن وبين امتداداته الإيرانية التاريخية، سواء في مجال الحوزات العلمية في النجف الأشرف وقم المقدسة أو في مجال الاشتراكات الثقافية والاجتماعية المتوارثة جيلاً بعد جيل.

رابعاً: العمل على زرع بذور الخلاف بين طهران والرياض في إطار نظرية تعد لها واشنطن بعد العراق ، يمكن الاصطلاح عليها مجازاً بنظرية "الاحتواء المزدوج" والتي يعتقد العديد من المراقبين أيضاً ، أن واشنطن قد بدأتها بالفعل من خلال الإيحاء اليومي المتكرر للعالم بأن طهران "السلفية الشيعية" باتت "حضناً" دافئاً لرموز القاعدة و«السلفية السنوية» المتطرفة والراديكالية التي تحاول الرياض «التحرر» منها.

وبهذا تكون واشنطن من خلال دوائر اليمين الأميركي المحافظ الجديد المتطرف المرتبط بمصالح اليمين الإسرائيلي المتطرف ، قد نجحت في زعزعة الثقة التي بدأت لتوها تتسامي بين طهران والرياض ، والقضاء على محاولة إيجاد عالم إسلامي جديد يكون فيه لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تقلهما العربي والإسلامي المعهود والمناطق بهما والمتوقع منها.

ومن الواضح أن واشنطن لا تريد بأي شكل من الأشكال أن ترى منطقة «الشرق الأوسط» القديمة على ما كانت عليه قبل احتلال العراق ، أي بعبارة أخرى ، تريد أن تتخلص من مقولتين مؤرقتين لها منذ زمن بعيد «العروبة» و«الإسلام» ، أولاً لارتباطهما الوثيق بروح أمّة متدينة

(١) انظر بهذا الخصوص : محمد صادق الحسيني ، إيران والاستراتيجية الأميركيّة بعد احتلال العراق ، جريدة البيان الإماراتية ، مرجع سبق ذكره .

مقاومة للتبغية والهيمنة. وثانياً لأن تواصلهما كان ولا يزال يعني، في السياسة كما في الجغرافيا، كما في التجارة، كما في عديد من المجالات منع أي احتكار أجنبي لمقررات وطاقات هذه البلاد الراخمة والغنية روحياً ومادياً. ولم تكن نظرية شيمون بيريز المعروفة بالشرق الأوسط الجديد سوى المقدمات النظرية الأولى لما كان يعد منذ مدة للمنطقة العربية والإسلامية<sup>(1)</sup>.

و هذه الرؤى الأمريكية المتوقعة تجاه إيران تتعكس بصورة أو بأخرى على صيغ التحالفات الاستراتيجية بين إيران والسعودية ، وتأثير في طبيعة العلاقات مستقبلاً ، لذا ليس من المتوقع في حالة قيام الولايات المتحدة بتطبيق مفردات هذه الخطة أن تشهد العلاقات السعودية - الإيرانية مزيداً من الزخم والتدخل لدرجة التحالف الاستراتيجي الذي تتناوله أطره هذا السيناريو ، من منطلق أن أي تدخلات خارجية - وهي مؤكدة بلا شك - لفرض صيغ أمنية أو سياسية على دول المنطقة ، ستكون عقبات قوية لدفع باتجاه الترتيبات الداخلية على حساب العلاقات الخارجية والتحالفات الأمنية ، إلا إذا فعلت فعلها العكسي من واقع الإحساس المشترك المتوازي من قبل الطرفين في تجاوز كل العقبات وإنشاء التحالف رغم انف أي استراتيجية أمريكية تسعى إلى العبث في خريطة المنطقة<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الصدد ، يكاد يتتفق أهل الاختصاص بالعلاقات الإيرانية - السعودية ، حول فكرة صعوبة أو استحالة قيام تحالف استراتيجي بين الطرفين في القريب أو البعيد ، فالبعض يرى أن التناقض الإقليمي بينهما يحول دون ذلك<sup>(3)</sup> ، والبعض الآخر يعتقد أن عدم حل قضية الجزر الأماراتية سيحول دون قيام تحالف استراتيجي بينهما ، لا سيما في القضايا الأمنية ، وبذلك هم يتفقون على أن قيام تحالف استراتيجي لدرجة توقيع اتفاقية دفاعية ثنائية تتعارض مع المصالح الأمريكية ، كما يتفق مع مصالح بعض الدول الخليجية<sup>(4)</sup> ، وبالذات الإمارات العربية التي ما زال بينها وبين إيران مشكلة الجزر العربية .

### ثالثاً : سيناريو دمج إيران في نطاق مجلس التعاون الخليجي :

(1) المرجع السابق .

(2) المرجع السابق .

(3) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الكاتب المصري "عادل دندراوي" من صحيفة الاهرام المصرية ، في القاهرة بتاريخ 5 أكتوبر 2003م ، في مكتبه .

(4) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الصحفي المصري "سيد حسين" من صحيفة الجمهورية المصرية ، في القاهرة بتاريخ 4 أكتوبر 2003م ، في مكتبه .

يقوم هذا السيناريو على أساس إمكانية انضمام إيران لمجلس التعاون الخليجي ، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة بناء المجلس من جديد ويفتح النقاش أمام دخول العراق واليمن إذا ما توافرت الظروف الموضوعية لذلك .

بقدر ما تبدو هذه الفكرة بسيطة للغاية للوهلة الأولى ، تبدو مستحيلة عملياً ، وربما مزعجة للكثير من الأطراف العربية والخليجية والدولية ، وتكمم بساطة الفكرة في انضمام إيران إلى مجلس التعاون الخليجي ، ولكن صعوبتها في إعادة هيكلية المجلس بحلة جديدة تقوم على أساس وركائز أكثر واقعية جغرافياً وبشرياً وأمنياً من ذي قبل ، أي من مجلس التعاون الخليجي العربي الحالي ، باعتبار أن منظومة الدول الخليجية السبت المنضوية تحت قبة هذا المجلس مجتمعة على أساس التقارب القيمي والاجتماعي إضافة إلى القواسم المشتركة التي تجمعهم والممثلة في ( اللغة والدين والعادات والتقاليد والمصير المشترك والتاريخ والجوار الجغرافي الواحد تاريخياً ) .

وفي حال تم ترشيح كل من اليمن والعرق لانضمام إلى هذا المجلس ، فلا غبار على ذلك باعتبار أن كلا الدولتين جزء من هذه المنظومة اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ، بيد أن الأمر قياساً إلى إيران يبدو مختلفاً كثيراً من جهة ، باعتبار أن إيران ديمغرافياً وعسكرياً توازي الدول الخليجية مجتمعة تقريباً ، ومن جهة ثانية لأسباب طائفية ( سنة وشيعة ) ، ومن جهة ثالثة لعدد الخلافات الثانية بين إيران من جهة والدول الخليجية منفردة من جهة أخرى ، فضلاً عن ذلك هناك الخلاف الجوهرى وهو اللغة ، إذ إن أي شكل من أشكال النظام الإقليمي في الخليج العربي تكون إيران جزءاً منه لا بد أن يكون نظاماً إقليمياً خليجياً إسلامياً ، تتنافى فيه الحواجز الثقافية والتاريخية والقومية ، لذا فإن انضمام إيران إلى مجلس التعاون الخليجي يفترض أن يقوم على أساس البعد الديني والجغرافي وتنقى منه القيود الطائفية واللغوية والثقافية ذات الاختلافات البنية بينهما ، ومن ناحية أخرى لا يتوقع أحد أن تقبل إيران بالانضمام إلى المجلس بحالته القائمة أو بعد إعادة هيكلته ، بسبب العقيدة الإيرانية القائمة على أساس "عقدة" التفوق القومي والرغبة الجامحة دوماً في الزعامة الإقليمية ليس للخليج فحسب وإنما للشرق الأوسط عامه <sup>(1)</sup> .

من هنا يعتقد الباحث أن هذا السيناريو صعب الحدوث في المدى القريب أو البعيد ، لذا فهو يقترح أن تقوم منظومة أمن إقليمي خليجي تجمع كل الدول الخليجية في المنطقة ، بحيث تنشأ على أساس المعيار الجغرافي والتاريخي والديني وتبعد عنها القومية لكل دولة عضو ، وفي هذا المجال يتم التنسيق والترتيب لكل القضايا في المنطقة ، بحيث تحل وبشكل إلزامي من خلال محكمة أمن

(1) انظر : فاهان زانويان ، آن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية - جامعة الكويت ، نوفمبر 2002 ، نقلأً عن الرابط التالي : [www.csfs-kuwait.org](http://www.csfs-kuwait.org)

خليجي تلعب دور السلطة القضائية للمجلس الجديد ، فضلاً عن إنشاء لجان تشريعية وأمنية ودفاعية ، حتى يكون المجلس ممتلكاً وسائل الضغط الكافية على كل الدول الأعضاء فيه ، فضلاً عن أن يكون له سلطة التمثيل في المحافل الدولية ، كما يملك القدرة للدفاع العسكري عن دول المنطقة ، بكلمات أكثر دقة يكون أشبه باتحاد كونفدرالي سياسي إقليمي ، كما هو الحال بالاتحاد الأوروبي .

#### **مجلس التعاون الخليجي وامكانية انضمام إيران :**

والواقع أن مجلس التعاون الخليجي يواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة تؤثر على قدرته في بناء موقف عربي خليجي موحد تجاه القضايا المصيرية، من هذه التحديات الخلافات الخليجية - الخليجية بين دول المجلس، والتي ترکزت منذ سنوات على الخلافات والنزاعات الحدودية، وفي الوقت الحاضر انحصرت في المنافسة على التحالف مع الولايات المتحدة، والحملات الإعلامية المتبادلة، وهذا ما يجعل بناء موقف خليجي تجاه القضايا الأمنية في الخليج عقبة كبيرة يصعب تجاوزها ، إضافة إلى شعور الدول الخليجية بفقدان الأمن ورغبتها في التنسق المنفرد مع الولايات المتحدة ، لحماية منها في إطار ثانٍ بعيد عن منظومة الأمن الخليجية ، وكانت اتفاقية الدفاع المشترك بين قطر والولايات المتحدة ، والكويت والولايات المتحدة، وبقاء الأسطول الخامس الأمريكي في مياه البحرين<sup>(1)</sup> .

وأدى فقدان الدول الخليجية للأمن إلى غزارة الإنفاق على الدفاع ، إذ تتفق دول مجلس التعاون حوالي (60) مليار دولار كميزانية للدفاع ، وخلال السنوات العشر الماضية أنفقت ما يقارب من (200) مليار دولار ، وزادت من عدد جنودها من (174) ألف جندي إلى (300) ألف جندي، وكانت اتفاقيات الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة خروجاً عن النسق الأمني عربياً وخليجياً وإقليمياً<sup>(2)</sup> .

وحاولت بعض دول المجلس إيجاد تنسيق أمني مع إيران مثل السعودية، وأعلن وزير الخارجية الإيراني وال سعودي في أغسطس 2002م رغبتهما عن التنسق الأمني للمنطقة ، إلا أن طابع العلاقات بالغ الحساسية بين دول المجلس وإيران يجعل من بناء موقف خليجي يجمع طهران ودول مجلس الخليج ، أمراً بالغ الصعوبة، بل يجعل هذا الموقف ورقة غير ضاغطة على الولايات المتحدة لوقف استعداداتها لحرب العراق .

(1) انظر : حرب العراق وسيناريوهات المستقبل : تفكير صيغ التعاون الخليجي وتحييد إيران ، 25/1/2003 ، موقع حقائق مصرية : <http://www.egypt-facts.org/files/F3-16.htm> .

(2) انظر : المرجع السابق .

والواقع أن الخليج مازال غير قادر على بناء نظام أمني فاعل يواجه التحديات التي خلقتها ظروف احتلال العراق وتداعياته على الأمن الخليجي ، فما زالت إيران تنظر إلى علاقتها مع الدول الخليجية العربية من منظور ظرفي وليس استراتيجي، أملته الظروف الحالية والمخاوف الإيرانية من أن تتحول الحرب الأمريكية بعد العراق إلى إيران ، إضافةً إلى أن إيران تصر على أن تكون علاقتها الأمنية مع دول الخليج في الإطار الثنائي وليس في الإطار الجماعي ، وهو ما يخلق شكوكاً و هو اجس كبيرةً من هذه الجارة الإقليمية التي يقترب سكانها من السبعين مليوناً، وعلى الصعيد الخليجي فإن مجلس التعاون بدأ يعاني شروحاً كبيرةً من داخله تحتاج إلى ترميم قبل التفكير في أمن جماعي في الخليج، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة لن تسمح ببناء أمن إقليمي خليجي بين إيران والدول الخليجية حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية.

يبقى القول ، إن إقامة نظام أمن خليجي سياسي واقتصادي وداعي ليس بالأمر المستحيل ، لكنه يحتاج إلى إرادة جماعية من كافة الدول ، لا سيما إيران ، لإدراك أهمية ذلك على مستقبل المنطقة ودولها وشعوبها ، ويحتاج من إيران إثبات حسن النوايا أولًا من خلال حل قضية الجزر الإماراتية والاستمرار في نهج الخط المعتمد إقليمياً ودولياً ، كذلك الأمر فالمطلوب من الدول الخليجية كافة ، وبخاصة الكويت وقطر<sup>(1)</sup> ، أن تستفيد من تجربة العقود الماضية وأن تعتمد على صيغة أمن إقليمي خليجي بعيداً عن الصيغة الدولية التي كانت سومازالت - سبباً في إدخال المنطقة في نفقٍ مظلم لا يعلم أحد عاقبه حتى الآن .

وإذا ما اقتنعت دول المنطقة مجتمعة ، وبالذات القوتان الإقليميتان ، السعودية وإيران بأهمية التفكير الجدي بالنظام الإقليمي الخليجي وتشكيل تحالفات عربية إيرانية بالمنطقة تقوم على أساس تجاوز كل الخلافات التاريخية القديمة وتجاوز معيار البعد الثقافي القومي ، لتحول إلى تحالف استراتيجي إسلامي وجغرافي وتاريخي مشترك للوقوف في وجه الأطماع الخارجية ، حينها يمكن أن تنشأ رابطة أمن إقليمي خليجي تحقق رغبات كافة دول المنطقة كافة ، وتحقق كل ما كانت تعتبره بعض الأطراف محظوظاً دولياً .

خلاصة الحديث حول سيناريوهات التعاون والتعايش ، إن السيناريو الأول -سيناريو التطور الطبيعي للعلاقات - هو الأمثل في ظل الوضع الحالي للعلاقات السعودية- الإيرانية ، إذ أخذت العلاقات شكل التطور البطيء خلال السنوات العشر الماضية ، وهناك حالة من جس النبض

(1) انظر : موقع حقائق مصرية ، احتلال العراق والنظام الإقليمي الجديد ، 14/5/2003 ، نفلا عن الرابط التالي

<http://www.egypt-facts.org/files/f5.htm>:

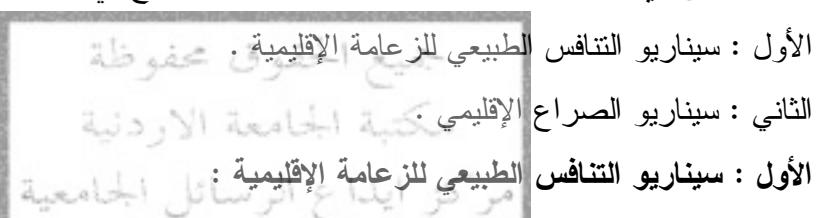
المستمرة بين الطرفين لاثبات حسن النوايا إزاء بعضهما البعض رغم توقيع اتفاقية أمنية بينهما ، ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك تنسيق على أعلى المستويات بين الدول الخليجية العربية وإيران لإمكانية تعزيز أو اصر تلك العلاقات بصورة أشمل وأعم ، لأن العامل الإقليمي يلعب دوراً في تنمية وتطوير العلاقات السعودية الإيرانية .

أما سيناريو التحالف الاستراتيجي وانضمام إيران إلى مجلس التعاون الخليجي أو تشكيل نظام أمن خليجي جديد ، فهي احتمالات قائمة لا سيما في ظل انحصار الرؤية الخليجية عامة لمستقبل المنطقة وأمنها مع ازدياد النفوذ الأمريكي بالمنطقة وعbethا في خريطة القوى السياسية وانشغالها في وثير المأزق العراقي الذي يبدو بداية النهاية لكل الأحلام الخليجية في استقرار المنطقة في حالة استمرار التواجد الأمريكي والهيمنة على صناعة القرار فيه ، لهذا فإن كلا السيناريوهين السابقين ممكن توقعهما إذا أدركت كافة الأطراف الخليجية المعنية بالأمر أهمية ودقة وخطورة الإبقاء على حالة الانفلات الأمني والانزلاق وراء الاتفاقيات الدفاعية الخارجية ، ففي هذا الإدراك الفعلي يمكن للمنطقة أن تشهد احتمال التحالف الاستراتيجي أو صوره من صور الأمن الإقليمي الذي يحفظ للمنطقة ماء وجهها ، إذا ما أرادت السير على خطى الاستقرار والسلام ، والأهم من ذلك كله هو البقاء على خريطة الجغرافيا السياسية .

## المطلب الثاني : احتمالات التنافس والصراع :

وهي الاحتمالات التي شهدتها دول منطقة الخليج عامة والعلاقات الثنائية خلال العقود الماضية ، وإذا ما تكررت نتيجة التداعيات الإقليمية والدولية واختلافات المصالح البينية ، فربما تعود هذه الاحتمالات إلى الساحة من جديد ، لا سيما وأن عالم العلاقات الدولية لا يعترف بالثوابت أبداً ، فحلبـيـفـ الـيـوـمـ عـدـوـ الـغـدـ ، ولعل تغير استراتيجيات كلا البلدين خلال العقدـيـنـ الآخـيـرـيـنـ من الصداقة إلى التنافس إلى العداء ثم العودة من جديد للربع الأول وهو التعاون والاتفاق ، قد يدعم هذه الاحتمالات إذا ما توفـرـتـ أـرضـيـةـ الخـلـافـ بـيـنـهـمـاـ حولـ الانـفـرـادـ أوـ التـكـامـلـ الإـقـلـيمـيـ ، فـكـلـ مـنـهـمـاـ أولـويـاتـهـ وـمـصـالـحـ الـوطـنـيـةـ ، وـعـالـمـ الـيـوـمـ يـشـهـدـ تـغـيـرـاتـ ذاتـ تـأـثـيرـاتـ بـالـغـةـ الدـقـةـ ، وـخـصـوصـاـ بـعـدـ اـحـتـلـالـ الـعـرـاقـ وـتـهـدـيدـ أـطـرـافـ أـخـرـىـ ، عـلـىـ رـأـسـهـاـ إـپـرـانـ وـسـوـرـيـاـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ .

وعلى أي حال يمكن تناول احتمالات التنافس والصراع في سيناريوهين :



**الأول : سيناريو التنافس الطبيعي للزعامة الإقليمية محفوظة**

يقوم هذا السيناريو على فكرة قديمة في العلاقات الدولية ، وهي فكرة التنافس الطبيعي بين القوى الإقليمية بالمنطقة ، مع الإبقاء على درجة معينة من التعاون أو الصلات القائمة بين الطرفين دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً وتجارياً ، وفي مثل هذا افتراض كهذا فإن العلاقات السياسية بين الدولتين تتعرض بين الفترة والأخرى لشكل من أشكال التوتر تبعاً للظروف التي تملها المصالح الوطنية لكل منها .

وبنطبيق ذلك على العلاقات السعودية - الإيرانية ، يمكن القول إن هذه العلاقات شهدت هذا الشكل من الاحتمالات منذ بدايات القرن المنصرم وحتى منتصف العقد التاسع منه ، وكثيراً ما كانت العلاقات السعودية - الإيرانية تأخذ حالة من المد والجزر والتنافس الطبيعي حيال العديد من لقضايا الثنائية والإقليمية تارة ، وتارة تصل إلى حد القطيعة ثم سرعان ما تعود نتيجة إدراك الطرفين لخطورة ذلك إلى تهيئة الأجواء لتدخلات من البيئة الخارجية للبيئة الإقليمية الأمر الذي ينعكس سلباً على أمن المنطقة وسياساتها الخارجية .

ولكن التنافس الطبيعي بين القوتين الإقليميتين في منطقة الخليج لن يكون حائلاً أمام استمرار العلاقات السياسية بينهما ، وإنما سيكون عائقاً أمام التطور الطبيعي أو التحالف أو تشكيل منظومة أمن إقليمي بالمنطقة - أي السيناريوهات السابقة - كما أنه ربما يوفر أسباب واقعية لتوسيع هذا

التنافس لينتقل إلى مربعه الأول ، أي تنافس طبيعي إقليمي بين الدول الخليجية العربية وإيران ، وهذا الاحتمال ربما تغذيه الرغبة الأمريكية في زيادة رقعة الخلافات بين إيران والدول الخليجية لتسهيل مهمة الانفراد بها إقليمياً إن أرادت تمرير مشاريع عدوانية شبيهة بمشروع الاحتلال العراقي ، ورغم أن احتمال كهذا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة وإلى ترتيبات إقليمية في غاية الدقة والتحضير ، إلا أنه احتمال قائم ، لا سيما في ظل إمساك اليمين المتطرف في واشنطن بتلابيب الإدارة السياسية خلال السنوات القادمة .

ويعتقد البعض أن وصول حكومة إيرانية متشددة دينياً إلى سدة الحكم في إيران ، ربما يؤثر على العلاقات الثنائية ويصل بها إلى حد التأزم ، بسبب جنوح هذه الحكومة إلى ضد واشنطن وبالتالي قيام حرب محتملة بين إيران والولايات المتحدة ، وال Saudia من جانبها غير مستعدة للدخول في تحالفات إلى جانب أي طرف في حالة حدوث ذلك<sup>(1)</sup> ، فيما يعتقد آخرون أن وصول حكومة متشددة سيؤثر على طبيعة العلاقات الإيرانية-ال سعودية ، بيد أنه يرى أن السبب في رغبة السعودية بإبراز دور الإسلام المعتدل في المرحلة الحالية والقادمة أمام العالم اجمع بعد الشبهات التي طالت الإسلام منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م ، وبهذا فهي غير مستعدة للدخول في تحالف مع إيران في ظل حكومة يمينية متشددة لتشويه صورة الإسلام<sup>(2)</sup> ، والبعض الآخر لا يولي للأمر أية أهمية كبيرة ، بحجة أن إيران وبغض النظر عن شكل الحكومة القائمة تتهجّ خط الخميني مع احتلال الوسائل لا الغايات ذاتها<sup>(3)</sup> .

(1) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الكاتب المصري "عادل دندراوي" ، مرجع سابق .

(2) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع المحل السياسي المصري "محمد أبو زيد" ، في القاهرة بتاريخ 5 أكتوبر 2003 ، في مكتبه .

(3) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الصحفي المصري "عصام عبد اللطيف" من صحيفة الجمهورية المصرية ، في القاهرة بتاريخ 4 أكتوبر 2003 ، في مكتبه .

## الثاني : سيناريو الصراع الإقليمي :

يمثل هذا السيناريو أسوأ الاحتمالات المتوقعة والمخيفة لكل الأطراف في منطقة الخليج ، كونه يعني الصراع بمفهومه الواسع وليس التنافس بمفهومه السياسي السابق .

ويفترض هذا السيناريو وفي حالة حدوث تغيرات إقليمية شديدة التأثير على منطقة الخليج ، وخاصة ضد إيران أن تتحول العلاقات أمام ضعف الدول الخليجية وبالذات السعودية في التصدي لنتائج التغيرات إلى علاقات صدامية أو صراعية وربما عسكرية إذا ما أخذ الباحث في عين الاعتبار تحالف بعض الدول العربية الخليجية مع الولايات المتحدة وأطراف خارجية مثل إسرائيل - في شن حرب عدوانية على إيران لإسقاط النظام الإسلامي هناك ، وفي هذه الحالة ستشهد العلاقات السعودية - الإيرانية انعطافاً سلبياً قوياً يعيد المنطقة إلى أشباح الماضي المقيت وإلى فترة الحروب الساخنة ، لا سيما مع تسعير الخلافات التقليدية بينهما ، تحديداً الخلاف الطائفي من جانب إيران .

وهنا بالتحديد تختلف الرؤى السياسية حول موقف السعودية حال إيران ، ففي حالة أن رغبت واشنطن بالإطاحة بالحكومة الثورية الإسلامية في طهران ، يعتقد الكاتب المصري "عادل دندراوي" أن لجوء الولايات المتحدة للتسيق مع بعض الدول الخليجية للضغط على إيران ومنها الإمارات العربية المتحدة - قطر - البحرين ، واستخدام هذه الدول كقواعد عسكرية لضرب إيران أمر وارد ، ولكن بالنسبة للسعودية فالامر مستبعد جداً ، على الأقل في المستقبل القريب 000 فالمؤولون السعوديون أصدروا تصريحات قوية ، وعلى رأسهم ولی العهد السعودي ووزيرا الدفاع والخارجية ، أكدوا فيها رفضهم القاطع للمساهمة في العدوان على أي بلد إسلامي ، وقد سبق للسعودية أن رفضت استخدام أراضيها للهجوم على العراق 00 وهذه استراتيجية ثابتة للملكة<sup>(1)</sup> .

وفي الاتجاه الآخر ، يرى كل من الصحفيين المصريين "عصام عبد اللطيف" و "سيد حسين" أنه من المتوقع رضوخ موقف السعودية للضغط الأمريكي ضد إيران ، خصوصاً مع الهجوم الأمريكي والعداء العربي ضد المملكة والاتهامات الموجهة لها بمساعدة تنظيم القاعدة وبعض التنظيمات التي تعتبرها واشنطن "إرهابية"<sup>(2)</sup> ، بمعنى آخر أنها ستكون مسألة "مقايضة سياسية" مع واشنطن ، ويرى الباحث أن هذا أمر غير منطقي باعتبار أن الفرصة لاحت بالأفق للرياض أبان الاعتداء الأمريكي على العراق ، ومع ذلك التزمت السعودية الحياد التام .

ويكاد يتفق الجميع ، أنه في حالة إقدام واشنطن على شن حرب على إيران واتخاذ السعودية موقف الحياد سواء السلبي أو الإيجابي أو التعاون بشكل محدود في هذا الشأن ، فإن هذا يعني

(1) مقابلة شخصية مع الكاتب ، مرجع سابق .

(2) مقابلة شخصية مع الصحفيين ، مرجع سابق .

حلول كارثة إقليمية تصيب دول المنطقة وعلى رأسها العلاقات السعودية - الإيرانية . والبعض يرى أن ذلك سينعكس سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين وبمختلف المجالات ولسنوات طويلة ، وربما يؤجج الخلاف الطائفي بين السنة والشيعة ، ليس على المستوى الحكومي وحسب وإنما على المستوى الشعبي .

مهما يكن من أمر ، فإن هذا السيناريو يرتبط ارتباطاً قوياً في وضعية العراق في المستقبل ومدى درجة الاستقرار السياسي والأمني فيه ، فان استمرت حالة المأزق الأمني في العراق على صورتها القائمة حالياً ربما ستحاول واشنطن استغلال الظرف لممارسة المزيد من التصعيد ضد إيران وتشكيل تحالف عربي - خليجي لتقوية وتيرة التبرات المتعلالية من هنا وهناك ، لتحقق من ذلك فإن الهدف البعيد هو الحفاظ على شرعية وجودها في المنطقة والحصول على المزيد من التنازلات الإيرانية في مختلف الملفات ، سواء الخليجية أو العراقية أو فيما يخص القضية الفلسطينية ودعم حزب الله وموضوع الإرهاب 000 ، وهذا يعني تتوتر العلاقات السعودية - الإيرانية من منطلق أن الولايات المتحدة ستعتمد على السعودية بدرجة كبيرة لتقود حملة ضد عدوها اللدود سابقاً ، أي إيران ، خاصة وأن هذا سيكون لمصلحة السعودية التي ستعتمد على فرضية عودة التحالف الاستراتيجي بينها وبين واشنطن من جديد حتى لو كان على حساب إيران ، التي ربما تنظر إلى علاقاتها معها من قاعدة أنها "شر لا بد منه" .

وهذا يعني في جملة ما يعنيه ، أن تتوتر العلاقات السياسية بين الطرفين بصورة غير طبيعية حتى يتم قطع العلاقات الدبلوماسية وقيام كل منهما بممارسة الحملات الإعلامية والسياسية الضاغطة باتجاه الطرف الآخر ، لتعود من جديد حالة الحرب الباردة بين الطرفين وحالة الحروب بالوكالة .

بينما البعض على العكس من ذلك ، إذ يرى أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بالعراق سيدفع بالعلاقات السعودية - الإيرانية نحو المزيد من التقارب لوضع حد لما يحدث بالمنطقة ، لا سيما وان وجهات النظر البينية متقدمة حال إنهاء الاحتلال الأمريكي بأسرع وقت وعودة الشرعية للعراق وتوفير درجة من الاستقرار السياسي والأمني ، وهذا عامل تحفيز لتقديم العلاقات الثنائية بينهما بصورة أو بأخرى <sup>(1)</sup> ، بينما يقل آخرين من أهمية ذلك على سير العلاقات بين الطرفين ويرى إن العلاقات ستبقى على ما هي عليه بدليل أن مرور أكثر من ثمانية

(1) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الصحفي المصري "عصام عبد اللطيف" ، مرجع سابق .

أشهر على هذه الحالة في العراق لم تحرز تقدماً ملحوظاً في العلاقات الثنائية كما أنها لم تؤثر سلباً<sup>(1)</sup>.

أما في حالة أن استقرت الأمور بشكل كامل في العراق واستطاعت الولايات المتحدة من بسط هيمنتها على مفردات الشأن العراقي ، ورتب أمورها مع الدول المجاورة على أساس أن العرق أمسى "ولاية أمريكية" فإن هذا يعني الفرصة أكثر أيام واشنطن للخلاص من العدو الآخر على قائمة "دول محور الشر" الأمريكية ، حيث ستعمل على استقطاب دول الخليج والدول العربية وخاصة السعودية للتخطيط لذلك بحجج أقوى بكثير من مجرد أسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان ، حيث ربما تستغل واشنطن قضية الجزر الإماراتية المعلقة حتى اليوم ، لتفنن بعض الأطراف الخليجية بحل هذه القضية من خلال ممارسة التهديد على إيران بإحالة القضية إلى المحكمة الدولية لفض النزاع حولها مع الإمارات العربية المتحدة ، وهذا يعني البحث عن نقاط الضعف الإيرانية للتحين عليها وكسب نعمتها على الدول الخليجية وإثارة الفتنة من جديد بهدف إثاراتها وابتزازها لتتحرك باتجاه التصعيد والقيام بعمل ما سياسياً أو عسكرياً واصطيادها كما فعلت ذلك مع العراق في حرب الخليج الثانية .

وفي مثل هذا التصور ، ومع اشتداد الضغط على إيران ، ربما تتجأ الأخيرة إلى السعودية للاتفاق معها على حل الأزمة إقليمياً وبعيداً عن التدخل الأمريكي ، كما ستحاول إيران أن تقايض السعودية على حل الأزمة مع الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي مقابل ترتيبات خاصة بين الطرفين حول دورها الإقليمي وبعض القضايا الأخرى التي تصب في مصلحتها ، ولكن دورها لن تستطيع السعودية - ومع الضغط المتزايد عليها من واشنطن - أن تتفاوض إيران من ورطتها مع الولايات المتحدة ، لذا فهي تندفع للقول إنها على الحياد ، وهو ما يعيد العلاقات لصورتها الأولى من العداء والصراع .

ومن الموضوعات الأخرى المرتبطة بالعراق ، قضية الشيعة ، إذ تعتبر نقطة وصول حكومة شيعية في العراق من العوامل السلبية المؤججة للصراع بين طهران والرياض ، وتتفق معظم الآراء حول هذا الطرح ، إذ يرى المحلل السياسي المصري "محمد أبو زيد" أن استلام الشيعة للحكم في العراق سيكون نقطة صدام بين السعودية وإيران<sup>(2)</sup>، بينما يؤكّد ذلك الكاتب المصري "عادل دندراوي" بقوله "إذا تسلم الشيعة زمام الحكم في العراق سوف تتردى العلاقات السعودية -

(1) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الصحفي المصري "سید حسين" ، مرجع سابق .

(2) مقابلة شخصية مع المحلل السياسي المصري ، مرجع سابق .

الإيرانية بشكل غير مسبوق خوفاً من المد الشيعي بالمنطقة والذي ستساعد إيران على انتشاره حتماً ، وستدعم من مركز إيران الإقليمي والشرق أوسطي<sup>(1)</sup> .

كما يتوقع الجميع أنه في حالة سعي واشنطن لتطبيع العلاقات العراقية - الإسرائيلية ، فإن ذلك يؤدي إلى توطيد العلاقات السياسية بين السعودية وإيران وتنميتها ، وربما تحاولان وضع الخطط الكفيلة بالحد من الهيمنة الإسرائيلية على العراق منعاً من الدخول في لعبة التناقض الاستراتيجي على الرزامة الإقليمية في منطقة الخليج ، أو للاستفادة من ثروات العراق النفطية التي تعتبر أساس الاحتلال الأمريكي - الصهيوني للعراق .

بل هناك من يتوقع أكثر من ذلك ، إذ يرى الصحفي المصري "عصام عبد اللطيف" أن كلاً من السعودية وإيران ستشكلان تحالفاً عربياً - إسلامياً للوقوف في وجه مد النفوذ الصهيوني إلى العراق وإلى الخليج بصورة درامية واضحة ، وربما تسعى السعودية إلى محاربة هذا التوجه بالتعاون مع إيران ، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور العلاقات السعودية - الأمريكية<sup>(2)</sup> .

إذن يتضح مما سبق ، أن كلا الحالتين سواء باستقرار العراق أم عدمه ، سيكون للبيئة الخارجية دور في تصعيد التوتر بالمنطقة ضد إيران باعتبارها الطرف الثاني من معادلة دول "محور الشر" من وجهة نظر الولايات المتحدة ، ومهما حاولت السعودية أن تقف في وجه أي تخطيط أمريكي ضد إيران فإنها وكافة الدول العربية في المنطقة ، لن تقدر على ثني الولايات المتحدة عن تنفيذ مخططاتها السياسية والعسكرية بالمنطقة ما دامت هي في مأمن عن تلك الخطط ، وإن كانت قد سبق ووضحت بالعراق الشقيق العربي ، فإنها لن تجزع كثيراً للخلاص من نظام "الخميني الشيعي" ، وهو احتمال قائم الحدوث إذا ما سارت الأمور بالصورة المطروحة سابقاً .

(1) مقابلة شخصية مع الكاتب ، مرجع سابق .

(2) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الصحفي المصري "عصام عبد اللطيف" ، مرجع سابق .

### خلاصة الفصل :

شهدت العلاقات السعودية الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي ما يمكن تسميته بالنقطة النوعية نحو تطبيع العلاقات الإيرانية السعودية خصوصاً ، والعلاقات الإيرانية الخليجية عموماً ، بل وأخذت منحى متميزاً في جميع أشكاله وبصورة غير مسبوقة ، وهو الأمر الذي يدعو إلى التكهن باستمرار مثل هذا النهج التعاوني مستقبلاً.

ويعكس هذا التطور في العلاقات مجموعة من التفاعلات السعودية الإيرانية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية والمتميزة ، وهو أمر لم يكن معهوداً من ذي قبل ، وقد توجّت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج: إيران وال السعودية، وهو ما يمثل تأسيساً لبداية مرحلة جديدة لعلاقات متميزة خليجياً وإيرانياً .

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2001-2003م ، شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية تداخلاً وتوافقاً كبيراً وصل إلى حد الحديث عن تحالف استراتيجي بين الطرفين تحت الإحساس بالخطر المشترك من الغرب ، وتحديداً الولايات المتحدة ، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إذ شعرت كلا البلدين بالخطر الأجنبي من فرض سياسات أمريكية على دول المنطقة ومن محاولة تطبيق بعض المؤامرات الخارجية لتشويش الوجود الأمريكي بالمنطقة ، وسعت السعودية وإيران للتنسيق فيما بينهما للوقوف في وجه التدخل الأجنبي المباشر في دول المنطقة ، أو لتغيير توازن القوى لصالح واشنطن وحلفائها بالمنطقة .

ومع بداية التخطيط الأمريكي - البريطاني لشن حرب عدوانية ضد العراق وإسقاط نظام "صدام حسين" أخذت الدولتان موقفاً موحداً من رفض الحرب على العراق بصورة غير شرعية وبدون موافقة الأمم المتحدة ، وبعد خروج واشنطن على الشرعية الدولية وقيامها بالاعتداء على العراق انتقدت الدولتان الاعتداء على العراق وطالبت بسرعة انتهاء الحرب وخروج القوات لغازية من العراق ، وشعرت الدولتان بخطر الاحتلال الأمريكي للعراق باعتباره السابقة الأولى من نوعها لاحتلال بلد عربي مسلم بدون وجه حق وبمعارضة عالمية واسعة النطاق ، بيد أنهما أدركتا فيما بعد - أي بعد سقوط النظام واحتلال العراق احتلاً كاملاً - أنهما أخطأتا على اعتاب خطر محقق ، فإيران بدأت تتعرض لضغوط وتهديدات أمريكية لتنبيتها عن لعب دور في منطقة الخليج ولتعديل سلوكها الخارجي تجاه واشنطن وحليفتها إسرائيل ، أو للتمهيد عملياً لتطبيق أجندـة الخارجية الأمريكية ضد ما تسمـي "دول محور الشر" والتي تحـتل فيه إيران المرتبة الثانية بعد العراق ، فيما تعرضت السعودية لضغطـ أخرى اعتبرـها البعض بداية لتغيـر سيـاستـةـ السـعـودـيـةـ الدـاخـلـيـةـ وـلـفـرـضـ

رؤى وتصورات تبعث على الإصلاح الداخلي للقضاء على ما تسميه الولايات المتحدة "تغريب الإرهاب" عبر المدارس والمعاهد الإسلامية في السعودية .

ومجمل القول إن العلاقات الثنائية بين البلدين أدركت ضرورة البحث عن صيغ توافقية تجمعهما في إطار مشترك للحيلولة دون استغلال الولايات المتحدة لخلافات التاريخية والدينية بينهما كسبيل للتغيير في دول المنطقة ، وهو ما دفع إلى توقيع رؤى وسيناريوهات العلاقات الثنائية بينهما في المستقبل بين سيناريوهات تفاؤل وأخرى تشاؤم ، أما سيناريوهات التفاؤل فتبعد على الأمل في تحول العلاقات إلى تحالف استراتيجي أو انضمام إيران إلى نظام أمني خليجي إسلامي في إطار تكتل جديد يحل نيابة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي أو وصول العلاقات إلى مستوى توقيع اتفاقيات دفاعية استراتيجية تدفع العلاقات إلى المزيد من التداخل والتحالف أو توقيع استمرار تطور العلاقات بينهما بصورة طبيعية .

أما سيناريوهات التشاؤم فاندرجت بين سيناريو التناقض الطبيعي على الرعامة الإقليمية كنهج تقليدي بين الدولتين منذ منتصف القرن العشرين ، أو تصور وصول العلاقات إلى مرحلة العداء أو الصراع بمعناه الصفيри في عدة احتمالات تبعث على حصول ذلك ، وفي ظروف مختلفة ، مثل احتمال تعرض إيران لاعتداء من جانب الولايات المتحدة وانضمام السعودية لها ، وهو احتمال بعيد جداً أو صعب الحدوث ، أو في حالة تدخل إيران في الشأن العراقي ووصول حكومة شيعية هناك تكون سبباً في توتر العلاقات أو في حالة رفض إيران حل القضايا العالقة بينها وبين الإمارات العربية حيال قضية الجزر ورفضها لحلها بأسلوب ودي وسعي واشنطن إلى استغلال ذلك في سبيل وضع طهران في الزاوية الحرجة ، والضغط على السعودية للانضمام إلى تحالف غربي - عربي ضد إيران لدفعها إلى تغيير سياستها في منطقة الخليج والشرق لأوسط عموماً .

وكل ما سبق هو مجرد احتمالات وتصورات قد تصيب وقد تخطئ ، ويبقى الإيمان بأن العلاقات الدولية وعالم السياسة لا يخضع لثوابت ولا يعترف بمصالح دائمة ، وضمن هذا المنطق الواقعي فإن العلاقات السعودية - الإيرانية مرشحة إما للمزيد من التداخل حتى درجة التحالف الاستراتيجي في حالة تمهيد إيران الطريق لذلك عبر الاستجابة للمطالب الخليجية والعربية حول قضية الجزر وتصدير الثورة والسلوك السياسي الخارجي المعتمد ، أو أن تعود إلى عهد سابقها من الصراع والعداء عند تغير الظروف ودخول عوامل دفع خارجية سلبية تؤدي إلى تأزم العلاقات وتبث أن تحالف كلا البلدين منذ البداية نشأ على قاعدة هشة وللإدراك بالخطر المشترك الآني ، وأنها ما لبثت أن عادت إلى طبيعتها التقليدية بعد زوال الخطر الأمريكي ، خصوصاً عن إيران .

## الخاتمة والاستنتاجات

تناولت هذه الدراسة العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من 1980-2003م ، في فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية ، حيث تناول الفصل التمهيدي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والجغرافية في البحث الأول ، بينما تناول البحث الثاني إدراك الدولتين لأمن الخليج ونظرتهما حول كيفية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

أما الفصل الأول فقد تمحور حول السياسة الخارجية السعودية والإيرانية في منطقة الخليج ، حيث تناول البحث الأول منه محددات السياسة الخارجية السعودية وأهدافها ، فيما تناول البحث الثاني محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها في منطقة الخليج والبيئة الإقليمية والدولية .

أما الفصل الثاني من الدراسة فتناول العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية بين عامي 1979-2001 ، حيث تناول البحث الأول العلاقات السياسية بين البلدين منذ عام 1979 وحتى 1990 ، فيما تناول الثاني ذات العلاقات خلال الفترة الممتدة من عام 1990-2001م .

أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول مستقبل العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على أمن الخليج ، حيث فصل البحث الأول واقع العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية 2001-2003 ، فيما تناول البحث الثاني آفاق ومستقبل العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي من خلال احتمالات التعايش والتعاون أو احتمالات التناقض والصراع .

وقد جاءت هذه الدراسة لتضيف لبنة جديداً إلى صرح المعرفة العلمية في هذا الميدان ، إذ قدمت تحليلًا جديداً للعلاقات السعودية - الإيرانية خلال فترة الدراسة الممتدة من 1980-2003م ، واعتمدت على تحليل و "تشريح" طبيعة وصيغ العلاقات الثانية في ضوء جملة المتغيرات والأحداث السياسية التي مررت بها المنطقة إقليمياً وعربياً ودولياً ، وفي ضوء فترة النزاعات والصراعات والحروب التي عاشتها منطقة الخليج طيلة العقود الثلاثة المنصرمة ، وقدمت في هذا الصدد العديد من الحقائق .

### وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

أولاً: إن منطقة الخليج العربي وبحكم موقعها الاستراتيجي وبما تملكه من جزر غاية في الأهمية وبما لديها من ثروات طبيعية ونفطية ، يستطيع من يسيطر عليها أن يتحكم من جهة في ممرات العالم البحري المتجه من المحيط الهندي إلى داخل الخليج ، ومن جهة أخرى في السيطرة على عصب الحياة الصناعية المتمثل بالطاقة النفطية في المنطقة ، وهذا يفسر تناقض القوى العظمى عليها عبر التاريخ بصورة تاريخية تدريجية .

ثانياً : لقد بُرِز مصطلح "أمن الخليج" إلى حيز الوجود منذ الانسحاب البريطاني من شرقى السويس عام 1971م ، وظهور الدور الإيراني في منطق الخليج كحارس للمصالح الأمريكية ، وقد اختلفت الرؤى الإيرانية - السعودية إزاء مشكلة الأمن في الخليج العربي .

في بينما كانت رؤية إيران قبل الثورة الإيرانية تقوم على أن فكرة الأمن في الخليج قضية دولية وتحصل القطبين العظميين وكانت تعتمد على الإدارات الأمريكية المتعاقبة للحفاظ على أمن المنطقة لمصلحة واشنطن ، كانت دول الخليج العربي تعتبر أمن الخليج مسألة داخلية لدول المنطقة وكانت تحول دون تدخل أي قوى خارجية لتحقيق هذا الأمن والاستقرار ، ولكن منذ بداية الثمانينات تحول الموقف الإيراني وصب نسبيا في ذات التوجه الذي تهجه دول الخليج العربي ، بيد أن المواقف تبدلت مع حرب الخليج الثانية إذ تغير الموقف العربي في الخليج وتم استقطاب قوى خارجية لعودة الشرعية إلى الكويت لتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج ، فيما ظلت إيران منذ ذلك الوقت وحتى اليوم تنادي بخروج القوات الأجنبية من المنطقة وتشكيل أو إنشاء صيغ أمنية لدول الخليج مجتمعة للحفاظ على أمن الخليج أو ترك هذا الأمر لإيران كقوة إقليمية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بعد ضعف العراق كمعادل إقليمي في توازن القوى في الخليج . العربي .

**ثالثاً** : عاشت الجمهورية الإيرانية لعددين من الزمان في عزلة سياسية واقتصادية واجتماعية عن العالم الخارجي ، وذلك بسبب السياسات الإيرانية ، والتي كانت في مجملها أسبابا رئيسية قادت إيران لمقاطعة أغلب الدول العربية ولخليجية ، وعلى رأسها السعودية .

ونتيجة لبعض الظروف الإقليمية -الحرب العراقية- الإيرانية ، وسعى إيران لتصدير الثورة إلى العالمين العربي والإسلامي ، وسعى إيران لإثارة الفلاقل داخل دول المنطقة ، وتدخلها في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج والدول العربية ، واستخدامها الحج كموسم للترويج للمذهب الشيعي وخلق المشاكل الطائفية في السعودية ، وللتدخل الأجنبي في إذكاء الخلافات النائمة بين إيران ودول الخليج - اتسمت العلاقات السعودية - الإيرانية بالتوتر والتشنج والعداء في معظم فتراتها خلال العقد الثامن من القرن العشرين ، وهو ما انعكس سلباً على أمن الخليج طيلة تلك السنوات ، فضلاً عما جرته حرب الخليج الأولى من تدخلات أفقية في دول المنطقة من المحيط العربي والدولي ، كان من نتيجتها زيادة رقة الخلاف السعودي -الإيراني ، وزيادة حجم الخطر المؤثر على أمن المنطقة برمتها .

**رابعاً** : مع مطلع العقد التاسع من القرن المنصرم ، وعلى أثر الموقف الإيراني من أزمة وحرب الخليج الثانية ووقوف إيران إلى جانب دول مجلس التعاون العربي ضد العراق ، أخذت العلاقات السعودية-الإيرانية طابع التقارب الحذر ، إذ بدأت إيران تسعى إلى تطبيع علاقاتها مع دول الخليج العربي بشكل تدريجي ، وقد رحبت السعودية بذلك لتحقيق درجة من التوازن الإقليمي بعد خروج العراق من الساحة ودخول الولايات المتحدة إلى المنطقة ، ومع مجيء الرئيس خاتمي شهدت العلاقات تحسناً ملحوظاً ، إذ زادت نسبة تبادل الزيارات الثنائية بين البلدين وأصلاح الرئيس خاتمي معظم ما أفسدته السياسة الإيرانية في عهد الخميني ورافسنجاني خلال السنوات المنصرمة إزاء علاقتها بالسعودية .

ومن جانبها رأت الأخيرة أنه من الأفضل السير خطوة خطوة باتجاه إيران ، لأن في ذلك تعزيزاً لقوة مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وال Saudia بشكل خاص ، بافتراض أنه قد يساعد على حل قضية الجزر في أسرع وقت ممكن ، ولذا كانت العلاقات السعودية الإيرانية قد شهدت تداللاً وتحالفاً استراتيجياً خلال التسعينات وبداية الألفية الجديدة بشكل غير مسبوق الأمر الذي اعتبره البعض بداية الانضمام لإيران إلى تحالفات الخليج العربي في المنطقة ولتسوية كل الخلافات الشائكة بينهما .

**خامساً** : لقد كان لأحداث 11 سبتمبر وال الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق مع بداية القرن الحادي والعشرين دور كبير في توسيع نطاق العلاقات الاستراتيجية بين السعودية وإيران تحت إحساس الطرفين بخطورة ترك أمن الخليج ودوله في مهب الريح للسياسة الأمريكية التي تستغل الخلافات القائمة بين إيران ودول الخليج العربي بعد خروج العراق من معادلة قوى المنطقة ومحاولته التفرد في القوى الأخرى بالتدريج تبعاً لمبدأ "فرق تسد" ، وعليه امتننت العلاقات السعودية - الإيرانية خلال السنوات الثلاث الأخيرة بالترابط والتقدم والنمو بثوب جديد ، آخذة بالاعتبار أثر ذلك في الحفاظ على أمن الخليج واستقراره ، بيد أن ذلك لم يلغ كل المشاكل القائمة بين إيران من جهة وبعض الدول الخليجية ، لا سيما الإمارات العربية ، حول الجزر ، إذ تسعى السعودية للوصول إلى حل مقنع يرضي أطراف النزاع ويدفع بدول المنطقة إلى التحالف سوية ضد الأخطار الخارجية والإقليمية التي تحدق بها .

**سادساً** : إن محاولة إيران إعادة صياغة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج العربي ، لا سيما السعودية ، قاد إلى الاستنتاج بأن القيادة الإيرانية الحالية توصلت إلى أن مفهوم التوسيع الإيراني والهيمنة على الزعامة الإقليمية في ظل لظروف التي تمر بها المنطقة والتدخل الأمريكي وفرض الوصاية على دولها ، لم - ولن - يتحقق سوى الفشل ، ولم يجد سوى العيش بعزلة سياسية ، مما دعاها للتوجه بقوه بعكس اتجاه العديد من المفاهيم والمبادئ التي تبنتها الثور الإيرانية منذ قيامها مع أو آخر السبعينيات .

**سابعاً** : هناك مجموعة من القيد التي تواجه هذه العلاقات ، أولها مسألة الجزر المتنازع عليها بين الإمارات وإيران ، وهي المسألة التي لابد وأن تتعامل معها إيران بجدية ، وبروح جديدة مختلفة كل الاختلاف عن الروح السائدة في إيران حتى الآن في هذا الصدد ، خاصة وأن الموقف الإيراني يسبب مشكلات للمملكة السعودية على مستوى العلاقات الثنائية مع الإمارات ويخلق مشكلات أخرى لمجلس التعاون الخليجي .

وقد دعت السعودية إيران أكثر من مرة للتعاون المثمر مع دول مجلس التعاون الخليجي للتوصل إلى حل لهذا النزاع ، والواقع أن التوصل إلى حل لهذا النزاع يساعد على إزالة أي مخاوف محتملة من قبل دول الخليج الصغيرة تجاه تطور العلاقات بين قوتين خليجيتين كبيرتين ، ويساعد على إبراز عدم الحاجة إلى وجود قوات أجنبية لحفظ الأمن في الخليج .

والقيد الثاني الذي يواجه هذه العلاقات يتمثل في الصراعات الداخلية في إيران وهي صراعات لم تحسم بصورة نهائية ، الأمر الذي يثير التساؤل حول الضمانات اللازم توافرها لاستمرار التوجهات السياسية الإيرانية حيال السعودية ودول الخليج بنفس السلوك المعتمد من قبل حكومة خاتمي الحالية .

أما القيد الثالث ، فيكمن في قضية الوجود الأجنبي في المنطقة ، حيث تختلف الرؤى السعودية عنها بالنسبة لإيران ، فالرؤية الإيرانية تؤكد باستمرار على أن أمن الخليج هو "مسؤولية الدول المطلة عليه" رافضة بذلك أي توادج أجنبي عسكري في المنطقة ، بينما ترى السعودية وبقي دول مجلس التعاون الخليجي ، أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي وأنه بقعة استراتيجية في تركيبة الاقتصاد الدولي ولابد أن تتم المحافظة على استقراره بجهد عالمي ، ولا شك أن حرب الخليج الثانية والخطر العراقي على دول الخليج العربي هو ما قاد السعودية وتلك الدول إلى هذا الاستنتاج ، بيد أن الأمر اختلف الآن ، فزوال الخطر العراقي بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة ، وتوجه السعودية نحو إعادة ترتيب البيت الداخلي وسحب البساط من تحت أقدام التيارات الإسلامية ، عملت على إنهاء الوجود العسكري الأمريكي - تقريباً - من أراضيها ، فيما توجهت دول أخرى ، مثل قطر والكويت ، على توقيع اتفاقيات دفاع مشتركة مع الولايات المتحدة ، ومثل هذا النهج يوفر الشرعية للوجود الأمريكي بالمنطقة ، ويوجّح من مخاوف إيران بخصوص الترتيبات الأمنية بالمنطقة .

ثامناً : بعد الحرب على العراق واحتلاله زاد الخطر الذي يواجه السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ، إذ تخشى السعودية - كما تخشى إيران أيضاً - من وجود نظام جديد في العراق موالٍ بشكل مطلق للولايات المتحدة أو محاولة "نمذجة" العراق خليجياً وعربياً ، بهدف حماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية بالمنطقة ، بصورة تؤثر سلبياً على اهتمام الولايات المتحدة بدول المجلس ، وبالتالي تحديد السعودية ، كما أن من شأن تلك التطورات أن تؤدي إلى رياح التغيير لكافّة أنظمة دول المنطقة ، وعلى رأسها إيران ، بما يؤدي إلى فوضى تهدّد استقرار وأمن المنطقة برمتها ، فضلاً عن ذلك فإن ما تتعرض له السعودية ، باعتبارها الدولة الأكبر في منظومة مجلس التعاون الخليجي ، من حملة شعواء من الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت فيما مضى حليفها الاستراتيجي ، من شأنه أن يؤثر على درجة الاستقرار في دول المنطقة وعلى أنها بشكل عام ، فأية تغيرات تصيب السعودية تتعكس سلباً أو إيجاباً على دول مجلس التعاون الخليجي بلا شك .

تاسعاً : في ضوء المعطيات التي أفرزت شكل وطبيعة العلاقات السعودية - الإيرانية خلال السنوات الماضية ، فإن الرؤى والسيناريوهات التي تحيط بمستقبل العلاقات الثنائية تتوزع ما بين :

- احتمالات التعايش والتعاون : وتمثل في تطور العلاقات بشكل طبيعي وتبعاً لمبدأ "خطوة خطوة" تبعاً للظروف الإقليمية والدولية والمستجدات الدولية التي تفرضها المنطقة ، أو تصل إلى

مرحلة التحالف الاستراتيجي في حالة حل كل المشاكل العالقة بين إيران والإمارات بشكل خاص ، أو انضمام إيران إلى دول مجلس التعاون الخليجي ولكن في شكل تكتل أمني خليجي إسلامي تختفي منه كل أبعاد الخلاف (القومي أو الطائفي) ، ورغم انه احتمال مستبعد حسب اعتقاد معظم المحللين إلا انه احتمال متوقع في حالة التنسيق المشترك والاهتمام الحقيقي بهموم المنطقة ومشاكلها ، وعليه بناء المصلحة الإقليمية للخليج العربي وتوفير الأمن بصورة فعلية .

ب- احتمالات التناقض والصراع : وتتمثل في سيناريو التناقض الطبيعي على الراية العامة الإقليمية في منطقة الخليج ، لا سيما بعد خروج العراق من معادلة توازن القوى وحلول واشنطن كمعادل أقوى في نظام توازن القوى ، ومحاولتها فرض الوصاية على المنطقة وتغيير الخرائط لما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي والشرق الأوسط ، والسيناريو الثاني هو سيناريو الصراع الإقليمي ، وهو الاحتمال الأسوأ الذي يمكن أن تفرضه بعض التعديلات الإقليمية والدولية ، لا سيما بعد احتلال العراق وتوجه واشنطن لإجراء عملية "فك وتركيب" في بعض الدول العربية والإسلامية في الخليج والشرق الأوسط ، إذ تعتبر إيران الهدف الثاني بعد العراق على قائمة "دول محور الشر" وتتعرض منذ سقوط النظام العراقي إلى تهديدات وضعف أمريكا عديدة بهدف إما لتعديل سلوكها وسياساتها الخارجية بما ينسجم مع المصالح الأمريكية ، أو للإطاحة بالنظام الإيراني لطرح نظام آخر يتوافق مع المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، وفي كلا الحالتين ستتعرض العلاقات السعودية - الإيرانية إلى خلافات جذرية ربما تطيح بكل ما أرسله السنوات الماضية من تداخل وتحالف ثانٍ ، وهذا على فرض أن تشارك السعودية في أي تحالف ضد إيران أو على فرض ممارسة السعودية بالوكالة عن واشنطن حملة ضغوطات سياسية ودبلوماسية لحل كل مشاكلها العلاقة مع الولايات المتحدة .

ويعتقد الباحث أن السيناريو الأخير بعيد الاحتمال ، باعتبار أن السعودية أعلنت مراراً وتكراراً رفضها لأية ترتيبات مع واشنطن للاعتماد على أي بلد عربي أو إسلامي ، وأنها لم تشارك في الحملة الأمريكية الأخيرة ضد العراق كما أنها لم تقدم أية تسهيلات تذكر أثناء الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق ، ولذا فإن تطور العلاقات السياسية بين البلدين محكم أساساً في مدى استيعاب إيران لمجمل الأحداث التي مرت سوياً تزال - تمر بها المنطقة منذ أحداث 11 سبتمبر وقدرتها على التكيف مع هذا الواقع ، والدفع باتجاه التقارب الاستراتيجي مع السعودية للحفاظ على أمن الخليج واستقراره والحيولة دون التدخل الأجنبي في دول المنطقة .

المراجع

أولاً: الوثائق

- اتفاقية التعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وزارة الخارجية السعودية ، إبريل 2001 .

ثانياً : الدوريات

- أبو طالب ، حسن ، (1987). أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 90 .

- أبو طالب ، حسن ، (1990) . إيران وانعكاسات التسوية مع العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102.

- أرمان ، فهيمة ، (2001) . مختارات إيرانية ، العدد السادس ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستئ吋ية ، بنار .

- الأشعـل ، عبد الله ، (1978) . قضـية الحـدود فـي الـخليـج الـعـربـي ، مجلـة السـيـاسـيـة الدـولـيـة ، عـدد 28 ، سـبـتمـبر .

- الأطرش ، محمد ، (1992) . أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (155) .

- آغا ، احمد وآخرون ، (1980) . قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات والوثائق الاستراتيجية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لندن ، العدد 21 .

- برصان ، أحمد سليم ، (2002) . إيران والولايات المتحدة محور الشر : الدوافع السياسية و الاستراتيجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، أيريل .

- البلونة ، علي ، (2001) الهجوم على أمريكا وتداعياته، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد .(17)

- بهجت ، جودت و جوهر ، حسن ، (1996) . عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : اد ها صفات الداخل و ضغوط الخارج ، مجلة المستقلة ، العدد 211 ، سنتها .

- التميمي ، عبد المالك خلف ، (1988) . الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج ، دراسة في تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية، 1787-1971م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة (14)، العدد (75) ، يوليوا .

- جاد ، عماد ، (1991) . دول الجوار الجغرافي ، حسابات المكسب والخسارة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 .
- الحسن ، حمزة ، (2003) . الموقف السعودي من الأزمة العراقية خسائر المملكة من تغيير نظام الحكم في العراق ، مجلة شؤون سعودية ، العدد الأول ، فبراير .
- الحص ، سليم ، (2002) . ندوة العمل الوطني التي عقدت في بيروت تحت عنوان: لبنان والعرب والعالم بعد 11 سبتمبر 2001م ، بتاريخ 17/2/2002، مجلة المستقبل العربي، عدد 278 .
- الحلوة ، محمد ، (1989) . حرب الخليج دراسات في مسببات الصراع وعواقبه ، دراسات الخليج ، الجزيرة العربية، العدد (57) ، الكويت ، جامعة الكويت .
- حمادة ، أمل ، (2003) . إيران والشرق الأوسط الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ، أبريل .
- الدلال ، سامي صالح ، (2003) . اجتياح النجمة والصلب لربوع العراق الخصيب ، مجلة البيان الإسلامية ، لندن ، العدد 187 .
- الركن ، محمد عبد الله ، (1993) . البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث ، مجلة التعاون الخليجي، الرياض، العدد (28) .
- الرمضاني ، مازن ، (1985) . مجلس التعاون الخليجي ، والأمن في الخليج العربي ، مجلة الأمن القومي ، العدد 3 .
- زرنوقة ، صلاح سالم ، (2002) . الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، أبريل .
- السعدون ، عبد الرزاق ، (2002) . العلاقات السعودية - الإيرانية من التوتر إلى التقارب، 1983-2000م ، بحوث دبلوماسية ، وزارة الخارجية السعودية، المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية .
- السعدي ، بيغان ، (2002). إيران وأمن الخليج ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 120، مارس.
- الشافعي ، عمر ، (1991) . آفاق الدور الإيراني ، أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليوا .
- طاهر ، أحمد محمد ، (2001) . العلاقات الخليجية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 146 ، أكتوبر .
- عبد ربه ، عبد الخالق ، (1999) . أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (148) .

- عبد الله ، عبد الخالق ، (1993) . النظام الإقليمي الخليجي ، مجلة السياسة دولية ، السنة 29، العدد 114، أكتوبر .
- عبد الله ، عبد الخالق ، (1994) . النفط والنظام الإقليمي الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 181 ، مارس .
- عبد المجيد ، وحيد ، (1990) . العلاقات الإيرانية - العربية ، أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، العدد 2 ، مارس .
- عبد المؤمن ، محمد سعيد ، (2003) . النفط والإصلاح السياسي في إيران ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 32 ، مارس 2003 .
- عبد الناصر ، وليد محمود ، (1996) . ثالث دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية ، كراسات استراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، المجلد السادس .
- عبد الناصر ، وليد ، (1991) . الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 106، أكتوبر.
- عثمان ، سيد عوض ، (2002) . العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل ، مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 28 ، نوفمبر .
- العجاج ، أسامة ، (1988) . بعد قطع العلاقات بين الرياض وطهران ، مجلة المنار، العدد (34) ، يونيو .
- العسلی ، بسام ، (1998) . العلاقات العربية الإيرانية وتطورها، مجلة الدفاع العربي ، العدد (12) .
- الفائز ، محمد علي ، (2003) . العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم ، مجلة شؤون سعودية ، العدد الأول ، فبراير .
- كامل ، ريمون ماهر ، (2001) . الاتفاق الأمني الإيراني السعودي، مختارات إيرانية، العدد 13، أغسطس .
- كيلينتش ، رمضان ، (2001) . بنية الأمن في الخليج بعد الحرب الباردة، شئون الأوسط ، العدد 102 .
- محمدي ، غلام رضا ، (2001) . الأمن الجماعي في الخليج ، مختارات إيرانية، العدد 8 ، مارس .
- مسلم ، لواء طاعت ، (1986) . الصراع العراقي - الإيراني، الصراع المسلح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (83) .

- مهابة ، أحمد ، (1991) . إيران وأمن الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 27 ، العدد 105 ، يوليو .
- نعمان ، عصام ، (2002) . أمريكا والمسلمون : مشكلة علاقة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 278.
- هويدى ، أمين ، (1991) . النظام الأمني لمنطقة الخليج العربي ، مستقبل العالم الإسلامي ، عدد 2.
- الياسيني ، أيمن ، (1990) . الإسلام والعرش ، الدين والدولة في السعودية ، كتاب الأهالي ، رقم 26 ، يونيو .
- يوسف ، عبد الله ، (1999) . السياسة الخارجية الإيرانية- تحليل لصناعة القرار ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 138 .
- Klein، Cecilia. and Jbili، Abdelali. and Taecker، Kevin R. and Ghabra، Shafeeq.، (2000) . Joining The Global Rules-Based Economy: Challenges And Opportunities For The GCC. **Middle East Policy**، VII (2).
- Al-Braik، Nasser.، (1991) . Al-Ibadhiyyah in the Islamic Political Thought and It's Role in State Building، **Al-Ijtihad**، Beirut: fall .
- Halliday، Fred.، (1991) . The Gulf War and its Aftermath: First Reflection، **international Affairs**، Vol67، No2.
- Sick، Gary.، (1987) . Iran's Quest For Superpower Status. **Foreign Affairs**، Boulder، Colorado. U. S. A، 65، No. 4..

### ثالثاً : الكتب

- آل حامد ، محمد أحمد ، (1997) . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة محاضرات الإمارات 16 . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- آل سعود ، خالد بن سلطان بن عبد العزيز ، (1997) . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، سلسلة محاضرات الإمارات 18 . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- إبريس ، محمد السعيد ، (2000) . النظام الإقليمي للخليج العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- الاسطل ، كمال ، (1999) . نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة دراسات استراتيجية 33 . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- الأعظمي ، وليد حميد ، (1992) . العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج . (ط1) . لندن : دار الحكمة .
- ----- ، (1988) . علاقات إيران بالسعودية . بغداد : جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية .
- ----- ، (1991) . الكويت في الوثائق البريطانية . بيروت : دار نشر الرئيس .
- ايزدي ، بیزن ، (2000) . مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إیران الإسلامية ، ترجمة سعد الصباغ . القاهرة : الدار الثقافية للنشر .
- باديب ، سعيد ، (1994) . العلاقات السعودية الإيرانية 1932-1983 . (ط1) . لندن : مركز الدراسات الإيرانية والعربية .
- البستكي ، نصرة عبد الله ، (2003) . أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- جانو ، أوسيمة ، (1987) . التاج الإيراني . القاهرة : مكتبة مدبولي .
- جوسن ، بنسون لي ، (1991) . العلاقات السعودية الأمريكية ، ترجمة سعد هجرس . بيروت : دار الجيل .
- الحسني ، سليم ، (1987) . مبادئ الرؤساء الأمريكيين . (ط1) ، لندن : المركز الإسلامي للأبحاث السياسية .
- الداؤد ، محمود على ، (1980) . الخليج العربي والعمل العربي المشترك . بغداد : مطبعة الإشارة .
- ربيع ، حامد ، (1984) . نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط . القاهرة : دار الموقف العربي .
- رجب ، يحيى حمي ، (1997) . أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية . (ط1) . القاهرة : مكتبة العلم والإيمان .
- الرشيد ناصر إبراهيم و شاهين ، إسبر إبراهيم ، (1991) . الملك فهد ومسيرة الإنجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية ، ترجمة أحمد شفيق الخطيب .
- الرمضاني ، مازن إسماعيل ، (1991) . السياسة الخارجية : دراسة نظرية . بغداد : دار الحكمة .

- زكي ، محمد فاضل ، (1972) . السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية . بغداد : مطبعة شفيق .
- الزهراني ، أحمد خضير ، (1992) . السياسة السعودية فيدائرة العربية . الإسكندرية : جامعة الإسكندرية .
- زيادة ، أحمد يوسف أحمد ، (1985) . مقدمة في العلاقات الدولية . القاهرة : المكتبة الأنجلومصرية .
- سرحال ، أحمد ، (1980) . النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية . (ط1) . بيروت : دار الباحث .
- سكيت ، آيان ، (1991) . منظمة أوبك : خمسة وعشرون عاماً من الأسعار والسياسات ، ترجمة الهادي بولقمة . بنغازى : جامعة قار يونس .
- سليم ، محمد السيد ، (1998) . تحليل السياسة الخارجية . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .
- الصويفي ، عبد العزيز حسين ، (1987) . الإسلام في السياسة الخارجية السعودية ، الرياض : مطبع الفرزدق .
- عبد الرزاق ، صلاح ، (1999) . العالم الإسلامي والغرب : دراسة في القانون الدولي الإسلامي ، لندن : دار الإسلام للنشر .
- عبد المؤمن ، محمد السعيد ، (1981) . مسألة الثورة الإسلامية . القاهرة : 1981م .
- عبد الناصر ، وليد ، (1997) . إيران : دراسة عن الثورة والدولة . (ط1) . القاهرة : دار الشروق .
- العفيفي ، فتحي ، (2003) . الخليج العربي (النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي) . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .
- العيدروس ، محمد حسن ، (2003) . التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة . الكويت : دار السلاسل .
- ----- ، (1985) . العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971 ، الكويت : منشورات ذات السلاسل .
- فهمي ، عبد القادر ، (1991) . الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية . الموصل : دار الحكمة للطباعة والنشر .
- فودة ، محمد رضا ، (1990) . الأمن القومي للخليج العربي . القاهرة : الصلاح للدراسات السياسية .
- الفيل ، محمد رشيد ، (1967) . الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي . الكويت : رابطة الاجتماعيين .

- قاسم ، جمال زكرياء ، (1997) . مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج ، سلسلة محاضرات الإمارات 11 . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- القحطاني ، شيخة غانم ، (1997) . توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .
- القرني ، علي بن حسن ، (1997) . مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات . الرياض : مكتبة العبيكان .
- القياع ، عبد الله سعود ، (1989) . الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية . (ط1) . الرياض : مطبع الفرزدق .
- ----- ، (1977) . السياسة الخارجية السعودية . الرياض : مطبع الفرزدق .
- كفتارو ، محمد ، (1998) . موسوعة بلدان العالم . (ط1) . بيروت : دار الرشيد .
- لوران ، أريك ، (2003) . حرب آل بوش : أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها ، ترجمة سلمان حرفوش . دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع .
- ماردينی ، زهیر ، (1993) . الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة . بيروت : دار اقرأ .
- المدنی ، سید جلال الدین ، (1993) . تاريخ إيران السياسي المعاصر ، ترجمة سالم مشكور . طهران : منظمة الإعلام الإسلامي .
- مرهون ، عبد الجليل ، (1997) . أمن الخليج بعد الحرب الباردة . بيروت : دار النهار للنشر .
- مسعد ، نيفين ، (2001) . صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- مسلم ، طلعت ، (1990) . التعاون العسكري العربي . بيروت : مركز دراسات في الوحدة العربية .
- مطر ، فؤاد وأخرون ، (1994) . موسوعة حرب الخليج ، اليوميات . الوثائق . الحقائق ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- مقلد ، إسماعيل صبري ، (1984) . أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .
- معرض ، جلال ، (2000) . غزو الكويت وحرب الخليج الثانية 1990-1991 ، موسوعة أحداث القرن العشرين . ج 4 . القاهرة : دار المستقبل العربي .
- النعيمي ، عبد الرحمن ، (1994) . الصراع على الخليج العربي بيروت : دار الكنوز الأدبية .
- النفيسي ، عبد الله فهد ، (1994) . مجلس التعاون الخليجي ، الإطار السياسي والاستراتيجي . لندن : دار طه للنشر .

- النهار ، غازي ، (1992) . القرار السياسي الخارجي تجاه أزمة الخليج العربي . عمان .
- نخلة ، أميل ، (1980) . أمريكا وال سعودية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية . (ط1) ، بيروت : دار الكلمة للنشر .

- Korany‘ Bahgat and Dessouki Ali E.hillal‘. (1984) . **The Foreign Policies of Arab States**. Cairo: Westview Press ، Boulder and London ، The American University in Cairo

#### رابعاً : فصل في كتاب محرر

- أردكاني ، علي شمس ، (1996) . العلاقات الاقتصادي العربية - الإيرانية وآفاق تطويرها . في : عبد العزيز الدوري وآخرون ( محررون ) ، العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- الراجحي ، صالح عبد الله ، (1999) . العلاقات السعودية الخليجية ، في : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام . الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية .
- السلمة ، عبد الله ، (1999) . السياسة النفطية السعودية ، في : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام . الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية .
- العلي ، خالد بن إبراهيم ، (1999) . السياسة الخارجية ودوائر حركتها ، في : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام . الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية .
- ----- ، (1999) . مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية : المستوى الخليجي ، الإسلامي ، الدولي ، في : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام . الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية .
- السعدون ، جاسم ، (1996) . العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها ، في : عبد العزيز الدوري وآخرون ( محررون ) ، العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- سليم ، محمد السيد ، (1994) . الرؤية السعودية لأمن الخليج ، في : عبد المنعم المشاط (محرر) ، أمن الخليج العربي ، دراسة في الإدراك والسياسات . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية .
- العيسى ، شملان ، (1996) . الخلافات الحدويدية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، في : عبد العزيز الدوري وآخرون ( محررون ) ، العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- قرقاش ، أنور ، (1996) . إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة ، الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل ، في : **إيران والخليج** البحث عن الاستقرار ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- المانع ، صالح ، (1996) . **البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية - الإيرانية** ، في : **إيران والخليج** البحث عن الاستقرار ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مجموعة من الباحثين ، (1971) . **دراسات في الدبلوماسية العربية** . ج 13 . بيروت : المعهد الوطني للإدارة والإنساء .
- مجموعة بباحثين ، (1976) . **عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية** . بيروت : مؤسسة البحوث العربية .
- مرداد ، جميل محمود ، (1999) . أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي السعودي . في : **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام** . الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية .
- ميلاتي ، محسن ، (1996) . **سياسات إيران في الخليج** : من المثالية والمواجهة إلى البرجماتية والاعتدال ، في : **إيران والخليج** البحث عن الاستقرار ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

#### **خامساً : وقائع المؤتمرات**

- الخلف ، عبد الرحمن ، (2001) . دور مجلس التعاون الخليجي في تنمية الاستثمار العربي - الأوروبي ، مؤتمر آفاق وضمانات الاستثمارات العربية - الأوروبية ، (ط1) ، مركز الدراسات العربي - الأوروبي ، بيروت ، ص 383-386 .
- ثابت ، أحمد ، (1991) . العرب وإيران : هيمنة الأمن وفراغ القوة ، المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية بعنوان : حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى : من دروس حرب الخليج.
- المنيف ، ماجد عبد الله ، (1993) . **السوق النفطية : الدروس والتحديات واستشراف المستقبل ، اللقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية** ، 8-10 يوليو 1993 . ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

### سادساً : رسائل جامعية

- الحضرمي ، عمر ، (1992) . **البعد الاقتصادي في محددات السياسة الخارجية السعودية**
- 1982 – 1991م** . رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، الأردن .
- دقامسة ، عبدالله ، (2000) . **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون (1988-1997م)** . رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، الأردن .
- الرعد ، عبد اللطيف ، (1999) . **الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان ، السودان .
- سعيد ، علي محمد ، (1981) . **الخليج العربي - دراسة في السياسة الإقليمية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق .
- العواملة ، خالد عبد الحميد مسعود ، (1992) . **الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، مصر .

### سابعاً : منشورات المؤسسات

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (2002) . **مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الإنجازات** ، الرياض ، السعودية .
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . (2001) . **النشرة الإحصائية** ، العدد 11 . الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- البنك الدولي ، (1988) . **تقرير عن التنمية في العالم** ، مركز الأمم المتحدة بالقاهرة ، مصر .
- دار الأفق للنشر والتوزيع ، (1995) . **لمحات عن ثوابت السياسة السعودية** ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (1990) . **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989** ، القاهرة ، مصر .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (1992) . **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1991** ، **أمن الخليج في الإطار الإقليمي** ، رؤى إيران وتركيا ، القاهرة ، مصر .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (2002) . **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001** ، القاهرة ، مصر .

- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، (1992) . أوراق الشرق الأوسط ، العدد 7 ، القاهرة ، مصر .
- وزارة الإعلام ، (2002) . الملك فهد بن عبد العزيز ، عشرون عاماً من الإنجاز ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- وزارة الإعلام ، (2001) . المملكة العربية السعودية : تاريخ وإنجاز ، الرياض ، المملكة العربية السعودية

#### ثامناً : الصحف

##### أ. الخبر :

- أخبار الخليج ، المنامة ، ع 9045 ، 28 ديسمبر 2002 .
- البيان ، أبو ظبي ، الأربعاء 20 مارس 2002 .
- البيان ، أبو ظبي ، الأربعاء ، 3 أكتوبر 2001 محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية
- الحياة ، لندن ، 18 يناير 1991 .
- الحياة ، لندن ، 19 يناير 1991 .
- الحياة ، لندن ، 9 يونيو 2002 .
- القدس العربي ، لندن ، 4 سبتمبر 2001
- الوطن ، الرياض ، 15 إبريل 2001.
- الوطن ، الرياض ، 10 أكتوبر 2001 .
- الوطن ، الرياض ، 27 ديسمبر 2001.

##### ب. غير الخبر :

- حسابات المكسب والخسارة في العلاقات الخليجية الأوروبية ، البيان ، أبو ظبي ، 21 آب ، 2002 .
- آل همیل ، خالد ، لماذا الغضب من التقارب السعودي الإيراني ؟ ، الجزيرة ، الرياض ، 20 مايو 1999 .
- بناجه ، محمد علي ، التقدم المحمود في العلاقات السعودية - الإيرانية ، الأهرام ، القاهرة ، 20 إبريل 2001.
- بشارة ، عبد الله ، خاتمي والتحالف الأمني المقترن ، البيان ، أبو ظبي ، الأربعاء 9 نوفمبر 2000

- الحسن ، حمزة ، الموقف السعودي من الأزمة العراقية خطأ في الحسابات أم اختيار موفق لأهون الشررين ، القدس العربي ، لندن ، 18 سبتمبر 2002 .
- الحسيني ، محمد صادق ، إيران والاستراتيجية الأمريكية بعد احتلال العراق ، البيان ، أبو ظبي الأحد 15 يونيو 2003 .
- الخولي ، محمد ، عن اللعبة النفطية الكبرى ، البيان ، أبو ظبي ، 10 إبريل ، 2003.
- السرجاني ، خالد ، خطوات انفراج العلاقات الإيرانية السعودية ، الأهرام ، القاهرة ، 26 إبريل 2000.
- سعد ، عبد الرحمن ، أولويات سياسة إيران الخليجية ورسائل شمخاني الثلاثة ، الأهرام ، القاهرة ، 25 مايو 2002 .
- الشهابي ، عيد ، خطط أمريكية جادة لتجاوز الخليج سياسياً ونفطياً ، القدس العربي ، لندن ، 31 يوليو 2002 .
- صادق ، مجدي ، زيارة شمخاني للرياض ، الوطن ، الرياض ، 24 إبريل 2000.
- عزام ، هنري ، تطورات أسواق النفط بعد أزمة الخليج ، الحياة ، لندن ، 3 إبريل 1991.
- العكيم ، حسن حمدان ، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين ، الاتحاد ، الدوحة ، 27 يوليو 1999.
- ----- ، قراءة سياسية في العلاقات الخليجية العربية الإيرانية ، الاتحاد ، الدوحة ، 20 نوفمبر 2001 .
- علي ، نجاح محمد ، إيران وال سعودية تطورات علاقتها ، الوسط ، الرياض ، 24 إبريل 2000.
- الفلاح ، متروك ، المستقبل السياسي لل سعودية في ضوء 9/11 : الإصلاح في وجه الانهيار والتقييم ، القدس العربي ، 29 إبريل 2002 .
- المركز дипломатический для исследований стратегии ، الخليج "قلب العالم" في خارطة الاستراتيجية الأمريكية ، البيان ، الملف السياسي ، أبو ظبي ، العدد 127 ، 28 أغسطس 2002 .
- المركز дипломатический для исследований стратегии في الكويت ، تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، الملف الخليجي ، البيان ، أبو ظبي ، العدد 152 ، 2 أكتوبر 2002 .
- المطر ، مطر سعيد ، المفهوم الإيراني للأمن الخليجي ، القبس ، الكويت ، 31 مايو 2002 .  
تاسعاً : الاتصال الشخصي
- أبو زيد ، محمد ، (2003) . القاهرة . اتصال شخصي .
- حسين ، سيد (2003) . صحيفة الجمهورية ، القاهرة . اتصال شخصي .
- دندراوي ، عادل ، (2003) ، صحيفة الأهرام ، القاهرة . اتصال شخصي .

- عبد اللطيف ، عصام ، صحفة الجمهورية ، (2003) . القاهرة . اتصال شخصي .

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

### عاشرًا : الإنترنٌت

- أبو النور ، محمد ، شرق أو سط جديٌ تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية ، صحفة البيان الإمارٌتية ، 6 ديسمبر 2002- العدد 603 ، نقلًا عن الرابط التالي :

<http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm>

- بعد 11 سبتمبر .. أي مستقبل للنظام الدولي ؟ ، ندوة سياسية حول أحداث 11 سبتمبر ، 2001 موقع إسلام أون لاين :

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article46-b.shtml>

- حرب العراق وسيناريوهات المستقبل : تفكير صيغ التعاون الخليجي وتحييد إيران ، . http://www.egypt-facts.org/files/F3-16.htm : 2003/1/25

- دار الإسلام ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، موقع دار الإسلام الإلكتروني :

<http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhl/alaam/data/fihrist.htm>

- داود ، سليمان داود ، العلاقات السعودية الأمريكية : من يحتاج من ؟ ، موقع قناة الجزيرة على شبكة الإنترنٌت ، 2002/8/20 :

[http://www.aljazeera.net/cases\\_analysis/2002/8/8-20-1.htm](http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/8/8-20-1.htm).

- راشد ، سامح ، إيران وروسيا.. أهداف متشابهة وموافق متعارضة ، شبكة إسلام أون لاين : 2001/10/21

<http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2001/10/article3.shtml>

- ----- ، السعودية وإيران.. هل يمكن بناء التحالف؟ ، 2002/09/17، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article21.shtml>

- زانويان ، فاهان ، آن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية - جامعة الكويت ، نوفمبر 2002 ، نقلًا عن الرابط التالي :

[www.csfs-kuwait.org](http://www.csfs-kuwait.org)

- سينجر ، بي. دبليو ، أمريكا والعالم الإسلامي: علاقة متازمة تتضرر الحسم ، ت. شيرين حامد فهمي ، 2002/11/28 ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :

<http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/11/article25.SHTML>

- الشرقاوي ، باكينام ، السياسة الخارجية الإيرانية ، موقع قناة الجزيرة على الإنترنٌت ، بتاريخ 2001 / 4 / 21

[http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran\\_file/2001/4/4-21-1.htm#L2](http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm#L2) .

- الضبع ، أحمد ، الاقتصاد.. قاطرة التقارب الإيراني الخليجي ، موقع إسلام أون لاين على الانترنت :

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-45/namaa1.asp>

- عبد المؤمن ، محمد السعيد ، التقارب الإيراني الخليجي.. سلاح ذو حدين ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت :

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic.asp>

- عبد الحميد ، عاطف ، روسيا وإيران : التفاعل النووي في المساحة الرمادية، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت ، تاريخ 2003/06/11 :

[www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/articale10.shtml](http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/articale10.shtml).

- عراق ما بعد الحرب.. رؤية أمريكية وموافق دولية ، موقع حقائق مصرية ، 2002/4/19 ، الموقع على الانترنت :

<http://www.egypt-facts.org/files/f5.htm>

- عويس ، رمضان ، إيران والخليج.. نقلة نوعية رغم المحاذير ، 2001/05/26 ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/topica.shtml>

- فائز ، محمد علي ، العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم ، قضايا الخليج ،

موقع نشرة قضايا الخليج على الانترنت ، بتاريخ 2003/7/27 :

- قطبيشات ، ياسر ، تطور علاقة الولايات المتحدة بالإسلام ، موقع أقلام الثقافي ، 2002/10/13 ، الموقع الإلكتروني :

<http://www.aklaam.com/derasat/derasa10.htm>

- لين ، جون ، توتر في العلاقات الأمريكية - السعودية ، 2002/11/28 ، موقع بي بي سي

الأخباري الإلكتروني :

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/default.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/default.stm)

- مجدلاني ، أحمد ، حصاد نتائج الحرب على العراق ، 2003/5/14 ، موقع مفتاح الإلكتروني :

<http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=235>

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، موقع المركز على الانترنت بتاريخ 8 يوليو 2003 :

<http://www.sesrtcic.org/arabic/members/irn/irnhome.shtml> .

- مركز الحرمين للأعلام الإسلامي ، سياسة السعودية النفطية أثناء الحرب العراقية الإيرانية ،

موقع الحرمين على شبكة الانترنت :

<http://www.alhramain.com/text/drasat/derasat.htm>

- مصطفى ، نادية محمود ، الهجمات على أمريكا.. ومستقبل العالم ، 2001/9/15 ، موقع

إسلام أون لاين الإلكتروني :

<http://www.islam-online.net/arabic/politics/2001/09/article11.shtml>

----- ، 11 سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية ،  
 2002 ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني :  
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article17.shtml##1>  
 - موقع حقائق مصرية ، احتلال العراق والنظام الإقليمي الجديد ، 14/5/2003 ، نقلًا عن الرابط  
[ال التالي](http://www.egypt-facts.org/files/f5.htm)

- Alain Gresh، Saudi Arabia: radical Islam or reform? Le Monde diplomatique ، June 2003، available at the internet:  
[http://mondediplo.com/2003/06/03gresh.](http://mondediplo.com/2003/06/03gresh)
- Saudi Arabia، country profile : [http://www.1upinfo.com/country-guide-study/saudi-arabia/.](http://www.1upinfo.com/country-guide-study/saudi-arabia/)
- The World Factbook، CIA Publications 2002:  
<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/sa.html>
- Publication of Organization of the Petroleum Exporting Countries، 2002 :  
<http://www.opec.org/>

## **Iranian- Saudi political Relations and Their Impact on the Regional Security of Arabian Gulf During (1980\_ 2003) .**

By

**Atallha Zayed Al-Zayed**

Supervisor

**Prof. Faisal Odeh Al-Rfouh**

### **Abstract**

This study aimed at focussong on the Iranian- Saudi political relations and their Impact on the regional security of the Arabian Gulf from 1980 through 2003. This is due to the importance of these two countries which have became the two major poles in the Gulf especially after Iraq had been expelled out of the regional balance as of the early nineties of the last century, as well as the significant role these two countries have in international policies and economy.

The study consisted of an introductory chapter and three major chapters. The introductory chapter dealt with stratigic significance of the Gulf area in political, economic and geographic sides, and the concept security both Suadi Arabia and Iran have in additional to their attitude toward the ways through which stability and security in the Gulf could be achieved.

The first chapter discussed the Saudi and Iranian foreign policis in the Gulf in association with theire goals and limitation bothe locally and internationally.

The second chapter traced the development of the Saudi- Iranian political relations between 1979-2001, While the third chapter shed light on the current realtions between the two countries and theire prospected furure, besides the impacts of these realtions on gulf and regional security approching the possibilities of cooperation and peaceful coexistence and possibilities of competition and conflict.

### **Findings and Conclusion:**

**First:** The gulf area is a very significant strategic location in the economic , political, religions and military approches. It is the linking ring between the east and the west and contains the world's largests oil reserve in addition to having the most important Islamic holy sites. This has formed its significance in the past and present and explained why the super powers have competed to control it throughout history.

**Second:** The visions of Saudi Arabia and Iran toward the Issue of Gulf security are different, Whereas Irani emphasized that this issue is the responsibility of states that surround the Gulf, thus rehecting any foreign military interference. Saudi Arabia, whit the other Arabian Gulf states, has adapted its vision seeking an effective security equilibreum that takes into considration the political demands.

**Third:** The attacks of September 11, and the Anglo -American war against Iraq by the early twenty first century have played big a considrable role in expanding the strategic relations between Saudi Arabia and Iran under the threat of leaving the security of the Gulf in the hands of American policy. Consequently, the relations between Saudi Arabia and Iran have witnessed vast progress during the recent three years and intrdiced better new grounds upon which the preservation of the stability and security of the Gulf could be maintained.

**Fourth:** The Iranian attempts to reform its diplomatic relations with Arabian Gulf states, particularly Saudi Arabia, led to conclude that the Iranian current leadership has realized that the concept of Iranian expansion and regional dominance under current conditions and American intervention and imposing custody on the regional states will not bring forth but failuer and more political solitude. This coused Iran to adopted concepts and principles different from those of the Iranian revolution of the late seventieth of last century .

**Fifth:** Visions and Scenarios associated with the future bilateral relations range between two probabilities:

- Cooperation and coexistence :This is represented in the natural devlopment of relation according to the “step by step“ principle which depends on the regional and international conditions and the ever changing events in the region. Or, it may reach the point of strategic coalition in case all pending issues between Iran and Arab Gulf states, particularly the UAE, are solved, leading to joining the GCC in the form of an Islamic security bloc in the Gulf, from which all aspects of national and sect differences disappear.

- Competition and Conflict: This is represented in the natural competition to gain regional leadership in the Gulf, especially after Iraq has been expelled out of power balance and United States domination instead imposing custody on the region and changing maps in accordance with the American strategic interests in the in the Gulf and Middle East. The second scenario is associated with the regional conflict which might be imposed by regional and international new events especially after the occupation of Iraq and United states trends to reconstruct some Islamic and Arab states in the Gulf and the Middle East.